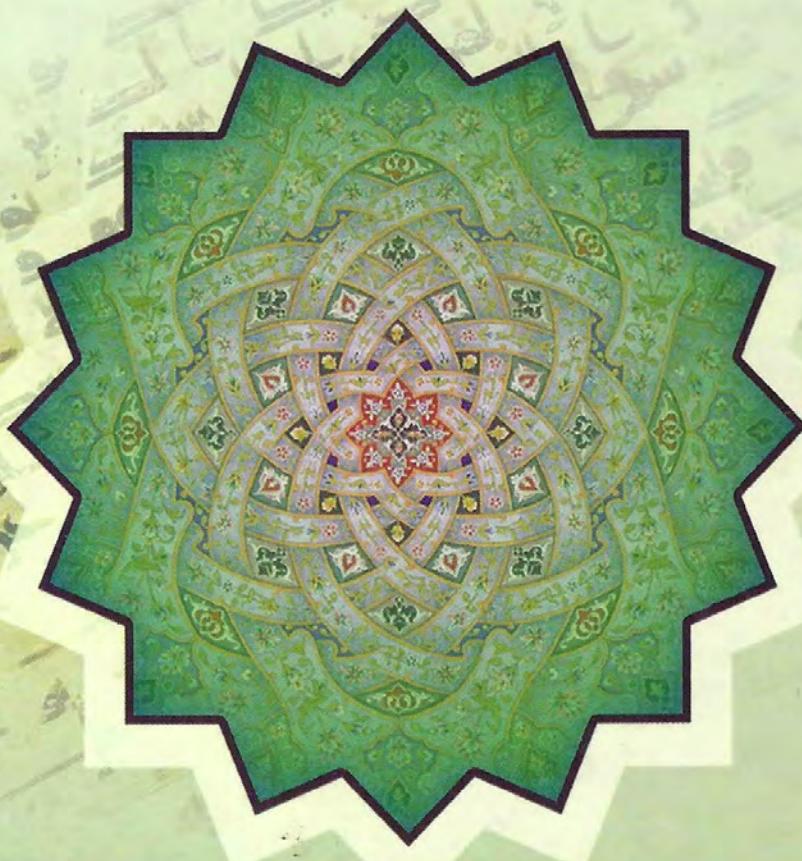


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَقِيقَةُ وَلَا إِلَهَ مِنْهَا



السَّيِّدِ عَلِيِّ بْنِ الْأَئْمَاءِ السَّيِّدِ فَاطِمَةِ السَّعْدِيَّةِ

سُلَيْمَانُ  
الْمُكَفَّلُ  
الْمُكَفَّلُ  
الْمُكَفَّلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَيْنَ

الْحَقِيقَةِ وَالْأَوْهَانِ

كَالْفَ

السَّيِّدِ عَلَى خَلْقِ الْأَنْوَاتِ السَّيِّدِ حَافِظُ الْمُعَامَّةِ

سلمان، على طاهر

تجديد الخطاب الديني بين الحقيقة والأوهام / تأليف السيد على نجل  
السيد طاهر سلمان. - قم: مهر أمير المؤمنين، ١٤٢٥ق. = ٢٠٠٥م.  
١٣٨٣.

٢٠٤ ص.

ISBN 964 - 8173 - 39 - 7

فهرست نويسى براساس اطلاعات فيها.

كتابنامه به صورت زیرنویس.

١. اسلام - دفاعيه ها و ردیه ها. ٢. اسلام - تجدید نظر طلبی. ٣. نبوت  
خلاصه. الف. عنوان.

٢٩٧ / ٤٧٩

BP ٢٢٨ / ٤ / ٨٣

## تجدد الخطاب الديني

بين

الحقيقة والأوهام

لشیخی خلیل‌الله‌السید طاهر سلمان

\* الناشر: مهر أمير المؤمنين

\* المطبعة: شریعت

\* الطبعة: الأولى / ١٤٢٥ھ - ٢٠٠٥م

\* عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

\* شابک: ٩٦٤ - ٨١٧٣ - ٣٩ - ٧

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْأَعْلَمُ  
إِنَّا لِنَحْنُ مُنْتَهٰى خَلْقِكَ  
إِنَّا لِنَحْنُ أَنَا أَنَا  
أَنَا مُنْتَهٰى خَلْقِكَ



# فَقِيرُكُو

الْعَلَّامَةُ الْشِّرْفُ الْمُرْتَضَى

الإسلام فيض عارم من النور في أصالة قيمه ، وروعة مبادئه ، وثورته  
العلاقبة المدمرة للجهل والتخلف والانحطاط .

الإسلام دنيا من الفضائل والكمالات يهتدى به الحائر ، ويسترشد به  
الضال ، ويلحق به المتخلّف في قافلة الحياة فيستقيم في سلوكه  
وسيرته .

الإسلام هو النعمة الكبرى التي أفضّها الله تعالى على عباده ليقيم  
أودهم ويهدّيهم لتي هي أقوم .

الإسلام هو العدل الخالص ، والحق الممحض الذي حمل رسالته سيد  
النبيين وباعث الروح والعلم في الأجيال ، عبد الله ورسوله النبي  
محمد ﷺ .. وتبنى هذه الرسالة الكبرى من بعده أوصياؤه وخلفاؤه  
الأئمة الطيبون ، دعاة الإصلاح الاجتماعي في دنيا الإسلام ، الذين  
أتاهم الله تعالى الحكمة وفصل الخطاب ، وفضلهم على كثير من خلقه  
تفضيلاً .

إنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام قد وهبوا أرواحهم لله تعالى ، وتحملوا أقسى  
ألوان المحن والخطوب ، فتقطعت أوصالهم ، وذبحت أطفالهم ، وسيبت  
نسائهم ، وأحرقت جثة بعضهم ، كل ذلك من أجل إعلاء كلمة الله تعالى  
في الأرض ، وإبراز القيم الأصيلة التي جاء بها جدهم الرسول ﷺ ،

والتي جهدت الحكومات القائمة في عصورهم على إزالتها ومحو سطورها .

إن الإسلام يمثله أئمة أهل البيت عليهم السلام في سلوكهم وأدابهم وتعاليمهم ، ولا يمثله ابن العاص وأبو سفيان ومروان وسمرة بن جندب ، وأمثالهم من الذين لا يرجون الله وقاراً ، فأشاعوا الفساد والجور والظلم في البلاد ، وأرغموا المسلمين على ما يكرهون .

وقد انبرت كوكبة من حملة الأقلام الصقيلة ، والأفهام البارعة إلى إبراز الإسلام على حقيقته النازلة من رب العالمين ، كان من بينهم سماحة حجّة الإسلام والمسلمين ، العالم البارع ، السيد علي السيد طاهر السلمان دامت بركاته ، فقد اتحف المكتبة الإسلامية بكتابه القيم (تجديد الخطاب الديني بين الحقيقة والأوهام» ، وهو من الكتب المشرقة في ميادين البحوث العلمية أصالة وروعه ودقّة .

وقد أمعنت النظر في بعض فصوله ، فوجده ثروة من ثروات الفكر ، ومنجماً من مناجم الأدب والبيان ، ومن الضروري نشره بين الأوساط الإسلامية ، وإشاعة بحوثه بين الناس ، وإنني إذ أبارك له وأشدّ على يديه على هذا الجهد الخالق أتمنى له المزيد من هذه البحوث التي تنفع الناس .

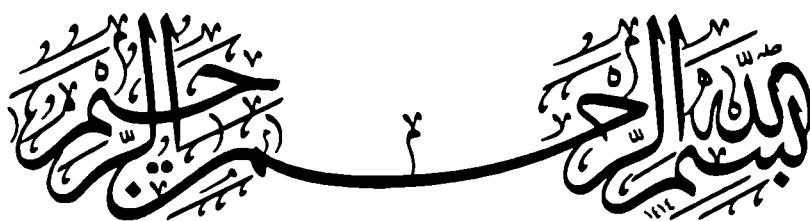
وال توفيق بيده تعالى يهبه للصالحين من عباده

النَّحْفُ الْأَشْرَفُ

قَهْرَشَرْفُ الْهَرَشِي

مَكْتَبَةُ الْأَمَانِ الْمُتَسَرِّعِ الْعَامِمَةِ

# الْمُقْرَّبَةُ



الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد وآلـهـ الطيـبـينـ الطـاهـرـينـ .

وبعد ..

في خضم العنصرية والطائفية والقبلية والفوضى ، بزغ نور الإسلام على يد النبي محمد ﷺ حينما بعث به ، ليرفع تلك العنصرية والطائفية والفوضى ؛ وذلك عندما أرسله الله ليكوننبياً لهذه الأمة ، وليرجع الناس من ظلمات الجهل إلى النور ؛ فأعلن دعوته الإسلامية الشاملة ، والتي كتب لها البقاء من ذلك الزمان إلى زماننا الحاضر ، رغم محاولة الأعداء طمس معالم هذه الدعوة المباركة ، فقد اتّخذ أعداء الإسلام عدّة محاولات لإطفاء هذا النور ، ولكن ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

ومنذ أن صدّع النبي ﷺ بدعوته المباركة كان الأعداء يحيكون له المؤامرات والمكائد . وقد اتّخذت لذلك عدّة أساليب منها :

---

(١) سورة التوبه: الآية ٣٢ .

**الأول:** محاولة المساس بالقضايا المعنوية للنبي ﷺ؛ فائتهم بالجنون والسحر والكذب وغير ذلك.

**الثاني:** استهداف شخصيته المباركة بالضرب والشتم والمحاصرة والتهجير.

**الثالث:** استهداف المسلمين بالقتل والتنكيل.

واتَّسَعَ هَذَا الْاسْتَهْدَافُ إِلَى شَنَّ الْحَرُوبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَمِنْذُ زَمْنِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، وَالْعَشْرَاتُ مِنَ الْحَرُوبِ الَّتِي شَنَّتْ وَبِكُلِّ ضَرَوَةٍ كَانَتْ تَسْتَهْدَفُ النَّيْلَ مِنَ الْإِسْلَامِ .

**الرابع:** استهداف الدين الإسلامي.

وَاتَّخَذَ هَذَا الْاسْتَهْدَافُ عَدَّةً أَسَالِيبٍ مِّنْهَا:

١ - الكذب على النبي ﷺ ونسبة بعض الأمور المشينة إليه.

٢ - نسبة بعض الأمور إلى الإسلام ، والتي كان الغرض منها تشويه معالمه.

وإذا راجعت المصادر الإسلامية تجد الكثير من الإسرائيليات التي وضعت: والهدف منها تشويه الإسلام كما هو معلوم.

٣ - ترويج المفاسد في العالم الإسلامي.

وهذا ما أشار إليه مستر همفري مذكراته؛ حيث قال في الأمر السابع من الأوامر السرية لتحطيم الإسلام:

«نشر الفساد بين المسلمين بالزنا واللواء والخمر والقامار»<sup>(١)</sup>.

وحيث إن هذه الأمور لم تجِد نفعاً لتقويض أركان الإسلام؛ لذا التجأ البعض إلى أسلوب آخر ، وهو تلويع ذهنية الفرد المسلم بالشبهات والإشكالات ، وهذا الأسلوب أخطر من غيره بكثير ، لأنَّه في الحروب يعرف المسلم إن هذا المقاتل

(١) مذكرات مستر همفري: ٧٩.

عدو له ، وفي التعذيب والتهجير يتحمل الفرد مضاضة الألم ؛ ليحتسبه عند الله ، وفي الكذب على النبي ﷺ يمكنه الرجوع إلى أهل الخبرة ؛ لتمييز الخبر الصحيح من السقيم ، وهكذا .

ولكن في إلقاء الشبهات ، الأمر يختلف كثيراً ؛ وذلك لأنّ إلقاء الشبهة أمر سهل ، والقبول بها أسهل بكثير ، فحينما تُلقى شبهة حول وجود الصانع أو العدل - كالجبر والاختيار - أو في المعاد - كإعادة المعدوم أو الأكل والمأكول - هذه الشبهات من السهل طرحها ، ومن السهل التصديق بها ، فحتى الجاهل - حينما تطرح عليه شبهة إعادة المعدوم - يعرف هذه الشبهة ، بل ويصدق بها .

فهذه الشبهات طرحت حتى في زمن النبي ﷺ من الجاهلية ، كما صرّح بذلك القرآن الكريم في موضع متعدد .

فطرح الشبهات والإشكالات أمر سهل ، والقبول بها لا يحتاج إلى علم وتدقيق ، ففي كل شيء من القضايا المعنوية أو المادية ، سواء في الإسلام أو في غيره من الأديان ، فإنّ طرح الشبهات عليه والقبول بها أمر سهل حتى في أبسط المستويات ، كما لو وجد الإنسان جهازاً صغيراً في سيارته ولم يعرف الهدف منه ، فإنه سوف يقول : لماذا وضع هذا الجهاز هنا ؟ وسوف يتذمّر الطرف الآخر معه ويتساءل : لماذا ؟ ومن هنا نعرف أنّ إلقاء الشبهة والقبول بها لا يحتاج إلى علم ولا إلى بحث أو إعمال نظر .

ولذا اتّخذ أعداء الإسلام هذا الأسلوب المشين لتحطيم الإسلام ، وهذا ما نصّ عليه المستر همفري مذكراته حيث قال :

«اللازم توهين المسلمين بالإسلام بالتشكيك في العقيدة ، واتهام الإسلام بأنه دين الفوضى ، ولذا تخلّفت بلاد الإسلام ، وكثُر فيهم الاضطراب والسرقة»<sup>(١)</sup> .

فالتشكّيك والقبول به أمر متاح للكثير من الناس ، ولا يحتاج إلى العلم ، بل إنَّ كثيراً من الشبهات إنما تنطلي على كثير من المسلمين؛ لعدم وجود الثقافة العالية عندهم؛ لذا فقد أثّرت هذه الشبهات أثراً كبيراً على هذا البعض -خصوصاً في عصرنا الحاضر- ولكنَّ الجواب عليها يكون أمراً صعباً؛ وذلك لعدة أمور:

**الأول:** إنَّ بعض الشبهات يحتاج الجواب عليها إلى ذهنية مستنيرة وقوية ، بحيث يمكنها أن تميّز بين الصحيح والسقيم ، بأن تكون لها قابلية الاستدلال .

**الثاني:** إنَّ بعض الشبهات تحتاج إلى التتبع ومراجعة الكثير من المصادر الإسلامية والتي قد لا توفر لعامة الناس .

**الثالث:** إنَّ بعض الشبهات تحتاج إلى متخصص للجواب عليها ، بحيث يكون على اطلاع بعض القواعد والأصول ، والمعرفة بالكتاب والسنّة ، وهذا ما لا يتوفّر حتى لبعض المفكّرين والمثقفين ، فضلاً عن العوام .

فتجد المتخصص ربّما يبحث شبهةً واحدةً كشبهة الجبر والاختيار أو بعض الشبهات في العدل ، ويؤلّف فيها أكثر من كتاب؛ لأنَّه يحتاج إلى إثبات عدّة مقدّمات وعدّة نتائج ، ثمَّ يرتب عليها الجواب عن هذه الشبهة ، وهذا ما لا يتوفّر للكثير من الناس .

فتبقى الشبهة عالقة في ذهن الإنسان ، وربّما تجرّه إلى الويّلات؛ لأنَّه يصدق بالشبهة وليس بمقدوره أن يصدق بالجواب ، إما لقصور في ذهنه أو لتقدير في تحصيله؛ ولذا اتّبع الأعداء هذا المنهج ، فأخذوا يبحثون في بطون الكتب عن الشبهات التي يوردها العلماء على أصحاب الاختصاص ، ويلقونها على غير أهل الاختصاص ، فأوردوا سلسلةً من الشبهات ، ويفيت في أذهان الشباب من المثقفين وغيرهم بلا جواب . ومن تلك الشبهات ما يسمى بـ «تجدد الخطاب الديني» .

ولو أردنا أن نتحدّث عنه بشيء من التفصيل لقلنا: بأنَّ هذا العنوان من العناوين

المطاطية ، والتي لها عدّة تفسيرات ، فلا بدّ من معرفة المراد من هذا العنوان .

ولنرى هل أنّ موضوع هذا العنوان جديد ، أو أنه من المواضيع التي بحثت عند أهل الاختصاص وصيغت في الوقت الحاضر بهذه الصياغة الجديدة ، ف فهي من حيث المضمون ليست بالجديدة بل صيغت بعنوان جديد ؟

فما هو المراد بـ «تجدد الخطاب الديني» ؟ هناك عدّة تفسيرات لذلك ، ونذكر

منها :

١ - تغيير بعض الأحكام الشرعية بما يتلاءم ومتطلبات العصر .

٢ - تغيير جميع الأحكام الشرعية ، وعلى حدّ كلام بعضهم : لا بدّ من تغيير الدين واللغة وحتى الشمس والقمر .

٣ - تجديد الاجتهاد في الرأي دون المساس بالنصوص الشرعية من القرآن والسنة ، بحيث لا يمسّ الثوابت الموجودة .

٤ - السماح لبعض المختصين في التدخل في الأحكام الشرعية .

٥ - تجديد الخطاب مع الطرف الآخر .

وسوف أتعرّض لها على التوالي بعد أن أقدم مقدمة :

لابدّ من تحديد منهجية للبحث؛ وذلك من خلال تحديد اتجاه دين المحاور والتعرّف على هويّته الدينية . وما لم نحدّد اتجاه المحاور ، فإنّ البحث سيكون عقيماً . فحينما نتحاور مع شخص أو نجيب على إشكال شخص ، لا بدّ أن يكون الجواب بما يتوافق مع تصوّراته الخاصة ، فلو أردت أن تستدلّ على وجود الله بالقرآن أو التوراة أو الإنجيل لمن لا يؤمن بالله ، فسيكون الجواب على ذلك بديهيّاً ، وهو : أتي لا أقِرُّ بالقرآن أو بالتوراة والإنجيل .

كما وأنك لو أردت أن تستدلّ بالقرآن على مسيحي ، فإن الجواب سيكون

كالتالي : «إِنِّي لَمْ أَصْدِقْ بِنَبْوَةَ مُحَمَّدَ ﷺ حَتَّى أَصْدِقْ بِالْقُرْآنِ». فلا بدّ أن يكون البحث عندها كبروياً، فمن لم يؤمن بوجود الله لا بدّ من إثبات وجود الله له أولاً، ثمّ ثبت عدل الصانع وحكمته ، وأنّ الحكيم لا يمكن أن يترك الناس بلا دستور، ثمّ ثبت النبوة بشكل عامّ ، وأنّها ضرورة عقلية فطرية ، بعد ذلك ثبت نبوة النبي الأعظم ﷺ بشكل خاص . وبعدها يمكن الاستدلال بالقرآن الكريم .

ومن الأخطاء المنهجية في البحث أنّ نحاول إثبات الصغرىات على نحو الاستقلال؛ لأنّ بعض الصغرىات أمور معنوية أو تعبدية وتوقيفية ، لا مجال لإعمال النظر والعقل فيها ، فلا بدّ في البحث من إثبات الكبريات أولاً ، ليترتب عليها بعض الصغرىات .

والملاحظ أنّ البعض يُشكّل على بعض الصغرىات ، مثلاً تجده يقول : لماذا يدور الحاج حول الكعبة سبعة أشواط ؟ ولماذا يرمي المسلمين الحجر على الحجر ؟ ولماذا صارت صلاة الصبح ركعتين وصلاة الظهر أربعاء ؟ ولماذا حرم الإسلام الزواج ببعض الأنسب ؟ ولماذا صار ميراث الولد أكثر من البنت ، ولماذا ؟ ولماذا ... ؟

في مثل هذه الموارد ، وحينما يكون المستشكل مسلماً ، يمكنه القبول والتسلّيم ، لأنّ هذه أمور عبادية أو توقيفية ، والشارع أمرنا بها .

أما غير المسلم فلن يقبل بهذا؛ لأنّه لم يقرّ بالإسلام ، وهذا الأمر بديهي حتى عند غير المسلم ، فإنه وفي الطقوس الدينية التي يقوم بها غير المسلم ، إذا أشكّل عليه المسلم ، فإنه ليس بمقدوره البرهنة على طقوسه بدليل صغير؛ لأنّ المسلم سوف يجيئه بعدم التصديق بمصدر تلك الطقوس .

فلا بدّ أن ينتقل إلى مرحلة أخرى؛ وهي البحث عن مصداقية المصدر؛ وهو البحث الكبروي . وبالجملة ، فإن التصديق ببعض القضايا ، فرع التصديق بنبوة النبي الأعظم ﷺ ، والتصديق بالنبي ﷺ فرع التصديق بالله وعدله وحكمته .

فنحن حينما نريد أن نجيب شخصاً أو نحاوره ، لا بدّ أن نعرف انتماء هذا الشخص الديني ، حتى يمكننا أن نتحاور معه .

وبما أننا نبحث عن ما يسمى بـ «تجدد الخطاب الديني» ، وأنه لا بدّ أن يتجدد الدين ، فلا بدّ أن يكون هذا القائل ممّن يدعى الإسلام ، ويريد أن يجدد في الدين . فالباحث معه يكون بعد إقراره بالدين وبنبوة النبي الأعظم ﷺ ، ولسنا بصدّ البحث مع من لا يدعى الإسلام .

ومن يعتقد بنبوة النبي الأعظم ﷺ لا بدّ وأن يعترف ويقرّ بأهم مصادر التشريع ، وهي : الكتاب والسنّة ، والتي يستفاد منها عدة أمور :

الأول: النبوة .

الثاني: الخاتمية .

الثالث: الشمولية .

الرابع: تفسيرات في تجديد الخطاب الديني .

الخامس: تساؤلات في تجدد الخطاب الديني .

وسوف أتعرض لها بالبحث على التوالي مستمدًا من الله التوفيق والسداد .

**اللَّهُمَّ إِنِّي بْخَلَقْتَ لَيْكَ السَّمَاوَاتِ الْأَعْلَى فَهُنَّ لِلْمُبَرَّهِينَ**

١٧ / ربيع الأول / ١٤٢٥ هـ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النَّوْبَةُ



# الفصل الأول

## الهدف المنشود (السعادة)

لا يشك أحد من الفلاسفة والباحثين في الحياة الإنسانية ، في أن للإنسان ميلاً إلى الاجتماع والتمدّن ، ويفرّ من الوحدة والانفرادية ، إما لأنّه مدنى بالطبع ، كما ذهب إليه البعض ، أو لأنّه مستخدم بالطبع ، فيميل إلى استخدام كلّ شيء لصالح غرائزه ومتطلباته لكي ينال السعادة ، وهذه الخاصية تفرد بها الإنسان وحده .

فإذا تأملنا في الموجودات الكونية ، التي تتكون وتتكامل تدريجياً من ذات الحياة والشعور ، أو من غيرهما ، فإنّنا سوف نجد أنّ كلّ نوع منها يسير في وجوده سيراً تكوينياً معيناً له ، ولا يزال يستكمل بطيئاً هذه المنازل حتى ينتهي إلى آخرها وهو نهاية كماله ، فهذه الموجودات تتكامل بنفسها .

فالنبات في الأرض يواصل نموه التكويني من دون أن يستعين بغيره ، أو يسيطر على غيره . والحيوانات بعد وجودها واستقلالها عن والديها ، تشقّ طريقها بنفسها لتتكامل .

وهذا موجود في الإنسان وغيره ، ولكن الإنسان ينفرد عن الحيوان والنبات باستخدامه الآخرين ؛ وذلك لسعة حاجته التكوينية ، وكثرة نوافصه الوجودية ، فلا يقدر على تتميم نوافصه الوجودية ، ورفع حواجزه الحيوية وحده ، بمعنى أنّ الواحد من الإنسان لا تتمّ له حياته الإنسانية وحده ، بل يحتاج إلى اجتماع منزلي ،

ثمّ اجتماع مدني يجتمع فيه مع غيره بالازدواج والتعاون والتعاضد ، فيسعى الكلّ بجميع قواهم التي جهزوا بها للكلّ ، ثمّ يقسم الحاصل من عملهم بين الكلّ .

فالمجتمع الإنساني ، لا يتمّ انعقاده ولا يعمر إلا بأصول علميّة ، وقوانين اجتماعية يحترمها الكلّ ، ويوجد حافظ يحفظها من الضياع ، ويجريها في المجتمع لتطيب لهم العيشة ، وتشرق عليهم السعادة .

وعليه فما هي السعادة التي ينشدها الإنسان؟ سؤال وجيه يستحقّ الإجابة عليه ، ولتفسير ذلك نجد عدّة نظريات ، نذكر منها :

### النظرية الأولى

ما ذهب إليه الفلاسفة اليونانيون القدماء ، من أنّ السعادة تكون بالتكامل الروحي والأخلاقي فقط ، وأما الأشياء الماديّة ، فليست مصدراً للسعادة ، فكلّ ما يكون مشتركاً بين الإنسان والحيوان من الملذات ، لا يكون مصدراً للسعادة .

وهذه النظرية بعيدة عن واقع الإنسان؛ وذلك لأنّ الإنسان له غرائز ومتطلبات ، وبعض هذه الغرائز ، ربّما تكون جزءاً من إنسانيّته ، فلا يمكنه أن يرفعها ، وإنّما لخرج عن إنسانيّته .

### النظرية الثانية

وهي القائلة بأنّ النمو المادي والازدهار الاقتصادي كفيل لإسعاد البشرية؛ لأنّ الإنسان إنّما يتّخذ الشذوذ بسبب الفقر أو النقص المادي ، ولذا تجد الانهيار الأخلاقي واضحاً في المجتمعات الفقيرة ، فالإنسان يسرق بسبب الفقر ، وينحرف أخلاقياً بسبب الفقر ، وتنتشر العداوات بسبب الفقر ... وهكذا .

وهذه كسابقتها؛ لأنّ النمو المادي والازدهار الاقتصادي لوحده لا يكفل السعادة للإنسان ، فكم من الأغنياء يتّخذون من الشذوذ طريقاً لهم ، وكم دولة غنية وهي

## تعجّ بالمشاكل والآهات ؟

فمن قال إنّ الغنى سبب للسعادة ، والفقر سبب للشذوذ ، فإنّ لنا نماذج في التاريخ كانت تملك الدنيا ومع ذلك جنحت إلى الرذيلة ، ونماذج تلتحف السماء وتفترش الأرض ومع ذلك لم تعنج إلى الرذيلة ، فالغنى هو الغنى بمبادئه ، الغنى بقيمه ، بفكره ، وكما يقول الشاعر :

رأيُتْ الْغَنِيَ فِكْرًا يَعِيشُ وَغَيْرَهُ      وَإِنْ مَلًأَ الْأَفَاقَ مِنْ ذَهَبٍ فَقَرُّ  
وَلَا بَأْسَ أَنْ أَذْكُرَ مَثَلًاً وَاحِدًاً ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الْخَوَيْيِيُّ فِي تَرْجِمَتِهِ لِأَبِي ذَرَّ  
الْغَفَارِيِّ . يَقُولُ هَذِهِ فِي مَعْجَمِهِ :

بأنّ أحد الخلفاء أرسل إليه عطاء ، فجاء الرسول بالعطاء ، وقال لأبي ذرّ : خذ هذا واستعن به على ما أنابك ، فقال أبو ذرّ : هل أعطى أحداً من المسلمين مثل ما أعطاني ؟ قال : لا . قال : فإنّما أنا رجل من المسلمين ، فيسعني ما يسع المسلمين ، فقال له الرسول : إنّه يقول هذا من صلب أموالي ، وما خالطها حرام . فقال : لا حاجة لي فيه وقد أصبحت يومي هذا وأنا من أغنى الناس . فقال له : عافاك الله وأصلحك ما نرى في بيتك قليلاً ولا كثيراً ممّا تستمتع به . فقال : بلّى تحت هذا الأكاف الذي ترون رغيفاً شعيراً ، وقد أتى عليهما أيام . فما أصنع بهذه الدنانير ؟<sup>(١)</sup>

لاحظ هذه العزة والقناعة ، فإنّه يعتبر نفسه من أغنى الناس ؛ لأنّه يمتلك رغيفين من الشعير اللذين مرّ عليهم عدّة أيام !!

إذن ، لا يكون الغنى والفقر مناطاً للشذوذ وعدمه ، بل قد يكون الأمر بالعكس تماماً ، فيكون الغنى سبباً للرذيلة والتكبر ، وتعاسةً ونقمّةً على الإنسان ، فتجده يسهر ليل نهار وهو سارح في الأوهام خوفاً من زوالها عنه ، فتقترن السعادة بالمال مع

ألم الخوف من الفوت الذي حلّ بالآخرين؛ ولذا ذكر بعض الأعلام عشر رذائل تترتب على الغنى دون الفقر، وفي الرواية: «إِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَا يَصْلَحُ  
إِلَّا الْفَقْرُ وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَهُلَكَ»<sup>(١)</sup>.

نعم، الفقر قد يكون عاملاً مساعدًا في ارتكاب الرذيلة؛ ولذا جعل الشارع مؤسسة للضمان الاجتماعي تقوم بما فرضه الله على الأغنياء، إلا أنها لم تنفذ ذلك على النحو المطلوب، إما لتقصير بعض المكلفين في أداء ما عليهم، أو لأنها لم تقسم التقسيم العادل. ومن هنا يأتي قول أمير المؤمنين عليه السلام:

«فَمَا جَاءَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مَتَّعَ بِهِ غَنِيٌّ ، وَاللَّهُ سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

فالنمو الاقتصادي لوحده لا يكفي لإحراز السعادة، بل يمكن أن يقال بأنّ الغنى يكون في بعض الأحيان وبالاً وفتنةً للإنسان، والقرآن الكريم يصرّح بذلك حيث يقول جل شأنه:

﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويقول في مورد آخر:

﴿لَتُبْلُوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ  
وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وفي آية ثالثة تجده يقلل من شأن المال، حيث يقول:

﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقْرِبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا

(١) أصول الكافي: ٢٥٢/٢.

(٢) نهج البلاغة - خطب الإمام: ٢٢٨.

(٣) سورة التغابن: الآية ١٥.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٨٦.

فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّفَرِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْفُرْقَاتِ آمِنُونَ ﴿١﴾ .

### النظرية الثالثة

النظرة الازدواجية للإنسان ، باعتبار أنه مركب من أمور مادية وجنسية ومعنوية ، مركب من روح وعقل وجسم ، ويحتاج إلى الاجتماع والمدنية ، وكل واحد من هذه الأمور له متطلباته الخاصة ولا يمكنه التخلّي عنها؛ ولذا لا بدّ من تنظيمها حتماً. ولتنظيمها توجد عدة أطروحتات :

## الفصل الثاني

### الاطروحات لتنظيم متطلبات الإنسان

#### الأطروحة الأولى:

وضع القوانين من قبل شخص أو أشخاص ، وتقوم هذه القوانين بدور الموجّه .  
ويلاحظ عليه عدة أمور :

أولاً: إنّ الواضح للقانون لا بدّ له من مؤهلات كبيرة واسعة . فمن أراد أن يضع قانوناً للتفسير السكاني في مكان ما فإنّ عليه أن يعرف سعة المكان ، وعدد الأفراد ، وعدد المتزوجين ، وكيفية تنظيم التنازل ، وعادات المنطقة والتقاليد الموجودة عندهم ، وعدد المساكن ، وغير ذلك من الاعتبارات التي تتشبّكل منها هذه التنظيمات حتى يتمكّن من وضع القانون المناسب ، ومع جهله بهذه الأمور لا يمكنه وضع القانون المناسب .

فمن أراد أن يضع قانوناً للإنسانية فعليه أن يعرف حقيقة الإنسان ، ورغباته ، وطموحه ، وغرايشه ، ومعنوياته ، وعليه أن يعلم بتغييرات الزمان والمكان ، ومتطلبات العصور المتقدمة ، والتقاليد الموجودة ، حتى يتمكّن من علاجها ووضع القوانين لها .

والحال ، أنّ الإنسان - حتّى مع علمه المتقدّم - يعترف بعجزه عن معرفة حقيقة الإنسان وغرايشه الكامنة فيه؛ ولذا ألف أحد فلاسفة الغرب - وهو ألكسيس كارل

المعروف - كتاباً خاصاً حول الإنسان وغرايشه ، وسمّاه (الإنسان ذلك المجهول) . فكلّما تقدّم علم الإنسان أحسّ بنقصه المتزايد .

فافلاطون مع عبقرّيته ، يقول : « علمت الآن بأني لا أعلم شيئاً : كنت جاهلاً مركباً فأصبحت بفضل العلم جاهلاً بسيطاً » .

ويقول العالم الكبير انيشتاين : « أني لم أصل إلى ألف باء الطبيعة » .

ولابن سينا رباعية مشهورة باللغة الفارسية يقول فيها :

« القلب وإن سار في هذه البداء كثيراً ، ولكنّه لم يتعرّف حتّى على شعرة واحدة . لقد أشّرقت في قلبي أكثر من ألف شمس ، ولكنّ هذا القلب في النهاية ، لم يتوصّل إلى التعرّف على كمال ذرة واحدة »<sup>(١)</sup> .

فمن هذه الكلمات وغيرها تعرف عجز الأشخاص عن معرفة الإنسان وحقائقه وغرايشه ، ومع العجز عن معرفته كيف يمكن لهم وضع القوانين ؟

ثانياً: يجب في المقدّن أن يكون مجرّداً عن الأغراض ، حتّى لا تكون القوانين تابعة لتلك الأغراض ، وحتّى يتمكّن من وضع القانون المحايد . والحال ، أنّ الأشخاص العاديين لا يمكن لهم التجربة عن عواطفهم وغرايئهم وأنانيتهم ، وإلاّ خرجوا عن إنسانيتهم ، وعليه فالقوانين تكون تابعة - ولو نوعاً ما - إلى غرائز وطموح المقدّن ، وكما قال المناطقة : « النتيجة تابعة لأنّس المقدّمات » .

فالإنسان - ولأنه مكوّن من روح وعقل بخلاف الملائكة التي هي عقل محض ، والحيوان الذي هو روح بلا عقل - إذا سيطر عليه العقل فهو يسمو إلى الأعلى ، وإذا سيطرت عليه الروح نزل إلى أسفل السافلين حتّى يكون أحقر من الحيوانات ، ففي الحديث : « فَمَرِئَ مَزْكُوبٍ خَيْرٌ مِّنْ رَاكِبِهِ »<sup>(٢)</sup> ، فحينما تسيطر الغرائز على الإنسان ،

(١) مقالات للشهيد المطهرى .

(٢) المجازات النبوية : ٤٣٧ .

كحب الذات والأنما ، وحب الدنيا ، وحب السيطرة ، وغيرها من القوى الأخرى عندها لا يكون مكان للعقل ولا للقيم؛ فتجده يسحق كل المبادئ والقيم وما يدركه العقل تحت قدميه ، فيرتكب أبشع أنواع الظلم من أجل أن يصل إلى هدفه ، فيكون كالحيوان بل أحقر منه . ويصف القرآن الكريم البعض بأنهم كالأنعام بل هم أضل .

يقول السيد الخوئي رض : «إنه لأجل خسته ودناءته ، وكونه - في نظر الإسلام - كالبهائم ، وفي منطق القرآن الكريم : ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ <sup>(١)</sup> .

ويقول العلامة المجلسي رض : «فهم وإن كانوا في صورة البشر فهم كالأنعام ، بل هم أضل» <sup>(٢)</sup> .

وفي الحدائق للمحقق البحرياني عن البارق للله ولشريكه : «قال الله تعالى : ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ <sup>(٣)</sup> ما رضي الله أن يشبعهم بالحمير والبقر والكلاب والدواب حتى زادهم فقال : ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقال العلامة الطباطبائي رض : «وبياناً لحالهم فإنهم فقدوا ما يتميز به الإنسان من سائر الحيوان ، وهو تمييز الخير والشر ، والنافع والضار» <sup>(٥)</sup> .

فالبعض وعندما تسيطر عليه القوى الأخرى ينسى أو يتناسي حكم العقل فمن منا - من العقلاء - لا يدرك قبح الظلم؟ ولكن حينما يصل الأمر إلى السيطرة يتناسي الإنسان حكم العقل فيرتكب أبشع الجرائم ، وربما ارتكبها مع أقرب الناس إليه

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٩.

(٢) كتاب الصلاة - القسم الأول: ١١١/٥.

(٣) انظر بحار الأنوار: ٢٣/١٠٤.

(٤) سورة الفرقان: الآية ٤٤.

(٥) الحدائق: ١٤/١٦٦.

(٦) تفسير الميزان: ٨/٣٣٦.

كأناته ، والتاريخ حافل بمثل هذه المواقف ؛ فهل أنّ من يرتكب هذه الجرائم مجنون ؟ كلاً إنّه عاقل ، ويتسلق بعقله ودهائه للوصول إلى القمة ، ولكنّه في الواقع لا يصل إلى ما يريد عندما تسخر عقله الغرائز الأخرى المضادة فتجعله خادماً ورقاً لها ، فبدل من أن تكون تلك الغرائز أسيرة للعقل صار العقل أسيراً للقوى الأخرى تسخره كيف تشاء ، عندها يكون أحقى من الحيوان ؛ لأنّ الحيوان ليس له عقل يمكنه من الدهاء والغدر وصنع المكائد والحيل ، فغاية ما يمتلكه الحيوان الغرائز ؛ ولذا لا يتتطور في كيفية الفتك أو الغدر أو الحيلة ، أمّا الإنسان - ونظراً لما أعطي من قوّة العقل - تراه في تطور مستمرّ ، فإذا سيطرت غرائزه على عقله وسخرته لها فسوف يستخدم القوّة العاقلة للبطش والغدر والخيانة فيكون أخطر من الحيوان ؛ لأنّه لم يستخدم العقل الاستخدام الصحيح ، وحينما يريد أن يصدر حكمًا ما ، مع سيطرة القوى الأخرى ، يكون ذلك الحكم تابعاً لرغبات تلك القوى ، وهذا ما يعبر عنه بتلويّن الحكم بتلويّن الرغبات والغرائز والعقائد والعادات .

### ثالثاً: إنّ القانون غالباً ما يتبع معتقدات المقنن :

فمن يعيش في الأجواء البوذية سوف يتأثر بها ، ومن يعيش الأجواء المسيحية سوف يتأثر بها ، ومن يعيش الأجواء الإسلامية سوف يتأثر بها ؛ لأنّ الإنسان له مثل أعلى في بيئته ومجتمعه ، وهكذا فالمثل العليا لها تأثير كبير على أفكار الفرد والمجتمع ، ولا يمكنه التخلص من هذا التأثير دفعه واحدة ، وإنّما يخضع لعملية الهضم والتمثيل الاجتماعي .

ويعبر عن ذلك إيهود شاؤول : فإنّه لا يمكنه التخلص من ذلك إلا بالتدريج ، ولعلّ التخلص من تلك التبعات تمتّد لعدّة أجيال ؛ ولذا تلاحظ وجود بعض النظريات في عهد النبي ﷺ والتي وصلت إلينا بسبب وجود بعض الرواسب الفكرية لبعض من دخل في الإسلام .

لهذه الرواسب ، تحتاج إلى مدة من الزمن لتزول ، فمن أراد أن يضع قانوناً محايضاً عليه أن يتخلص من تلك المعتقدات وتلك الرواسب ، حتى لا يتأثر القانون الجديد بتلك المعتقدات والرواسب ، وبما أن التخلص من تلك الرواسب قد يكون متعرضاً غالباً ، أو متعدراً ، فلا يمكن للإنسان أن يضع القانون؛ لأن القانون سوف يتلوّن بما يعتقده ذلك المقنن خيراً أو شرّاً.

## الأطروحة الثانية

إن العلم كفيل بتوجيه الإنسان؛ لأن الإنسان إنما يتخذ الشذوذ لجهله ، فلو علم بمفاسد العمل فسوف لن يقدم عليه ، فحينما يعلم بمفاسد السم - مثلاً - فإنه لن يتقربه ، ولو علم بمفاسد بعض المواد الكيميائية فسوف يتبعده عنها ، وهكذا كلما علم الإنسان بمفاسد شيء تجنب عنه .

وبتطور العلم الهائل والمتميّز ، تعرّف الإنسان على الكثير من مفاسد الأشياء ، ولذا تجنبت البشرية أحطارها ، وسوف يتعرّف على مفاسد الكثير من الأمور الأخرى وسوف يتجنب عنها الناس .

فالعلم المزدهر كفيل بسد احتياجات الناس ، ولا حاجة لبعثة الأنبياء ، فإنه في عصرنا - عصر العلم والتطور - الذي تعرّف فيه الإنسان على أسرار الأرض وحقائقها وتسخيرها؛ والآن يرتقي إلى السماء ليتعرف عليها ويسخرها ، فلا تحتاج البشرية حينئذٍ للمدد الغبي ، أو أنه أقل احتياجاً لذلك؛ فإنّ العلم بالتدريج ، سوف يملأ الفراغ ، ويستجيب لمثل هذه الاحتياجات والرغبات .

فالخطر يهدّد البشرية لو شاعت الجهالة ، والبشر بأيديهم العاجلة يوفّرون عوامل فنائهم ودمارهم ، وسيفقدون التوازن والتعادل في حياتهم ، ولكن بعد أن استضاء العالم بنور العلم ، فلا يهدّده أي خطر .

ويلاحظ عليه :

**أولاً:** إن المفاسد والأخطار والمتاعب التي ظهرت في عصر العلم ، ليست أقل خطراً منها في العصور السابقة ، بل إنها أكثر وأشدّ .

فنحن في وهم كبير حينما نتصور بأنّ الباعث على انحرافات البشر دائمًا هو الجهل؛ وعلماء التربية والأخلاق ، في مختلف العصور ، قد ذكروا أنّ الجهل أحد العوامل المؤدية للانحراف ، وأنّ أكثر الانحرافات ناشئة من عدم التعادل في الغرائز والميول ، ونتيجة الاستسلام للشهوة والغضب ، أو طلب الجاه واللهة ، ويكون هذا ناشئاً من عبادة النفس وعباده المنفعة ، فالغرائز البشرية في عصرنا الراهن ، مثل غرائز الشهوة والغضب ، وحبّ الشهرة والمنصب ، واستغلال الإنسان واستثماره ، وعبادة النفس والمنفعة ، والظلم والاضطهاد ، وغيرها ، كلها نتائج متسلسلة ومرتبطة بالانحراف الفكري والابتعاد عن فطرة الله التي فطر الناس عليها.

فهل هدأت هذه الرغبات والغرائز في ظلّ العلم ، لتحل محلّها روح العدالة ، والتقوى ، والعفاف ، والصدق ، وغيرها من القيم الرفيعة؟ أم أنّ الأمر على العكس تماماً؟

فمن الواضح أنّ غرائز البشر أصبحت في عصرنا أكثر جنوناً من السابق ، وأصبح العلم والفن آلات ووسائل بأيدي هذه الغرائز المدمّرة ، فالعلم أصبح رِقّاً للغرائز والشهوات ، والعلماء وجند العلم أصبحوا خدماً لمن في يده المال ، وصار العلم آلة بيد الباحثين عن المناصب ، والذين يدعون الربوبية في البشر .

ولا مجازفة لو قيل : بأنّ التقدّم العلمي لم يكن له أيّ تأثير في غرائز البشر ، بل الأمر على العكس من ذلك تماماً ، فلقد أصبح الإنسان أكثر غروراً ، والغرائز الحيوانية أكثر اشتعالاً وضراوةً ، ومن هذه الناحية أصبح العلم الحديث أكثر عداوةً للإنسان .

يقول العلامة الطباطبائي ثُمَّ : «إن المدنية المادية أمر والتقدّم في معنيات

المعارف أمر آخر ، وفي ارتقاء الدنيا الحاضرة في مدنيتها وانحطاطها في الأخلاق والمعارف المعنوية ما تسقط به هذه الشبهة<sup>(١)</sup> .

فالإنسان يستخدم العلم من أجل تحقيق أهدافه الخاصة؛ لأنّه لا يسعى إلى شيءٍ إذا لم يكن لمصالحه وأهدافه الشخصية مجال فيها ، وهذه الأهداف لا يتمكّن العلم من تغييرها ، أو تغيير قيم الأشياء في نظره ، أو أن يجعل من مقاييسه إنسانية عامةً ، فإنّ العلم يستطيع أن يسيطر على كل شيء ، إلا الإنسان وغرايشه ، ولا يمتلك السيطرة على هذه الغرائز إلا الدين وحده ، فإنه الذي يتمكّن أن يمسك زمام الإنسان ، ويضعه تحت اختياره وإرادته ، ويغير في أهدافه وطموحاته .

فإنّ ذلك مهمّة الدين فحسب ، وأنّه يمتلك السيطرة على الغرائز والميول الحيوانية ، وإثارة الغرائز الإنسانية السامة فيه .

ثانياً: إنّ العلم وإن تكفل بسدّ الحاجات المادية بالتجارب وأخذ الفنون من السابقين ، إلا أنه عاجز عن التكفل بالأمور المعنوية والعقائدية والتي لا يمكن اكتشافها بالتجارب ، ولذا تجد أنّ القرآن يركّز على الأمور العقائدية والمعنوية ويهمل إلى حدّ ما - الأمور المادية ، لعلمه بأنّ الأمور المادية يمكن للإنسان اكتشافها بخلاف الأمور المعنوية والعقائدية ، ولذا اعترف بعض من اختيار هذا الطريق بعجزه ، وأنّ العلم وحده لا يجدي ، بل لا بدّ من وجود الله وموّجه .

ثالثاً: من قال بأنّ العلم المجرّد يكفي لتوّجه الإنسان ، فهذا هو الشيطان - مع علمه الواسع - لم يكفل له العلم السعادة . يقول السيد الإمام الخميني رض في كتابه الأربعون حديثاً: « وما أكثر من يكن له هذا العلم ولكنه ليس بمؤمن ، فالشيطان عالم بجميع هذه المراتب بقدر علمنا وعلمكم ، ولكنه كافر»<sup>(٢)</sup> .

(١) تفسير الميزان: ٢٥٤/٢.

(٢) الأربعون حديثاً: ٤٧.

فلو كان العلم لوحده يكفي لتوجيه الفرد لكان موجّهاً للشيطان ، ولكن موجّهاً للكثير من العلماء والمثقفين وأساتذة الجامعات ، فهو لا مع علمهم وثقافتهم المزعومة ، تصدر منهم بعض الأعمال التي يندى لها الجبين ، والتي لا يقدم عليها أجهل الجاهلين ممّن له أدنى اعتقاد بالله .

### الأطروحة الثالثة

وهي أن وجود العقل كافٍ لتجهيز الإنسان . وذلك يتمّ بتقريبين :

**التقريب الأول** : إنّ ما يأتي به الأنبياء إما أن يكون موافقاً لما يراه العقل ، أو لا . فإن كان مخالفًا لما يقوله العقل فيجب ردّه ، وإن كان موافقاً فيعمل به . إلا أنه لا فائدة من الرسول حينئذٍ : لأن العقل يدركه ويأمر باتباعه .

وفيه : إنّ الحصر بما يوافق العقول وعدمه في غير محلّه : لأن هناك شيئاً ثالثاً وهو ما لا تدركه عقولنا؛ لأننا ذكرنا أنّ عقولنا بالقدرات الميسّرة لها مع بعض العوامل الأخرى قاصرة عن نيل الكثير .

فالعقل وإن أدرك بعض المستقلات العقلية ، كحسن العدل وقبح الظلم ، إلا أنّ هناك أموراً لا يدركها العقل .

وعلى سبيل المثال - لا الحصر - أذكر هذه الرواية الصحيحة ، التي ذكرها السيد الخوئي في (مباني تكميلة المنهاج) :

عن أبيان بن تغلب ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في رجل قطع إصبعاً من أصابع المرأة ، كم فيها ؟ قال : «عشرةٌ من الإبل». قلت : فإذا قطع اثنين ؟ قال : «عشرون» ، قلت : وإذا قطع ثلاثة ؟ قال : «ثلاثون» ، قلت : وإذا قطع أربعة ؟ قال : «عشرون» ، قلت : سبحان الله ، يقطع ثلاثة فيكون عليه ثلاثون ، ويقطع أربعاً فيكون عليه عشرون ، إن هذا كان يبلغنا بالعراق فنبأ ممّن قاله ونقول : الذي جاء به

شيطان . فقال : « مهلاً يا أبا ن ، هذا حكم رسول الله ﷺ إن المرأة تقابل الرجل إلى ثلث الدية ، فإذا بلغت الثالث رجعت إلى النصف . يا أبا ن ، إنك أخذتني بالقياس ، والسنن إذا قيست محق الدين » الرواية<sup>(١)</sup> .

وأجاب عنه بعض الأعلام بذكر مثال بدائي ، فقال : إن قولهم إن خالف عقولنا فيجب ردّه ، وإن وافق عقولنا فلا حاجه للأنباء ، نظير قول من يقول بعدم لزوم التوجيه للأستاذ؛ لأن الأستاذ إما أن يكون ما ي قوله مخالفًا للعقل ، فيجب ردّه ، أو موافقًا فلا حاجة للأستاذ ، وهذا واضح البطلان؛ لأن الإنسان يولد وعنده استعداد ، والمعلم ينمّي هذا الاستعداد ، ويوصله إلى الأمور التي يعجز العقل عن نفيها أو إثباتها ، وكذا الأنبياء ينمون الاستعداد عند الإنسان ويوصلونه إلى ما لا يدركه عقله .

إن العقل أول ما يكون قوة مودعة في الإنسان كما في سائر القوى الموجودة عنده ، كقوّة الكتابة والقراءة والزراعة و... ، وهذه القوى تكون مودعة في الإنسان وتحتاج فعليتها إلى بعض العوامل الخارجية . فهو - مثلاً - عنده قوّة على الكتابة وعلى القراءة ، ولكنه لا يتمكّن من الكتابة؛ لأن تلك القوّة بقيت جامدة وهامدة ولم تخرج إلى الفعلية؛ لعدم توفر الظروف والعوامل الخارجية ، وقد تتوفر الظروف الخارجية للقراءة فتخرج من القوّة إلى الفعلية ، فالقوى تكون موجزة في الإنسان ولكن قد تبقى على ما هي عليه ولا تخرج إلى الفعلية أو توجه باتجاه خاص .

فالعقل في الإنسان كذلك أول ما يكون قوة مودعة فيه بنحو الاقتضاء ، وهذه القوّة في بعض مواردها تحتاج إلى عوامل وشروط ل выход إلى الفعلية ، وفي بعض الموارد تحتاج إلى التوجيه ، إما أن توجه توجيهاً صحيحاً ، أو توجه توجيهاً غير صحيح ، وربما توجد موانع وعوامل خارجية تمنع من تأثير ذلك الاقتضاء وتلك القوّة ، فتبقى على ما هي عليه ولا تخرج إلى الفعلية ، فالقوّة العاقلة عند الإنسان

قد تواجه بموانع تحول دون فعليتها كما في بعض الغرائز عند الإنسان ، فإن الإنسان يولد والغرائز عنده فعلية ، والقوة العاقلة تكون شأنية واقتضائية ، وبما أنّ الغرائز فعلية والقوة العاقلة اقتضائية فلو سيطرت الغرائز الفعلية فلا تدع مجالاً لفعلية القوة العاقلة فتسطير سائر القوى على القوة العاقلة .

يقول السيد الإمام الخميني رض في كتابه الأربعون حديثاً :

«يولد الإنسان حيوان بالفعل عند دخوله هذا العالم ، ولا معيار له سوى شريعة الحيوانات التي تديرها الشهوة والغضب»<sup>(١)</sup>.

فهو حيوان بالفعل ثم تأخذ القوة العقلية بالفعلية ، إلا أنّ هذه القوة قد تتأثر ببعض المعتقدات في داخل الإنسان .

ويقول العلامة الطباطبائي رض :

«والعقل العملي يأخذ مقدمات حكمه من الاحساسات الباطنة ، والإحساسات التي هي بالفعل في الإنسان في بادئ حاله هي احساسات القوى الشهوية والغضبية ، وأمّا القوة الناطقة القدسية فهي بالقوة ، وقد مرّ أنّ هذا الإحساس الفطري يدعو إلى الاختلاف ، فهذه التي بالفعل لا تدع الإنسان يخرج من القوة إلى الفعل كما هو مشهود من حال الإنسان ، فكلّ قوم أو فرد فقد التربية الصالحة عاد عمّا قليل إلى التوحش والبربرية مع وجود العقل فيهم وحكم الفطرة عليهم ، فلا غناه عن تأييد إلهي بنبوة تؤيد العقل»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الشيخ الأصفهاني :

«إنّ المراد من كونه مفظوراً على الإسلام إنّه كذلك فطرة وقوّة؛ لما أودع الله فيه

(١) الأربعون حديثاً : ١٦٤.

(٢) تفسير الميزان : ١٤٨/٢.

من القوّة العاقلة المؤدّية له إلى الإسلام والإيمان بالله وبرسوله ، وهذا الاستعداد الإلهي والفعل الرباني محفوظ لم ينعدم ، وإن لم يصر ما بالقوّة فعلياً لغلبة سلطان الجهل وجنوده ، كما حَقَّ في محله<sup>(١)</sup> .

وفي مجمع البحرين : « فالقوّة الحيوانية هي مبدأ الإدراكات والأفعال إذا لم تكن مطبعة للقوّة العاقلة كانت بمنزلة البهيمة ، فهي تتبع الشهوة تارة والغضب أخرى ، وتستخدم القوّة العاقلة في تحصيل مراداتها ، فتكون هي أمّارة والعاقلة مؤتمرّة ، وأمّا إذا راضتها القوّة العاقلة حتى صارت مؤتمرّة لها متّمرّنة على ما يقتضيه العقل العملي ، تأمر بأمره وتنهى بنهيه ، كانت العاقلة مطمئنة لا تفعل أفعالاً مختلفة المبادئ ، وكانت باقي القوى سالمة لها ، فقد يؤثّر على العقل الغرائز كما يؤثّر عليه المثل الأعلى والظروف الاجتماعية»<sup>(٢)</sup> .

فتجده أعقل العقلاء ، ونابغة في العقل ، أو أستاذًا في الجامعة ، أو دكتوراً عظيماً ولكنّه يقف أمام البقرة ويعبدها أليس هؤلاء عقلاء؟ نعم ، إنّهم عقلاء ولكن أثرت في حكم العقل تلك المعتقدات ، ولم يخرج حكم العقل إلى الفعلية لتأثير تلك العادات؛ ولذا جعل من أحد أسباب الاعتقاد المثل الأعلى وهو الأب والأم والمدرسة والمجتمع ، ومع التأثير لا يمكنه التقنين المحايد والصحيح ، وبهذا يتضح تأثير بعض القضايا على حكم العقل فلا بدّ من موّجه .

**التقريب الثاني:** إنّ العقل يحكم بأنّ لهذا العالم صانعاً ومدبّراً ، وأنّه أنعم على عباده فيجب شكره ، فإذا شكرناه فإنّا نستحق الثواب ، وهذا لا يحتاج إلى بعث الأنبياء .

ويلاحظ عليه :

(١) حاشية المكاسب : ٦٨/٥.

(٢) مجمع البحرين : ٢٥١/٢.

**أولاً:** إن العقل وإن أدرك وجوب عبادة الخالق ، إلا أنه لا يدرك كيفية العبادة؛ ولذا تجد من لا يعتقد بالنبوة كالأعمى ، لا يجد إلى الطريق سبيلاً ، ولذا تجده يعبد الأصنام تارة ويعبد البقر تارة أخرى ، وهكذا . إذن لا بدّ من وجّه لهذه العبادة .

**ثانياً:** إنه حصر المشكلة في شكر المنعم ، وفي هذا غفلة عن الأهداف السامية والرفيعة لبعثة الأنبياء ، فإنهم لم يبعثوا لتعليم البشرية كيفية العبادة فقط ، بل جاءوا لإسعاد البشرية في حياتهم الفردية والاجتماعية والأخلاقية ، ولم تختص بالأدعية والأذكار ، بل تناولت جميع جوانب الحياة .

وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال : «إِنَّمَا بُعْثِثُ لِأَتَمِّ مَكَارِمَ الْأُخْلَاقِ»<sup>(١)</sup> .

وورد عنه أنه قال : «إِنِّي قَدْ جَسَّنْتُكُمْ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»<sup>(٢)</sup> .

فلم يقتصر دوره على خصوص العبادة ، وما ذكر على تقدير صحته مختص بالعبادة .

(١) مستدرك الوسائل : ١٨٧/١١ .

(٢) الأمالي / الشیخ الطوسي : ٥٨٣ .

## **الفَصْلُ الْثَالِثُ**

### **العقبات التي تتعارض القانون الوضعي**

ولو تنزلنا عن كل المداخلات الواردة على المقتن و على العلم والعقل ، وفرضنا أن بإمكان المقتن أو العلم أو العقل (كل واحد بانفراده ، أو منضمة إلى بعضها) أن يضع دستوراً صحيحاً ومحايداً ، فإن هذا القانون - حتى على فرض صحته - سوف يصطدم بعقبات كبيرة لا يمكنه اجتيازها وهي :

١- الضمانات الإجرائية .

٢- الفراغ الديني وعدم الهدفية .

### **العقبة الأولى - الضمانات الإجرائية**

إن التمكّن من إصدار القانون الصحيح هو الخطوة الأولى في طريق التنفيذ والالتزام بالقانون ، وبعد إصدار القانون الصحيح يحتاج هذا القانون إلى ضمان لإجرائه ، فإن القوانين الوضعية المعاصرة ، تعاني من قصور في الضمانات الإجرائية ومشاكل في التطبيق ، وسببه يكمن في عدة أمور ، وقبل أن أذكر هذه الأمور أشير إلى مقدمة وهي :

إن الإنسان لا يندفع لعمل من الأعمال ، إلا إذا ترتب على ذلك العمل مصلحة ، هذه المصلحة قد تكون شخصية ، وقد تعود لمن يتعلّق به ، أو لمجتمعه ،

أو للإنسانية جماء ، على اختلاف في مراتب الوعي عند الإنسان .

وشاهدنا أنه لا يندفع إلى عمل من الأعمال إلا إذا كان فيه مصلحة ، ولا يفرّ من عمل من الأعمال إلا إذا كانت فيه مفسدة ، كما هو واضح .

فالقانون الذي يراد تطبيقه يفتقد إلى الضمان الإجرائي ، وهو القناعة بأنّ هذا القانون فيه مصلحة للفرد أو من يتعلّق به . وحصول القناعة - عند الكلّ - بـأنّ هذا القانون فيه مصلحة لـ الكلّ دونه خرط القتاد من الناحيتين الظاهرية والواقعية .

**أمّا من الناحية الظاهرية فلعلّة أسباب :**

**أولاً:** إنّ القانون لا يصدق الكلّ بـأنّه ذو مصلحة ، والحركة عند الإنسان تابعة للتصديق ، فالإنسان في أي قانون من القوانين يحتمل أنه على خطأ ، فكم من قانون وكم من حكم وضع في المجتمعات ثمّ تبيّن خطّوه بعد ذلك .

**ثانياً:** إنه لا يمكن أن يصدق الكلّ بـأنّه ذو مصلحة لـ الكلّ ؛ لأنّ هذا القانون وإن كان فيه مصلحة واقعية لـ الكلّ ، والكلّ يصدق بذلك ، ولكن هذا القانون ، عندما يصطدم بالمصالح الشخصية ، سوف يرى صاحب المصلحة أنّ هذا الحكم في غير صالحه .

وأذكر مثلاً وأوضحاً وهو السرقة التي هي من الأمور القبيحة ، والتي يعرف قبحها الكلّ ، حينما يراد أن يوضع لها قانون بالحرمة ، فإنّ السارق سوف يرى لا محالة أنّ هذا القانون على خلاف مصلحته الشخصية ؛ لذا لا يجد في نفسه رادعاً عن ارتكابه .

**ثالثاً:** إنّ العمل ربما يكون لمصلحة فرد دون الآخر ، فيقع التزاحم بين المصلحتين ، ولا شكّ أنّ كلّ فرد يرى أنّ تقديم مصلحة نفسه أهم ، فيقع التعارض والتنافر .

**أمّا من الناحية الواقعية ، فإنّ الإنسان لا يمكنه التصديق بـأنّ لهذا القانون مصلحة**

واقعية؛ وذلك لجهل الإنسان بكثير من القوانين والمصالح الواقعية ، فحينما نضع قانوناً من القوانين فمن يضمن أنه موافق لمصلحة الفرد أو المجتمع الواقعية؟ فنحن لم نضمن أنه في مصلحة الفرد الخارجية كما تقدم ، فكيف بالأمور الغيبية؟ ومع عدم توفر القناعة بأن هذا العمل لمصلحة الفرد لا يوجد عند الفرد دافعاً للالتزام بمقتضاه .

ولا تقل : إن السلطة التنفيذية وواضع القانون لا بد أن تكون له سلطة وقّة على إجراء هذا القانون ، فكل من تخلّف عنه يجبر عليه ، فإنه سوف يأتيك من هذا محاذير .

وعلى كل تقدير ، فإن الالتزام والضمان لإجراء أي قانون ، فرع التصديق بأن فيه مصلحة ، وبما أن القناعة والتصديق غير موجود ، فلا يكون هناك ضمان لإجراء هذا القانون . وكيف كان ، فإن هذه المدخلات ، غير واردة على القوانين الشرعية ، وذلك لأمرین :

## الأمر الأول:

### بناء ذات الإنسان من الداخل

فالإنسان بعد أن صدق وأمن بالله وبالعدل وبالنبوة وبالمعاد ، وعرف بأن الله حكيم ولا يعمل شيئاً عبثاً ، وعلم بأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى ، وعلم بأن النبي ﷺ قد أمر وحدّر ، وزجر وأنذر ، عندها يعلم أن هناك مصلحة في هذا العمل ، إما دنيوية أو أخروية .

فعلمه هذا يدفعه إلى الالتزام بتلك الأحكام؛ لأن الله بين على لسان رسوله والأئمة علیهم السلام بأن العمل الذي يعمله الإنسان يعود نفعه على نفس الفرد .

فللشارع المقدس ضمانات غير متوفّرة لغيره من المشرّعين ، فالشرع الوضعي

والفرد العادي يعتمد غالباً في تنفيذ القانون على العقوبات من الغرامة والسجن والضرب ، وهذا لا يكفي وحده لضمان تنفيذ تلك الأحكام؛ لأنَّ الفرد بمجرد أن يرى مندوحة وطريقاً للتخلص والفرار من ذلك الحكم ، فإنه سوف يفرّ منه ، ولذا بمجرد أن يغيب عنه المنفذ لذلك القانون لا يقوم برعايته .

فمثلاً: حينما يكون هناك قانون وضعى ينص على أنَّ من يشرب الخمر يغرم مبلغاً من المال أو يضرب في السوق ، فإنه بمجرد أن يغيب عنه هذا المنفذ للقانون -كما لو سافر أو دخل في بيته بحيث لا يراه أحد -سوف يقوم بعصيان ذلك القانون ويشرب الخمر؛ لأنَّه يخاف من تنفيذ هذا الحكم في حقه ، ومتى ما أمن من العقوبة لا يبالى بشيء آخر؛ لأنه لم ينذر عن قناعة وإيمان بصحته ، فيكون التطبيق تطبيقاً صورياً ومؤقتاً مادام هناك من يراقبه .

يقول العلامة الطباطبائي ثالثاً: «وأضف إلى هذا النص نصاً آخر ، وهو خفاء نقض القانون على القوة المجرية أحياناً أو خروجه عن حومة قدرته»<sup>(١)</sup> .

وأمّا المقنن الإسلامي والإلهي فقد جعل ضمانات وحوافز وداعف لا تتوفر في أي مقتنن آخر ، حيث أنه بنى الهيكلية الداخلية ، والروحية للإنسان قبل كل شيء ، وهي التي تضمن إجراء القانون .

فالإسلام بنى سنته الجارية وقوانينه الموضوعة على أساس الأخلاق ، وبالغ في تربية الناس عليها ليكون تنفيذ القوانين على عهدها ، فهي مع الإنسان في سرّه وعلاناته ، تؤدي وظيفتها وتعمل عملها أحسن مما يؤدّيه شرطي مراقب أو أي قوّة تبذل عنایتها في حفظ النظام .

فهو سعى لبناء الإنسان من الداخل ولم يتغافل عن العقوبات الخارجية ، فبني في

قلب الإنسان عدّة أمور ثم رتب عليها أموراً آخر:

**أولاً:** إنه بني في قلب الإنسان التوحيد ، وأنّ لهذا العالم خالقاً ، ويستحيل أن يخلق العالم بدون خالق ، وأمره بالتفكير في المخلوقات ، والتدبر في بعض الأمور ، حتى جعل «التفكير ساعة خيرٌ من عبادة سنة»<sup>(١)</sup> ، لما يعطيه التفكير والتدبر من إيجابيات له وللمجتمع .

**ثانياً:** إنه بني في قلب الإنسان أنّ هذا الخالق منعم ، ويجب على الإنسان أن يشكر المنعم ، وهذا من الأمور العقلية ، فإنه لو أنعم عليك إنسان بنعمة -كما لو أنقذك أحد من الموت ، أو كان سبباً في علاجك - فإنه يستحق الشكر على فعله ، والخالق قد أنعم عليك بنعماً لا تحصى فأنعم عليك بالوجود وبالبصر والسمع وغيرها من النعم ، وكلّها تستحق الشكر .

**ثالثاً:** إنه بني في قلب الإنسان فكرة المعاد ، فإنّ الإنسان العاقل والمتفكر ، يرى أنّ هذا الكون والعالم لم يخلق سدى وعبثاً بل خلق لغاية ، وأنّ هذه الدنيا مجرد طريق لعالم آخر أهمّ من هذا العالم ، ولو كان الكون مقتصرًا على هذا العالم لكان وجود هذه الدنيا عبثاً ولعباً ، لأنّ الخالق يخلق ويميت بلا هدف ، وهذا مستحيل في حقّ خالق حكيم في صنعه .

وخير دليل على حكمته هذا الكون الواسع وما فيه من المجرّات والمخلوقات ، ومثل هذا الخالق لا يخلق شيئاً عبثاً ، ومن هنا قال العلامة الطباطبائي تقيّاً :

«إنّ الأخلاق الفاضلة تحتاج في ثباتها واستقرارها إلى ضمان يضمن حفظها وكلاءتها ، وليس إلا التوحيد ، وإنّ للكون خالقاً واحداً ، وإنّه سوف يجمع الناس فيه»<sup>(٢)</sup> .

(١) مستدرك الوسائل: ١٨٣/١١.

(٢) تفسير الميزان: ١١١/٤.

ومن الواضح أنَّ الاعتقاد بالمعاد الذي بني عليه الإسلام أكبر رادع وأكبر ضمان لإجراء تلك الأحكام.

ثمَّ رَتَبَ عَلَى ذَلِكَ أُمُورًا وَأَذْكَرَ مِنْهَا:

**أولاً:** إِنَّه بَيْنَ لِلإِنْسَانِ أَنَّ هَذِهِ الْإِرَادَةِ وَالْقَانُونِ مَظَهُرٌ لِإِرَادَةِ اللَّهِ وَأَنَّ فِي مُخَالَفَتِهَا مُخَالَفَةً لِجَبَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَالَّذِي لَا يُمْكِنُ الْفَرَارُ مِنْ حُكْمِهِ كَمَا فِي الدُّعَاءِ ، وَلَا يُمْكِنُ التَّغْيِيبُ عَنْهُ ، وَأَنَّهُ لِبِالْمَرْصَادِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، وَأَنَّهُ سُوفَ تَنَاهُ يَدُ الْعَدْلَةِ مَهْمَا طَالَ الزَّمَانُ ، وَأَنَّ الْعَقُوبَةَ سُوفَ تَنَاهُ ، وَأَنَّ مِنْفَذَ الْقَانُونِ يَرَاهُ وَإِنْ كَانَ تَحْتَ أَعْمَاقِ الْأَرْضِ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ ، وَأَنَّ هُنَاكَ عِيُونًا تَرَاهُ وَتَرْقِبُهُ ، وَتَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَمَا يَفْعُلُ ، وَتَسْجُلُ مَا عَمِلَهُ.

فَهُوَ يَرِبِّي فِي نَفْسِهِ إِنَّهُ ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدِينِهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾<sup>(١)</sup> ، وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الإِيمَانِ بِأَنَّ هُنَاكَ عَقَابًا أُخْرَوِيًّا فِيهِ ﴿تَذَهَّلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَزْصَعَتْ وَتَضَعَّ كُلُّ ذَاتٍ حَمَلَتْ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا الإِحساسُ الَّذِي يَرِبِّيَ الْمُشَرَّعَ الْإِلَهِيَّ أَكْبَرَ ضَمَانَ لِتَنْفِيذِ تَلْكَ الأَحْكَامِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَإِنْ فَرَّ مِنْ يَدِ النَّاسِ ، وَلَكِنَّهُ يَعْلَمُ بِأَنَّهُ لَنْ يَفْرُّ مِنْ يَدِ الْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَهَذَا مُفْقُودٌ فِي الْقَوَانِينِ الوضِعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَرَّ مِنْ يَدِ الْمَقْنَنِ فَلَا يَفْكُرُ بِعَذَابٍ آخَرَ.

**ثانيًا:** إِنَّهُ أَعْطَى الْإِنْسَانَ الْأَمْلَ وَالرَّغْبَةَ ، فَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى التَّرْهِيبِ وَالتَّخْوِيفِ وَالتَّهْدِيدِ وَالْعَقُوبَةِ ، بَلْ اتَّخَذَ مِنْهُجًا آخَرَ وَهُوَ التَّرْغِيبُ فِي الثَّوَابِ ، وَالْوَعْدُ بِالْجَنَانِ ، وَبِالْحُورِ الْعَيْنِ ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُذْخِلُهُ جَنَانٍ

(١) سورة ق: الآية ١٨.

(٢) سورة الحج: الآية ٢.

تَجْرِي مِنْ تَبْخِثَهَا الْأَنْهَارُ حَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمَظِيلُمُ ﴿١﴾ .

وقال جل شأنه : ﴿٢﴾ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّنَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهِداءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسْنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٣﴾ .

كما وعد بمضاعفة الأجر والثواب فقال سبحانه : ﴿٤﴾ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالَهَا ﴿٥﴾ .

وهذا أكبر ضمان لتنفيذ الأحكام ، وهذا مفقود في الأحكام والقوانين الوضعية ، فإنها تقوم على التهديد والترهيب والتخويف ، ولم يجعل نصيباً للمطيعين ، فمن يطع ينجو من العقاب ، ولا يحصل على ثواب ولا أجر أو مال أو ثناء ، ومن يخالف يعاقب ، وسوف ينكل به جزاءً على ما جنته يداه .

فمثلاً: لو وضع المقتن البشري عقوبة على من يشرب الخمر ، فإن العقوبة سوف تناول من يشرب الخمر ، أمّا إذا لم يشرب الخمر فسوف ينجو من العقاب فقط ، ولن يحصل على أي أجر على امثاله للقانون ، وهذا بخلاف الشارع ، فإنه جعل عقوبة على المخالف وأجرًا وثوابًا للمطيع ، بل جعل الثواب على الطاعة أكثر من العقاب على المعصية ، فقال جل شأنه : ﴿٦﴾ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالَهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٧﴾ .

وهذا يدفع الكثير إلى الالتزام بالأحكام من أجل الحصول على الثواب والأجر ، ولذا يتحملون العناء رجاءً للثواب .

يقول أحد العلماء: ذهبت إلى الشيخ الأنصاري (أعلى الله مقامه) وطلبت منه

(١) سورة النساء: الآية ١٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٩.

(٣) و (٤) سورة الأنعام: الآية ١٦٠.

مساعدة لأحد أبناء السادة من كبار العلماء ، فقال الشيخ : ليس لدى مال الآن سوى مبلغ لمن يصلّى ويصوم نيابة لميّت . قال له الوسيط : إنّه سيد ومتّعفّف ، ولأنّه كثير الاهتمام بدروسه ومطالعاته العلميّة لا يتفرّغ لهذه العبادة الاستيجارية ، فقال له الشيخ الأعظم : إذن أنا أصلبي وأصوم بدلاً عنه ، خذ هذه الأموال إليه .

وبالفعل أعطاه الأموال وصلّى الشيخ الأعظم بدلاً عن الميّت رغم مشاغله ودروسه ، فهل يمكن لمن لا يتوقع أجر الآخرة أن يتحمّل عناء الصلاة والصيام ؟

## الأمر الثاني :

### العقوبات الدنيوية

فجعل بعض العقوبات الدنيوية ، التي ليس بمقدور المشرع البشري أن يجعل بعضها ، وهي على أقسام :

#### أولاً: العقوبات الخارجية

وهي العقوبات التي يقوم الحاكم بتنفيذها ، كالحدود والتعزيرات والقصاص ، من أجل ضمان تنفيذ تلك الأحكام .

#### ثانياً: العقوبات السماوية

فإنه مضافاً إلى العقوبات الخارجية هناك عقوبات سماوية ، كالزلزال والفيضانات والصواعق والخسف ومسخ البعض إلى قردة ونحوها من العقوبات السماوية ، والتي نصّ على بعضها القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اغْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبَبِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قَرَدَةً حَاسِئِينَ \* فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .

---

(١) سورة البقرة: الآيات ٦٥ و ٦٦ .

وقال تعالى :

﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْبَرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ \* وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ \* فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادَعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَضَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى :

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

إلى غيرها من الآيات ، وهي عقوبات غير متوقعة للمشرع البشري ، كما هو واضح وجلي .

### ثالثاً : العقوبات الاقتضائية

فيسلب الاقتضاء والفاعلية من بعض الأمور ، فيسلب اقتضاء البركة والرحمة من الأرض ، فتنقص بذلك الثمرات والأموال والأنفس ونزول البلاء والفقير بالمخالفين ، قال تعالى : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتِ الْأَنْوَافُ لِيُذْيِقُهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأعراف: الآيات ١٢١ - ١٢٣.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ١٤.

(٣) سورة الروم: الآية ٤١.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٩٦.

وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ \* كَذَابٌ أَلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا أَلِ فِرْعَوْنَ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ (١) .

فهذه العقوبات أكبر رادع للإنسان ، فإن الفرد قد يخاطر بنفسه ، ويلقي بها في المهالك والسجون من أجل المال والمنصب ، ولكنّه ليس على استعداد للتضحية بأبنائه ونسائه من أجل الحصول على المال .

فحينما يعلم الإنسان بأنّ البلاء سوف يعمّ أبناءه ونساءه ومجتمعه ، فإنّ هذا سوف يكون أكبر رادع له عن ارتكاب المنكرات ، وعلى كلّ تقدير فإنّ مثل هذه العقوبات غير متوفّرة للمقتنن البشري .

#### رابعاً : عقوبة بعد الروحي والمعنوي من الله

إنّ في المخالفـة بعـدـاً من الله عـزـ وجلـ ، وفي الطـاعـةـ قـربـاًـ مـنـهـ جـلـ شـأنـهـ ، يـقولـ عـزـ منـ قـائـلـ عـلـىـ لـسـانـ رـسـولـهـ الـأـعـظـمـ ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُخَبِّئُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ \* قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلُّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالصَّدِيقَاتِ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا \* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بِالْعِلْمِ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ (٤) .

(١) سورة الأنفال: الآيات ٥٣ و ٥٤.

(٢) سورة آل عمران: الآيات ٣١ و ٣٢.

(٣) سورة النساء: الآية ٦٩.

(٤) سورة الطلاق: الآيات ٢ و ٣.

هذه العقوبات تكون رادعة للإنسان عن ارتكاب الحرام ، ودافعة له إلى فعل الواجب ، ولا يقدر المشرع البشري على ضمانها ، فهي مفقودة في القوانين الوضعية؛ لأنّه ليس في مخالفتها بعد من الخالق كما هو واضح ، فتأمل جيداً.

### الأمر الثالث:

**جعل الإشراف على تطبيق بعض الأحكام موكولاً لعامة الناس**  
وذلك بفتح باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فأوجب على كلّ فرد مراقبة الآخرين لو أخلوا بواجب أو اقترفوا محرماً ، حيث أوجب على كلّ مسلم أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وجعل الساكت عن الأمر بالمعروف مأثوماً أيضاً ، فقال : «لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا تَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيْسَلْطَنَ اللَّهُ شِرَارَكُمْ عَلَى خَيَارِكُمْ فَيَدْعُونَ خَيَارِكُمْ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ»<sup>(١)</sup>.

فالسلطة التنفيذية في الإسلام ، ليست طائفة متميزة في المجتمع ، بل تعم جميع أفراد المجتمع ، فعلى كلّ فرد أن يدعو إلى الخير ، ويأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، وهذا الضمان مفقود في القوانين الوضعية؛ لأنّ كلّ إنسان يتتحمل ما عمله ولا شأن له بالآخرين .

### الأمر الرابع:

**عدم التمييز في تنفيذ الأحكام**

فالقوانين الوضعية تخضع لبعض الاعتبارات والقيود فتنفذ في حقّ البعض دون البعض الآخر ، فلو خالف من بيده القانون ، فإنه ليس هناك قوّة تمنعه وتعيده إلى الصواب والطريق الصحيح ، فهذه الطريقة لا تخلو من نقص ، فإنّ القانون وإن ضمن

إجراءه على الأفراد الذين لا حول لهم ولا قوّة ، لكن لا ضمان على إجرائه على منبع القدرة والسلطان ، فلو مال عن الحق وانقلب الدائرة على القانون ، لم يكن هناك ما يقهر هذا القاهر ويحوّله إلى مجراه الحقيقي ، وفي التاريخ شواهد كثيرة على ذلك ، وقد ورد عن النبي الأعظم ﷺ : «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ قَبْلَكُمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أُذْتَبَ الْمُضْعِفُ فِيهِمْ عَاقِبَةٌ، وَإِذَا أُذْتَبَ الشَّرِيفُ تَرَكَوْهُ»<sup>(١)</sup>.

فالقانون الوضعي وإن قهر بعض الرعية ، إلا أنه غير قادر على ردع الراعي ، وهذا غير وارد على الإسلام؛ لأنّ من ينقض القانون وإن فرّ من الحكم أو السلطة التنفيذية - القوة المجرية - إلا أنه لن يفرّ من العدالة الإلهية ، ولذا يبقى أمام تأنيب الضمير ، وقد يضطره ذلك إلى الاعتراف أمام الحكم من أجل أن يجري عليه الحدّ ، فيتحمل مرارة الحدّ من أجل التخلص من العقاب الآخروي ، أو يدفع الكفارة ليتخلص من العقاب ، كما لا فرق في تنفيذ الحكم في الإسلام بين الحكم والمحكوم ، فالنبي الأعظم ﷺ في أيامه الأخيرة يقول : «إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَ حَكْمَ وَأَقْسَمَ أَنْ لَا يَجُوزَ ظُلْمٌ ظَالِمٌ، فَنَاشَدْتُكُمْ بِاللَّهِ! أَيُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كَانَتْ لَهُ قِبْلَ مُحَمَّدٌ مَظْلَمَةٌ إِلَّا قَامَ فَلَيَقْتَصُ مِنْهُ، فَالْقِصَاصُ فِي دَارِ الدُّنْيَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْقِصَاصِ فِي دَارِ الْآخِرَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الضمان أيضاً مفقود في الأحكام الوضعية .

### الأمر الخامس:

**إِنَّهُ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّ الْأَحْكَامَ يَعُودُ نَفْعُهَا إِلَى النَّاسِ لَا إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ الْعَاقِلُ لَا يَقْدِمُ عَلَى عَمَلٍ، إِلَّا إِذَا رَأَى فِيهِ مَصْلَحَةً، وَفِي الْقَوَانِينَ**

(١) الخراج / أبو يوسف : ٥٠.

(٢) الأموال / الشيخ الصدوق : ٧٣٣.

الوضعية يدرك الإنسان أن بعضها لا يعود بالنفع عليه ، وليس هناك دافع ذاتي لعمله ، ولذا لا يعمله إذا سمح له الفرصة ، وأماماً الشريعة الإسلامية ، فقد بيّنت للناس أن هذه الأعمال تعود بالنفع على نفس الفرد ، إما دنيوياً أو أخروياً ، وهذا يدفع الإنسان إلى الالتزام بها .

يقول العلامة الطباطبائي ثالثة :

«إن الطبيعة الإنسانية تريد وتشتهي مشتهيات نفسها لا ما ينفع به غيرها ، إلا إذا رجع بنحو إلى مشتهيات نفسها»<sup>(١)</sup> .

فلماذا إذن يجب على الإنسان أن يضحي بنفسه لغيره ليتمنّع غيره بالعيش بعده ؟ ولماذا ينفق أمواله ويواسى الآخرين باللحاظ المادي ؟ لأنّه لا يجد أنّ هناك رحراً أو منفعة ، وهذا قد ضمنته المعارف الإلهية ووعدت عليه بالأجر والجنان .

قال تعالى : ﴿مَثُلُّ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبْلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> .

هذا الجزاء الآخروي كفيل بدفع الإنسان للعمل من أجله ، وهذا من مختصات الأديان ولا يمكن للقانون الوضعي أن يكفله للإنسان ؛ لأنّ للإنسان منطقين : منطق التعقل ومنطق الاحساس ، ومنطق الاحساس يدعو إلى النفع الدنيوي ، ويبعث إليه فإذا قارن الفعل نفع وأحسّ به الإنسان دفعه إلى عمله ، وإذا لم يحسّ بالنفع فيبقى خامداً وجاماً .

وأمّا منطق التعقل ، فيبعث الإنسان إلى اتّباع الحقّ ، ويرى أنه أحسن ما ينفع به الإنسان والإسلام ركز على هذا الجانب ، وهو إثبات الحقّ ، وبعبارة أخرى : أنه يبني

(١) تفسير الميزان : ٤/١١١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٦١ .

الهيكل النفسي للإنسان وإذا بني الهيكل الداخلي لإنسان ما ، فيكون ذلك هو الدافع إلى الإتيان بمكارم الأخلاق ، وهو الذي يدفع الإنسان إلى التضحية وبذل الأموال ومواساة الآخرين .

يل وصل الأمر في حسن التربية أنّ الناس كانوا يأتون إلى النبي ﷺ فيعترفون بجرائمهم وجناياتهم ، ويطلبون التوبة ويدوّقون مرّ الحدود التي تقام عليهم ، كالقتل فما دونه ، ابتغاء رضوان الله ، وهذا ما لا يكفله القانون الوضعي لأنّه لا يرجو منه ثواباً ولا عقاباً .

## العقبة الثانية: الفراغ الديني وعدم الهدفية

إنّ من يرى أنّ الهدف من الخلقة ليس إلّا الوجود والفناء المطلق بعدها ، مثل هذا لا يجد تفسيراً لوجوده في هذه الدنيا المحفوفة بالمتاعب والمشاكل ؛ لأنّ نظره مقصور على هذه الدنيا ، ومن كان نظره مقصوراً على هذه الدنيا لا يمكنه تفسير كثير من الحوادث والواقع فيها .

وأذكر مثالاً واحداً: إنّ من يرى أنّ الهدف من الدنيا الوجود ثمّ الفناء المطلق لا يجد فلسفة للشرور والابتلاء والتمحيص ، الذي ينزل بالبعض ؛ وهذا بخلاف من آمن بالله وبعدله وبالمعاد ، فسوف يمكنه معرفة فلسفة التمحيق والابتلاء ، فإنّ للابتلاء عدة أسباب وعدة فوائد في المنظور الإسلامي ، فقبل أن أشير إلى تلك الأسباب والفوائد لابدّ من مقدمة :

إنّ هذه المسألة من المسائل القديمة حيث تمسّك بها البعض على عدم وجود النظام ، وإنّ وجود النظام يتنافى وهذه الأمور ، وتمسّك بها البعض الآخر على عدم وجود العدل ، وإنّ العدل يتنافى مع وجود هذه الأمور ، وهي قديمة العهد وليس من الأمور المستجدة كما يتصور البعض ، وأنّ أول من تنبأ لها الفيلسوف الغربي الإنكليزي هيوم ، بل هي قديمة جدّاً ، فقد ذكر الفيلسوف الإسلامي الشهير صدر

المتألهين عن أرسسطو: «أنَّ الْمُوْجُودَاتِ بِالْقَسْمَةِ الْعُقْلِيَّةِ تُنْفَصَمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ»، وذكر أنَّ أحدَ الْأَقْسَامِ مَا هُوَ شَرْ مُطْلَقٌ، ولذا بحثَ عَنْهَا فِي الْأَسْفَارِ فِي ثَمَانِيَّةِ فَصُولٍ، كَمَا بَحَثَهَا الْحَكِيمُ السِّبْزِوَارِيُّ فِي شِرْحِ الْمُنْظَوَمَةِ، فَإِذَاً هَذِهِ الْمُسَأَّلَةُ قَدِيمَةٌ، وَهِيَ الَّتِي دَفَعَتْ بَعْضَ إِلَيْهَا إِلَى الاعْتِقَادِ بِتَعْدِيدِ الْخَالِقِ وَهُمُ الْمُتَنَوِّيُّونَ؛ حِيثُ جَعَلُوا إِلَهًا لِلْخَيْرِ وَإِلَهًا لِلشَّرِ هَرُوبًا مِنِ الْإِشْكَالِ.

وَهَذَا نَاشِئٌ مِنْ عَدَمِ التَّفَكُّرِ، فَإِنَّ مَنْ يَتَفَكَّرُ يَجِدُ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا وَصَلَ بِهِ الْعِلْمُ فَإِنَّهُ لَمْ وَلَنْ يَتَمَكَّنْ مِنْ إِدْرَاكِ كُلِّ الْحَقَائِقِ، وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ وَمَا قَالَ بِهِ الْعُلَمَاءُ مِنِ الْإِلَهَيَّيْنِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَنَّا لَا نَدْرِكُ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَجْهُولَاتِ، وَأَنَّ نَسْبَةَ مَا نَعْلَمُهُ إِلَى مَا لَا نَعْلَمُهُ كَنْقُطَةٌ فِي بَحْرٍ مُتَلَاطِمٍ.

فَقَدْ صَرَّحَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِذَلِكَ فِي آيَاتٍ عَدِيدَةٍ:

**الْأُولَى:** ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِّ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّيٍّ وَمَا أُوتِيْتُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(١)</sup>.

**الثَّانِيَةُ:** ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْزٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

**الثَّالِثَةُ:** ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِجُتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجِجُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْعَبَاقِرَةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ:

فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الرَّئِيسُ ابْنُ سِينَا:

«بَلَغَ عِلْمِي إِلَى حَدٍّ عَلِمْتُ أَنِّي لَا أَعْلَمُ».

(١) سورة الإِسْرَاءُ: الآية ٨٥.

(٢) سورة الْبَقَرَةُ: الآية ٢١٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٦٦.

وقف اشتاين العالم الكبير عند درج صغير أسفل مكتبه وقال :  
 «إنَّ نسبَة ما أعلمُ إلَى ما لا أعلم كنسبة هذا الدرج إلَى مكتبي» .

ويقول العلَّام الطباطبائي تَعَالَى :

«لم يرزق الإنسان من العلم في هذا الكون الذي يبهته التفكير في سعة ساحته وتهوله النظرة في عظمة أجرامه و مجراته ... إلَّا يسير من العلم على قدر ما يحتاج إليه في مسیر حياته كالشمعة الصغيرة يحملها طارق الليل المظلم لا ينتفع من نورها إلَّا أنْ يميز ما يضع عليه قدمه من الأرض»<sup>(١)</sup> .

فإِنَّما يُعَذَّبُ إِنْجَانُهُ - وَعِنْدَمَا يَكُونُ عَالَمًا بِعِصْمَةِ الْأَمْرِ - يَصَابُ بِالْغَرْوَرِ فَيَتَصَوَّرُ أَنَّهُ قَدْ أَحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ ، وَلَكِنْ مِنْ عِرْفِ الْعِلْمِ وَحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ لَا يَحْصُلُ عَنْهُ هَذَا الْغَرْوَرُ ، بَلْ كُلَّمَا ازْدَادَ عِلْمًا ازْدَادَ تَوَاضُّعًا وَعِرْفَةً بِنَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى الْكَثِيرِ مِنَ الْحَقَائِقِ .

فإِنَّما يُعَذَّبُ إِنْجَانُهُ - وَلِجَهِهِ - يَنْظُرُ إِلَى الكون نَظَرًا ضَيِّقًا ، فِي حَدُودِ وَآفَاقِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي حَصَلَ عَلَيْهَا ، فَحِينَمَا يَلَاحِظُ قَضِيَّةً مِنَ الْقَضَايَا يَنْظُرُ إِلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ بِمَفْرَدِهَا ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى باقِي الْحَوَادِثِ الْأُخْرَى ، وَهَذَا مِنَ الْأَخْطَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَوَادِثَ الْكُوْنِيَّةَ حَلَقاتٌ مُتَرَابِطةٌ وَمُتَسَلِّلَةٌ وَمُتَصَلَّةٌ بِمَا وَقَعَ فِي الْمَاضِيِّ وَبِمَا يَقْعُدُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَالْحَادِثَةُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا مُفْسِدَةٌ إلَّا أَنَّهَا مُقْدَّمةٌ لِلْحَصُولِ فَائِدَةً أَهْمَّ مِنْهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَكُلُّ الْحَوَادِثَ مُرْتَبَطَةٌ ارْتِبَاطًا وَثِيقًا بِمَا حَدَثَ وَيَحْدُثُ فِي الْمَاضِيِّ وَالْمُسْتَقْبَلِ .

يَقُولُ السِّيدُ السِّبْزِوَارِيُّ تَعَالَى :

«إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا مِنَ الْقُوَى الْمَادِيَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ ، وَجَعَلَ بَيْنَهَا تَجَاذِبًا طَبِيعِيًّا وَتَسِيرًا وَفَقَ حِكْمَةً مَتَعَالِيَّةً ، وَتَحْرِكَ نَحْوَ الْكَمالِ الْمَعَدَّ لَهَا ، وَلَوْ اخْتَلَّ شَيْءٌ

منها لا يخلّ النّظام الكوني ونَتْجَعْ منه خلاف المطلوب».

فالنظر إلى قضيّة منفصلة عن القضايا الأخرى نظر ناقصة وتفتقـر إلى المصداقية ، الرياح القوية - مثلاً - إذا نظرنا إليها منفصلة قد يكون فيها مفسدة ، إلـا أنه بـملاحظة حادثة أخرى تكون ذات مصلحة مهمـة ، فهي وسيلة فعـالة في عملية التـلـقـيـح ، وتحـريك السـحبـ التي تـولـدـ الأمـطـارـ ، وهذا من الأمـورـ المهمـةـ لبقاءـ الحـيـاةـ عـلـىـ سـطـحـ الـكـرـةـ الأـرـضـيـةـ .

لذا لا يمكن النظر إلى حادثة باستقلالها بل لا بدّ من النظر إليها منضمة إلى باقي الحوادث ، وهذا ما لا يحيط به الإنسان ، فالإنسان - لجهله - يحكم عليها بأنّها شرور ومصائب ، فلو اطلع على الفوائد الأخرى المترتبة عليها لانقلبـ المـواـزـينـ ، وـحـكمـ عليهاـ بـأنـهاـ خـيرـ ، فالـحـكـمـ بـكونـهاـ خـيرـاـ أوـ شـرـاـ يـتوـقـفـ عـلـىـ الـعـلـمـ بـنـتـائـجـهـ ، وهذاـ ماـ لاـ يـتـوـقـفـ لـنـاـ لـقـصـورـ عـقـولـنـاـ عـنـ إـدـرـاكـ الـحـقـائـقـ مـنـ جـهـةـ ، وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ فإنـ الإـنـسـانـ يـرـيدـ أـنـ يـسـخـرـ الـكـوـنـ لـمـصـالـحـ الشـخـصـيـةـ ، فـأـيـ ظـاهـرـةـ كـوـنـيـةـ تـتـنـافـيـ وـمـصـالـحـهـ يـرـىـ أـنـهـ شـرـ أوـ اـبـتـلـاءـ . مـثالـ بـسيـطـ : مـنـ يـرـيدـ السـفـرـ يـرـىـ أـنـ الـمـطـرـ فـيـ يـوـمـ سـفـرـهـ نـوـعـ مـنـ أـنـوـاعـ الشـرـوـرـ وـالـابـتـلـاءـ ؛ لـأـنـ الـمـطـرـ يـعـيقـ سـفـرـهـ .

فـأـيـ حـادـثـ تـعـودـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ ذـوـيهـ بـالـنـفـعـ يـرـىـ أـنـهـ خـيرـ ، وـأـيـ حـادـثـ تـعـودـ عـلـيـهـ بـالـضـرـرـ يـرـىـ أـنـهـ شـرـ ، مـعـ غـضـبـ النـظـرـ عـنـ الـمـصـالـحـ وـالـمـفـاسـدـ الـمـتـرـتـبـةـ عـلـيـهـ لـلـآـخـرـينـ ، فـهـوـ يـنـظـرـ إـلـىـ الـمـصـالـحـ فـيـ إـطـارـ مـصـالـحـهـ الشـخـصـيـةـ ، وـالـحـكـمـ عـلـيـهـ بـالـحـسـنـ وـالـقـبـحـ يـدـورـ مـدارـ ذـلـكـ ، وـالـحـالـ أـنـ الـمـتـبـعـ فـيـ الـكـوـنـ لـيـسـ مـرـاعـاـةـ الـمـصـالـحـ الـفـرـديـةـ وـإـنـماـ مـرـاعـاـةـ الـمـصـالـحـ الـعـامـةـ .

فـلـاـ بـدـ فـيـ الـحـكـمـ - عـلـىـ قـضـيـةـ بـأـنـهـ شـرـ - أـنـ يـأـخـذـ بـنـظـرهـ كـلـ الـاعـتـباـراتـ ، سـوـاءـ مـاـ يـرـجـعـ إـلـىـ نـفـسـهـ أـوـ مـاـ يـرـجـعـ إـلـىـ غـيرـهـ ، وـسـوـاءـ الـمـاضـيـ أـوـ الـحـاضـرـ أـوـ الـمـسـتـقـبـلـ ، فـرـبـ حـادـثـ تـكـوـنـ ذاتـ مـفـسـدـةـ لـهـذـاـ الجـيلـ إـلـاـ أـنـهـ ذاتـ مـصـلـحـةـ لـلـأـجيـالـ الـمـقـبـلـةـ ، وـرـبـ

حادثة تكون ذات مفسدة لفرد إلّا أنها ذات مصلحة للمجتمع.

بعد هذه المقدمة نقول : إن الابتلاء في المنظور الإسلامي ، إما أن يكون لفائدة الفرد والمجتمع ، وإما يكون مكافأة عادلة ، أو أن يكون امتحاناً يعقبه الثواب المناسب .

## أولاً: البلاء لمصلحة الفرد أو المجتمع

إنّ من المصائب والشرور ما يكون سبباً لرقيّ الفرد والمجتمع ، أو يكون سبباً لتجير الطاقات المكنونة عند الإنسان ، وبه يتقدّم العلم وترتقي حياة البشر ، وقد صرّح علماء الحضارة بأنّ أكثر الحضارات لم تزدهر إلّا في جوّ الحروب والصراعات والمنافسات ، حيث كان الناس يلجأون فيها إلى استحداث الوسائل الداعية لمواجهة الأعداء ، فتتحرّك القابليات من القوّة إلى الفعل عند مواجهة بعض المصاعب ، فإنّ العلاج - مثلاً - موجود على وجه البساطة ، إلّا أنه لا يتحرّك الإنسان لاكتشافه إلّا عند نزول المرض به ، فحينما ينزل مرض خطير بفئة ما فإنّهم يتحرّكون لأجل إيجاد العلاج ، وكذا في مكافحة الأمور الطبيعية فإنّهم عندما يشعرون بالبرد سوف يتّخذون الإجراءات الّازمة للوقاية ، وتخرج تلك القوّة المكنونة عند الإنسان إلى الفعلية ؛ ولذا يقال في المثل المعروف : (الحاجة أم الاختراع) ، فإذا لم يتعرّض الإنسان للمشاكل في حياته فإنّ طاقته ستبقى جامدةً لا تنمو .

فالتعريض للمشاكل يهيئ أرضيّة صالحةً للخروج من الكسل ، وتعريض الفرد للأزمات يجعل منه إنساناً مفكراً مبدعاً قويّاً لا تهتزّ الرياح العاتية .

وهذا ما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه الذي بعثه إلى عامله عثمان بن حنيف ، لما بلغه أنه دعي إلى مأدبة حضرها الأغنياء وحجب عنها الفقراء ، فقال في كتابه :

«أَلَا وَإِنَّ الشَّجَرَةَ الْبَرِّيَّةَ أَصْلَبُ عُوداً، وَالرَّوَاطِعَ الْخَضِرَةَ أَرْقُ جَلُوداً، وَالنَّابِتَاتِ

العِذَيْةَ أَقْوَىٰ وَقُودَا، وَأَبْطَأٰ خَمْدَاً»<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: المصائب منبهة للإنسان

إنّ تعرّض الإنسان للمصائب والشرور ما هو إلّا منبه له؛ لأن التمتع بالأمور الدنيوية ، والاستغراق في اللذات والشهوات ، يوجب للإنسان غفلةً كبيرةً عن القيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية ، وكلّما ازداد توغلًا في الأمور المادية ازداد بعدها عن الجوانب المعنوية .

يقول الإمام الخميني رض في كتابه الأربعون حديثاً:

«كُلُّمَا ازداد التلذُّذُ بالدنيا اشتدَّ تأثير القلب وتعلّقه بها وحبّه لها ، إلى أن يتّجه القلب كلياً نحو الدنيا وزخارفها ، وهذا يبعث على الكثير من المفاسد»<sup>(٢)</sup>.

وهذه يلمسها الإنسان في حياته وحياة غيره ، ولا بدّ له من منبه ومنذر عن هذه الغفلة ، وبما أنه قد ضعفت عنده القضايا الروحية فلا بدّ له من منبه مادي يهزّ كيانه ويوقظ فطرته المتأثرة بالمادة ، وليس هناك منبه أقوى من المصائب والكوارث التي تُرجع للإنسان بعض ما فرط فيه .

فبعد البلاء والمصائب يرجع الإنسان إلى فطرته السليمة ، ويدرك قوّة رب عزّ وجلّ ، مما يدعوه إلى الالتزام بتعاليم الله عزّ وجلّ والرجوع إليه . وقد صرّح بذلك القرآن الكريم . يقول تعالى :

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْنَيْةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّمُنَّا يَصْرَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) نهج البلاغة - كتب الإمام : ٤٥.

(٢) الأربعون حديثاً : ١٢٣.

(٣) سورة الأعراف : الآية ٩٤.

فنزل بعض الكوارث والمصائب يكون لأجل التذكرة والتضرع والرجوع إلى الله ، ف تكون سبباً ليقظة الإنسان .

ويقول تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى \* أَنْ رَأَهُ اسْتَغْنَى ﴾<sup>(١)</sup> .

فيجعل صلة بين الطغيان عند البعض والإحساس بالغنى .

وفي الرواية : « إِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَا يَضْلُحُ إِلَّا الْفَقْرُ ، وَلَوْ صَرَقْتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَهَلَكَ »<sup>(٢)</sup> .

فحينما يصاب الإنسان بهذه المصائب يشعر بالحاجة إلى الغيب؛ ولذا يقول أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ في نهج البلاغة :

« إِنَّ اللَّهَ يَبْتَلِي عِبَادَهُ عِنْدَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ بِنَقْصِ الشَّمَرَاتِ ، وَحَبْسِ الْبَرَكَاتِ ، وَإِغْلَاقِ خَزَائِنِ الْخَيْرَاتِ ؛ - ثُمَّ يَذْكُرُ الْعَلَةَ - لِيَتُوبَ تَائِبٌ ، وَيُقْلِعَ مُقْلِعٌ ، وَيَتَذَكَّرَ مُتَذَكِّرٌ ، وَيَزْدَجِرَ مَزْدَجِرٌ »<sup>(٣)</sup> .

### ثالثاً: المصائب والامتحان الإلهي

إنَّ بعض ما يصيب الإنسان يكون بمثابة الابتلاء والامتحان من الله ، فكما يمتحن الإنسان بالصلوة والصوم والجهاد ، يمتحنه بالمصائب والبلايا ، وبعبارة أخرى : أنه كما توجد امتحانات تشريعية ، توجد امتحانات تكوينية ، ولكل منها هدف وعلة .

يقول الشيخ مكارم الشيرازي : « فلا عجب من كون قسم من مصائب ومشاكل الحياة في هذا الصدد من الامتحان والاختبار »<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة العلق: الآيات ٦ و ٧.

(٢) أصول الكافي: ٣٥٢/٢.

(٣) نهج البلاغة من كلام الإمام: ١٤٣.

(٤) نفحات القرآن: ٤٢٩/٤.

وقد صرّح بذلك القرآن في عدّة آيات :

**الآية الأولى :** ﴿ وَنَبْلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَيَشْرِ الصَّابِرِينَ \* الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

**الآية الثانية :** ﴿ وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

بل ترقي بنا الآية أكثر فتعتبر أنّ قسماً من النعم أيضاً من الفتنة والابتلاء ، فالفقير يبتلى بالفقر وضيق الحال ، والغني يبتلى بالأموال من عدّة نواحي ، دنيوية وأخروية ، فلا تتصور أنّ الفقير فقط هو المبتلى ، بل الغني أيضاً مبتلى ، فالفقير مبتلى بالفقر والحاجة وضيق الحال ، والغني مبتلى بالأموال ، فهو يسهر الليلالي في حفظها ، ويكدح ليله ونهاره في جمعها ، وما هي إلا أيام وإذا به قد تركها لغيره ليذهب إلى ربه بوزرها ، إذاً ربّما يكون الخير أو الشرّ للابتلاء والاختبار ، وقد صرّحت بذلك الروايات :

فعن أمير المؤمنين ع : « إِنَّ الْبَلَاءَ لِلظَّالِمِ أَدَبٌ ، وَلِلْمُؤْمِنِ امْتِحَانٌ »<sup>(٣)</sup>.

وعنه ع : « وَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ ، لَتُبَلَّبَلَنَّ بَلَبَلَةً ، وَلَتُغَرَّبَلَنَّ غَرَبَلَةً »<sup>(٤)</sup>.

وفي نهج البلاغة :

« وَلَكِنَّ اللَّهَ يَخْتَرُ عِبَادَهُ بِأَنْوَاعِ الشَّدَائِدِ ، وَيَتَعَبَّدُهُمْ بِأَنْوَاعِ الْمَجَاهِدِ ، وَيَبْتَلِيهِمْ بِضُرُوبِ الْمَكَارِهِ »<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة البقرة: الآياتان ١٥٥ و ١٥٦.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٥.

(٣) مستدرك الوسائل: ٤٣٧/٢ و ٤٣٨.

(٤) نهج البلاغة - من كلام الإمام: ١٦.

(٥) نهج البلاغة - خطب الإمام: ١٩٢.

وعن الباقي عَلَيْهِ : « إِنَّ اللَّهَ لَيَتَعَااهُدُ الْمُؤْمِنَ بِالْبَلَاءِ كَمَا يَتَعَااهُدُ الرَّجُلُ أَهْلَهُ بِالْهُدَىٰ مِنَ الْغَيْبَةِ ، وَيَحْمِيهِ الدُّنْيَا كَمَا يَحْمِي الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ » <sup>(١)</sup>.

وفي الرواية عن الصادق عَلَيْهِ : « مَنْ صَحَّ دِينُهُ ، وَحَسُنَ عَمَلُهُ اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ » <sup>(٢)</sup>.

وعنه عَلَيْهِ : « إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَأْتِيكُمْ إِلَّا بَعْدَ إِيَّاِسٍ ، وَلَا وَاللَّهُ حَتَّىٰ تُمَيِّزُوا ، وَلَا وَاللَّهُ حَتَّىٰ تُمَحَّصُوا ، وَلَا وَاللَّهُ حَتَّىٰ يَشْقَى مَنْ يَشْقَى وَيَسْعَدُ مَنْ يَسْعَدُ » <sup>(٣)</sup>.

يقول العلامة الطباطبائي ثُمَّ :

« إذا نزلت النوازل ، وكرت المصائب والبلايا على قوم ، أو على فرد ، فإن كان المصاب صالحًا كان ذلك ابتلاءً » <sup>(٤)</sup>.

ويقول الأستاذ مرتضى المطهرى :

« إن الأمور السيئة إما أن تكون مكافأةً عادلةً ، وإما أن تكون امتحاناً هادفاً يعقبه جزاً مناسب » .

إذن البلاء يكون للامتحان والاختبار ، وله أهداف وغايات وفوائد وفلسفة .

ويجب أن لا يقع خلط بين البلاء والامتحان ، وبين النتائج المترتبة على المقدمات الاختيارية ، فإن بعض الأمور تترتب على المقدمات ترتب المعلول على علته ، فالانتكاسات الاجتماعية لا يمكن أن تحسب على حساب البلاء والامتحان والقضاء والقدر ، فإن الشارع المقدّس قد وضع قوانين وتعاليم ، ولكن الإنسان لم يتلزم بها ، ولهذا تقع الانتكاسات والمشاكل الاجتماعية ، مثلاً: حينما ينزلق ابن أو البنت إلى المنكرات لا يمكن اعتبار ذلك من الابلاء والامتحان؛ لأن الشارع

(١) وسائل الشيعة: ٢٦٣/٣.

(٢) أصول الكافي: ٢٥٩/٢.

(٣) أصول الكافي: ٣٧٠/١.

(٤) تفسير الميزان: ١٨٢/٢.

وضع قوانين فلم يلتزم بها الولي .

فالشارع أمر بمتابعة الأبناء ، ففي الحديث عن الإمام الصادق ع : « دَعْ ابْنَكَ يَلْعَبُ سَبْعَ سِنِينَ ، وَيُؤَدَّبُ سَبْعَ سِنِينَ ، وَالْزَّمْهَ نَفْسَكَ سَبْعَ سِنِينَ ، فَإِنْ أَفْلَحَ وَإِلَّا فَلَا خَيْرَ فِيهِ »<sup>(١)</sup> .

ومع ذلك ، فإن الولي لا يأخذ ذلك بعين الاعتبار فيقع الابن في المحذور ، هنا لا يمكن أن يعتبر ذلك جزءاً من الابتلاء الهدف ، فالابتلاء الهدف الذي يتولى به المؤمن ويؤجر عليه هو ما يكون خارجاً عن اختياره في المبدأ والمنتهى ، في المقدّمات والنتائج .

#### رابعاً: المصائب ترفع الغرور عن الإنسان

إن الشدائيد توجب الوقوف على حقيقة الإنسان ، وأنه من أصغر المخلوقات ليترفع غروره .

يقول الشيخ مكارم الشيرازي : « لا ريب أنّ لقسم من الحوادث المزعجة أثراً إيجابياً في تمزيق حجب الغرور وإيقاظ الإنسان من نوم الغفلة »<sup>(٢)</sup> .

إنّ وفرة النعمة ، وقدرة السلطة ، والعافية قد تغرس الإنسان لدرجة قد ينسى نفسه بالمرة ، فيعتقد بأنه مصدر لرزق الآخرين ، وأنه أفضل الموجودين حيث يتحول في هذه المرحلة إلى موجود خطير وظالم وأناني .

وأذكر هنا نموذجين لتقريب الفكرة :

**النموذج الأول:** الإنسان الذي يرى بأنه قد وصل بعلمه إلى مرتبة عالية من التقدّم والقدرة ، بحيث سخر السموات والأرض ، وغزا الفضاء بعلمه ، واكتشف

(١) وسائل الشيعة : ٤٧٥/٢١ .

(٢) نفحات القرآن : ٤٢٣/٤ .

المجهولات ، يرى من نفسه أنه العملاق في هذه الدنيا ، وأنّ على الآخرين السمع والطاعة له ، وأنّه سيد الموجودات ، وأن الآخرين لا شيء بالنسبة له ، ولكن حينما يصاب هو - أو من يلوذ به - بمرض ويعجز عن علاجه ، يدرك بعين الواقع عجزه ونقصه المتواصل ، وأن علمه لم يصل إلى شيء ، وأنه فاقد ، وأن فيروس صغير بإمكانه أن يحطم كل أماناته وتطلعاته ، ويشعر بأنه لا شيء ، وأن غروره كان في غير محله ، وقد أشار إلى هذا أمير المؤمنين عليه السلام بقوله :

«مِسْكِينُ ابْنِ آدَمَ مَكْتُومُ الْأَجَلِ، مَكْنُونُ الْعِلْلِ، مَحْفُوظُ الْعَمَلِ. تَوْلِمُهُ الْبَقَةُ، وَتَقْتَلُهُ الشَّرْقَةُ وَتُتْبِعُهُ الْغَرْقَةُ»<sup>(١)</sup>.

**النموذج الثاني** : الإنسان الذي يملك الأموال والمنصب يرى أنّ القراء - ومن تحته - لا شيء فيحتقر القراء والمعوزين ، فيرى أنّ بملكه للأموال قد ملك الدنيا ، وأنّ كلّ شيء لا بدّ أن يكون مسخرًا له ، وأنه بالأموال قد اكتمل ، ولكن حينما يصاب بالفقر يدرك أنّ الأموال لا تساوي شيئاً ، وأنّ حقيقة الإنسان تتمثل بما يمتلكه من مبادئ وقيم وأخلاق .

إذن فال المصائب تكون سبباً لرفع الغرور عن الإنسان ، وإيقافه على الحقيقة الواقعية ، وتذكيره بواقعه وحقيقة؛ ولذا يحاول القرآن الكريم في أكثر من موضع أن يذكر الإنسان بواقعه .

قال تعالى : ﴿فَلَيَنْظُرِ إِنْسَانٌ مِّمَّ خُلِقَ \* خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ \* يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الْصُّلْبِ وَالتَّرَابِ﴾<sup>(٢)</sup>.

يقول الإمام الخميني عليه السلام في كتابه الأربعون حديثاً :

(١) نهج البلاغة - خطب الإمام : ٤١٩.

(٢) سورة الطارق: الآيات ٧ - ٥.

«أخرجك نطفةً، لو مسّتها يدك لاستقدرها وتطهّر منها، ووضعك في منزل ضيق رجس هو خصيتي الأب، وآخر جك من مجرى البول في حالة مزرية قبيحة، وأدخلك في رحم الأمّ من مكان تنفر من ذكر اسمه، وهناك حولك إلى علقة ومضغة، وغذاك بعذاء يزعجك سماع إسمه ويخجلك»<sup>(١)</sup>.

حتى جئت إلى هذه الدنيا وأنت ضعيف وتابه، بحيث إنّ أيّاً من قواك ليست تحت تصرفك، فلا تقدر على المحافظة على صحتك، ولا على قوّتك، ولا المحافظة على شبابك وجمالك ولا على حياتك، وما هي إلا أيام وأنت صريع على فراشك، وما هي إلا أيام وأنت جيفة يستوحش منك القريب والبعيد، وإذا بهذا الخدّ المصعر موضوع على التراب، وفي هذا أكبر منبه للإنسان للرجوع إلى الله.

## خامساً: الابتلاء وإعداد المجتمع لتقبّل رسالة العدل الجديدة

وذلك من عدّة جهات:

- ١ - أن يعرف الإنسان فشل بعض الأطروحتات، وقبح الظلم، وحسن العدل.
- ٢ - أن يشعر الإنسان بالمسؤولية حينما يرى فشل كلّ الأطروحتات.
- ٣ - أن يتكمّل الفرد والمجتمع.

إنّ تكمّل الفرد وبالتالي المجتمع يتوقف على وجود ثلاثة عوامل:

**الأول: العامل الخارجي أو الموضوعي.**

**الثاني: العامل الداخلي.**

**الثالث: العامل الذاتي.**

## العامل الأول: العامل الخارجي

ويعني إفهام الفرد معنى العدالة والتوحيد والكمال الذي ينبغي على الفرد والمجتمع اتباعه في حياته ، وهذا يكون من قبل الرُّسل والمصلحين ، وهذا يحتاج إلى مدة طويلة ، وإعداد كبير ، وتمهيد طويل الأمد من الأنبياء والمرسلين لإيصال الفرد والمجتمع إلى مستوى فهم العدالة الحقيقية ، ولا يمكن إيجاد هذا الفهم من قبل الأنبياء دفعة واحدة ، بل لا بد أن تُرَى البشرية بالتدريج؛ إلى أن تصل إلى المستوى اللائق لفهم العدالة؛ ولذا تتغير الرسالة تبعًاً لدرجة الوعي في الإنسان المدعو.

## العامل الثاني: العامل الداخلي

ويعني شعور الإنسان بالمسؤولية اتجاه العدالة ، واتجاه الحضارات ، ومدى تحمله لعبء هذه المسؤولية ، وهو الخط الثاني الذي بموجبه تتغير النبوات ، وهناك فرق بين معرفة الشيء والشعور بالمسؤولية اتجاهه ومدى القدرة على تحمله ، فإنّ هذا العامل لا يتحقق بمجرد إفهام الفرد معنى الشيء .

## العامل الثالث: العامل الإيماني والذاتي في الإنسان

هناك فرق كبير بين العاملين الأولين وبين الثالث ، فإن مجرد العلم بالشيء أو الشعور بالمسؤولية اتجاهه لا يعني الإيمان؛ إذ لا ملازمة بين العلم بالشيء والإيمان به .

يقول العلامة الطباطبائي ثُمَّ: «فمنجرد العلم بالشيء ، والجزم بكونه حقًا ، لا يكفي في حصول الإيمان ، واتصاف من حصل له به ، بل لا بد من الالتزام بمقتضاه ، وعقد القلب مؤدّاه ، بحيث يتربّط عليه آثاره العملية - ولو في الجملة - فالذى حصل له العلم بأنّ الله تعالى إله لا إله غيره فالالتزام بمقتضاه - وهو عبوديته ، وعبادته وحده - كان مؤمناً ، ولو علم به ولم يلتزم فلم يأت بشيء من الأعمال

المظيرة للعبودية كان عالماً وليس بمؤمن . ومن هنا يظهر بطلان ما قيل : إنَّ الإيمان هو مجرد العلم والتصديق ؛ وذلك لما مَرَّ أنَّ العلم رَيْماً يجتمع الكفر»<sup>(١)</sup> .

يقول تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَأَسْتَيْقَنْتُهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ويقول الإمام الخميني ثالث في كتابه الأربعون حديثاً : «إنَّ العلم يغایر الإيمان ... ، وما أكثر من يكون له هذا العلم ولكنَّه ليس بمؤمن»<sup>(٣)</sup> .

ويقول آية الله جوادى آملى : «الإيمان بالشيء ليس مجرد العلم الحاصل به ، فمجرد العلم بالشيء والجزم بكونه حق لا يكفي في حصول الإيمان ، بل لا بد من الالتزام بمقتضاه ، وعقد القلب على مؤداته ، بحيث يتربّط عليه آثاره العملية ولو في الجملة ؛ ولذا رَيْماً يجتمع العلم مع الكفر ومع النفاق ؛ فإنَّ المنافق يعمل من دون إيمان ، ثمَّ إنَّ كلاًً من العلم والالتزام مما يزداد وينقص ، ويشتَدّ ويضعف» .

إذَا الإيمان هو عقد القلب والتسليم القلبي ، وليس مطلق العلم ولا مطلق التسليم ؛ لأنَّ التسليم على ثلاثة أقسام :

١ - التسليم الجسمى .

٢ - التسليم الفكري .

٣ - التسليم القلبي .

### ١ - التسليم الجسمى

يحصل من التسليم الفكري والقلبي ، فلو سلم الإنسان فكريًا وقلبيًا بوجود خطر في مكانٍ ما ، كما لو علم - ومن خلال بعض الآثار - بوجود ذئب في المكان ؛ فإنَّ

(١) تفسير الميزان : ١٨/٢٥٩ .

(٢) سورة النمل : الآية ١٤ .

(٣) الأربعون حديثاً : ٤٧ .

الجسم سوف يستسلم لهذه الفكرة وينهزم من المكان ، وقد يحصل التسليم الجسمي بالقوة كما إذا انهزم الجيش ، فإن المقاتل يرفع يديه علامه على الاستسلام ، وهذا لا أثر له في حصول العلم والإيمان؛ لأن المقاتل قد يستسلم وهو ألد الأعداء للمستسلم له ، وهذا الاستسلام لا يتحقق الاعتراف أو العلم بأحقية المستسلم له ، فالاستسلام الجسمي قد يحصل من التسليم القلبي ، وقد يحصل بالقوة ، إلا أن الثاني لا أثر له في تحقق العلم أو الإيمان .

## ٢ - التسليم الفكري

وهو الذي يحصل بالبراهين والعلم الوجданى ، ولا يمكن أن يحصل بالقوة ، فلو ضرب شخص سنة كاملة على أن يسلم فكريًا بأنّ الثلاثة نصف الأربعة لا يسلم فكريًا ، بل لا بدّ من إقامة البرهان عليه ، فالتسليـم الفكري يتوقف على إقامة البراهين أو العلم الوجدانـي .

## ٣ - التسليم القلبي

وهو عقد القلب على الشيء ، ولا ملازمة بينه وبين التسليم الفكري ، فقد يسلم الشخص بالشيء فكريًا ، ولكن لا يعتقد به؛ أي لا يعقد قلبه عليه فيعلم بأنّ الله خالق ولا يعتقد به ، ويعلم بأنّ محمداً رسول الله ولا يعتقد به ، ويعلم بأنّ المهدى موجود ولا يعتقد به .

**يقول الأستاذ مرتضى المطهرى :**

«إنَّ قصَّةَ الشَّيْطَانِ الْوَارَدَةَ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ إِلَّا نَمُوذْجًا حِيًّا لِكُفْرِ الْقَلْبِ وَتَسْلِيمِ الْعِقْلِ ، فَالشَّيْطَانُ يَعْرُفُ اللَّهَ ﷺ حَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَحَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴿١﴾ ، وَالرَّسُولُ ﷺ قَالَ أَنْظُرْنِي إِلَى يَوْمِ يَبْعَثُونَ ﴿٢﴾ ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَسَبَ الْقُرْآنُ مَعْرِفَةً

(١) سورة الأعراف: الآية ١٢.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٤.

هذه الأمور كلّها للشيطان فهو يطلق عليه اسم الكفر فيقول: ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.

فالاعتقاد والإيمان أمر مغاير للعلم . نعم ، العلم والتسليم الفكري أحد مقدمات التسليم القلبي .

وبعبارة أخرى : إنّ لنا تصديقان : تصديق بأصل الشيء ، وتصديق بالمسؤولية اتجاهه ، ولنا إيمان بهما ، ففي العدل والظلم لنا تصدق بحسن العدل وقبح الظلم ، ولنا تصدق بالمسؤولية اتجاه العدل والظلم ، ولنا أمر آخر فوقهما وهو الإيمان .

ولتوضيح ذلك أذكر هذا المثال : لو رأيت رجلاً يسرق فإني أرى قبح هذا الفعل في قرارة نفسي ، وهذا هو التصديق الأول ، إلا أنّ هذا التصديق لا يدفعني إلى مواجهة السارق ؛ وذلك لعدم شعوري بالمسؤولية ؛ لأنّه يريد أن يسرق بيت رجل أجنبي ، فأنا في الوقت الذيأشعر فيه بقبح هذا العمل ، فلا أرى مسؤولية على عاتقي في مواجهته ، وهذا هو التصديق الأول .

التصديق الثاني : هو الشعور بالمسؤولية كما لو رأيته يسرق بيتي أو بيت من يهمّني أمره ، والذي يستدعي أن أقف في وجه هذا السارق .

مثال آخر : أنا أعلم بقبح الانحطاط الأخلاقي وبقبح المخدرات ، ولكن ما هو العمل الذي قمت به لمكافحة هذه الأمور ، الذي يثبت الشعور بالمسؤولية ، لكن حينما ينزلق ابني أو أخي أو قريب لي عندها أحسّ بالمسؤولية ، وأنادي بإيجاد حلّ لهذه المشكلة ، وهذا هو التصديق الثاني ، وهو الشعور بالمسؤولية .

ويوجد أمر ثالث فوق هذين التصديقين ، وهو الإيمان وعقد القلب ، كما تقدّم ،

(١) سورة البقرة: الآية ٣٤.

(٢) العدل الإلهي : ٣٣٤، نقل باختصار .

وفي المقام نقول : إنّ لنا تصدق بتأصل حسن العدل وقبح الظلم ، وهذا موجود عند معظم الناس ؛ لأنّه موافق للفطرة السليمة ، ولنا تصدق بالمسؤولية اتجاه تطبيق هذا القانون كما إذا كان المظلوم ممّن يهمّنا أمره ، ولنا إيمان بهذه القضية ، وهو فوق التصديق .

ولكي يتّضح الفرق بين الإيمان والعلم بصورة واضحة ، أذكر هذا المثال الذي ذكره السيد الإمام ثقة في كتابه الأربعون حديثاً ، يقول :

«أنتم أدركتم بعقولكم أنّ الميت لا يستطيع أن يضرّ أحداً ، وأنّ جميع الأموات في العالم ليس لهم حسّ ولا حركة بقدر ذبابة ، وأنّ جميع القوى الجسمانية والنفسيّة قد فارقتها ، ولكن لأنّ القلب لم يتقبل هذا الأمر ولم يسلم أمره للعقل ، فإنّكم لا تقدرون على أن تبيتوا ليلة مظلمة واحدة مع الميت»<sup>(١)</sup> .

والخلاصة : إنّ تكامل الفرد والمجتمع يتوقف على أن يفهم معنى العدالة ، والذي يحصل به التصديق الأول ، وعلى تحمل المسؤولية في تقبّل رسالة العدل ، والذي يتحقق به التصديق الثاني ، وعلى الإيمان بها .

بقي أن نعرف كيفية الحصول على هذه الأمور ؟

**أما العامل الأول** ، وهو فهم العدالة ، فيتوقف على شرح الحضارة الإسلامية وعلى التعريف بالعدالة ، وعلى الترغيب فيها وذكر المميزات ، وعلى التنويه بالثواب والعقاب على العدل والظلم ، وهو ما يضطلع به الأنبياء والأوصياء والعلماء ، أو أن يرى بنفسه قبح الظلم كما لو رأى يتيمًا صغيراً يُضرب ، عندها يدرك الإنسان حسن العدل وقبح الظلم .

**أما العامل الثاني والثالث** ، وهو الشعور بالمسؤولية والإيمان ، فقد لا يحصل

(١) الأربعون حديثاً : ٤٧.

بمجرد البرهان أو العلم بحسن العدل؛ لعدم الملازمة بينهما كما تقدم ، بل يتوقف على وجود عوامل أخرى:

**أولاً:** التطبيق الفعلي والخارجي للعدل في المجتمع حتى ينال إعجاب الآخرين ، فيميلوا له وينجذبوا ، فإن الإحساس بوجود العدل المطلق يوجب توجيه العواطف وانصهارها فيه إلى حد بعيد ، ولذا ترى إقبال الناس على الإسلام في عهد النبي الأعظم صلوات الله عليه وآله وسلامه لما رأوا العدل .

**ثانياً:** أن تمر الأمة بحضارات متعددة وفاشلة ، وبعوامل صعبة تحركها شيئاً فشيئاً على التعمق الفكري والعاطفي ، بحيث يتكون منها أمّة تشعر بالمسؤولية ، أمّة قوية الإرادة على تطبيق العدالة الكاملة؛ لأنّ الأمة في هذه الظروف تعيش الشعور بأفضلية العدل شعوراً عملياً لا نظرياً ، فحينما يُرى فشل بعض الحضارات -الكاركيسية والرأسمالية والمدنية الحاضرة التي تعجّ بها النوائب من كل حدب وصوب - يتضح له فشل كل النظريات ، ويتبين له النقص الذاتي فيها .

وبالرغم من صحة كلا العاملين في تربية الأمة وإشعارها بالمسؤولية ، إلا أنّ العامل الثاني أهم من الأول؛ لأنّ المحبة للعدالة والحضارة التي تضمن السعادة ، على الأول موافق للهوى والمصالح الشخصية ، وأما الثاني فإنّ حب العدالة فيها يكون حباً واعياً وعميقاً مما يدفعه إلى المكافحة والجهاد في سبيل إيجاد العدالة ، وإيجاد الحضارة التي تكفل السعادة للبشرية .

والسر في ذلك إنّ من لم يمر بتلك التجارب والماسي ، والتمحيص والتضحية ، يكون مهدداً بالانحراف والتخلّي عن مبدأ حب العدالة لأول وهلة ، وعند أول صعوبة ، فعندما يصطدم حب العدالة مع المصالح الشخصية أو عندما يحتاج إلى التضحيّة بالنفس فإنه سيتخلّى عن العدالة فوراً ، وهذا بخلاف الثاني ، فإنّ من عانى من الظلم فعلاً فإنه سيبقى صامداً ويكافح من أجل العدالة ، وإن تعارض تحقيق

العدالة مع مصالحه الشخصية ، وإن أدى الأمر إلى التضحية بكلّ غالٍ ونفيس ، ف تكون المعاناة من التمحيق والابتلاء محكماً أساسياً للإنسان .

يقول العلامة السبحاني :

«إنّ ضغط الظلم والجور على الإنسان يحمله على أن يذعن ويقر بأن الإصلاح لا يتحقق إلا بظهور إعجاز إلهي »<sup>(١)</sup> .

ويقول الشهيد الصدر <sup>رَبِّ</sup> :

«يعتبر شعور إنسان الحضارة بالنفاد عاماً أساسياً في خلق ذلك المناخ المناسب لتقبل رسالة العدل الجديدة ، وهذا الشعور بالنفاد يتكون ويترسخ من خلال التجارب الحضارية المتنوعة التي خرج منها إنسان الحضارة مثلاً بسلبيات ما بني مدركاً حاجته إلى العون ملتفتاً بفطرته إلى الغيب أو المجهول »<sup>(٢)</sup> .

ويقول الأستاذ مرتضى المطهرى :

«إنّ بين ما نسميه شروراً ومصائب ، وما نطلق عليه اسم الكمال والسعادة ، بينهما علاقة العلة والمعلول ، فالشرور كامنة في أعماق الخيرات ومولودة منها ». .

ثم قال : «إنّ الشدائد والمصائب ضرورية لتكامل الإنسان ». .

وذكر كلام للفيلسوف الألماني الشهير هيكل ، وهو : «إنّ النزاع والشرّ ليسا خياليين ولا سلبيين ، وإنما هما أمران واقعيان ويشكلان سلماً للخير والتكمال »<sup>(٣)</sup> .

فحينما يعيش الإنسان الظلم بجميع معانيه يعرف قيمة العدل .

ويقول في موضع آخر :

(١) الإلهيات : ١٥٢/٤ .

(٢) بحث حول المهدى : ٦٠ .

(٣) العدل الإلهي : ١٨٧ .

«إن الشدائيد والمصائب ضرورة لتكامل الإنسان ، فلو لم تكن المحن والألام لأنعدم الإنسان وارتدى في أحضان الفساد والضياع يقول تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا إِنْسَانَ فِي كَبِدٍ﴾<sup>(١)</sup> .

أي إننا خلقناه وسط الآلام والشدائيد فلا بد أن يتحمل الإنسان المشقات ويعاني المصائب حتى يظفر بوجود يليق به »<sup>(٢)</sup> .

ويقول العالمة الطباطبائي ت :

«قد أثبتت التجربة القطعية أن المجتمعات المؤتلفة لغرض هام كلما قلت أفرادها ، وقويت رقباؤها ومزاحموها ، وأحاطت بها المحن والفتن كانت أكثر نشاطاً للعمل ، وأحد في الآخر ، وكلما كثرت أفرادها ، وقلت مزاحماتها والموانع الحائلة بينها وبين مقاصدها ومطالبها كانت أكثر خموداً وأقل تيقظاً وأسفه حلماً . والتدبر الكافي في مغازي النبي ﷺ ينور ذلك ، فهذه غزوة بدر غالب فيها المسلمين - وهم ثلاثة وسبعين رجلاً على ما بهم من رثاثة الحال ، وقلة العدة ، وقد السلاح والقوة - كفار قريش وهم يعدلون ثلاثة أمثال المسلمين أو يزيدون على ما لهم من العزة والشوكه والقوة ، ثم ما جرى على المسلمين في غزوة أحد ، ثم في غزوة الخندق ، ثم في غزوة خيبر ، ثم في غزوة حنين ، وهي أعجبها وقد ذكرها الله سبحانه بما لا يبقى لباحثٍ ربباً في ذلك إذ قال :

﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذَا أَغْجَبْتُكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُفْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَصَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ ثُمَّ وَلَيْسُ مُذَبِّرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> إلى آخر الآيات .

فالآية تدلّ أولاً على أن الإسلام كان كلما زاد في زمن النبي ﷺ عزة وشوكه

(١) سورة البلد: الآية ٤.

(٢) العدل الإلهي : ١٩٠.

(٣) سورة التوبه: الآية ٢٥.

ظاهراً زادت نقصاً و خموداً في قوى المسلمين الروحية العامة ، و درجة إيمانهم ، و سجايهم الجميلة النفسانية المعنوية باطنأً ، حتى استقرت بعد غزوه بدر - بقليل أو كثير - على خمس ما كانت عليه قبلها ، كما يشير إليه بعض الإشارة قوله تعالى في الآيات التالية :

﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّىٰ يُشْخَنَ فِي الْأَرْضِ ثُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ \* لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ (١) الآيات (٢) .

وقد أشار إلى هذا أمير المؤمنين عليه السلام ، وأن الاستغراق في الدلال والنعمه وبعد عن الشدائيد موجب للضعف وعدم القدرة ، وعلى العكس من ذلك الظروف الصعبة والشدائيد فإنها تجعل الإنسان قوياً و Maherأً ، فقال عليه السلام في كتاب وجهه إلى عامله على البصرة عثمان بن حنيف يلومه على اشتراكه في مجلس الأشراف والتي غاب عنها الضعفاء فقال :

«أَلَا وَإِنَّ الشَّجَرَةَ الْبَرِّيَّةَ أَصْلَبُ عُودًا، وَالرَّوَاتِعَ الْخَضِرَةَ أَرْقُ جُلُودًا، وَالنَّاِتَاتِ الْعِدِيَّةَ أَقْوَى وَقُوَّادًا، وَأَبْطَأً خَمُودًا» (٣) .

فيقول إن الشجرة البرية المحرومة من العناية والمراقبة أقوى من أشجار الحدائق المنعمه بالدلال والمراقبة .

فالذى يعيش الدلال والترف لا يشعر بنكهة النعيم ؛ لأنّه لم يتجرّع ألم الجوع حتى يدرك لذّة الغذاء ، وهذا بخلاف من عانى من الجوع والتعب ، فإنه يتلذّذ بأقلّ الأشياء لأنّه جاء عقيب الجوع وهذا واضح .

(١) سورة الأنفال : الآيات ٦٧ و ٦٨ .

(٢) تفسير الميزان : ١٢٤/٩ .

(٣) نهج البلاغة - كتب الإمام : ٤٥ .

يقول الإمام الخميني رض في كتابه الأربعون حديثاً:

«إذا صبر الإنسان حيناً من الوقت على المفاجآت المزعجة ونوائب الدهر، وتحمل الصعاب مهما كانت شديدة ومؤلمة ترّوّضت النفس شيئاً فشيئاً»<sup>(١)</sup>.

إذن تحمل المصائب والشدائد والظلم يرّوّض النفس ، وينمّي استعدادها ويدفعها إلى رفض الظلم ، وهذا العامل يكون أقوى من الأول؛ لأنّ حبّ العدل والخلاص أمر موافق للفطرة السليمة؛ لأنه يضمن السعادة للفرد والمجتمع ، إلّا إنّها -حسب العامل الأول- لا تعدو كونها نظرية مجرّدة ، ولذا يمكن التخلّي عنها عند أول صعوبة أو مشكلة ، وأمّا على العامل الثاني فتكون محبة واعية وعميقة؛ لأنّها تمّ خضّت عمّا عاناه الفرد والمجتمع من تلك الحضارات ، ومن الظلم الذي حلّ بها مما يدفعها إلى المكافحة من أجل إيجاد العدالة والخلاص ، وإن استلزم التضحيات ، ولا يتخلّي عنها وإن كثرت الصعوبات؛ لأنّها ناتجة عن وعي وإدراك.

فهناك فرق شاسع بين من يعيش الرفاهية وتحبّ العدل ، وبين من عانى من الظلم الفعلي كما هو واضح ، فأنا الذي أعيش في مكان تطبق فيه العدالة والأمن يختلف وضعى عن اعتصره الظلم ، وأنا الذي أعيش في حضارة إسلامية تضمن لكلّ شخص حقه وتطبق فيه الموازين الشرعية ، يختلف وضعى عن من يعيش في الحضارات الأخرى التي ترى بأعينها فشل هذه الحضارات ، التي تمّ خضّت عن الفسق والمجون وضياع الأبناء وانتشار القتل ، فإنّ الأول وإن أحبّ العدل ، ولكن ليس له استعداد للتضحية من أجله ، بخلاف من عانى من الظلم الفعلي؛ والذي يريد التخلّص منه مهما كانت التضحيات؛ لأنّه ينتج عن ردّ فعل في شعور الفرد والمجتمع؛ لأنّ لكلّ فعل ردّ فعل تساويه في القوّة وتعاكسه في الاتّجاه ، فيفرّ من الظلم إلى حبّ العدل والتضحية من أجله .

هذه الفلسفات وهذه التحاليل وهذه النظرة لا يصدق بها من لا يعتقد بالدين وبالله وبالإسلام ، فهو لا يصدق بأنّ الأرض سوف تمتلىء قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، لا يصدق بأنّ الأرض سيرثها العباد الصالحون .

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّيْرِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

فمن لا يعتقد بالدين وبالإسلام لا يصدق بهذه الأمور ، بل ولا يعرف لها معنى ؛ لأنّ اتصاله بالغيب مقطوع ، وأمّا من يعتقد بالدين الإسلامي فإنّ الثقة والإطمئنان والتفاؤل بمستقبل البشرية تغمر قلبه ، ويرى أنّ كلّ ما يحدث في العالم ، وإن بعث على الإحساس بالخطر ، لكن رغم كلّ ذلك يعتقد اعتقاداً جازماً - وفقاً لما أخبر به القرآن والسنّة النبوية - أنه لا بدّ أنّ تدوم الحياة ويعيش الإنسان ، وأنّ للظلم صولة وللمظلوم دولة ، فيعتقد وبكلّ ثقة واطمئنان ، أنّ الخطر الموجود سيزول في يوم من الأيام ، وأنّ يد الغيب ستمتدّ لنجد المظلومين والمحرومين ، وأنّ هذا الظلم لا يدوم ، وأنّ من ظلم في هذه الدنيا سوف ينال عوض ما أصابه من ظلم في يوم آخر ، فتعاليم الأنبياء تبعث في نفوسنا الأمان والإطمئنان ، وفي الواقع إنّا نؤمن في أعماق قلوبنا بالإمدادات الغيبية .

ولكن من لا يعتقدون بالدين هل يمتلكون مثل هذا الإيمان ؟ هل تعرف نفوسهم هذه الثقة والاطمئنان والتفاؤل بمستقبل الإنسان والأرض ، والحياة والمدنية ، والسعادة والعدالة والحرية ؟ كلاً؛ لأنّهم اعتمدوا في أحکامهم على العوامل والعلل الظاهرة فحسب ، والتي لا تجد تفسيراً للكثير من الظواهر ، فينشأ لديهم شعور بالتشاؤم والاحساس بنوع من أنواع الفوت وعدم الهدفية لهذه الظواهر ، فيتسرب إليهم اليأس والاحساس بالحرمان وعدم الاستقرار ، مما يجرّ البعض إلى قتل

الآخرين وقتل نفسه ، ولذا تجد الانتحار عند من لم يؤمن بالدين أكثر من غيرهم بكثير نتيجة للحساس باليأس والقنوط من صلاح البشرية ؛ لأنهم اعتمدوا على العوامل المادية والظاهرة ، ومن اعتمد على العوامل الظاهرة فحسب للحكم ، ولتقييم الأشياء ، فلا يمكنه الوصول إلى تفسير منطقي ؛ لأن العوامل المادية والظاهرة لا يمكنها تفسير الكثير من القضايا .

يقول الكسيس كارل :

« تبدو الوسيلة العلمية للنظرية الأولى غير قابلة للتطبيق على تحليل جميع وجوه نشاطنا ، ومن الواضح -أثنا نحن المراقبون - غير قادرين على تتبع الشخصية البشرية في كل منطقة تمتد إليها ؛ لأن فنوننا لا تفهم الأشياء التي لا أبعاد لها ولا وزن ، وإنما هي تصل فقط إلى المناطق التي تقع في الاتساع والزمن ، إنها غير قادرة على قياس الغرور والحدق والحب والجمال ، أو أحلام الشاعر ، وإلهام المبدع ، ولكنها تسجل بسهولة النواحي الفسيولوجية ، والنتائج المادية لهذه الحالات النفسانية »<sup>(١)</sup> .

فالشيء الوحيد الذي يبني في قلب الإنسان الأمل هو الدين والإيمان المعنوين ؛ الإيمان بالإمدادات الغيبية ، وإن للعالم ربًا يحميه ، وهو وحده الذي يحول هذا التساؤم إلى تفاؤل ، وهو الذي يخلق الاطمئنان والإيمان بأن السعادة ، والتكامل ، والحياة الإنسانية ، والحياة الحرة الكريمة ، والأمن ، هي التي تنتظر البشرية في المستقبل ، وهذا لا يكفله المشرع الوضعي بأي نحو من الأ纽اء .

#### النظرية الرابعة: بعث رسول من الله تقوم بدور الموجّه

وهذا هو الصحيح بعدة أسباب :

**أولاً:** إن الله عالم بكل شيء ، بالإنسان وغرايشه ، والمكان والزمان ، بل هو

أعرف به من غيره ، لأنّه هو الخالق والخالق للشيء أعرف به من غيره ، حيث يقول تعالى اسمه : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ حَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾<sup>(١)</sup> .

فيمكنه أن يضع دستوراً شاملًا ويأمر الرسل بتبلیغه .

ثانياً: إنّ الله خالٍ من الأغراض والغرائز ، فيمكنه وضع الدستور المحايد والعادل الذي يمكن البشرية من الوصول إلى الهدف المنشود ، وعدم وصول الإنسانية إلى الهدف لا لقصور في المشرع أو الدستور وإنما لقصور المجتمع والفرد وعدم التزامهم بالدستور . وبعبارة أخرى: لا قصور في المقتضي وإنما القصور في القابل .

ولو التزم المجتمع والفرد بالتعاليم لوصلوا إلى الهدف المنشود ، إلا أنّهم لم يتزموا؛ ولذا تنصبُ عليهم الويلات .

مثلاً: الشارع المقدس أمر بالزواج وحثّ عليه قائلاً:

«مَنْ تَرَوْجَ أَخْرَجَ نِصْفَ دِينِهِ»<sup>(٢)</sup> .

وقال: «مَنْ تَرَكَ التَّزْوِيجَ مَخَافَةَ الْعَيْلَةِ فَقَدْ أَسَاءَ بِاللَّهِ الظَّنَّ»<sup>(٣)</sup> .

وقال: «مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ لَا تَطْمِثَ ابْنَتَهُ فِي بَيْتِهِ»<sup>(٤)</sup> ... وهكذا .

وفي مقابل ذلك أمر بيسراً قائلاً: «يَسِّرُوا وَلَا تَعْسِرُوا» ، وقال: «إِنَّ مِنْ بَرَكَاتِ الْمَرْأَةِ قِلَّةُ مَهْرِهَا، وَمِنْ شُؤُمِهَا كَثُرَةُ مَهْرِهَا»<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى: ﴿ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمْ

(١) سورة الملك: الآية ١٤.

(٢) وسائل الشيعة: ١٧/٢٠.

(٣) المصدر المتقدم: ٤٢.

(٤) المصدر المتقدم: ٦١.

(٥) المصدر المتقدم: ١١٢.

الله من فضله <sup>(١)</sup>.

وأول من قام بتنفيذ ذلك الحبيب المصطفى ﷺ في زواج ابنته الزهراء علیها السلام ، إلا أن المجتمع لم يقم بواجبه حيث بالغ في المهر والشروط ، فأقول ما يسأل عن الراتب وما يملك الخاطب وعن عمله ، وكأن مناط التوفيق ذلك ، والحال أن القرآن يصرح ﴿إِن يَكُونُوا فُقَرَاءً يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ .

فمثل هذه الشروط وغيرها تقف عقبة في طريق الزواج مما يجر الويلاط على الفرد والمجتمع؛ لأن الشاب أو الشابة يمتلكان الغريزة الجنسية ، ولا يشبعها إلا الزواج ، فإذا لم يتيسر لهما الزواج ، ولم يكن عندهما الإيمان الكافي ، فسوف ينحدران إلى الرذيلة حتماً ، إلا ما عصم ربّي .

فحينما نريد أن نسيطر على الرذيلة لا بد من النظر إلى الأسباب ، ومحاولة إيجاد الحلول لتلك المشكلة ، فأمير المؤمنين علیه السلام جيء له برجل قد استمنى فعزره ، ثم أمر بتزويجه <sup>(٢)</sup> ، ولو ضرب صباحاً ومساءً فإنه مع ذلك لن يجدي نفعاً ما دامت الغريزة تلح عليه ، ولذا وضع له الحل المباشر.

والشارع المقدس أخذ هذا بنظر الاعتبار ، فجعل عقوبة المحسن أشد من غيره لعلمه بأن لغير المحسن غرائز تلح عليه لإشباعها ، فالقصیر ليس من الدستور أو من المشرع فقد وضع الدستور ليضمن للإنسان والإنسانية كافة الحقوق ، ولو التزم المجتمع بهذه التعاليم لما وصلنا إلى هذا الحد من الانهيار؛ لأن الله ﷺ لا يغيّر ما يقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم <sup>(٣)</sup> .

ثالثاً: إنه لا ينتفع بالقانون ، ولذا يمكنه أن يضع الدستور العادل؛ لأنه غير

(١) سورة النور: الآية ٣٢.

(٢) وسائل الشيعة: ٣٥٢/٢٠.

(٣) سورة الرعد: الآية ١١.

محتاج وليس له غرائز أو عقائد لكي يتلوّن الدستور بها ، فكلّ ما يجعله المشرع يعود نفعه إما على الفرد أو على المجتمع ، كما ثبت في محله ، وأشارت إليه الآيات والروايات .

رابعاً: انطلاقاً من علمه بالأفراد والمجتمع والزمان ، يختار المبلغ الذي تجتمع فيه المؤهّلات الواسعة والمعنيّات الكبيرة ، ليقوم بهذا الدور ويبلغ تعاليمه للناس ، وهذا ما نريد إثباته .



# لِبْرُكُ لِلثَّانِيَّةِ

الخاتمة في الإسلام



دلت الآيات والروايات الواردة عن النبي ﷺ وعن أهل البيت ع عليهم السلام على أن الشريعة التي جاء بها الرسول الأعظم ﷺ أكمل الشرائع وأتقنها وأجمعها للحقوق ، وفيها ما يحتاج إليه البشر في أدوار حياتهم وأنواع تطوراتهم ، وأنها خاتمة الشرائع .

فقد ورد في القرآن الكريم عدة آيات تدل على الخاتمية :

الأية الأولى : قوله سبحانه :

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدُ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾<sup>(١)</sup>.

الأية الثانية : قوله تعالى :

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup>.

والآية صريحة في أن الغاية من تنزيل القرآن على عبده النبي الأعظم ﷺ ، هو كون القرآن نذيراً للعالمين من بدء نزوله إلى يوم يبعثون ، من غير فرق بين تفسيرها بالإنس أو الجن أو الناس أجمعهم ، وإن كان الثاني هو المتعين ، فإن العالمين في الذكر الحكيم جاء بهذا المعنى .

---

(١) سورة الأحزاب : الآية ٤٠.

(٢) سورة الفرقان : الآية ١.

الآية الثالثة: قوله سبحانه:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ \* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾<sup>(١)</sup>.

فقد ذكر المفسرون في تفسيرها أقوالاً:

**الأول:** إن الباطل الشيطان، ومعناه لا يقدر الشيطان أن ينقص منه حقاً، أو يزيد فيه باطلأ.

**الثاني:** إنه لا يأتيه ما يبطله من الكتب السماوية.

**الثالث:** إنه ليس في إخباره عمّا مضى باطل، ولا في إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل، بل أخباره كلّها موافقة لمخبراتها، وهو المروي عن الباقي عائلاً.

**الرابع:** لا يأتيه الباطل، لا من أوله ولا من آخره ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾.

**الخامس:** لا يأتيه الباطل من جهة من الجهات، فلا تناقض في ألفاظه، ولا كذب في أخباره ولا تعارض، ولا يزداد فيه ولا ينقص، بل هو محفوظ وحجة على المكلفين إلى يوم القيمة. ويفيد قوله تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن يكون المراد منه الجميع، فهو لا يتطرق إليه الباطل بالنقص والزيادة، ولا يتطرق إليه الباطل بالنسخ والتغيير، ولا يتطرق إليه الباطل في إخباره.

وهكذا فإن النفي في الآية واقع على الطبيعة، والنفي إذا ورد على الطبيعة أفاد

(١) سورة فصلت: الآيات ٤١ و ٤٢.

(٢) سورة الحجر: الآية ٩.

العموم ، كما هو مقرر في الأصول ، فالآية تنفي جميع أنواع الباطل ؛ ومنها تغيير أحكامه ؛ لأنّ الشريعة الجديدة إما أن تكون موافقة للشريعة الإسلامية الحقة فلا حاجة إلى الشريعة الثانية - بل لا يقال إنّها شريعة ثانية لأنّها نفس الأولى - ، وإنّما أن تكون مخالفه للشريعة الإسلامية ، وهنا نقول : إما أن تكون الشريعة الأولى حقّ والثانية باطلة ، أو أنّ الشريعة الأولى باطلة والثانية حقّ ، أو كلاهما على حقّ .

فإن كانت الأولى - الشريعة الإسلامية - هي الشريعة الحقة فهو المطلوب ، وإن كانت الشريعة الأولى - وهي الشريعة الإسلامية - باطلة والشريعة الثانية هي الحق ؛ فهذا مخالف للأية المباركة التي تنقض على أن القرآن لا يأتيه الباطل ولا يتطرق إليه ، ولو تغير الحكم الموجود في القرآن لتطرق إليه الباطل المنفي بتصريح الآية المباركة .

وإن قيل بأنّ كلتا الشريعتين على حقّ فيلزم منه الجمع بين المتناقضين ، وهو محال ؛ وذلك لأنّنا ذكرنا أنه إذا كانت الشريعة الثانية عين الأولى فلا حاجة إلى الشريعة الثانية ؛ لأنّها عين الأولى على الفرض وليس فيها اختلاف ، ولتصحيح الشريعة الثانية لا بدّ من وجود اختلاف بينهما ، كأن يقول القرآن بوجوب الحجاب مثلاً ، والشريعة الثانية تقول بعدم وجوبه ، فإذا فرضنا وجود الاختلاف وفرضنا أنّ كلتا الشريعتين على حقّ ، فيلزم الجمع بين المتناقضين ؛ لأنّ الشريعة الأولى تقول بوجوب الحجاب ، والشريعة الثانية تقول بعدم الوجوب ، والالتزام بهما يكون من الجمع بين المتناقضين ، وهو غير ممكن ، بل مستحيل عقلاً .

فالآيات المباركة صريحة في نفي أي تشريع بعد النبي ﷺ ، وهذا يدلّ بالملازمة على عدم وجود النبوة التشريعية بعد النبي ﷺ ، وأنّ النبوات قد أختتمت بالنبي الأعظم ﷺ .

كما ودلت الروايات الواردة عن النبي الأعظم ﷺ على الخاتمية ، وأذكر منها :

**الرواية الأولى** : ما رواه الفريكان عن النبي ﷺ في غزوة تبوك لما استخلف

الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فقال له علي عليه السلام :

«خَلَقْتَنِي مَعَ الصُّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ». فقال عليه السلام : «أَمَا تَرَضِي أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هارونَ مِنْ مُوسَى ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُبُوَّهُ بَعْدِي»<sup>(١)</sup>.

وفي بعض الروايات : «إِلَّا أَنَّهُ لَا يَبْيَئُ بَعْدِي»<sup>(٢)</sup> ، وفي لفظ ثالث : «غَيْرُ أَنَّهُ لَا يَبْيَئُ بَعْدِي»<sup>(٣)</sup> ، وهذه الروايات ذكرها أكثر من مصدر من مصادر المسلمين .

الرواية الثانية : ما روي عن رسول الله عليه السلام :

«أَيُّهَا النَّاسُ ، [إِنَّهُ] لَا يَبْيَئُ بَعْدِي ، وَلَا سُنَّةً بَعْدَ سُنْتِي ، فَمَنِ ادْعَنِي ذَلِكَ فَدَعْوَاهُ وَبِدْعَتُهُ فِي النَّارِ ، وَمَنِ ادْعَنِي ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(٤)</sup>.

الرواية الثالثة : ما روي عن رسول الله عليه السلام أيضاً :

«إِنَّمَا يَعِشُّ فَاتِحًا وَخَاتِمًا»<sup>(٥)</sup>.

الرواية الرابعة : عنه عليه السلام :

«أَوَّلُ الرُّسُلِ آدَمُ ، وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ»<sup>(٦)</sup>.

الرواية الخامسة : عنه عليه السلام :

«وَسَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، وَأَنَا خَاتِمُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَبْيَئُ بَعْدِي»<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيح مسلم : ١٢٠/٧.

(٢) الأمالی / الشیخ الطوسي : ٥٩٩.

(٣) السنن الكبرى : ٤٤/٥.

(٤) مستدرک الوسائل : ٩٩/١١.

(٥) کنز العمال : ٤٢٥/١١.

(٦) المصدر المتقدم : ٤٨٠.

(٧) المستدرک : ٤٥٠/٤.

كما ودللت الروايات الواردة عن أهل البيت عليهما السلام على الخاتمية ، وفيما يلي نذكر شطراً منها :

**الرواية الأولى :** ما ورد في خطبة الجمعة لسيد الوصيين وأمير المؤمنين ع :  
 « وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً أَكْلَسَ عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ وَخِيرَتَهُ مِنْ خَلْقِهِ، اخْتَارَهُ بِعِلْمِهِ،  
 وَاضْطَفَاهُ لِوَحْيِهِ، وَأَتَمَّنَهُ عَلَى سِرِّهِ، وَأَرْتَضَاهُ لِخَلْقِهِ، وَأَنْتَدَبَهُ لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَلِضِياءِ  
 مَعَالِمِ دِينِهِ، وَمَنَاهِجِ سَبِيلِهِ، وَمِفْتَاحِ وَحْيِهِ، وَسَبَبَا لِبَابِ رَحْمَتِهِ. ابْتَعَثَهُ عَلَى حِينِ فَتْرَةِ  
 مِنَ الرُّسُلِ، وَهَذَا أَهُدَى مِنَ الْعِلْمِ، وَأَخْتِلَافِ مِنَ الْمِلَلِ، وَضَلَالِ عَنِ الْحَقِّ، وَجَهَالَةِ بِالرَّبِّ،  
 وَكُفَّرِ بِالْبَعْثَ وَالْوَعْدِ. أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ بِكِتَابٍ كَرِيمٍ، قَدْ  
 فَضَّلَهُ وَفَصَلَهُ وَبَيَّنَهُ وَأَوْضَحَهُ وَأَعْزَهُ وَحَفِظَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَمِنْ  
 خَلْفِهِ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ .

ضَرَبَ لِلنَّاسِ فِيهِ الْأَمْثَالُ، وَصَرَفَ فِيهِ الْأَيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَعْقِلُونَ، أَحَلَّ فِيهِ الْحَلَالَ،  
 وَحَرَمَ فِيهِ الْحَرَامَ، وَشَرَعَ فِيهِ الدِّينَ لِعِبَادِهِ عُذْرًا وَنُذْرًا إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حَجَّةٌ  
 بَعْدَ الرُّسُلِ، وَيَكُونُ بِلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ »<sup>(١)</sup>.

**الرواية الثانية :** عن الحاكم أبو علي الحسين بن أحمد البهقي ، قال : حدثنا  
 محمد بن يحيى الصولي ، قال : حدثنا محمد بن موسى الرازى ، قال : حدثني أبي  
 قال : ذكر الرضا ع يوماً القرآن فعظم الحجة فيه ، والآية والمعجزة في نظمه ، قال :  
 « هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتَّيْنُ، وَعَزْوَتَهُ الْوَثْقَى، وَطَرِيقَتَهُ الْمُثْلَى، الْمُؤْدِي إِلَى الْجَنَّةِ،  
 وَالْمُنْجِي مِنَ النَّارِ عَلَى الْأَزْمِنَةِ، وَلَا يَغْتَلُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ لِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ،  
 بَلْ جُعِلَ دَلِيلَ الْبَرْهَانِ، وَالْحُجَّةَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ  
 خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ »<sup>(٢)</sup>.

(١) الكافي : ١٧٣/٨ و ١٧٤.

(٢) عيون أخبار الرضا ع : ١٣٧/١.

فالرواية تدل على أن القرآن لا يبلى، وأنه لكل الأزمنة، وهذا يدل على الخاتمية، وأنه لا يأتي بعده دين آخر.

**الرواية الثالثة:** ما ورد في الكتاب الذي أرسله الإمام الرضا عليه إلى المأمون حينما أرسل إليه يسأله أن يكتب إليه عن الإسلام فكتب عليه :

«إِنَّ مَحْضَ الْإِسْلَامِ شَهادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، إِلَهًا وَاحِدًا أَحَدًا صَمَدًا قَيْوَمًا سَمِيعًا بَصِيرًا قَدِيرًا قَدِيمًا باقِيًّا، عَالِمًا لَا يَجْهَلُ، قَادِرًا لَا يَعْجَزُ، غَنِيًّا لَا يَحْتَاجُ، عَدْلًا لَا يَجُوزُ.

وأنه خالق كُلُّ شيءٍ، ولَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا شِبْهَ لَهُ، وَلَا ضِدَّ لَهُ، وَلَا كُفُولَهُ، وَأَنَّ الْمَفْصُودَ بِالْعِبَادَةِ وَالدُّعَاءِ وَالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ.

وأنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمِينُهُ، وَصَفِيفُهُ، وَصَفْوَتُهُ مِنْ خَلْقِهِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَأَفْضَلُ الْعَالَمِينَ، لَا نَبِيٌّ بَعْدَهُ، وَلَا تَبْدِيلٌ لِمِلَّتِهِ، وَلَا تَغْيِيرٌ لِشَرِيعَتِهِ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، هُوَ الْحَقُّ الْمَبِينُ، وَالْتَّصْدِيقُ بِهِ وَبِجَمِيعِ مَنْ مَضَى قَبْلَهُ مِنْ رُسُلِ اللَّهِ وَأَنْبِيائِهِ وَحُجَّجِهِ، وَالْتَّصْدِيقُ بِكِتَابِهِ الصَّادِقُ الْغَرِيزُ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ، وَأَنَّهُ الْمُهَمِّيْنَ عَلَى الْكُتُبِ كُلُّهَا، وَأَنَّهُ حَقٌّ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، نُؤْمِنُ بِمُحَكَّمِهِ وَمُتَشَابِهِ، وَخَاصِّهِ وَعَامِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ، وَقَصَصِهِ وَأَخْبَارِهِ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلوقِينَ أَنْ يَأْتِي بِمِثْلِهِ... الْخَ»<sup>(١)</sup>.

وهي صريحة بأن دين محمد ﷺ خاتم الأديان، وأن شريعته لا تتغير ولا تتبدل.

**الرواية الرابعة:** عن إبراهيم بن العباس ، عن الرضا ، عن أبيه عليهما السلام أن رجلاً سأله أبا عبد الله عليهما السلام : ما بال القرآن لا يزداد على النشر والدرس إلا غضاضة؟ فقال عليهما السلام :

«لَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ لِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ، وَلَا لِنَاسٍ دُونَ نَاسٍ، فَهُوَ فِي كُلِّ زَمَانٍ جَدِيدٌ، وَعِنْدَ كُلِّ قَوْمٍ غَصْنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

فتدل الرواية على أن القرآن لكل الناس ولكل الأزمنة ، إلى يوم القيمة ، وهذا يدل على الخاتمية؛ لأنّه لو جاء النبي آخر برسالة أخرى وبكتاب آخر ووجبت إطاعته لما كان القرآن الكريم حجّة وغضّاً في كل الأزمنة وعلى لسان كل الأقوام إلى يوم القيمة .

**الرواية الخامسة:** عن الإمام الصادق ع: :

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ ذِكْرُهُ خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ النَّبِيَّ فَلَا نَبِيٌّ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَخَتَمَ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ فَلَا كِتَابٌ بَعْدَهُ أَبَدًا»<sup>(٢)</sup>.

فالآيات والروايات الواردة عن النبي الأعظم عليه السلام وعن أهل البيت عليهما السلام صريحة في أن الدين الإسلامي خاتم الأديان ، وأنه قد أوصى بصدّ النبوّات بنبوة النبي الأعظم عليه السلام .

والخاتمية تتنافى والقول بتجدد الخطاب الديني؛ لأن التشريع الجديد إما أن يكون موجود في التشريع الإسلامي أو لا؟ فإن كان موجود فما معنى التجديد؛ لأنّه عين الأول ونفس التشريع الإسلامي ، وإن كان غير موجود فلا بد من مشروع جديد وهذا يتنافى مع الخاتمية .

(١) عيون أخبار الرضا ع: ٩٢/١.

(٢) الكافي: ٢٦٩/١.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشُّمُولَيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ



صرّح القرآن الكريم والروايات الواردة عن النبي الأعظم عليه السلام وعن أهل البيت عليهم السلام بشمولية الإسلام لكل البشر، منذ زمن النبي الأعظم عليه السلام إلى قيام الساعة ، مضافاً إلى أن الشمولية مترتبة وملزمة للخاتمية .

ومع ذلك هناك عدّة آيات وروايات عن النبي الأعظم عليه السلام وعن أهل البيت عليهم السلام تدل على شمول الإسلام لكل الناس بعد بعثة النبي عليه السلام، ويمكن الاستدلال على ذلك بعدة أمور :

### الأمر الأول: الآيات الدالة على الشمولية

أمّا من جهة القرآن الكريم فهناك عدّة آيات تدل على الشمولية ، ونذكر منها :

الآية الأولى : قوله تعالى :

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

والمتbaدر من الآية كون **﴿كافَةً﴾** حالاً من الناس قدّمت على ذيها ، فتقدير الآية : « وما أرسلناك إلا للناس كافة ، بشيراً ونذيراً ». .

الآية الثانية : قوله تعالى :

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ \* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ

---

(١) سورة سباء : الآية ٢٨.

يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿١﴾.

فإنها تدل على أن الباطل لا يتطرق إليه ، فلا يتطرق إليه الباطل بالزيادة ، ولا النقصان ، ولا النسخ ، ولا التغيير ، ولا التبدل ، وتقدم مفضلاً ، وهذا يدل على شموله لكل البشرية إلى يوم القيمة .

**الأية الثالثة:** قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأَنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ الآية (٢).

وظاهر الآية : أن الغاية من نزول القرآن تحذير من بلغه إلى يوم القيمة .

يقول العلامة الطباطبائي :

« قوله : ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأَنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ يدل على عموم رسالته ﻷلْيَالِي بالقرآن لكل من سمعه منه ، أو سمعه من غيره إلى يوم القيمة ، وإن شئت فقل : تدل الآية على كون القرآن الكريم حجّة من الله ، وكتاب الله ينطق بالحق على أهل الدنيا من لدن نزوله إلى يوم القيمة » (٣).

ومحصل الآيات : أن باب الإخبار عن السماء والنبوة قد أوصى ، وبإيصاده تكون النبوة مختومة ، وبختمتها تكون الشريعة المحمدية أبدية ؛ لأن تجديد الشريعة فرع فتح باب النبوة ، فإذا كان التنبؤ بإخبار السماء مغلقاً ، فلا يمكن الإخبار عن السماء بوجه من الوجوه ، ومنها نسخ الشريعة . فمجموع الآيات يركز على أمر واحد : غلق باب النبوة وأبدية الشريعة الإسلامية .

(١) سورة فصلت : الآيات ٤١ و ٤٢ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ١٩ .

(٣) تفسير الميزان : ٧/٣٩ .

## الأمر الثاني : الروايات الدالة على الشمولية

قال رسول الله ﷺ :

«أَرْسَلْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَبِي خُتْمَ النَّبِيُّونَ»<sup>(١)</sup>.

وقال ﷺ أيضاً :

«فَضَلَّتِ بِسْتٌ : أَعْطَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنَصَرْتُ بِالرُّغْبِ، وَأَحْلَتُ لِي الْغَنَائِمَ، وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَظَهُورًا، وَأَرْسَلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِّمَ بِي النَّبِيُّونَ»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الصادق علیه السلام :

«فَكُلُّ نَبِيٍّ جَاءَ بَعْدَ الْمَسِيحِ أَخَذَ بِشَرِيعَتِهِ وَمِنْهَا جَهَهَ حَتَّى جَاءَ مُحَمَّدًا ﷺ ، فَجَاءَ بِالْقُرْآنِ وَبِشَرِيعَتِهِ وَمِنْهَا جَهَهَ ، فَحَلَالٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَحَرَامٌ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وقال علیه السلام :

«بَعَثَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْبِياءً وَرُسُلًا وَنِيَّةً مُحَمَّدًا ﷺ ، فَأَفْضَلُ الدِّينِ مَعْرِفَةُ الرَّسُولِ وَلَا يَتَّهِمُ ، وَأَخْبِرُكَ أَنَّ اللَّهَ أَحَلَ حَلَالًا وَحَرَمَ حَرَامًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٤)</sup>.

روى زراره قال : سألت أبا عبد الله علیه السلام عن الحرام والحلال فقال :

«حَلَالٌ مُحَمَّدٌ حَلَالٌ أَبْدَأ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَحَرَامٌ حَرَامٌ أَبْدَأ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَكُونُ غَيْرَهُ، وَلَا يَجِئُ غَيْرَهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) الطبقات الكبرى : ١٩٢/١.

(٢) صحيح مسلم : ١٩٢/٢.

(٣) الكافي : ١٧/٢ و ١٨.

(٤) بحار الأنوار : ٢٨٨/٢٤.

(٥) الكافي : ٥٨/١.

وقال الإمام الرضا عليه السلام في سؤال من سأله: ما بال القرآن لا يزداد عند النشر والدراسة إلا غضاضة؟ قال عليه السلام:

«إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ، وَلَا لِنَاسٍ دُونَ نَاسٍ، فَهُوَ فِي كُلِّ زَمَانٍ جَدِيدٌ، وَعِنْدَ كُلِّ قَوْمٍ غَصْنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

فمن هذه الروايات نستفيد شمولية الدين لأفراد البشرية الطولية والعرضية وجميع البشرية في زمن النبي وبعد وفاته إلى يوم القيمة.

### الأمر الثالث: استفادة الشمولية من طريق آخر

وهو: أنه بعد أن تبيّن أن الدين الإسلامي خاتم الأديان، فلا دين ولا نبوة بعده، فلو فرضنا عدم شمول الدين لبعض الأفراد فهذا يلزم منه عدّة أمور:

أولاً: أنه مخالف للطف الذي أثبت الأعلام به النبوة.

ثانياً: أنه مخالف للحكمة الإلهية.

لأننا نعلم بأن الله لم يخلق الإنسان عبثاً، بل خلقه لغاية وهدف؛ صوناً للباري عن العبث.

وفي القرآن الكريم: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَنَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وليس بمقدور الإنسان الوصول إلى الهدف بدون وجّه، إما لعجز عقول البشرية عن إدراك الحقائق، حيث اعترف العديد من العباقرة عن عجزهم عن إدراك الحقائق، أو لعجزهم عن إدراك الأمور العبادية، فتجد دكتوراً ماهراً ومع ذلك يعبد البقر - مثلاً - فلا بدّ من أن يضع دستوراً وقانوناً ووجّهاً، وعدم وضع الدستور منافي للحكمة الإلهية؛ لأنّه يلزم منه أن يعيش الإنسان الضياع وعدم الاستقرار.

(١) الأمالي: ٥٨.

(٢) سورة الذاريات: الآية ٥٦.

ثالثاً: يلزم منه عدم جواز مُؤاخذة العبد على الذنب.

لأنَّ عدم الشمولية يستلزم منه أن تبقى البشرية بدون دستور وموْجَه ، وهذا يلزم منه عدم جواز المُؤاخذة على الذنب .

وتوسيع ذلك : أنَّ عدم الشمولية يستلزم أن يبقى بعض الأفراد بدون دستور وموْجَه ، ومع عدم الدستور تكون المُؤاخذة على الذنب قبيحة ، وهذا يدلُّ عليه الكتاب والسنة والعقل .

## القرآن الكريم

وفي القرآن الكريم عدَّة آيات تدلُّ على ذلك :

**الأية الأولى :**

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾<sup>(١)</sup>.

وتقريب الاستدلال به : أنَّ بعث الرسول كناية عن بيان الأحكام للأنام ، وإتمام الحجَّة عليهم ، كما هو ظاهر بحسب الارتكاز والفهم العرفي ، فتدلُّ الآية الشريفة على نفي العقاب بمخالفة التكليف غير الواصل إلى المكلَّف<sup>(٢)</sup> .

ويقول العلامة الطباطبائي :

« هي تكشف عن اقتضاء العناية الإلهيَّة أن لا يعذَّب قوماً بعدَّ العذاب الاستئصال إلَّا بعدَ أن يبعث إليهم رسولاً ، فيؤكِّد لهم الحجَّة ، ويقرعهم بالبيان بعد البيان »<sup>(٣)</sup>.

وذكر السيد الخوئي في بحثه : « أنَّ قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ ﴾ تزييه للحق تعالى شأنه ، وهو يريد بهذا البيان أنَّ التعذيب قبل البيان منافٍ لمقامه الريبوبي ، وأنَّ

(١) سورة الإسراء: الآية ١٥.

(٢) مصباح الأصول: ٢٥٥/٢.

(٣) تفسير الميزان: ٥٨/٣.

شأنه تعالى أَجَلٌ مِّنْ أَنْ يرتكب هذا الأمر»<sup>(١)</sup>.

فالآية أَنَّا طَعَنَتْ جُوازَ الْمُؤَاخِذَةِ بِإِرْسَالِ الرَّسُولِ ، وَمَعَ عَدَمِ الْإِرْسَالِ لَا تَجُوزُ الْمُؤَاخِذَةُ.  
وَهُنَّاكَ أَصْلُ أَسْسِهِ الْفَقَهَاءِ ، وَهُوَ أَصْالَةُ الْحَلَّ ، وَاسْتَدَلُوا عَلَيْهِ بَعْدَ أُمُورٍ ، مِنْهَا:  
قَوْلُهُ عَلَيْهِ : «كُلُّ شَيْءٍ لَكَ حَلَالٌ»؛ وَلَذَا يَدْلِلُ عَلَى حَلْيَةِ كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ  
مِنَ الشَّارِعِ .

**الآية الثانية:**

﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾<sup>(٢)</sup>.

فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي الْرَوَايَاتِ كَمَا ذُكِرَ الْأَعْلَامُ وَمِنْهُمُ السَّيِّدُ الْخَوَيْيِّ فِي تَفْرِيرِ بَحْثِهِ :  
عَنْ مَسْعُودَةَ بْنِ زِيَادٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ ، فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : عَبْدِي ، كُنْتَ  
عَالِمًا؟ فَإِنْ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ لَهُ : أَفَلَا عَمِلْتَ بِمَا عَلِمْتَ؟ وَإِنْ قَالَ : كُنْتُ جَاهِلًا ، قَالَ :  
أَفَلَا تَعْلَمَتَ حَتَّى تَعْمَلَ ؟ فَيُخْصِمُهُ ، فَتَلْكَ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ»<sup>(٣)</sup>.

فَاللَّهُ يَقُولُ لِلْعَبْدِ : أَرْسَلْتُ لَكَ رَسْلًا لِلتَّبْلِيغِ ، وَجَعَلْتُ لِلرَّسُولِ أَوْصِيَاءَ يَقُومُونَ بِهَذَا  
الدُورِ ، وَلَكِنْكَ أَنْتَ الَّذِي لَمْ تَسْأَلْ وَأَنْتَ الَّذِي اسْتَحْقَرْتَ الْأَوْصِيَاءَ .

أَلَمْ يَكُنْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَصِيحُ : «سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي» ، وَيَقُومُ لَهُ رَجُلٌ يَقُولُ  
لَهُ : كَمْ شَعْرَةٍ فِي رَأْسِي .

فَالْتَّقْصِيرُ مِنْكَ ، فَأَنَا أَرْسَلْتُ لَكَ رَسْلًا ، وَجَعَلْتُ لِلرَّسُولِ أَوْصِيَاءَ ، وَجَعَلْتُ  
لِلْأَوْصِيَاءَ عُلَمَاءَ يَقُومُونَ بِهَذَا الدُورِ ، عُلَمَاءٌ بَذَلُوا جَهْدًا فِي اسْتِنباطِ الْأَحْكَامِ

(١) تَهْذِيبُ الْأَصْوَلِ : ٢٠٦/٢.

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامَ : الآيَةُ ١٤٩.

(٣) الْأَمَالِي / الشِّيْخُ الطَّوْسِيُّ : ٩، الْحَدِيثُ ١٠.

الشرعية ، علماء نذروا أنفسهم لخدمة الدين الحنيف .

ينقل أنّ صاحب الجواهر توفي ابنه الذي يقوم بخدمته ، فتأثر كثيراً ، وجاء إلى المقبرة ودموعه تبلّ لحيته ، والألم يعصر قلبه ، وفي يده ورقة وقلم يكتب في الجواهر .

نعم هؤلاء حجاج الله كما ورد في التوقيع المبارك :

«فَإِنَّهُمْ حُجَّتِي عَلَيْكُمْ ، وَأَنَا حُجَّةُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup> .

فنقول : إنّ هذه - الحجّة البالغة - إنما تتمّ برسول مبلغ ، فإذا لم يكن هناك رسول مبلغ فلا تكون لله الحجّة البالغة؛ لأنّ الحجّة فرع التبليغ ، فإذا بلغت الرسالة يقال له : هلاّ تعلّمت ، أمّا إذا لم تكن هناك أحكام - كما هو محل الفرض - فلا تكون له الحجّة البالغة . نعم ، مع إرسال الرسل والتبليغ تكون له الحجّة ولا عذر لعدم التعلّم ، فالحجّة البالغة إنما تكون في صورة التبليغ وإرسال الرسل ومع عدم التبليغ؛ لأن الرسالة مختصة بزمن النبي ﷺ أو بالعرب فلا تكون له الحجّة البالغة .

## السنة النبوية

وردت عدّة روايات عن النبي الأعظم ﷺ وعن أهل البيت ع تدلّ على البراءة وعدم جواز المؤاخذة .

وقد استدلّ بها الأعلام رضوان الله عليهم ، منها :

قوله ﷺ : «النَّاسُ فِي سَعَةٍ مِّمَّا لَمْ يَعْلَمُوا»<sup>(٢)</sup> .

ومنها قوله ﷺ : «مَا حَجَبَ اللَّهُ عَنِ الْعِبَادِ فَهُوَ مَوْضِعُ عَنْهُمْ»<sup>(٣)</sup> .

(١) وسائل الشيعة : ٤٢ / ٢٧ .

(٢) مستدرك الوسائل : ١٨ / ٢٠ .

(٣) الكافي : ١ / ٦٤ .

ومنها قوله : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي تِسْعَ : الْخَطَا ، وَالنُّسْيَانُ ، وَمَا لَا يَعْلَمُونَ ... »<sup>(١)</sup>.

وهذه الروايات واضحة الدلاله على أن الله لا يؤخذ العبد مع عدم علمه.

وهنا قد يتصور أن هناك تهافتًا بين هذه الروايات وروايات هلا تعلمت ، باعتبار أن هذه الروايات تقول : إن من لا يعلم لا يؤخذ ، وهو في سعة ، وتلك الروايات تقول : هلا تعلمت فأنت مؤاخذ ، وهنا قد يتصور وجود تهافت ؛ لأن روايات الرفع مطلقة ، وأن من لا يعلم مرفوع عنه المؤاخذة ، وتشمل بإطلاقها صورة القدرة على التعلم ، وصورة عدم القدرة .

فلا بد بمقتضى هذه الروايات أن لا يؤخذ العبد وإن لم يتعلم ، وأحاب عنه الأعلام بعدة وجوه أذكر منها ما اختاره السيد الخوئي في تقريرات بحثه :

**الجواب الأول** : دعوى انصراف الأدلة إلى ما بعد الفحص بحكم العقل بوجوب الفحص ، وعدم جواز الرجوع إلى البراءة قبله ، فإنه كما يحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان كذلك يحكم بوجوب الفحص عن أحكام المولى من باب وجوب دفع الضرر المحتمل .

وبالجملة : فكما أنه على المولى إبلاغ أحكامه إلى عبيده ، وبيان مراداته لهم جريأً على وظيفة المولوية ، فكذلك يجب على العبد الفحص عن أحكام المولى جريأً على وظيفة العبودية ؛ إذ لا يجب على المولى إلا بيان أحكامه على النحو المتعارف ، من أن يجعلها في معرض الوصول .

وأما فعليّة الوصول والبحث عنها فهي من وظائف العبد . فهذا الحكم العقلي بمنزلة القرينة المتصلة المانعة عن انعقاد الظهور في إطلاقات أدلة البراءة ، فهي مختصّة من أول الأمر بما بعد الفحص في الشبهات الحكمية<sup>(٢)</sup> .

(١) وسائل الشيعة : ٣٧/١٥ .

(٢) مصباح الأصول : ٤٩٣ : ٢ .

**الجواب الثاني:** الآيات والروايات الدالة على وجوب التعلم ، مقدمة للعمل

وهي كثيرة :

منها : قوله تعالى : ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

ومنها : ما ورد في تفسير قوله تعالى : ﴿فَلَلَّهُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ من أنه يقال للعبد يوم القيمة : هل علمت ؟ فإن قال : نعم ، قيل له : فهلا عملت ؟ وإن قال : لا ، قيل له : فهلا تعلمت حتى تعمل ؟

ومن الظاهر أنه لو جاز الرجوع إلى البراءة أو غيرها من الأصول قبل الفحص والتعلم ، لم يجب سؤال أهل العلم كما في الآية الشريفة ، ولم يتوجه العتاب إلى من لم يتعلم ، كما في الرواية ، وهذا الوجه أيضا لا بأس به<sup>(٢)</sup>.

### العقل (قبح العقاب بلا بيان)

العقل يستقل بقبح المؤاخذة بدون دليل وبرهان ، وقد أسس الفقهاء قاعدة

أطلقوا عليها :

(قاعدة قبح العقاب بلا بيان) ، وهذا هو المهم في هذه المقدمة .

ولتوسيح ذلك نذكر عدة أمور :

- ١ - تعريف القاعدة .
- ٢ - ذكر آراء بعض الأعلام .
- ٣ - متى تجري القاعدة .
- ٤ - التطبيق لهذه القاعدة .

(١) سورة النحل : الآية ٤٣.

(٢) مصباح الأصول ٢٩٣ : ٢.

### أولاً: تعريف القاعدة

فإن العبد إذا توجه إلى حكم فعل من الأفعال ، فتارة يعلم بوجوبه ، وتارة يعلم بحرمنته ، وثالثة يعلم بإباحته - الأعم من الاستحباب والكرامة والإباحة بالمعنى الأخص . فإذا علم بالحكم الشرعي فيجب اتباعه ، وإذا توجه إلى حكم فعل من الأفعال وشك في وجوبه الواقعي وعدم وجوبه ، أو في حرمنته وعدتها ، وتتبع وتفحص بقدر الوسع والإمكان ، فلم يجد دليلاً على الحكم ، فترك مشكوك الوجوب وفعل مشكوك الحرمة ، فالعقل يستقل بقبح العقاب بعد أن لم يجد العبد دليلاً على الوجوب أو الحرمة ، فيكون عقاب المولى ومؤاخذته عليه قبيحاً ، وهذا ما عليه المشهور من أن دليل الأصل العقلي هو قبح عقاب الحكيم بلا بيان ومؤاخذته بلا برهان .

وأذكر أمثلة على ذلك :

**الأول:** لو أنك ضربت عبدك بدون أن تكلفه بأمر ، وقلت له : لماذا لم تعطني التفاح مثلاً ؟ فإنه سوف ياحتج عليك بأنك لم تأمره ، وسوف تلام من قبل العلاء على ضربك إياه طبعاً .

**الثاني:** لو أن المدرس ضرب التلميذ ويدون أن يكلفهم بواجبات ، فإنهم سوف يحتجون عليه ، وسوف يفتح عليه أولياء الأمور بأنه لم يكلفهم بشيء ولم يأمرهم ، فكيف يضر بهم إذا ؟

وعليه فإن المؤاخذة والعقاب بدون بيان قبيح عقلاً .

إذا كان هذا قبيحاً عند العلاء فإن الله سبحانه سيد العلاء ، ولا يمكنه أن يؤخذ العبد من دون تبليغ أو إرسال رسول للتبليل .

**ثانياً: أقوال العلماء في القاعدة**

ذكر السيد الخوئي رض : «نفس قاعدة قبح العقاب بلا بيان تامة بلا شبهة

واشكال ، ومسلمة عند الأصولي والإخباري<sup>(١)</sup> .

وقال السيد السيستاني (دام ظله) : « الجميع متافق على كبرى قاعدة قبح العقاب بلا بيان»<sup>(٢)</sup> .

وقال المحقق العراقي ثبو<sup>٣</sup> : « إنَّ من المسلمات بين العقلاء قبح العقاب بلا بيان»<sup>(٣)</sup> .

وقال المحقق النائيني ثبو<sup>٤</sup> : « فالعقل يستقل بقبح عقاب العبد وعتابه إذا أعمل وظيفته بالفحص والسؤال فلم يعثر على مراد المولى»<sup>(٤)</sup> .

وقال الأخوند ثبو<sup>٥</sup> : « فإنه - أي العقل - قد استقل بقبح العقوبة والمؤاخذة على مخالفة التكليف المجهول»<sup>(٥)</sup> .

وقال الإمام الخميني ثبو<sup>٦</sup> : « فلا إشكال أنَّ العقل يحكم بقبح العقاب بلا بيان»<sup>(٦)</sup> .

وقال الگلپایگانی ثبو<sup>٧</sup> : « العقاب بلا بيان قبيح ، ولا يمكن رفع قبحه بجعل ما ليس بيان بياناً»<sup>(٧)</sup> .

### ثالثاً: متى تجري قاعدة قبح العقاب

لا إشكال في أنَّ هذه القاعدة تكون عذرًا للمكلَّف إذا فحص ولم يعثر على الدليل؛ وذلك لأنَّ موضوع هذه القاعدة عدم البيان ، فلا ريب في اعتبار الفحص

(١) مصباح الأصول: ٢٨٣/٢.

(٢) الرافد في علم الأصول: ١٣٢.

(٣) تنقية الأصول: ٤٨.

(٤) فوائد الأصول: ٢١٥/٣.

(٥) كفاية الأصول: ٢١٥.

(٦) تهذيب الأصول: ٢٥١/٢.

(٧) إفاضة العوائد: ٥١/٢.

في جريانها؛ لأنّ موضوع حكم العقل بقبح العقاب بلا بيان إنما هو عدم البيان، فما لم يحرز ذلك بالفحص لا يستقل العقل بقبح العقاب؛ إذ ليس المراد من البيان إيصال التكليف إلى العبد فهراً، بل المراد منه بيانه على الوجه المتعارف، وجعله بمرأى ومسمع من العبد، بحيث يمكن الوصول إليه.

فلو كان التكليف مبيّناً من قِبَل المولى ولم يفحص عنه العبد، صحّ العقاب على مخالفته، ولا يكون عقابه بلا بيان.

وقال الإمام الخميني رض: «كما لا تجري قاعدة العقاب بلا بيان قبل الفحص، بل لا يتحقق كونه بلا بيان قبله»<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: بعض التطبيقات لقاعدة قبح العقاب

فإنه لو لم يصل التكليف إلى المكلّف فإنه يكون معذوراً.

وهنا بحث أتعرض له على نحو الإيجاز، وهو:

إن الدين لم يصل إلى كافة العالم ولو لم يصل الدين إلى بعض الناس إما لقصور في فهمه، أو لأنّه في منطقة نائية، وهو ما يعبر عنه بالمستضعف فهل تجري في حقّه هذه القاعدة فلا يعذّب أم لا؟

إن هذه الكبرى وهي قبح العقاب بلا بيان مسلمة عند العقلاة، ولا يمكن أن يعذّب الله الإنسان الذي لم يصل إليه الدين والأحكام، إذا كان جاهلاً قاصراً.

هذه الكبرى مسلمة، إنما الكلام في الصغرى، وهل أنّ هناك جاهلاً قاصراً في معرفة الله أم لا؟ فقد يدعى أن قوله تعالى: ﴿فَطَرَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ تدلّ على أنّ الدين من الأمور الفطرية، فمعرفة ربّ، وأن للعالم حالقاً، أمر لا يقبل القصور، إلا إذا عاند فطرته، وأنكر وجوده.

ولذلك لا يبعد ادعاء عدم وجود القاصر في أصل وجوده -أي الله- وتوحيده كما ذكر العلامة السبحاني .

ونقل الشيخ الأعظم الأنباري رحمه الله وجهاً لذلك : « دلت العمومات على حصر الناس في المسلم والكافر ، كما دلت الآيات على خلود الكفار في النار ، كما ودلّ العقل على قبح عقاب الجاهل القاصر ، فإذا انضمت هذه المقدّمات ، ينبع عنه : أنّ من نراه عاجزاً فاقرأاً عن تحصيل العلم بالحقّ ، قد تمكن من تحصيل العلم الحقّ ، ولو في زمان ما ، والعقل لا يقبح عقاب مثل هذا الشخص » <sup>(١)</sup> .

ثم قال : « ولكن الذي يقتضيه الانصاف شهادة الوجدان بقصور بعض المكلفين ، وقد تقدم ما يشير إلى ذلك عن الكليني وسيجيء ما عن الشيخ في العدة من كون العاجز عن التحصيل بمنزلة البهائم » <sup>(٢)</sup> .

إذن الكبرى أنّ الجاهل القاصر أصلاً المستضعف لا يعذّبان .

إنما الكلام في تحقق ذلك خارجاً . يقول العلامة الطباطبائي رحمه الله :

« إنّ الجهل بمعارف الدين ، إذا كان عن قصور وضعف ليس فيه صنع للإنسان الجاهل ، كان عذراً عند الله سبحانه » <sup>(٣)</sup> .

وتوسيعه : إنّ الله سبحانه يعذّب الجهل بالدين ، وكلّ ممنوعية عن إقامة شعائر الدين ظلماً لا يناله العفو الإلهي ، ثمّ يستثنى من ذلك المستضعفون ويقبل منهم معذرتهم بالاستضعفاف ثم يعرفهم بما يعمّهم وغيرهم من الوصف ، وهو عدم تمكّنهم مما يدفعون به المحذور عن أنفسهم ، وهذا المعنى كما يتحقق فيما أحبط

(١) فرائد الأصول : ٥٧٥/١ .

(٢) فرائد الأصول : ٥٧٦/١ .

(٣) تفسير الميزان : ٥١/٥ .

بـه في أرض لا سـبيل فيها إلى تلقـي مـعارف الدين لـعدم وجود عـالم بها ، خـبير بـتفاصيلها ، أو لا سـبيل إلى العمل بـمقتضـى تلك المـعارف للـتشـديد فيه بما لا يـطـاف من العـذـاب مع عدم الـاستـطـاعة من الخـروـج والـهـجـرة إلى دـار الإـسـلام والـالـتـحـاق بالـمـسـلـمـين لـضـعـفـ فيـ الفـكـرـ أوـ لـمـرـضـ أوـ نـقـصـ فيـ الـبـدـنـ أوـ لـفـقـرـ مـالـيـ وـنـحوـ ذـلـكـ ، كـذـلـكـ يـتـحـقـقـ فيـمـنـ لمـ يـنـتـقلـ ذـهـنـهـ إـلـىـ حـقـ ثـابـتـ فيـ الـمـعـارـفـ الـدـيـنـيـةـ وـلـمـ يـهـتـدـ فـكـرـهـ إـلـيـهـ ، معـ كـوـنـهـ مـمـنـ لاـ يـعـانـدـ الـحـقـ وـلـاـ يـسـتـكـبـرـ عـنـهـ أـصـلـاـ ، بلـ لـوـ ظـهـرـ عـنـهـ حـقـ اـتـبعـهـ لـكـنـ خـفـيـ عـنـهـ الـحـقـ لـشـيـءـ مـنـ الـعـوـامـلـ الـمـخـتـلـفـةـ الـمـوـجـبـةـ لـذـلـكـ .

فـهـذـاـ مـسـتـضـعـفـ لـاـ يـسـتـطـيعـ حـيـلـةـ وـلـاـ يـهـتـدـيـ سـبـيلـاـ؛ لـأـنـهـ أـعـيـتـ بـهـ الـمـذاـهـبـ ، وـيـدـلـ عـلـيـهـ غـيرـهـاـ مـنـ الـآـيـاتـ كـقـولـهـ تـعـالـىـ : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(١)</sup>.

فـالـأـمـرـ الـمـغـفـولـ عـنـهـ لـيـسـ فـيـ وـسـعـ الـإـنـسـانـ ، كـمـاـ أـنـ المـمـنـوـعـ مـنـ الـأـمـرـ بـمـاـ يـمـتـنـعـ مـعـهـ لـيـسـ فـيـ وـسـعـ الـإـنـسـانـ ، فـالـجـاهـلـ بـالـدـيـنـ جـمـلـةـ أـوـ بـشـيـءـ مـنـ مـعـارـفـ الـحـقـةـ إـذـاـ استـنـدـ جـهـلـهـ إـلـىـ مـاـ قـصـرـ فـيـهـ وـأـسـاءـ الـاخـتـيـارـ استـنـدـ إـلـيـهـ التـرـكـ وـكـانـ مـعـصـيـةـ ، وـإـذـاـ كانـ جـهـلـهـ غـيرـ مـسـتـنـدـ إـلـىـ تـقـصـيرـهـ فـيـهـ أـوـ فـيـ شـيـءـ مـنـ مـقـدـمـاتـهـ ، بلـ إـلـىـ عـوـامـلـ خـارـجـةـ عـنـ اـخـتـيـارـهـ أـوـ جـبـتـ لـهـ جـهـلـهـ أـوـ غـفـلـةـ أـوـ تـرـكـ الـعـمـلـ لـمـ يـسـتـنـدـ التـرـكـ إـلـىـ اـخـتـيـارـهـ ، وـلـمـ يـدـعـ فـاعـلـاـ لـلـمـعـصـيـةـ .

وـيـقـولـ الـعـلـامـةـ السـبـحـانـيـ :

«قـدـ ظـهـرـ مـمـاـ ذـكـرـنـاـ حـكـمـ الـعـقـابـ ، فـإـنـهـ بـحـكـمـ الـعـقـلـ مـخـتـصـ بـالـمـقـصـرـ وـالـمـتـمـكـنـ مـنـ الـمـعـرـفـةـ ، وـأـمـاـ غـيرـ الـمـتـمـكـنـ فـعـقـابـهـ قـبـيـحـ عـقـلاـ وـمـرـفـوعـ شـرـعاـ»<sup>(٢)</sup>.

(١) سـورـةـ الـبـقـرـةـ: الـآـيـةـ ٢٨٦ـ.

(٢) الـإـيمـانـ وـالـكـفـرـ: ٩٦ـ.

وقال الأستاذ المطهري في نهاية بحثه :

«لو أن أحداً أمعن النظر في الروايات الواردة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام وخاصة في (كتاب الحجة) و(كتاب الإيمان والكفر) من الكافي لوجدهم علیهم السلام يعتمدون على أمرأساسي ، وهو كل ما يصيب الإنسان فهو آت من أن الحق يعرض عليه ولكن يقابله بالعناد والتكبر ، أو على الأقل يحتاج الموضوع إلى بحث وتحقيق ، وهو لا يضطلع بهذه المهمة ، أمّا الأشخاص المصابون بقصر الفهم الذاتي أو بقلة الإدراك أو بعلل أخرى يجعلهم يعيشون ظروفاً خاصة ، وتخرجهم من جملة المنكرين والمقصرين ، لا يعتبرون مخالفين ولا معاندين وإنما هم مستضعفون ومرجون لأمر الله»<sup>(١)</sup>.

والخلاصة : أن الشريعة الإسلامية شاملة لكل البشرية منذ بعثة النبي ﷺ إلى قيام الساعة وشاملة لكل شؤون الحياة ، كما يدل على ذلك الكتاب والسنّة والعقل ؛ لأن عدم الشمولية يلزم منه عدم جواز المواجهة ويقاء البشرية بدون دستور ، وهذا منافي للطف الذي أثبت به العلماء وجوب النبوة ، فالإسلام شامل لكل الأفراد ولكل شؤون الحياة ؛ وهذا يتنافى مع القول بالتجدد على بعض تفسيراته كما يأتي ؛ إذ بعد كون الإسلام شامل لكل الأفراد ولكل شؤون الحياة ، مما معنى تجديد الدين الذي يقول به البعض .



# لِبَرْسُ الْبَعْدِ

تَفْسِيرَاتٌ فِي "تَجْدِيدِ الْخَطَابِ الْدِينِيِّ"



قلنا : إنّ لهذا العنوان عدّة تفسيرات :

- ١ - تغيير جميع الأحكام الشرعية ، وعلى حدّ كلام بعضهم لا بدّ من تغيير الدين واللغة وحتى الشمس والقمر .
- ٢ - تغيير بعض الأحكام الشرعية بما يتلاءم ومتطلبات العصر .
- ٣ - المراد منه تجديد الاجتهاد في الرؤى دون المساس بالنصوص الشرعية من القرآن والسنة بحيث لا يمسّ الثوابت الموجودة .
- ٤ - السماح لبعض المختصين في التدخل في الأحكام الشرعية .
- ٥ - تجديد الخطاب مع الطرف الآخر .

سأعرّض لها على التوالي ، ثمّ أذكر بعض الإشكالات والجواب عنها إن شاء الله تعالى .

## التفسير الأول : تغيير جميع الأحكام الشرعية

وعلى حدّ كلام بعضهم لا بدّ من تغيير الدين واللغة وحتى الشمس والقمر .  
لا شكّ أنّ العالم اليوم قد وصل إلى القمة في التطور ، ولا شكّ بأنّ هناك عقليات يمكنها أن تدير دفة الحكم ، فلسنا بحاجة إلى الدين ؛ لأنّ الدين يحدّ من الحريات ، ويضع قيوداً تتنافى والتقدّم العلمي ، بل يتطرف البعض إلى القول بأنّ الدين من صنع الشعوب المظلومة ، ويتطّرف البعض الآخر إلى القول بأنّ الدين أفيون الشعوب .

والجواب : تقدّم أنه لا بد أن يكون لدى المقنن مواصفات من الموضوعية والعلم

حتى يضع قانوناً، وعدم وجود الغرائز التي توجه المقتن بما يتناسب معها، وعدم تلبّس الذهن ببعض المعتقدات حتى لا يتلوّن القانون بتلك المعتقدات، وهذه أمور لا يمكن أن تتوفر في المقتن، وحتى لو توفرت هذه الموصفات، فإنه سوف يصطدم بعقبة الضمانات الإجرائية، وعدم الهدفية -كما تقدّم مفصلاً- لذا لا يمكن الالتزام بهذا التفسير، بل لا يمكن أن يقول به مسلم؛ لأنّه يتنافى مع أبسط المقاييس والضرورات الإسلامية، فلا نطيل الجواب عنه.

## **التفسير الثاني: تغيير بعض الأحكام بما يتلاءم ومتطلبات العصر**

وهذا هو المهم.

إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ العالم في تطوير مستمر والحضارات في تقدم متواصل، فالعالم اليوم وبعد أن سيطر الإنسان على الأرض وسخر الموجودات الأرضية لصالحه يحاول السيطرة على الكواكب، ويريد أن يسخر كلّ الموجودات لخدمته، فالعلم في تطور، والطب في تطور، والهندسة في تطور، وهكذا... فالعلم اليوم غيره بالأمس، وغداً غيره اليوم، فقد استحدثت عدّة تقنيات لم تكون موجودة في قديم الزمان، وهذه المستحدثات لا بد لها من حكم شرعي مفقود في البين، فالإسلام وإن تعرّض لجميع شؤون الإنسانية الموجودة في عصر نزول القرآن، وكان كافياً لإيصال مجتمع ذلك العصر إلى سعادته الحقيقة، ولكن مرور الزمن غير طرق الحياة الإنسانية، فالحياة الثقافية والصناعية في حضارة اليوم لا تشبه الحياة الساذجة قبل قرون، وحين نزول الإسلام فقد بلغ الإنسان إثر مجاهدته الطويلة وعنائه الكبير إلى مرحلة من الارتقاء والتكميل المدني بحيث لو قيس إلى ذلك الزمان لكان من القياس بين نوعين متباينين، فكيف تفي القوانين الموضوعة في ذلك العصر بمشاكل هذا العصر الذي وصل إلى الذروة من العلم والتقدّم والحضارة؟

وبعبارة أخرى: إنّ لكلّ عصر اقتضاءً خاصّاً، فالتطور الاجتماعي يستلزم تطوارً

في القوانين ، فإنّ القانون الموضوع في ظرف خاص ربما لا يكون مفيداً في ظرف آخر ، بل قد يكون مضراً ، فما هو مفيد بالأمس لا يكون مفيداًاليوم ، وما هو مفيد اليوم لا يكون مفيداً غداً؛ وعليه لا بدّ من تغيير القانون تباعاً لتغيير الظروف والمجتمعات فلا يصح للشريعة الإلهية السيادة على المجتمع إلى الأبد .

ويلاحظ عليه عدة أمور :

**الأمر الأول:** أنه خلط بين القضايا الاعتبارية والحقيقة .

وللتوضيح ذلك نقول : إنّ لنا أموراً اعتبارية ، وهي التي تكون بوضع الواضع كما في وضع الدينار والدرهم ، أو وضع بعض الأوامر من قبل السلطة كبعض الغرامات ، وبعض العقوبات والأنظمة وغير ذلك ، مما لا ينشأ من مصلحة واقعية ، ولنا أمور حقيقة ليست بوضع الواضع ، ككون الواحد نصف الاثنين ، أو حسن العدل وقبح الظلم ، أو حسن الصدق وقبح الكذب ، فإنّ هذه أمور واقعية وغير متوقفة على وضع الواضع ، فإن الواحد نصف الاثنين ، سواء وجد قائل به أم لا ، سواء وجد إنسان أم لا ، وكذا حسن العدل والصدق ، وقبح الظلم والكذب ، فإنّ حسن العدل لا يتوقف على وضع الواضع ، فالعدل والصدق حسنين ، سواء وضعوا من الواضع أم لا ، سواء وجد إنسان أم لا ، فالآمور الواقعية هي ما تنشأ من مصلحة أو مفسدة واقعية وهي لا تتوقف على وضع الواضع .

فإن كان المراد من الحكم ، الحكم الاعتباري والذي يكون بوضع الواضع ، مما لا يكون ناشئاً من مصلحة واقعية ، فهذا في معرض التغيير ، فيوضع حكم اليوم ويرفع غداً ، ويوضع نظام في هذه السنة ثم يكتشف خطأ ذلك فيتغير ، فتغير الحكم في الأمور الاعتبارية ناشئ من اكتشاف خطأ ذلك الحكم ، أو عدم انطابقه على هذا المكان أو ذلك الزمان ، وما إذا كان هذا الحكم الاعتباري موافق للمصلحة الواقعية فلا يمكن أن يتغير ، ولو تغير فيكون الثاني على غير الصواب ؛ لأن الحكم

الأول موافقاً للمصلحة الواقعية وهو الصحيح ، فكلما تغير من الأحكام الاعتبارية فلأجل اكتشاف خطئه ، وأنه على خلاف المصلحة الواقعية ، فالآمور الاعتبارية قابلة للتغيير ويعتبر العلماء ، سهلة المؤونة فيوضع حكم الآن ثم بعد سنوات ينقض ، بل يمكن أن يجعل أمران اعتباريان : أحدهما يقول بالوجوب ، والآخر بالحرمة في مكان واحد ولشيء واحد ، ولكن باعتبارين من حيثتين كما يوضع لمن تزيد سرعته على مائة كيلومتر في الساعة غرامة مالية ، ويوضع لمن يصل إلى الهدف أسرع جائزة ، كما لو كان هناك سباق ، فإن السرعة واحدة والشارع واحد ، ولكن يوضع عقاب وجائزة باعتبارين ، فالأمر الاعتباري سهل المؤونة ، ولا مانع من تغييره في الأحكام الاعتبارية .

ولكن الأحكام الشرعية ليست كذلك ، أي أنها ليست اعتباراً محضاً ، وإنما تنشأ وتنزع من المصالح والمفاسد الواقعية ، وهذا ما عليه مذهب العدليّة ، وأنّ الأحكام تابعة للمصالح والمفاسد في المتعلق ، كما ورد في أكثر من رواية .

فعن علي بن موسى الرضا عليه السلام :

«إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُبْغِ أَكْلًا وَلَا شُرْبًا، إِلَّا لِمَا فِيهِ الْمَنْفَعَةُ وَالصَّلَاحُ، وَلَمْ يَحْرِمْ إِلَّا مَا فِيهِ الضَّرُّ وَالتَّلَفُ وَالْفَسَادُ»<sup>(١)</sup>.

وقال عليه السلام في الدم :

«إِنَّهُ يُسَيِّئُ الْخُلُقَ، وَيُورِثُ الْكَلَبَ وَالْقُسْوَةَ لِلْقُلْبِ، وَقِلَّةُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ يَقْتُلَ وَلَدَهُ وَوَالَّدَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن المفضل بن عمر ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : لِمَ حَرَمَ اللَّهُ الْخَمْرُ؟ قال :

(١) فقه الرضا عليه السلام : ٢٥٤.

(٢) الكافي ٦: ٢٤٢ - ٢٤٣.

«حرَمَ اللَّهُ الْخَمْرُ لِفَعْلِهَا وَفَسَادِهَا؛ لِأَنَّ مَذْمِنَ الْخَمْرِ تُورِثُهُ الْإِرْتِعَاشُ، وَتَذَهَّبُ بِنُورِهِ، وَتَهْدِمُ مُرْوَتَهُ، وَتَحْمِلُهُ عَلَى أَنْ يَجْتَرِئَ عَلَى ارْتِكَابِ الْمَحَارِمِ، وَسَقْلِ الدَّمَاءِ، وَرُكُوبِ الرُّزْنَا، وَلَا يُؤْمِنُ إِذَا سَكَرَ أَنْ يَثْبَتَ عَلَى حَرَمِهِ، وَلَا يَعْقُلُ ذَلِكَ، وَلَا يَزِيدُ شَارِبُهَا إِلَّا كُلَّ شَرٍ»<sup>(١)</sup>.

إلى غيرها من النصوص المتضافة عن أئمة الدين والهدى.

وهذا ما صرّح به الأعلام رضي الله عنهم ، وأذكر بعض كلمات الأعلام التي تصرّح بذلك :

يقول المحقق النائيني - كما في تقريرات بحثه - : «لا سبيل إلى إنكار تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد في المتعلقات ، وأنّ في الأفعال في حد ذاتها مصالح ومفاسد كامنة مع قطع النظر عن أمر الشارع ونهيه»<sup>(٢)</sup>.

ويقول السيد الخوئي - كما في تقريرات بحثه في كلام له - : «بناء على ما هو الصحيح من تبعية الأحكام لما في متعلقاتها من المصالح والمفاسد الواقعيتين ، فالأحكام تابعة للمصالح والمفاسد»<sup>(٣)</sup>.

ويقول الأستاذ المطهرى : «وقد اعترف الفقه الشيعي بأصل العدل وأصل تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد الذاتية».

فالأحكام الشرعية تابعة للمصالح والمفاسد ، ولا يمكن أن تتغير إلا أن يتغير الموضوع ، فلو تغير الموضوع ارتفع الحكم ، ولكن ليس من باب تغيير الحكم وإنما يرتفع لارتفاع موضوعه ، ويعبرهم سالبة بانتفاء الموضوع ، مثلاً : لو انقلب الخمر إلى خل ارتفعت الحرمة ، ولكن لا لأنّ الحرمة ارتفعت عن الخمر ، وإنما لأنّ

(١) علل الشرائع ٢: ٤٧٦ ، ومثله الصفحة ٤٨٤ باختلاف .

(٢) فوائد الأصول : ٥٩/٣ .

(٣) محاضرات في أصول الفقه : ٦٩/٣ .

الموجود ليس من الخمر فلا يكون حراماً، وهذا نظير قانون الجاذبية في الأرض؛ إذ لا يمكن أن يرتفع عن الأرض. نعم، لو خرج عن الأرض إلى سطح القمر فلا جاذبية، ولكن لا لأن الأرض ارتفعت عنها الجاذبية، وإنما لأنك في أحد الكواكب مثلاً، فهنا حينما يرتفع الحكم يرتفع لزوال موضوعه، وأمّا مع وجود الموضوع فيستحيل ارتفاع الوجوب؛ لأن الوجوب تابع وناشئ ومنزع من المصالح. هنا ربّما توجد مداخلة في أذهان البعض وهو أنه صحيح أن الأحكام تابعة للمصالح والمفاسد الواقعية ولا تتغير الأحكام مع وجود المصالح، ولكن نقول:

إن تلك المصالح الموجودة قبل ألف سنة غير المصالح الموجودة في هذه السنوات، فربّما يكون شيء ذو مصلحة من قبل ولكنه الآن قليل المصلحة، أو ذا مفسدة الآن، فكل شيء قد يتغير، فلا بد أن تتغير الأحكام تبعاً للتغيير المصالح، ويسوقون هنا أمثلة كثيرة للبرهنة على أنه لا بد من التغيير، مثلاً: كانت الكتابة على الجلد والآن قد تغيرت، كان العلاج بطريقة بدائية والآن قد تغير، وكان الدفاع بصورة مبسطة والآن قد تغير، وحتى الأكل والشرب قد تغير، فلا بد من تغيير الأحكام تبعاً للتغيير الزمني، وعليه لا يمكن أن يكون الحكم الموجود قبل ألف سنة صالحاً للتنفيذ في هذه السنوات فيعود الإشكال مرة أخرى.

ويلاحظ عليه عدّة أمور:

١- إنّه وقع خلط في هذه المداخلة بين القانون والأمور الخارجية، والتي ينطبق عليها القانون، فقد خلط المتوهّم بين الموجودات المادية والقوانين الحاكمة عليها، والتغيير يكون في الأول دون الثاني.

وتوسيع ذلك: إن السماوات والأرض وما فيها لا تستقر على حال، بل هي في تغيير مستمر، حتى قيل بأنه لا يمكن للشخص أن يغسل في ماء الحوض مرتين؛ لأن الماء الموجود في الغسل الثاني غيره في الغسل الأول، وأمّا القوانين والنواميس

السائدة والحاكمة عليها فهي ثابتة لا تتغير ، ولا تقع طرفاً للتغيير والتبدل ، مثلاً: المعاذلات الرياضية وقانون الجاذبية وغيرها من الأمور الثابتة ، والتي لا يعتريها التغيير والتبدل ، وإنما هي سائدة في كل الظروف والأزمنة ، والذي يتغيّر بتغيير الزمان والمكان الأمور المادية الخارجية دون القوانين ، والأحكام الشرعية كذلك قوانين ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ، والذي يتغيّر هو الخارج وإنما فالقوانين الشرعية بما أنها منتزة من المصالح والمفاسد الواقعية لا تتغير ، وإنما يتغيّر ما في الخارج ، والذي يحقق الموضوع لذلك الحكم .

مثلاً: الحكم بوجوب احترام الأب لا يتغيّر ، والذي يتغيّر بتغيير الزمان والمكان ما في الخارج ، والذي يحقق عنوان الاحترام ، احترام الأب بكيفية خاصة في ذلك العصر ، وفي هذا العصر بكيفية الاحترام ، احترام الأب بكيفية خاصة في ذلك العصر ، وفي هذا العصر بكيفية أخرى ، فالذي اختلف ليس مفهوم الاحترام وقانون الاحترام ، وإنما الذي اختلف ما يتحقق ذلك العنوان - وهو الاحترام - وهذا الاختلاف موجود حتى في عصر النبي ﷺ ، فإن الاحترام في عصر النبي ﷺ يختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر؛ لأنّ المحقق للقضايا الاحترامية اعتباري ، فتجدد الآن مصداق الاحترام في مجتمع ما هو أن يقام للأب ، وفي مجتمع آخر أن يقبل رأس الأب ، وفي مجتمع آخر أن يقبل يد الأب ، إلى غير ذلك مما يدلّ على أنّ هذه من محقّقات ومصاديق الاحترام ، وإنما المفهوم والحكم الكلّي واحد في عصر النبي ﷺ وفي غيره ، وفي مجتمع النبي ﷺ وغيره ، وإنما الذي يختلف المحقق لذلك المفهوم ، وهو المصدق الخارجي ، فهو قد خلط بين الحكم الشرعي وبين الخارج والمتحقّق للعنوان ، فالعنوان ربما يكون له عدّة مصاديق ، وكلّ مصدق يتحقق الموضوع لذلك العنوان ، ومع تحقّق المصدق يستحيل تخلّف الحكم أو تغييره وتبدلاته ، فالحكم الشرعي الموضوع للمصدق لا يتبدل ما دام المصدق موجوداً ، فالخمر متى ما تحقّق مصدق له فهو حرام . نعم ، لو تغيّر الخمر وانقلب

عما هو عليه ارتفعت الحرجة لارتفاع ذلك الموضوع ، فالحكم الثابت لموضوع خاص لا يتغير ما دام ذلك الموضوع موجوداً ، والسر في ذلك أنّ الأحكام الشرعية موضوعة على نحو القضايا الحقيقة لا القضايا الخارجية ، وهذا يعني فعليّة الحكم بفعليّة الموضوع ، ولا ربط له بزمان أو مكان ، فمتى ما وجد الموضوع وجد الحكم ، وبما أنّ الأحكام عناوين كليّة وغير قابلة للتغيير ، فمتى ما وجد لها موضوع ومصداق صار الحكم فعليّاً ، فالاعتراض ينشأ من الخلط بين القانون والحكم وبين ما ينطبق عليه القانون والحكم .

وبعبارة أخرى : إنّ لنا مفاهيم وحقائق كليّة ، ولنا مصاديق لتلك المفاهيم ، والذي يتغير الثاني دون الأوّل ، مثلاً : الإنسان يحتاج في حياته إلى غذاء ، وإلى لباس ، وإلى دار ، ووسائل تحمله وتحمل أثقاله ، ومجتمع يعيش فيه ، وروابط تجارية وصناعية ، وهذه حاجات كليّة غير متغيرة مادام الإنسان هو ذلك الإنسان ، وإنسان ذلك اليوم وهذا اليوم في ذلك سواء ، فمفهوم الحاجة ، وأنّها تحتاج إلى الرافع مفهوم واحد ، وإنّما الاختلاف في المصاديق التي ترفع تلك الحاجة ، فكان الإنسان الأوّلي يتغذّى بما يجده من فواكه وخضار ولحم الصيد ، ويأكل ذلك ببساطة ، واليوم تراه يهبيء من هذه الأمور ما لذّ و طاب ، وهذا الاختلاف لا يفرق الأوّل عن الثاني ، ففي كلّ منهما غذاء يتغذّى به الإنسان لسدّ جوعه ، فلا اختلاف في المفهوم ، وأنّه محتاج ، وهذه الحاجة تحتاج إلى الرفع لها ، والاختلاف يكون في المصدق ، وهو ما يسدّ به حاجته ، مما يتغيّر بتغيّر الحضارات العادات والتقاليد الأمور الخارجية فقط دون الأحكام الكليّة والمفاهيم .

٢ - ما ذكره الشهيد الصدر ثالثاً ، وهو أنّه يمكننا أن نبرز ثلاثة خطوط رئيسية يتطرّر على أساسها الإنسان ، إلّا أنّ عامل التطور في النبوة يرتبط بالتطور في خطّين من هذه الخطوط الثلاثة ، ولا يرتبط بالخطّ الثالث ، كما يقول ثالثاً :

الأول: خطّ وعي التوحيد ، وهذا الخطّ له مراتب متفاوتة ، فلا بدّ بمقتضى الحكمة الإلهيّة من أن يهياً لها الإنسان بالتدريج ، ومهما صعدت درجة لهذه القاعدة يجب أن تعطى لها صيغة معمّقة أكثر ، وهو الخطّ الأول الذي تتغيّر على أساسه النبوّات .

الثاني : المسؤوليّة الأخلاقيّة لحمل أعباء الدعوة ، وتعني كون الإنسان بالغاً إلى درجة تؤهّله لتحمل أعباء دعوة لها ضريبتها وواجباتها وألامها وهمومها ، وهذا التحمل أيضًا له مراتب ودرجات ، ولا يستطيع الإنسان بالطفرة أن يصل إلى درجة تحمل أعباء الرسالة العالميّة غير المحدودة ، وقد وصلها عبر مaran طويـل وبالتدريج ، وهذا هو الخطّ الثاني .

الثالث: السيطرة على الكون والطبيعة ، وهذا الخط في تطور مستمر قبل الإسلام وبعده وإلى الأبد ، فإنّه لن يقف عند مرحلة معينة ، فإنه لو استولى على الأرض فسوف يفكّر بالاستيلاء على بقية الكواكب ، فهو في نموّ مستمر ، فلو كانت النبوّة مرتبطة بهذا الخطّ أيضًا لتحتم أن تتغيّر النبوّات على مرّ الزمن وإلى يومنا هذا ، ولكن النبوّة غير مرتبطة بهذا الخطّ؛ لأنّها لم تأت لكي تأخذ بيده في مجال السيطرة على الكون والطبيعة ، وإنّما أرادت أن تجعل من الإنسان إنساناً نبيلاً ، فاضلًاً ، مدبرًاً ، حكيمًا ، سواء كانت سيطرته على الطبيعة تهيئه لأن ينتقل من بلد إلى بلد على رجليه ، أو على الجمل ، أو في الطائرات ، وفي جميع هذه المراحل التي تعبّر عن درجات سيطرة الإنسان على الكون والطبيعة ، فإنّ النبوّة لا يختلف دورها وطبيعة رسالتها ، ومنها كان من المحتم أن تتغيّر النبوّة بين الحين والآخر وفقاً للخط الأول والثاني دون الثالث ، ونحن نعتقد أنّ الخطّين اللذين ترتبطان بهما التغيّرات في النبوّة قد وصلا إلى حدّهما النهائي حينما جاء الإسلام ، ونحن باستقراء تاريخنا المنظور منذ جاء الإسلام إلى يومنا هذا لا نجد أي تغيّر حقيقي في هذين الخطّين . نعم ،

نجد تغييرًا واسعًا في الخط الثالث ، والذي يعتبر خارج نطاق عمل النبوة»<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة الطباطبائي : «إنه قد وقع خلط عجيب ، فإن العقائد والمعارف الإنسانية على نوعين : نوع يقبل التحول والتكامل ، وهو العلوم الصناعية التي تستخدم في طريق ترفع الحياة المادية وتذليل الطبيعة ، ونوع لا يقبل التحول ، وهو العلوم والمعارف العامة الإلهية التي تقضي في المبدأ والمعاد ، والسعادة والشقاء ، وغير ذلك قضاءً قاطعاً واقفاً غير متغير ولا متحول ، ووقف هذه المعارف والأراء وثبوتها على حال واحد لا يوجب وقوف المجتمعات عن سيرها الارتقائي ، كما نشاهد»<sup>(٢)</sup>.

٣- إن لنا أموراً فطرية ، ولنا غرائز ، ولنا أموراً خارجية ، والتغيير في الأخير دون الأول والثاني ، وفي هذه المداخلة لم يفرق بينهما . وتوضيح ذلك :

### القضايا الفطرية

للإنسان قضايا فطرية ، وغرائز ، وعلوم اكتسابية تكتسب من الخارج ، هذه العلوم الاكتسابية يكون الإنسان فاقداً لها أول حياته ، ثم يحصل عليها بالتدريج ، فإن العلم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى يحصل بالإكتساب والتعلم ، ولا يأتي الإنسان إلى هذه الدنيا وهو يعلم به ، وكذا العلم بالمعادلات الرياضية وغيرها من العلوم كلها تكون اكتسابية ويحصل عليها الإنسان بالتدريج ، فلو لم يتعلم يبقى على ما هو عليه من عدم المعرفة ، فالمعرفة في هذه العلوم تتوقف على التعلم والتمرين ، وأما القضايا الفطرية والغرائز عند الإنسان فليست كذلك ، أي لا تأتي بالتدريب . نعم ، ربما تتكامل بهذا مطلب آخر ، ولكن أصل هذه الأمور موجودة في الإنسان

(١) موجز في أصول الدين : ٢٠٧ ، نقل بتصرف .

(٢) تفسير الميزان ٤: ١٢٨ .

ولا تتوقف على التعليم ، مثلاً: قبح الظلم لا يتوقف على التعلم والتدريب ، فلو فرضنا أنّ شخصاً في الbadia وليست له من المعرف أي نصيب ، وجد طفلاً يضرب على غير حق ، فإنه سوف يشعر بالقبح ، وسوف يهرب لنجدته ، وكذا الأمور الغريزية عند الإنسان لا تتوقف على التعليم ، فالطفل بمجرد أن يأتي إلى الدنيا يصبح ويصرخ لكي يعطي الغذاء ، والبالغ - سواء كان في الbadia ، أو في المدينة - يميل إلى إشباع غرائزه الجنسية ، وهكذا فالآمور الفطرية والغرائز تكون موجودة عند الإنسان؛ ولذا فسرت روايات أنّ الإنسان يولد على الفطرة ، وأنّ هذا الاستعداد موجود عنده ، وإنما يحتاج إلى مجرد التنبيه إليه كما يأتي ، فالآمور الفطرية والغرائز تكون موجودة عند الإنسان؛ ولذا لا يختلف إنسان عن آخر في هذه الآمور الفطرية الغرائز وإن تفاوت بعضها في القوّة والضعف .

وبعد أن عرفنا أن للإنسان آموراً فطرية يقع البحث في هذه الآمور الفطرية ضمن عدة آمور :

**الأول:** في الأدلة التي تدلّ على أنّ الدين موافق للفطرة.

**الثاني:** إنّ الأحكام الشرعية موافقة للفطرة .

**الثالث:** إنّ الآمور الفطرية تشمل كلّ الأفراد .

**الرابع:** إنّ الآمور الفطرية لا تقع طرفاً للتغيير والتبدل .

## أولاً: الدين وموافقته للفطرة

أشار القرآن الكريم والسنّة النبوية وأقوال العلماء إلى أنّ الدين موافق للفطرة .

### ١ - القرآن الكريم

قال تعالى : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ حَنِيفَا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ \* مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ﴾

وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ \* مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَنِيهِمْ فَرِحُونَ ﴿١﴾ .

وقال تعالى : ﴿٢﴾ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةُ إِنْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ \* قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِنْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَخْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ \* فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلُّوا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسِيرْكَفِيكُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ \* صِبْنَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَخْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْنَةً وَنَخْنُ لَهُ عَابِدُونَ \* قُلْ أَتَحَاجُجُونَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَغْمَالُنَا وَلَكُمْ أَغْمَالُكُمْ وَنَخْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ ﴿٣﴾ .

وقال تعالى : ﴿٤﴾ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤﴾ .

وقال تعالى : ﴿٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِنْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقُوْمِهِ إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ \* إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِيْنِ \* وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٦﴾ .

وقال تعالى : ﴿٧﴾ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَشْعَنَ قَالَ يَا قَوْمَ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ \* اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ \* وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ \* إِنَّمَا تَخْدُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا إِنْ يُرِدُنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُفْنِ عَنِّي شَفَاعَتُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴿٨﴾ .

وقال تعالى : ﴿٩﴾ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى \* قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ

(١) سورة الروم: الآيات ٣٠ - ٣٢.

(٢) سورة البقرة: الآيات ١٣٥ - ١٣٩.

(٣) سورة هود: الآية ٥١.

(٤) سورة الزخرف: الآيات ٢٦ - ٢٨.

(٥) سورة يس: الآيات ٢٠ - ٢٣.

إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلِمْتُمُ السَّخَرَ فَلَا قَطْعَنَ أَنِيدِيكُمْ وَأَزْجَلُكُمْ مِنْ خَلَافٍ وَلَا صَلَبَتُكُمْ  
فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَ أَيْنَا أَشَدُ عَذَابًاً وَأَبْقَىٰ \* قَالُوا لَن نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ  
الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴿١﴾ .

وفي تفسير الفطرة عدّة وجوه أذكر منها وجهين :

**الوجه الأول :** إن المراد من الفطرة هو أن الله جعل فطرة الإنسان نقية مقتضية للتوحيد والعقائد الحقة ، وحب الحق والخير والتصديق بحسن العدل وقبح الظلم والنفور عن الباطل والشر ، بحيث لو لم يحجب هذه الفطرة الأمور المخالفة من قبل التربية ، فالإنسان بنفسه سيهتدى إلى الله ويقر بوجود الصانع ، كما يتقبل العقائد الحقة عندما تُعرض عليه .

**الوجه الثاني :** إن معنى ( فطر الله الخلق على التوحيد ) فطّرهم للتوحيد ، أي خلق الناس للاعتقاد بالتوحيد ، وإلى هذا المعنى ذهب الشيخ المفيد ، واختاره <sup>(٢)</sup> .

إن الإنسان مجبر على السعي إلى ما ينفعه ، والابتعاد عما يضره ويشقيه ، وسعيه إلى ما فيه سعادته وراحته أمر فطري لا يختلف فيه اثنان ، ولأجل ذلك نجد أن الإنسان العاقل وإن لم يكن مؤمناً بحكم فطرته لا يقدم على الأمور التي يقطع بضررها وفسادها ، فهو لا يقدم على شرب السم - مثلاً - اختياراً ، ويفرّ من الأمكنة التي يعلم بأنه سوف يتضرر فيها ، فكل عاقل يبحث عما يجب له السعادة ، وينفر مما يجب له الشقاء ، وهذه الكبرى لا تقبل النقاش : لأنها من الأمور الفطرية ، فالسعي لما يجب السعادة والفرار مما يجب الشقاء أمر فطري ، ولا يختلف فيها اثنان ، إنما الاختلاف في تطبيق هذه الكبرى على المصاديق ، فالبعض يرى أن

(١) سورة طه: الآيات ٧٠ - ٧٢ .

(٢) تصحيح اعتقاد الإمامية: ٦٠ .

الموجب للسعادة الرقي العلمي ، وبعضاً يرى أنَّ الموجب للسعادة الرقي والتطوير المادي ، والبعض الآخر يرى أنَّ الموجب للسعادة الرقي والتطور الروحي وهكذا ، وقد مرَّ مفصلاً أنَّ كل هذه الأمور لوحدها لا يمكن أن تكون سبباً للسعادة ، والشيء الوحيد الذي يضمن السعادة للإنسان هو الدين والتعلق بالله ، فيكون التمسك بالدين لأنَّه يفضي إلى السعادة من الأمور الفطرية .

## ٢ - السنة النبوية وروايات أهل البيت

١ - عليٌّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت : ما معنى ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ ؟ قال : «التَّوْحِيدُ»<sup>(١)</sup> .

٢ - عليٌّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سأله عن قول الله عز وجل : ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ ، ما تلك الفطرة ؟ قال : «هِيَ الْإِسْلَامُ ، فَطَرَهُمُ اللَّهُ حِينَ أَخَذَ مِيثَاقَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ» ، قال : «﴿أَنْتُ بِرَبِّكُمْ﴾»<sup>(٢)</sup> .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محظوظ ، عن عليٍّ بن رئاب ، عن زرار ، قال : سأله أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ ، قال : «فَطَرَهُمْ جَمِيعاً عَلَى التَّوْحِيدِ»<sup>(٣)</sup> .

٤ - عن عليٍّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن ابن أبي جميلة ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ ؟ قال : «فَطَرَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ»<sup>(٤)</sup> .

٥ - عليٍّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرار ،

(١) - (٢) الكافي : ١٢/٢ .

(٤) التوحيد / الصدوق : ٣٢٩ ، الحديث ٥ .

عن أبي جعفر ع ، قال : سأله عن قول الله عز وجل : ﴿ حَنَقَاهُ اللَّهُ غَيْرُ مُشْرِكِينَ بِهِ ﴾<sup>(١)</sup> قال : « الحنيفة من الفطرة التي فطر الله الناس عليها » ، ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال : « فَطَرَهُمْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِهِ...الخ »<sup>(٣)</sup> .

٦ - قال رسول الله ﷺ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ » ، يعني المعرفة بأن الله عز وجل خالقه ، كذلك قوله : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ؟

٧ - وعن الإمام الصادق ع : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ جَمِيعاً مُسْلِمِينَ ، أَمْرَهُمْ وَنَهَاهُمْ ، وَالْكُفْرُ اسْمٌ يَلْحَقُ الْفِعْلَ حِينَ يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ ، وَلَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الْعَبْدَ حِينَ خَلَقَهُ كَافِرًا ، إِنَّهُ إِنَّمَا كَفَرَ مِنْ بَعْدِ أَنْ بَلَغَ وَقْتاً لِزِمْنَةِ الْحُجَّةِ مِنَ اللَّهِ ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْحَقَّ فَجَحَدَهُ ، فَإِنْكَارُهِ الْحَقِّ صَارَ كَافِرًا... »<sup>(٥)</sup> .

٨ - عن أبي عبد الله ع في قول الله عز وجل : ﴿ صِنْفَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنْ مِنَ اللَّهِ صِنْفَةً ﴾<sup>(٦)</sup> ؟ قال : « هِيَ الْإِسْلَامُ »<sup>(٧)</sup> .

### ٣ - أقوال العلماء

قال العلامة الطباطبائي : « فالدين فطري قبله الفطرة ، وتخضع له القوة المميزة بعد ما بين له »<sup>(٨)</sup> .

(١) سورة الحج : الآية ٣١.

(٢) سورة الروم : الآية ٣٠.

(٣) الكافي : ١٢/٢.

(٤) التوحيد / الصدوق : ٣٢١ . سورة لقمان : الآية ٢٥.

(٥) بحار الأنوار : ١٩/٥.

(٦) معاني الأخبار : ١٨٨.

(٧) الميزان في تفسير القرآن : ٣٨٩/١.

يقول السيد الخوئي : « ففطرة التوحيد ثابتة في جميع البشر غير أنها تحتاج إلى أدنى إشارة وتنبيه ، واليه أشير في قوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾<sup>(١)</sup> . وقال القرطبي : « ﴿فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ يعني أنهم ولدوا على الإسلام فأمرهم الشيطان بتغييره ، وهو معنى قوله عليه السلام : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبْوَاهُ يُهُوَّدُهُ وَيُنَصِّرُهُ وَيُمَجْسِسُهُ»<sup>(٢)</sup> .

### ثانياً: الأحكام الشرعية موافقة للفطرة

بعد أن عرفنا أن الإنسان يسعى دائماً لتحقيق مصالحه الشخصية ، فنقول : إن الأحكام الشرعية جملة وتفصيلاً إنما جعلت لمصلحة الإنسان؛ لأن الله غني عن العالمين ، فكل عمل يكلف به الإنسان إنما هو لمصلحته ، غاية الأمر أنه قد لا يعرف تلك المصلحة ، أو أن المصلحة تكون أخروية ، فكل الأعمال التي يوجبها الشارع المقدس يعود نفعها إلى الإنسان نفسه ، ولا يمكن أن يوجب الله عملاً من الأعمال بدون مصلحة وملك ، فنحن العدلية نرى تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد ، فلا وجوب إلا لمصلحة ، ولا حرمة إلا لمفسدة ، ويدلل على هذا الروايات وأقوال العلماء .

هنا يجب أن نلتفت إلى أمر مهم ، وهو أن المراد بكون كل القضايا الدينية موافقة للفطرة لا يقصد به أن الإنسان أو العقل أو الفطرة بمفردها تتمكن من معرفة كل القضايا الدينية ، أو أنه يمكنه مقارنة جميع المسائل الإسلامية بالمقاييس العلمية بمفرده ، فقد ذكرنا أن الفطرة موجودة في الإنسان وتحتاج إلى تنبيه أو إشارة ، فحينما نقول إن الإسلام ينسجم مع الفطرة أو العقل أو العلم ، المقصود أنه لا يوجد

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٢.

(٢) كتاب الطهارة: ٩١/٨.

(٣) تفسير القرطبي: ٣٩٥/٥.

في القوانين الإسلامية القاطعة ما يتنافى ويتناقض مع العلم ، فيجب أن نفرق بين كون الدين يتنافى مع الفطرة أو العقل ، وبين ادراك هذه الأمور لكل الحقائق الكونية والمعنوية ، فإنه توجد كثير من القضايا في الدين المقدّس تفوق العلم والإدراك ، والإنسان لم يتمكّن من الاطلاع عليها عبر المعايير العلمية ، مثلاً: موضوع الروح ، والالهام ، والملائكة ، والموت ، وما بعد الموت ، كلّها وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية ، والعقل والفطرة لا يملكان دليلاً على تفاصيلها ، وإن تمكّنت بعض العقول المستنيرة من معرفة الصورة الاجمالية لها ، فكون الدين موافق للفطرة أو العقل يراد به أنّ القوانين الإسلامية لا تتنافى وهذه الأمور ، وأنّ العقل والفطرة لا يملكان دليلاً على نفيها ، فهي إذن ليست ضدّ العقل والفطرة؛ لأنّ ما يكون ضدّ العقل هو ما يحكم العقل بقبحه؛ لأنّه يلزم منه محذور باطل ، كاجتماع النقيضين أو الضدّين ، وما لا يدركه العقل لا يحكم بقبحه؛ لأنّ الحكم بالقبح والحسن ، والتنافي إنّما يكون بعد التصور والتصديق للشيء ، أمّا الحكم على الشيء بدون تصور أو تصديق فقبيح عقلاً، كما يقول السيد في كتابه الأربعون حديثاً.

وبما أنّ الحكم على الشيء فرع التصور والتصديق لذا لا يمكن للعقل الحكم على بعض القضايا الإسلامية بعدم الصحة ، ولكي يتمّ الحكم بالقبح والحسن لا بدّ من إيجاد الدليل على قبحه ، ولا يكفي عدم وجود الدليل في صحة الحكم بقبح الشيء ، والملحوظ أنّ الكثير يأخذ عدم الوجود دليلاً على عدم الوجود ، وهذا من الأخطاء المنهجية في الاستدلال ، فالبعض وبمجرد أنه لا يجد تفسيراً لبعض القضايا يحكم عليها بالقبح أو الشرّ ، والحال أنّ عدم التمكّن من تفسير أي ظاهرة في الكون أو في الأمور العباديّة يتوقف على تفسير تلك القضية أولاً ، وما لم يتمكّن من تفسيرها يكون الحكم عليها -بالحسن أو القبح- قبيحاً ، ولذا يقول الشيخ الرئيس ابن سينا: «ما طرق سمعك فذره في بقعة الامكان حتى يذودك عنه واضح البراهين» .

والخلاصة: أن الدين موافق للعقل والعلم والفطرة؛ لأنّه لا يوجد في القوانين الإسلامية ما يتنافى مع هذه الأمور، وعدم التمكن من معرفتها في بعض الأحيان ينشأ من قصور في الإنسان.

يقول الكسيس كارل:

«تبدو الوسيلة العلمية للنظرية الأولى غير قابلة للتطبيق على تحليل جميع وجوه نشاطنا، ومن الواضح أننا نحن المراقبين غير قادرين على تتبع الشخصية البشرية في كلّ منطقة تمتد إليها؛ لأنّ فنونا لا تفهم الأشياء التي لا أبعاد لها ولا وزن، وإنّما هي تصل فقط إلى المناطق التي تقع في الاتساع والزمن، إنّها غير قادرة على قياس الغرور والحدق والحب والجمال أو أحلام العالم والهام الشاعر، ولكنّها بسهولة النواحي الفسيولوجية والنتائج المادية لهذه الحالات النفسانية»<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: الأمور الفطرية تشمل كلّ الأفراد

إنّ الأمور الفطرية الموجودة عند الإنسان موجودة في كلّ الأفراد، ولا تختصّ بفرد دون آخر.

يقول السيد الإمام الخميني رض في كتابه الأربعون حديثاً:

«إنّ اختلاف البلاد والأهواء والمؤنسات والأراء والعادات التي توجب وتسبّب الخلاف والاختلاف في كلّ شيء، حتّى في الأحكام العقلية، ليس لها مثل هذا التأثير أبداً في الأمور الفطرية؛ كما أنّ اختلاف الإدراك والأفهام قوّة وضعفاً لا تؤثّر فيها، وإذا لم يكن الشيء بتلك الكيفيّة فليس من أحكام الفطرة، ويجب إخراجه من فصيلة الأمور الفطرية ولذلك يقول تعالى: ﴿فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، أي إنّها لا تختصّ بفئة خاصة ولا طائفة من الناس، ويقول تعالى أيضاً: ﴿لَا تَبْدِيلَ

بِخَلْقِ اللَّهِ<sup>۲</sup> ، أَيْ لَا يَغْيِرُهُ شَيْءٌ ، كَمَا هُوَ شَأْنُ الْأَمْوَارِ الْأُخْرَى الَّتِي تَخْتَلِفُ بِتَأْثِيرِ الْعَادَاتِ وَغَيْرِهَا<sup>(۱)</sup> .

يقول العلامة السبحاني :

«إِنَّ الْفَطْرَةَ مُشْتَرِكةٌ بَيْنَ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْبَشَرِ ، وَلَا تَبْدَلُ بَتْبَدَلُ الْحُضَارَاتِ وَتَطَوَّرُ الْثَّقَافَاتُ ، فَإِنَّ تَبْدَلَهَا لَا يَمْسِي فَطْرَةَ الْإِنْسَانِ ، وَلَا يَغْيِرُ جَبْلَتَهُ ، فَيَصْبُحُ مَا تَسْتَحِسِنُهُ الْفَطْرَةُ أَوْ تَسْتَقْبِحُهُ خَالِدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ دُونَ أَنْ يَنْتَرِقَ إِلَيْهِ التَّبْدَلُ وَالتَّغْيِيرِ»<sup>(۲)</sup> .

وذكر الشيخ الجوادي الأملسي :

«وَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ يَتَضَعُّ أَنَّ الْفَطْرَةَ مُوْجَودَةٌ عِنْدَ كُلِّ الْبَشَرِ ، وَهِيَ لَا تَخْصُّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، فَهَنَالِكَ دِينُ اسْمِهِ الْإِسْلَامُ الْفَطْرِيُّ جَاءَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ حِيثُ هُوَ إِنْسَانٌ ، فَالْأَمْوَارُ الْفَطْرِيَّةُ لَا تَتَغَيِّرُ ، فَالْفَطْرَةُ السَّلِيمَةُ تَرَى حَسْنَ الْعَدْلِ ، وَقَبْحَ الظُّلْمِ ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ بِاِخْتِلَافِ الْعَصُورِ ، وَقَدْ تَلَخَّصَ أَنَّ الدِّينَ مُوَافِقُ لِلْفَطْرَةِ وَالْأَمْوَارِ الْفَطْرِيَّةِ غَيْرِ قَابِلَةِ للتَّبْدَلِ .

فَالْفَطْرَةُ مُشْتَرِكةٌ بَيْنَ كُلِّ الْأَفْرَادِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ وَاقِعٌ لِهِ أَصْنَافٌ وَأَفْرَادٌ مُخْتَلِفُونَ وَلَيْسَ لَهُ حَقَائِقٌ مُتَفَاوِتَةٌ ، وَلَوْ كَانَ لِلْإِنْسَانِ حَقَائِقٌ مُخْتَلِفَةٌ لَا سَتْحَالَتُ وَحدَةِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ الشَّامِلَةِ لِلْعَالَمِ بِأَسْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْكُنُ إِخْضَاعُ الْحَقَائِقِ التَّكَوِينِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ لِقَانُونِ تَشْرِيعِيِّ وَاحِدٍ ، فَالْإِنْسَانُ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ لَا أَكْثَرُ وَلَا تَبْدَلُ ، سَوَاءَ فِي طُولِهِ أَوْ فِي عَرْضِهِ» .

وذكر العلامة الطباطبائي :

«وَلَوْ كَانَ لِلْإِنْسَانِيَّةِ حَقَائِقٌ مُتَبَاينَةٌ لِمَا أَمْكَنَ تَكَامُلَ الْبَشَرِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ تَنْطُوي

(۱) الأربعون حديثاً: ۱۷۶.

(۲) رسالة التحسين والتقييم: ۹۴.

صفحة كلّ عصر مع أهله ، ولا يستفيد اللاحق من السابق؛ لأنّهم مختلفو الحقائق ، والحال إنّنا نشاهد أنّ تجارب الماضين أساس لتطور العصر الحاضر ، وتكون تجارب الماضين ممهّدة وأرضية لتكامل العصر اللاحق ، مما يبرهن على أنّه حقيقة واحدة».

وبالجملة تطور الحياة الاجتماعية لا يقتضي أن تنسخ تلك الأحكام التي توافق الفطرة ، فإنّ دين الله دين الفطرة ، فمهما تطورت الحياة الاجتماعية إلا أنها لا تقضي بنسخ أحكام الفطرة ، فلا الظلم يكون حسناً بالتطور الاجتماعي ، ولا العدل وحسن الأمانة والصدق والوفاء يكون قبيحاً بالتطور ، بل هي حسنة إلى الأبد ، فالأخلاق الحسنة والسيئة ثابتة ولا تتغير .

#### رابعاً: الفطرة لا تقع طرفاً للتغيير والتبدل

هناك أمور فطرية وغراائز وهذه لا تتغير ولا تتبدل ، وهناك أمور خارجية ، وهي التي تقع طرفاً للتغيير ، مثلاً: الروابط العائلية ، كارتباط الولد بوالده ، واحترامه ، وصلته ، وتكريمه ، وحبّ العدل وكراهة الظلم ، والشعور بالحاجة إلى الارتباط بالغيب ، مما يرجع إلى الفطرة لا يتغير بمرور الزمان ، فلا تجد مجتمعاً ينادي برفع تلك الأحكام منذ قديم الزمان وإلى الأبد .

وهذه الأمور الفطرية لا تقتصر على التوحيد والعدل فقط ، وإنما تشمل كل المبادئ الحقة والأحكام الشرعية ، فإنّ الأحكام الشرعية موافقة للفطرة السليمة ، فالصدق والأمانة والإحسان وكفالة اليتيم وشكر المنعم وغيرها - مما يدعو إليه الإسلام - كلّها موافقة للفطرة .

يقول السيد الإمام الخميني رض في كتابه الأربعون حديثاً :

«الفطرة ليست مقصورة على التوحيد ، بل أنّ جميع المبادئ الحقة هي من الأمور التي فطر الله تعالى الإنسان عليها»

ثم قال : «إن اختلاف البلاد والأهواء والمؤسسات والأراء والعادات التي توجب

وتسبّب الخلاف ، والاختلاف في كلّ شيء حتّى في الأحكام العقلية ليس لها مثل هذا التأثير أبداً في الأمور الفطرية؛ ولذلك يقول تعالى : ﴿فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ ، أي أنها لا تختص بفئة خاصة ولا طائفة من الناس<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة الطباطبائي في كلام له عن التشريع المستند إلى التجربة أو القياس والاستحسان ، قال : «والقرآن يبطل ذلك كله بإثبات أنّ الأحكام المشرّعة فطرية بيّنة»<sup>(٢)</sup>.

فهي تتّسم بالشمولية لكلّ الأفراد الطولية والعرضية ، ولا تختص بجيل دون جيل .

والخلاصة : إن للإنسانية بأجمعها - وليس لفئة خاصة - روحيات وغرائز لا تتغيّر إلى الأبد ، بل هي من مشخصاتها وبها يتميّز عن سائر الحيوانات ، والقوانين والسنن راجعة إلى تلك المشخصات وهي لا تتغيّر ، وبما أنّ القوانين راجعة إليها فتكون ثابتة وخلدة إلى الأبد .

وبعبارة أخرى : إن للإنسان مشخصات تكوينية وأبدية وفطرية لا ينالها التغيير والتبدل ، ومشخصات طارئة ، والتشريع منصب على الأول لا الثاني ، والأول ثابت وغير متغيّر ، والتوهّم ناشيء من الخلط بينهما .

### التفسير الثالث :

#### السماح لبعض المختصين في التدخل في الأحكام الشرعية

بما أنّ التفسير الأول والثاني لم ينطوي على الكثير من المسلمين لإعتقادهم بأن الدين المحمدي دين الكمال ، وأنه لم يترك الإسلام شيئاً إلا وبيّنه ، كما يشهد بذلك

(١) الأربعون حديثاً : ١٧٦.

(٢) تفسير الميزان : ٣١٣/٥.

قوله تعالى : ﴿ أَنِّيْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَثْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ إِلْسَلَامَ دِيْنَأَنَا ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَنْتَعِي غَيْرَ إِلْسَلَامِ دِيْنًا فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ ﴾<sup>(٢)</sup>.

فمن هذه الآيات وغيرها يعرف المسلمون أنَّ الإسلام دين كامل ولا يقبل من الإنسان غيره ، وأنَّه جاء لإنقاذ كلَّ أفراد البشر منذ زمن النبي ﷺ إلى يوم القيمة ، وأنَّه يشمل كلَّ الأفراد الطولية والعرضية ، وأنَّه قد استوعب كلَّ جوانب الحياة الفردية والاجتماعية والمعنوية؛ وهذه الأفراد لم ينطو عليها التفسير الأول أو الثاني ؛ لذا التجأوا إلى أسلوب ومنهج آخر ، وهو أنَّ الدين الإسلامي وإن كان كاملاً ومستوعباً لجميع شؤون الحياة ويشمل كلَّ الأفراد ، ولكن نقول : إنَّ من حقِّ المختصين التدخل لبيان بعض القضايا الدينية ، فإنه مما لا شكَّ فيه أنَّ بعض المختصين لهم الخبرة الكافية لبيان بعض القضايا ، بل هم في بعض الأحيان أجدر من طلاب العلم في بيان بعض الأمور ، وبما أنَّ لهم الجدارة الكافية ؛ فمن حقِّهم التدخل ، فلماذا يكون بيان القضايا الدينية حكراً على طلاب العلوم الدينية .

هذا التفسير لا يتنافي مع ما ندعيه ، وهو أنَّ المختص له التدخل ، فنحن لا نناقش في الكبri ، فإنَّ المتخصص من حقِّه التدخل في بعض القضايا ، ولكن الكلام في الصغرى ، فمن هو المتخصص إذاً والذي يمكن أن يتدخل أو يرجع إليه ، فالمتخصص على أقسام .

فتارةً يكون متخصصاً لبيان الموضوع .

وتارةً يكون لإحراز الموضوع .

(١) سورة المائدة : الآية ٣ .

(٢) سورة آل عمران : الآية ٨٥ .

وثالثة يكون متخصصاً في بيان الحكم.

ورابعة يكون لاستنباط الحكم الشرعي والإفتاء.

ولتوضيح الفرق بين هذه العناوين أذكر هذا المثال (الخمر حرام)، فالخمر موضوع هذا الموضوع له حكم شرعي وهو الحرمة؛ لأنَّ كُلَّ عمل أو موضوع له حكم شرعي فهو إِمَّا واجب، أو حرام، أو مستحب، أو مكرر، أو مباح، فكُلَّ عمل له حكم شرعي.

## ١ - التدخل في بيان موضوع الحكم

الموضوع في بعض الأحيان يحتاج إلى بيان وتوضيح، وإذا احتاج إلى بيان وتوضيح فتارة يتدخل المولى في توضيحه؛ فيقول الفقاع خمر استصغر الناس. هنا المولى يتصدى لبيان الموضوع، وأنَّ الفقاع من أنواع الخمر، أو يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجْزُ الْبَيِّنَاتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>.

ثمَّ يبيّن موضوع الاستطاعة ومعنى الاستطاعة، وأنَّها الزاد والراحة وتخليه السرب ونحوها، وتارة لا يتصدى المولى لبيانه وإنما يوكله إلى العرف، مثلاً: في وجوب صلة الرحم، فموضوع صلة الرحم يختلف من مورد لآخر، فربما تكون الصلة بإعطاء الأموال، وربما تكون بالزيارة، وربما تكون في السلام فقط، أو بمعونته على بعض الأمور وهكذا، هذا يحدّده ويبيّنه العرف، فالشارع في بعض موارد صلة الرحم لم يبيّن لنا الموضوع وإنما يوكله إلى العرف.

## ٢ - التدخل لإحراز الموضوع

في بعض الأحيان يكون الموضوع واضحًا وجليلًا ولا يحتاج إلى بيان، وإنما

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

يحتاج إلى إحراز ، مثلاً: الشارع يقول : إنَّ الدم نجس ، فالدم لا يحتاج إلى توضيح ، وإنما يحتاج المكلَّف إلى إحراز أنَّ هذا دم .

### ٣- التدخل في بيان الحكم الشرعي

نقل الفتوى وبيان الحكم الشرعي للغير يتوقف على العلم بها أو بضرورتها ، كوجوب الصلاة والصوم والحجَّ ، فيكون الفرد مطلعاً على منهاج الصالحين - مثلاً - وحافظاً لمسائله وينقل تلك المسائل ويبين تلك المسائل على ما هي عليه .

### ٤- التدخل في استنباط الحكم الشرعي والإفتاء

وهو أن يبذل الجهد في استخراج الفروع من الأصول ورد الفروع إلى أصولها ، بحيث لو ورد أو استجدَّ عمل من الأعمال وليس له حكم مبين يتمكَّن من تحديد الحكم الشرعي لهذه الواقعة ، فيحتاج إلى الاستنباط وإعمال الرأي .

فما هو المراد بتدخل المختصين والمثقفين ؟

إإن كان المراد التدخل لبيان الموضوع والشارع لم يتدخل في بيانه ، فهذا لا إشكال فيه ، فلا بدَّ من الرجوع إلى المختصين لبيان بعض الموضوعات ، مثلاً: في قضية اللولب الذي تضعه المرأة هل يكون إسقاط البويبة قبل التلقيح أو بعده ؟ هذا يرجع فيه إلى المختصين من الأطباء لبيانه؛ لأنَّه من باب الرجوع إلى أهل الخبرة ، وقد أمرنا بالرجوع إلى أهل الخبرة لبيان كثير من الموضوعات التي لم يبيّنها لنا الشارع ، وإن كان الموضوع مما بينه الشارع المقدَّس ، فهذا يكون كبيان الحكم الشرعي ويأتي بيانه .

وإن كان المراد إحراز الموضوع فهذا موكول إلى العرف ، فالعرف يتصدَّى لإحراز أنَّ هذا السائل دم أم لا .

وإن كان المراد التدخل في بيان الحكم الشرعي كأن ينقل الفتوى بعد العلم بها

إلى أهله ورفاقه ، أو ينقل وجوب بعض الأمور الضرورية ، كوجوب الصلاة والصيام ونحوه ، فهذا مما لا يأس به إذا كان عن علم ومعرفة .

وإن كان المراد به التدخل لاستنباط الحكم الشرعي والإفتاء به فهذا من شؤون المختصين الذين وصلوا إلى هذه المرحلة ، وهي مرحلة الاجتهاد والتمكّن من الاستنباط ، فحينما نقول من حق المختصين أو المثقفين التدخل فما هو المراد بالمختصين والمثقفين ، هل المراد بهم مطلق المثقف ، أو المراد به المثقف الذي صار مختصاً بالفقه ؟

هذا نظير قولنا : إن من شؤون المختصين والمثقفين التدخل في علاج المريض ، فإنه لا يراد به مطلق المثقف وإن كان مهندساً ، أو عالماً ، بل يراد به المختص بالطب ، فحينما نقول : إن من شؤون المثقفين التدخل فهل يقصد به مطلق المثقف ، وإن لم يكن على اطلاع بالأصول والفقه ، أو المراد به المثقف المختص الذي استوعب الفقه والأصول وصار مختصاً ، فإن كان المراد به الأول ، فهذا أمر غير ممكن ، فكما لا يمكن الرجوع في المرض إلى المختص بالهندسة ، ولا يمكن الرجوع في الأمور الهندسية إلى المختص بالطب ، فكذلك لا يمكن الرجوع إلى المثقف المختص بالطب والهندسة في القضايا الدينية التي تحتاج إلى استنباط واجتهاد ، بل لا بد من الرجوع إلى أهل الاختصاص والخبرة في الفقه والأصول ، وإن كان المثقف ممن وصل إلى هذه المرحلة فيجوز له الاستنباط ولكن لا لأنّه مثقف ، وإنما لأنّه عالم وإن لم يتلبّس بزي العلماء : لأنّ من له القدرة على الاستنباط والإفتاء يكون من أهل الاختصاص ولهم حق الإفتاء ، ولكن ليس من حق غيره من المثقفين الإفتاء ، وهذا لا لنقص في المثقف أو غيره ، وإنما لأنّ الإفتاء يحتاج إلى التخصص ، فكما لا يكون هناك نقص في المهندس عندما لا يعرف علاج المريض ، ولا يكون نقص على الطبيب أن لا يعرف الهندسة ، كذلك لا يكون نقص عليه أن لا يعرف

الاستنباط؛ لأنَّ كُلَّاً منهما يحتاج إلى تخصُّص ، وليست المسألة بهذه السذاجة في الإفتاء حتى يتمكَّن كُلُّ واحد من الإفتاء ، وإذا كان الخطأ في علاج مريض يؤثُّ مادياً أو جسدياً على فرد معين من المجتمع ، فإنَّ الخطأ في الدين يؤثُّ على الآلاف من الناس ، وإذا كان الخطأ عند الطبيب يؤثُّ على الصحة الخارجية ، فإنَّ الحكم الشرعي يؤثُّ على القضايا المعنوية عند الإنسان والتي تؤثُّ على الفرد وعلى المجتمع بأكمله؛ لأنَّنا نعتقد أنَّ للأعمال صوراً غيبية وملوكية ، وهذه الصور لا تؤثُّ على فرد واحد أو شخص واحد ، بل قد تؤثُّ على المجتمع بأكمله . قال تعالى :

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَبُوا فَأَخْذَنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَذْنَا أَنْ ثُمَّلَكَ قَرْيَةً أَمْرَزْنَا مُشْرِفَيْهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقُولُ فَدَمَرَنَاهَا تَذَمِيرًا ﴾<sup>(٣)</sup>.

فعمل المختص من الطبيب أو المهندس يؤثُّ في القضايا الخارجية ، وأمّا عمل المختص في الفقه فيؤثُّ على نفسية الفرد ، بل والمجتمع؛ لأنَّ بعض الآثار الوضعية تترتب حتى مع الجهل ، كما لو أكل الميتة ، أو شرب الخمر ، فإنَّ الإسكار سوف يحصل وإن لم يعلم بأنه خمر ، فهذه القضايا أخطر ، وتحتاج إلى أهل الخبرة ، وإلى المختصين .

فالتدخل في الإفتاء يحتاج إلى مختصين وإلى أناس بذلوا أرواحهم ومهجهم

(١) سورة الروم: الآية ٤١.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٩٦.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٦.

في تحصيل العلم حتّى وصلوا إلى هذه المرحلة وهي مرحلة الإفتاء ، فإن الفتوى التي تُرى بهذه البساطة تحتاج إلى إثبات عدّة أمور قبل التمكّن من إصدارها ، فهذه الأحكام الشرعية التي نراها أنّ هذا حرام أو هذا حلال نحن نأخذها ونسلّم بها ونرسلها إرسال المسلمين ، ولكنّها عند الفقيه تقع طرفاً للتمحيص والتدقيق ، فربما مسألة واحدة يبحث عنها العالم في بحث الخارج أكثر من سنة كاملة ، كما في بحث الاستصحاب وموارد جريانه .

فنحن نقول عند الشك في نجاسة شيء أمه طاهر ، ومع الشك في تحقق الناقض للطهارة أنّ الطهارة باقية ، ولكن هذا نتيجة البحث والتحقيق ، أمّا نفس البحث والتحقيق فنحن لم نتعرّف عليه ، وهذا نظير أن تقول : إنّ (الأسبرين) يكون علاجاً لآلم الرأس ، هذا نتيجة البحث الذي توصل له الأطباء ، وأمّا نفس الأبحاث فلم نطلع عليها ، فقد بذل الأطباء وأهل الاختصاص الوقت الكثير ، وأجرروا تجارب عديدة حتّى وصلوا إلى هذه النتيجة التي أنقلها ، وهي أنّ هذا القرص مفید لوجع الرأس ، هذه الكلمة - أو نقل النتيجة - بمنتهى البساطة ، ولكنّ الأبحاث التي أجريت عليها ربّما تكون في غاية التعقيد ، فنحن حينما نقرأ في الرسالة العملية أنّ هذا طاهر أو نجس أو واجب أو حرام نحن نقرأ نتائج البحث ونتائج الاستنباط ، أمّا نفس الاستنباط فيمرّ بمراحل عديدة يتعدّر تحقّقها عند غير المختصّ ؛ فلا بدّ من اتخاذ المبني الأساسية والاستدلال عليها ليتمكنّ من الاستنباط .

أذكر مثلاً واحداً يعرفه الكلّ ، وهو ما إذا كان الإنسان متوضئاً ثم شك في انتقاض الوضوء ، فإنّه ينبغي على بقاء الوضوء والطهارة لنرىكم من مرحلة يجب اجتيازها ، وكم مبني يجب البرهنة عليه ، وكم من أصل عملي يجب الالتزام به حتّى يتمكّن المجتهد من إصدار هذه الفتوى ؟

هذا الحكم وهو استصحاب الطهارة استدلّ عليه الأعلام بعدّة أدلة ، منها

صحيحه زراة ، قال قلت له : الرجل ينام وهو على وضوء ، أتوجب الخفقة والخفقان عليه الوضوء ؟ فقال عليهما : « يا زراة ، قد نائم العين ولا ينام القلب والأذن ، فإذا نامت العين والأذن والقلب فقد وجّب الوضوء » ، قلت : فإن حرك إلى جنبه شيء ولم يعلم به ؟ قال : « لا حتى يستيقن أنه قد نام حتى يجيء من ذلك أمر بيّن ، وإنما على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك ، ولكن ينقضه بيقين آخر »<sup>(١)</sup>.

هذه الرواية قبل الإفتاء بمضمونها توقف على إثبات أمور :

**الأول :** حجّية خبر الثقة ، فإن هذه الرواية وإن كانت صحيحة السند ، إلا أنها لا تتعذر كونها خبر ثقة ، وهو لا يفيد إلا الظن ، والظن لا يعني من الحق شيئاً ، فلابد من إثبات الحجّية لخبر الثقة حتى يصح العمل بها .

**الثاني :** تحديد المسلك في حجّية الخبر الثقة ، وهل أن حجّيته من باب حجّية مطلق الظن أو من باب الانسداد ؟ وعلى الثاني هل هو بنحو الكشف ، أو الحكومة ؟ وهل أن الحجّية بالجعل أو بمتّمم الكشف إلى غيرها من المسالك ؟ لأنّه على كل مسلك تترتب لوازم قد لا تترتب على غيره .

**الثالث :** بعد إثبات الحجّية لخبر الثقة لا بد من البحث عن رجال الرواية ، وهل أنّهم ثقات أم لا ؟ وإذا كان بعضهم ضعيفاً فلا بد من تحديد المسلك في علم الرجال ، وهل أن الشهادة جابرة أو لا ؟

**الرابع :** لا بد من تحديد المسلك في حجّية المضمّرات ، وهل أن كل المضمّرات ليست حجّة أم لا ؟ لأن هذه الرواية مضمّرة حيث لم يذكر فيها المسؤول ، وهل أنه الإمام أو غيره ؟ فلا بد من معرفة أن مثل زراة هل يسأل غير الإمام أو لا ؟

---

(١) تهذيب الأحكام ١: ٨.

**الخامس :** بعد التأكّد من صحة السند لا بدّ من البحث عن وجود المعارض لهذه الرواية في الكتب المعتبرة ، وإذا وجد لها معارض فهل هو من التعارض المستقرّ أم لا؟ وإذا كان من التعارض المستقرّ لا بدّ من تحديد المسلك في حلّ التعارض ، وإذا لم يمكن وتساقطت الروايتان فلا بدّ من تحديد الأصل العملي في المورد .

**السادس :** لا بدّ من مراجعة ألفاظ الرواية بدقة لمعرفة معنى الرواية ، وهل أنها مختصة في موردها أو أنها تعمّ كلّ مورد يكون فيه الإنسان على يقين ثم يشكّ في انتقاده؟ وهناك مسالك ومباني أخرى يتوقف عليها الاستدلال بهذه الرواية على الحكم ، وهو استصحاب بقاء الطهارة ، ولا يمكن للمثقف وبعض المختصين في غير الفقه والأصول الإحاطة بهذه الأمور؛ لذا لا يجوز لهم التصدّي للإفتاء لا لقصور فيهم أو استحقار لهم كما يقول البعض ، وإنّما لأنّ الإفتاء يتوقف على اتخاذ مباني معينة واطلاع كبير على الروايات وكيفية الاستدلال ، فالأحكام الشرعية تحتاج إلى المختصّ؛ ولذا تجد أنّ علماءنا يدرسون عشرات السنين في الفقه والأصول والعقائد والنحو والمنطق والفلسفة حتى يتمكّنوا من إصدار الفتوى .

#### التفسير الرابع :

#### تجدد الاجتهاد في الرؤى دون المساس بالنصوص الشرعية

المراد منه تجدد الاجتهاد في الرؤى دون المساس بالنصوص الشرعية من القرآن والسنة ، بحيث لا يمسّ الثوابت الموجودة .

هذا التفسير يتوافق مع ما ذهبت إليه بعض الفرق الإسلامية ، فإنّ باب الاجتهاد في الرؤى واستنباط الأحكام الشرعية من النصوص الثابتة مما لا مناص عنه ، فإنّ مما لا شكّ فيه أنه قد استجدة بعض المعاملات ، ووُجِدَت كثيرة من المسائل التي لا يوجد لها نصّ صريح ، فلا بدّ من بذل الجهد لاستخراج حكمها الشرعي من

الأصول والقواعد المقررة من الشارع المقدس ، فالاجتهاد في الرؤى وفق القواعد والأصول الشرعية - بما لا يتنافى مع الأمور الضرورية والثوابت الشرعية من الكتاب والسنة - أمر ضروري في العصور التي لا يكون فيها صاحب الدعوة سوهو النبي ﷺ أو خليفة الشرعي وهو الإمام عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ - موجود ، بل أنّ باب الاجتهاد فتح حتّى مع وجود الإمام عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ ، ففي آخر السرائر ، نقلًا عن كتاب هشام بن سالم عن أبي عبد الله عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ ، قال :

«إِنَّمَا عَلَيْنَا أَنْ تُلْقِي إِلَيْكُمُ الْأُصُولَ، وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَفْرِعُوا»<sup>(١)</sup>.

عن كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الرضا عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ ، قال : «عَلَيْنَا إِلْقاءُ الْأُصُولِ، وَعَلَيْكُمُ التَّفْرِيعُ»<sup>(٢)</sup>.

قال في الوسائل : «أقول : هذان الخبران تضمنا جواز التفريع على الأصول المسموعة منهم ، والقواعد الكلية المأخوذة عنهم عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ لا على غيرها»<sup>(٣)</sup>.

فإنّ التفريع الذي هو استخراج الفروع عن الأصول الكلية الملقة وتطبيقاتها على مواردها وصغرياتها ، إنّما هو شأن المجتهد ، وما هو نفسه إلّا الاجتهاد.

وفي عيون الأخبار بإسناده عن الرضا عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ ، قال : «مَنْ رَدَ مُتَشَابِهَ الْقُرْآنِ إِلَى مُحْكَمٍ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ» ، ثمّ قال : «إِنَّ فِي أَخْبَارِنَا مُحْكَمًا كَمُحْكَمٍ الْقُرْآنِ ، وَمُتَشَابِهً كَمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ ، فَرَدُوا مُتَشَابِهَهَا إِلَى مُحْكَمِهَا ، وَلَا تَتَبَعُوا مُتَشَابِهَهَا دُونَ مُحْكَمِهَا فَتَضِلُّوا»<sup>(٤)</sup>.

فإنّ ردّ المتشابه إلى محكمه يجعل أحدهما قرينة على الآخر ، لا يتحقق بدون

(١) وسائل الشيعة: ٦١/٢٧.

(٢) و (٣) المصدر المتقدم: ٦٢.

(٤) عيون أخبار الرضا عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ: ١٦١/٢.

الاجتهاد . وكانوا يعلمون شيعتهم ممّن له اللياقة على كيفية الاستنباط والاستدلال والاجتهاد كزرارة .

قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ألا تخبرني من أين علمت وقلت : « إِنَّ الْمَسْحَ بِعَضِ الرَّأْسِ وَبَعْضِ الرِّجْلَيْنِ » ؟ ! فضحك وقال : « يَا زُرَارَةً ، قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ، وَنَزَّلَ بِهِ الْكِتَابُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ لِإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : ﴿ فَاغْسِلُوْا وُجُوهَكُمْ ﴾ فَعَرَفْنَا أَنَّ الْوَجْهَ كُلُّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُغَسَّلَ . ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَأَنِيدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ، فَوَصَّلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ بِالْوَجْهِ ، فَعَرَفْنَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُمَا أَنْ يُغَسَّلَا إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ . ثُمَّ فَصَّلَ بَيْنَ الْكَلَامِ فَقَالَ : ﴿ وَافْسُحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ فَعَرَفْنَا حِينَ قَالَ : ﴿ بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ أَنَّ الْمَسْحَ بِعَضِ الرَّأْسِ ؛ لِمَكَانِ الْبَاءِ . ثُمَّ وَصَّلَ الرِّجْلَيْنِ بِالرَّأْسِ ، كَمَا وَصَّلَ الْيَدَيْنِ بِالْوَجْهِ ، فَقَالَ : ﴿ وَأَزْجِلُكُمْ إِلَى الْكَفَيْنِ ﴾ فَعَرَفْنَا حِينَ وَصَّلَهُمَا بِالرَّأْسِ ، أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى بَعْضِهِمَا ، ثُمَّ فَسَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ فَضَيَّعُوهُ ... »<sup>(١)</sup> .

وكبعد الأعلى مولى آل سام<sup>(٢)</sup> بعدما سأله الإمام عن المسح على ظفره الذي أصابه الجرح لما عثر وجعل عليه جبيرة ، قال عليه السلام :

« هَذَا وَأَشْبَاهُهُ يُعْرَفُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ امْسَحُ عَلَى الْمَرَازَةِ ... »<sup>(٣)</sup> .

فقد أوضح للسائل كيفية الاستنباط ، ورد الفروع على أصولها ، وقد أمر أهل البيت عليهما الشيعة بالرجوع إلى العلماء والأخذ بفتواهم .

(١) الكافي : ٣٠/٣ .

(٢) عبد الأعلى : هو الشيخ العالم الفقيه الثقة عبد الأعلى بن أعين مولى آل سام ، كان من فقهاء أصحاب الإمام الصادق عليه السلام والأعلام والرؤساء ، المأمور بهم الحلال والحرام ، والفتيا والأحكام .

(٣) الكافي : ٣٣/٣ .

يقول الإمام أبو جعفر عَلِيُّهُ لِأَبَانَ بْنَ تَغلِبَ : «اجْلِسْ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَأَفْتِ النَّاسَ ، فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ يُرَى فِي شِيَعَتِي مِثْلَكَ »<sup>(١)</sup>.

فإنَّهُ عَلِيُّهُ لِأَبَانَ أَمرَهُ بِالإِفتاءِ ، وَالإِفتاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالإِجْتِهادِ.

وَعَنِ الْكَشِّيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ شَعِيبِ الْعَقْرَقَوْفيِّ قَالَ : قَلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلِيِّهِ لِأَبَانَ : رَبِّما احْتَجَنَا أَنْ نَسْأَلَ عَنِ الشَّيْءِ فَمَنْ نَسْأَلُ ؟ قَالَ : «عَلَيْكَ بِالْأَسْدِيِّ» ، يَعْنِي أَبَا بَصِيرَ<sup>(٢)</sup>. وَفِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ - فِيمَا كَتَبَ إِلَى قَشْمَ بْنَ عَبَّاسَ - : «وَاجْلِسْ لَهُمُ الْعَصْرَيْنِ ، فَأَفْتِ الْمُسْتَفْتَيِّ ، وَعَلَمْ الْجَاهِلَ ، وَذَاكِرُ الْعَالَمِ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي التَّوْقِيْعِ الْمَبَارَكِ : «وَأَمَا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ ، فَارْجِعُوهَا فِيهَا إِلَى رُوَاةِ حَدِيْشَنَا»<sup>(٤)</sup>.

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُسِيبِ ، قَالَ : قَلْتُ لِلرَّضَا عَلِيِّهِ لِأَبَانَ : شَفَّتِي بَعِيدَةً ، وَلَسْتُ أَصْلَ إِلَيْكَ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، فَمَمَّنْ أَخَذَ مَعَالِمَ دِينِيِّ ؟ قَالَ : «مِنْ زَكَرِيَا بْنِ آدَمِ الْقُمِّيِّ ، الْمَأْمُونُ عَلَى الدِّينِ وَالدُّنْيَا»<sup>(٥)</sup>.

فَإِنَّهُمْ عَلِيَّهُمْ كَانُوا يُرْجِعُونَ النَّاسَ إِلَى الْعُلَمَاءِ ، وَهَذَا مِنْ أَحَدِ أَهْمَمِ الْأُمُورِ الَّتِي امْتَازَ بِهَا الْإِسْلَامُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَدِيَانِ ، وَهُوَ فَتْحٌ بَابِ الْإِجْتِهادِ لِلْمُخْتَصِّينَ لِاستِنباطِ الْأَحْكَامِ الْفَرْعَعِيَّةِ ، فَالإِجْتِهادُ فِي النَّصُوصِ الْشَّرِعِيَّةِ أَمْرٌ تَقْرَرُهُ بَعْضُ الْفَرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ . نَعَمْ ، الْإِجْتِهادُ فِي مَقَابِلِ النَّصِّ مُمْنَوِّعٌ ، وَلَا يَمْكُنُ الالتزامُ بِهِ ، فَهَذَا التَّفْسِيرُ ، وَهُوَ تَجْدِيدُ الْإِجْتِهادِ ، وَابْدَاعُ الرَّأْيِ يَتَوَافَقُ مَعَ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ بَعْضُ الْفَرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ ،

(١) وَسَائِلُ الشِّعْيَةِ : ٢٩١/٣٠.

(٢) وَسَائِلُ الشِّعْيَةِ : ١٤٢/٢٧.

(٣) نَهْجُ الْبَلَاغَةِ - كَتَبُ الْإِمامِ : ٦٧.

(٤) وَسَائِلُ الشِّعْيَةِ : ١٤٠/٢٧.

(٥) وَسَائِلُ الشِّعْيَةِ : ١٤٦/٢٧.

ومنهم الشيعة الإمامية . نعم ، مَنْ أغلق باب الاجتهاد ترد عليه هذه المداخلة ، ويطلب منه فتح باب الاجتهاد . فالاجتهاد في القضايا الفرعية أو الاجتهاد في فهم النصّ كما نصّ على ذلك الكثير ممَّن ينادي بتجديد الخطاب الديني ، بل ويؤكّد عليه ، هذا لا يرد علينا نحن الشيعة ؛ لأنّا لم نغلق باب الاجتهاد منذ قديم الزمان ، فهو مفتوح على مصراعيه في الفروع .

نعم ، لا يمكن الاجتهاد في الأمور الضروريَّة والثابتة كوجوب الصلاة والصوم والحج وغیرها ، وأمّا الفروع الأخرى غير الضروريَّة وغير الثابتة وغير الصرِيحَة فهي محل للاجتهاد عندنا نحن الشيعة . نعم ، هذا الإشكال يرد على من أغلق باب الاجتهاد من غير الشيعة .

### الفرق بين الحكم الشرعي الإلهي وبين الفتوى

هنا رَيْماً ترد مداخلة<sup>(١)</sup> وهي : أَنَّه ليس للأحكام الشرعية صيانة عن التغيير والتبدل ؛ وذلك استناداً إلى تغير الفتاوى الصادرة من الأعلام ، فتجد أنَّ البعض يفتى بالوجوب والبعض الآخر بالاستحباب أو الحرمة ، كما في صلاة الجمعة في زمن الغيبة ، بل رَيْماً يفتى أحد الأعلام بوجوب شيء في أول حياته ، ثم يفتى بعدم وجوبه في نهاية حياته ، أو يفتى بالوجوب في كتاب ، ويفتي بعدمه في كتاب آخر ، وهذا إن دلَّ على شيء فهو يدلُّ على عدم صيانة الأحكام الشرعية عن التغيير والتبدل ، وهذا ما يروم إليه من يقول بتجدد الخطاب الديني .

ويلاحظ على هذه المداخلة أَنَّه لا بدَّ من التفريق بين الحكم الشرعي وبين

(١) إشارة إلى مقال نشر في مجلة العربي الكويتيَّة : العدد ٣٧٩ ، الصفحة ٣٣ ، ذو القعدة ١٤١٠هـ / يونيو ١٩٩٠ م تحت عنوان : (الفتاوى والأحكام الإسلاميَّة بين التغيير والثبات) بقلم الدكتور عبد المنعم النمر ، فقال : «ليس كلَّ الأحكام والفتاوی الإسلاميَّة حصانة من تغييرها حسب الزمان والمكان ، والظروف التي تمَّرَّ بيته المسلم ومجتمعه ».

الفتوى للمجتهد ، وتوضيح ذلك :

١- إننا نعتقد أن الله في كل واقعة حكماً معييناً ، فلا يمكن أن يكون هناك عمل من الأعمال أو حادثة من الحوادث وليس الله فيها حكم ، فهي إما أن تتصف بالوجوب أو الحرمة أو الاستحباب أو الكراهة أو الإباحة ، وهذا ما دلت عليه الروايات وأقوال العلماء .

يقول المحقق العراقي : « الإجماع وما تواتر عليه الأخبار من أن له سبحانه في كل واقعة حكم يشترك فيه العالم والجاهل »<sup>(١)</sup> .

ويقول الشيخ الأخوند : « تواتر الأخبار ، وإجماع أصحابنا الأخيار على أن له تبارك وتعالى - في كل واقعة حكماً يشترك فيه الكل »<sup>(٢)</sup> .

ويقول السيد الخوئي - في كلام له كما في تقريرات بحثه - : « مضافاً إلى الإجماع والأخبار الكثيرة الدالة على أن الله حكماً في كل واقعة يشترك فيه العالم والجاهل »<sup>(٣)</sup> .

٢- الأحكام الشرعية الواقعية لم تصل إلينا كلها بالأدلة القطعية ، فإن بعضها قطعي السند ، ظني الدلالة ، وبعضها ظني السند ، قطعي الدلالة ، فإن الروايات الواردة يرد في حقها احتمال اشتباه الراوي ، وكذب الراوي ، وقد يفوت بعض القرائن الحالية أو المقالية ، أو التصرف ببعض ألفاظ الرواية من قبل الراوي أو من الناسخ ، إلى غيرها من الاحتمالات ، وعليه فربما تكون هذه الأدلة موصلة إلى الحكم الواقعى وربما لا تكون ، فالوصول إلى الحكم الواقعى يبقى ظنياً في بعض الأحكام؛ لذا بذل العلماء جهوداً كبيرة لإثبات الحجية للخبر الثقة والأصول العملية وغيرهما.

٣- بعد أن عرفنا أن الله في كل واقعة حكماً من الأحكام ، وبعضها ضروري

(١) نهاية الأفكار: ٤/٢٣٠.

(٢) الكفاية: ٤٦٩.

(٣) مصباح الأصول: ٣/٤٤٥.

وقطعي والبعض الآخر غير قطعي ، كما تقدم ، فإن كان من الأحكام الضرورية والبلديهـة كوجوب الصلاة والصوم والحجـ فيجب الأخـذ بها؛ لأنـها لا تحتاج إلى إعمال نظر واجتهـاد ، بل لا يجوز الاجـتهـاد في قبـالـها؛ لأنـها أمـور قطـعـيـة ، وإنـ لمـ تـكـنـ منـ الأمـورـ القـطـعـيـةـ والـضـرـورـيـةـ وإنـماـ تـحـتـاجـ إـلـىـ إـعـالـ نـظـرـ وـاجـتهـادـ ،ـ أـمـاـ فـيـ السـنـدـ أوـ فـيـ مـدـلـولـ الآـيـةـ أوـ الرـوـاـيـةـ ،ـ هـنـاـ نـكـونـ فـيـ مـفـرـقـ طـرـقـ ،ـ فـإـمـاـ أـنـ نـقـولـ :ـ إـنـ هـذـهـ الـوـاقـعـةـ تـبـقـىـ بـدـوـنـ حـكـمـ ،ـ أـوـ يـؤـخـذـ حـكـمـهـاـ مـنـ دـيـنـ آـخـرـ غـيرـ الشـرـيـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ ،ـ أـوـ يـقـومـ ثـلـثـةـ مـنـ أـهـلـ الـاخـتـصـاصـ بـالـبـحـثـ عـنـهـاـ وـاسـتـخـرـاجـ وـاسـتـبـاطـ النـتـيـجـةـ .ـ

**أـمـاـ الـأـوـلـ** فلا يمكن الالتزام به؛ لأنـه يلزم منه اختلال النظام التشريـعيـ فيـ الإـسـلـامـ؛ لأنـ كـثـيرـاـ مـنـ الـأـحـكـامـ الشـرـعـيـةـ لـيـسـ مـنـ الـأـمـورـ الـضـرـورـيـةـ وـالـقـطـعـيـةـ أـوـلـاـ،ـ وـثـانـيـاـ:ـ إـنـ جـرـيـانـ الـبـرـاءـةـ -ـ كـمـاـ يـقـولـ الـأـعـلـامـ -ـ إـنـماـ تـجـريـ بـعـدـ الـفـحـصـ عـنـ الدـلـيلـ وـعـدـمـ العـثـورـ عـلـيـهـ .ـ

**وـأـمـاـ الثـانـيـ** -ـ وـهـوـ أـخـذـ الـحـكـمـ مـنـ الغـيرـ وـاتـبـاعـ دـسـتـورـ آـخـرـ غـيرـ الدـسـتـورـ الإـسـلـامـيـ -ـ فـيـرـدـ عـلـيـهـ عـدـةـ مـلـاحـظـاتـ ،ـ مـنـهـاـ عـدـمـ وـجـودـ الضـمـانـاتـ الإـجـرـائـيـةـ أـوـلـاـ،ـ وـثـانـيـاـ:ـ أـنـهـ مـخـالـفـ لـلـكـتـابـ وـالـسـنـةـ ،ـ وـالـتـيـ تـصـرـحـ بـأـنـ إـلـاسـلـامـ دـيـنـ الـكـمالـ حـيـثـ يـقـولـ تـعـالـىـ:ـ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ إِلْسَلَامَ دِينَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>ـ .ـ

وـيـقـولـ تـعـالـىـ:ـ ﴿وَمَنْ يَتَنَعَّمْ غَيْرَ إِلْسَلَامَ دِينًا فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>ـ .ـ

**وـأـمـاـ الثـالـثـ** فـيـلـزـمـ مـنـهـ أـكـثـرـ الـأـحـكـامـ مـسـتـورـدـةـ مـنـ خـارـجـ إـلـاسـلـامـ؛ـ لأنـ كـثـيرـاـ مـنـ الـأـحـكـامـ لـيـسـ قـطـعـيـةـ فـتـرـكـ بـعـضـ أـجـزـاءـ الصـلـاـةـ وـالـحجـ وـالـصـومـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـأـمـورـ الـتـيـ لـمـ تـبـتـ بـالـقـطـعـ وـالـضـرـورـةـ ،ـ وـهـذـاـ مـمـاـ لـاـ يـقـولـ بـهـ مـسـلـمـ؛ـ فـيـتـعـيـنـ الثـالـثـ ،ـ

(١) سورة المائدة: الآية ٣.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

وهو الاجتهاد في النصوص الشرعية واستنباط الحكم الشرعي منه والإفتاء به.

٤- فاتّضح أنَّ الله في كُلّ واقعة حكماً، وأنَّ أهل الاختصاص والاجتهاد يبذلون الجهد الحثيثة للوصول إليها ، ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال أنَّ ما يستتبّه العلماء هو عين الحكم الواقعي ، بل ربّما يكون الحكم المستتبّ موافقاً للحكم الإلهي الواقعي وربّما لا يكون ، فنعتقد بأنَّ المجتهد يخطئ ويصيب ، فالمجتهد يبذل جهده للوصول إلى ذلك الحكم وقد يصيّبه وقد يخطئه ، وهذا ما صرّح به الأعلام رضي الله عنهم .

يقول الشهيد الصدر: «الأحكام الواقعية محفوظة في حق الجميع ، والأدلة والأصول في معرض الإصابة والخطأ ، غير أنَّ خطأها مغتفر؛ لأنَّ الشارع جعلها حجّة ، وهذا معنى القول بالتخطئة . نعم ، بناءً على التصويب الذي يقول به البعض يمكن أن يرد الإشكال» ، فإنَّ التصويب - كما يقول الشهيد الصدر -: «وهو أنَّ أحكام الله تعالى ما يؤدي إليه الدليل والأصل ، ومعنى ذلك أنه ليس له من حيث الأساس أحكام ، وإنما يحكم تبعاً للدليل أو الأصل ، فلا يمكن أن يتخلّف الحكم الواقعي عنها .

وهناك صورة مخففة للتصويب مؤداها أنَّ الله تعالى له أحكام واقعية ثابتة من حيث الأساس ، ولكنها مقيدة بعدم قيام الحجّة من أمارة أو أصل على خلافها ، فإنَّ قامت الحجّة على خلافها تبدّلت واستقرَّ ما قامت عليه الحجّة»<sup>(١)</sup>.

بعد أن عرفنا هذا نقول : إنَّ المداخلة لم تفرق بين الحكم الشرعي الواقعي وبين فتوى المجتهد ، والذي لا يتغيّر ولا يتبدل الحكم الشرعي الواقعي المحفوظ في حق الجميع ، لا فتوى المجتهد ، فإنَّ فتوى المجتهد لم يقل أحد بحصانتها عن التغيير والتبدل؛ لأنها لا تعدو كونها وجهة نظر للمجتهد في الرواية ، فهو يفتى بما يفهمه من

(١) دروس في علم الأصول: ١٦/٢ .

الرواية ، فربما يفهم غيره شيئاً آخر ، بل ربما يتبدل فهم نفس المجتهد بواسطة بعض القراءن فتتغير الفتوى ، فالفتوى ليس لها حصانة من التغيير . نعم ، هذه الفتوى تحظى باحترام الأعلام لأنها تمثل وجهة نظر قطب من الأقطاب .

فكلامنا في تغيير الأحكام وعدمه ، الأحكام الواقعية لله وهذه ثابتة باقية ، وفعاليتها متقومة بوجود موضوعاتها في الخارج ، كما أنها باقية ببقائهما ، وأماماً فتاوى الفقهاء فليست مصنونة من التغيير ، وليس ذلك بسبب أنّ الحكم الواقعى قد تغير فتتغير الفتوى بتغييره ، وإنّما المفتى يفتى بحسب ما أدى إليه نظره ، ويرى أنّ ما أدى إليه نظره حكماً شرعاً لا يقبل التغيير ، وعندما يرجع عنه لا يرجع بسبب تغيير الحكم الشرعي الواقعى ، وإنّما لأنّه اكتشف عدم صحته : لأنّه ليس مصنوناً من الخطأ في إصابة حكم الله تعالى ، فربما كان مخطئاً في فتواه ثمّ يظهر له خطوه فيرجع عن فتواه ، ورجوع المجتهدين عن رأيهم إلى رأي جديد ليس بعزيز ، فلا يقاس الحكم الشرعي الثابت المصنون عن التغيير بفتوى المجتهد الذي ليس مصنوناً من الاشتباه والخطأ .

وقد سُئل المرجع الديني الشيخ التبريزى : هل يمكن القول بأنه هناك مجال للبحث في أحكام الشريعة الإسلامية ، باعتبار أنّ هناك أصيل ومتجدد ، وفقاً لظروف كلّ عصر وزمن ، على حسب اختلاف المجتمعات ، أم أنّ الحكم الشرعي واحد لا يتغير ؟

فقال في جوابه : «إنّ تعدد حكم الواقعه الواحدة بحسب اختلاف المجتهدين في الأعصار فيها أمر غير ممكّن وغير واقع : لأنّه مخالف لمذهب العدلية ، الملتزمين ببطلان التصويب في الواقع التي وردت فيها الخطابات ، أو استفيد حكمها من مدارك أخرى ، فإنّ مقتضى الاطلاقات ثبوت الحكم ، واستمراره بحسب الأزمنة في طرف فعلية الموضوع ، في أيّ ظرف كان ، ولو كان استقبلاً .

ويدل على ذلك الروايات أيضاً، كصحيحة زرارة المروية في الكافي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلال والحرام فقال : « حَلَالٌ مُحَمَّدٌ حَلَالٌ أَبْدَأَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَحَرَامٌ حَرَامٌ أَبْدَأَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يَكُونُ غَيْرُهُ ، وَلَا يَجِدُهُ غَيْرُهُ » ، وقال : قال على عليه السلام : « مَا أَحَدٌ ابْتَدَعَ بَدْعَةً إِلَّا تَرَكَ بَهَا سَنَةً » .

وأمّا فتاوى المجتهدين في موارد الخلاف ، فلا تصيب من فتاواهم في واقعة واحدة إلا فتواوى واحدة من ذلك . نعم ، فتواوى كل واحد من المجتهدين مع اجتماع شرائط التقليد فيه عذر بالنسبة للعامي في موارد الخطأ ، ثم إن الحكم المجعل في الشريعة له مقامان : مقام العمل ، والثاني مقام الفعلية ، وعلى ذلك فيمكن أن ينطبق عنوان الموضوع في شيء من زمان فيكون فعلياً ، ولا ينطبق على ذلك الشيء في زمان آخر فلا يكون ذلك الحكم فعلياً ، وهذا من ارتفاع فعليّة الحكم لا من تغيير المجعل في الشريعة ، كما إذا كان شيء آلة قمار في زمان ، وسقط عن آلية القمار في زمان آخر بعد ذلك الزمان ، فاللّعب به بلا رهان ، باعتبار عدم انطباق عنوان آلة القمار عليه في زمان اللّعب لا يكون محرماً ، وهذا ليس من تغيير حكم حرمة آلة القمار ، كما هو واضح ، وكوجوب jihad الابتدائي ، فإنه بناء على اشتراط jihad الابتدائي بحضور الإمام عليه السلام فلا يكون في زمان الغيبة وجوب jihad فعلياً؛ لعدم حضوره عليه لا لأنّ مع عدم حضوره تغيير حكم jihad في الشريعة ، وأمثال ذلك كثيرة .

نعم ، في الشريعة يمكن أن تكون لشخص أو أشخاص أحكام مختصة بهم ، وهذه الأحكام تنتهي برحيلهم ، كالأحكام المختصة بالنبي ﷺ ، وهذه قضايا خارجية لا ربط لها بالأحكام العامة الشرعية التي يعبر عنها بالقضايا الحقيقة ، والله العالم »<sup>(١)</sup> .

---

(١) الميرزا جواد التبريزى .

والخلاصة : إنَّ الله أَحْكَاماً واقعية ، وإنَّ المجتهد يبذل الجهد للوصول إلى ذلك الحِكْمَة الواقعي فربما اخطأ ، وكلامنا في عدم التغيير والتبدل في الأول لا في فتوى المجتهد ، والمداخلة لم تفرق بين الحكم الشرعي الواقعي والحكم الظاهري الذي يفتى به المجتهد .

## التفسير الخامس : تجديد الخطاب مع الطرف الآخر

إنَّ من يقول بتجدد الخطاب مع الآخر لم يطلع على الحقائق الإسلامية ، فإنَّ من اطلع على الإسلام المحمداني الأصيل يعرف أنَّ الإسلام يدعو إلى التحاور وإلى مجادلة الطرف الآخر والتي هي أحسن ، ولا أدرى أنَّ من يقول بوجوب التجديد الديني في الحوار مع الطرف الآخر ماذا يريد بالتجديد ؟ وهل هناك حوار أفضل من المحاورة بالحسنى التي دعا إليها الشارع ونادى بها القرآن الكريم في آيات عديدة :

**الآية الأولى :** ﴿إذْعُ إِلَيْ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادَلُهُمْ بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُفْتَدِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

**الآية الثانية :** ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فالإسلام أمرنا بأن نحاور ونجادل من أجل الدفاع عن الحق وقرنها بالحسنى ، فهو لم يغلق باب المحاورة والمجادلة : لأنَّ المحاورة والمناظرة تظهر للطرف الآخر بعض الخفايا وبعض الحقائق التي يجهلها الطرف الآخر ، فهي لم تغلق لتوقف إظهار الحق عليها في بعض الموارد ، ولكن الشارع المقدس نظمها ووضع لها شروطاً ، فأمر

(١) سورة النحل : الآية ١٢٥.

(٢) سورة العنكبوت : الآية ٤٦.

بالحوار والتي هي أحسن ، ونهانا عن السب والشتم والتفسيق ، فقال في كتابه الكريم :

﴿ وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَذْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾<sup>(١)</sup>.

فالإسلام يتربع عن السب والشتم والتفسيق والتكفير ، ويتعالى إلى أكثر من ذلك ف يؤدّبنا بمكارم الأخلاق عند الحوار والدفع والتي هي أحسن .

يقول تعالى : ﴿ اذْفَنْ بِالَّتِي هِيَ أَخْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكُمْ وَتَيْنَهُ عَذَاوَةُ كَانَهُ وَلَيْ حَمِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وهذا المنهج الذي اتبّعه النبي ﷺ في كثير من الموارد؛ فكم أسلم على يديه عندما احتضنهم رحمة النبي ﷺ ، عندما تلقاهم بقلبه الكبير ، عندما حاورهم فيما يختلي في أذهانهم من أفكار حتى يلقنهم الحجّة والموعظة والبرهان الذي يؤدّي بهم إلى اعتناق الإسلام ، وأذكر هذه الرواية التي أسلم فيها أكثر من شخص وأكثر من ملةً بعدما حاورهم النبي ﷺ ، وأذكرها بتمامها لنقتبس منها كيفية المحاجرة ، ولنعرف تأثير الحوار الهدف على الأفراد :

قال أبو محمد الحسن بن علي العسكري عليهما السلام : «عِنْدَمَا ذُكِرَ عِنْدَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ الْجِدَالُ فِي الدِّينِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْأَئِمَّةُ عَلَيْهِمْ قُدْ نَهْوَا عَنْهُ ، فَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ لَمْ يَنْهِ عَنْهُ مُطْلِقاً ، وَلَكِنْهُ نَهَى عَنِ الْجِدَالِ بِغَيْرِ الَّتِي هِيَ أَخْسَنُ ، أَمَا تَسْمَعُونَ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَخْسَنُ ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَخْسَنُ ﴾ ، فَالْجِدَالُ بِالَّتِي هِيَ أَخْسَنُ قُدْ قَرَنَهُ الْعُلَمَاءُ بِالدِّينِ ، وَالْجِدَالُ بِغَيْرِ الَّتِي هِيَ أَخْسَنُ مُحَرَّمٌ ، حَرَمَةُ اللَّهِ عَلَى شِيعَتِنَا ، وَكَيْفَ يُحَرِّمُ اللَّهُ الْجِدَالَ جُمْلَةً وَهُوَ يَقُولُ : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا ﴾

(١) سورة الأنعام: الآية ١٠٨.

(٢) سورة فصلت: الآية ٣٤.

أَوْ نَصَارَىٰ ﴿٢﴾ ، وَيَقُولُ تَعَالَى : ﴿٣﴾ تَلَكَ أَمَانِيْهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْزَهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤﴾ ، فَجَعَلَ اللَّهُ عِلْمَ الصَّدْقِ وَالْإِيمَانِ وَالْبُرْزَاهَانِ ، وَهَلْ يُؤْتَنِ بِبُرْزَهَانٍ إِلَّا بِالْجِدَالِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ .

قِيلَ : يَا بْنَ رَسُولِ اللَّهِ ، فَمَا الْجِدَالُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، وَبِالَّتِي لَيْسَتْ بِأَحْسَنِ ؟ قَالَ : أَمَا الْجِدَالُ بِغَيْرِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَأَنْ تُجَادِلَ بِهِ مُبْطِلًا فَيُورِدُ عَلَيْكَ باطِلًا فَلَا تَرْدُدْهُ بِحَجَةٍ قَدْ نَصَبَهَا اللَّهُ ، وَلَكِنْ تَجْحَدُ قَوْلَهُ ، أَوْ تَجْحَدُ حَقًّا يُرِيدُ بِذِلِكَ الْمُبْطِلُ أَنْ يُعِينَ بِهِ باطِلَهُ ، فَتَجْحَدُ ذِلِكَ الْحَقَّ مَخَافَةً أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْكَ فِيهِ حَجَةٌ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَذَرِي كَيْفَ الْمَخْلُصُ مِنْهُ ، فَذِلِكَ حَرَامٌ عَلَى شَيْءِنَا أَنْ يَصِيرُوا فِتْنَةً عَلَى ضُعَفَاءِ إِخْرَانِهِمْ وَعَلَى الْمُبْطَلِينَ ، أَمَا الْمُبْطَلُونَ فَيَجْعَلُونَ ضَعْفَ الْضَّعِيفِ مِنْكُمْ إِذَا تَعَاطَى مُجَادَلَتَهُ ، وَضَعْفُ فِي يَدِهِ حُجَّةٌ لَهُ عَلَى باطِلِهِ ، وَأَمَا الْضُّعَفَاءُ مِنْكُمْ ، فَتَغْمُمُ قُلُوبَهُمْ لِمَا يَرَوْنَ مِنْ ضَعْفِ الْمُحْقِنِ فِي يَدِ الْمُبْطِلِ .

وَأَمَا الْجِدَالُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَهُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ نَبِيًّا أَنْ يُجَادِلَ بِهِ مَنْ جَحَدَ الْبَعْثَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَإِحْيَاءَ لَهُ ، فَقَالَ اللَّهُ لَهُ حَاكِيًّا عَنْهُ : ﴿٥﴾ وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُخِيِّ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٦﴾ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ :

﴿٧﴾ قُلْ - يَا مُحَمَّدُ - يُخِيِّبَهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ \* الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ ﴿٨﴾ إِلَى آخرِ السُّورَةِ ، فَأَرَادَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ أَنْ يُجَادِلَ الْمُبْطِلَ الَّذِي قَالَ : كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ هَذِهِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ؟ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿٩﴾ قُلْ يُخِيِّبَهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿١٠﴾ ، أَفَيَعْجَزُ مَنِ ابْتَدَأَ بِهِ لَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَعِدَهُ بَعْدَ أَنْ يَبْلِي ، بَلِ ابْتِداَهُ أَصْبَعُ عِنْدَكُمْ مِنْ إِعَادَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿١١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴿١٢﴾ ، أَئِ إِذَا أَكْمَنَ النَّارَ الْحَارَةَ فِي الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ

(١) سورة البقرة: الآية ١١١.

(٢) سورة يس: الآيات ٧٨ - ٨٠.

الرَّطْبِ ثُمَّ يَسْتَخْرِجُهَا، فَعَرَفَكُمْ أَنَّهُ عَلَى إِعَادَةِ مَا بَلَى أَقْدَرُ، ثُمَّ قَالَ : ﴿أَوَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(١)</sup>، أَيْ إِذَا كَانَ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَعْظَمَ وَأَبْعَدَ فِي أُوْهَامِكُمْ وَقَدْرِكُمْ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِ مِنْ إِعَادَةِ الْبَالِيِّ، فَكَيْفَ جَوَزْتُمْ مِنَ اللَّهِ خَلْقَ هَذَا الْأَعْجَبِ عِنْدَكُمْ وَالْأَصْعَبُ لَدَنِيْكُمْ وَلَمْ تُجُوزَا مِنْهُ مَا هُوَ أَسْهَلُ عِنْدَكُمْ مِنْ إِعَادَةِ الْبَالِيِّ. قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : فَهُوَ الْجِدَالُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ فِيهَا قَطْعٌ عَذْرُ الْكَافِرِينَ وَإِزَالَةُ شَبَهِهِمْ. وَأَمَّا الْجِدَالُ بِغَيْرِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، فَإِنْ تَجْحَدْ حَقًا لَا يُمْكِنُكَ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ باطِلٍ مِنْ تُجَادِلُهُ، وَإِنَّمَا تَدْفَعُهُ عَنْ باطِلِهِ بِأَنْ تَجْحَدَ الْحَقَّ، فَهَذَا هُوَ الْمُحَرَّمُ؛ لِأَنَّكَ مِثْلُهُ جَحَدَ هُوَ حَقًّا وَجَحَدْتَ أَنْتَ حَقًّا آخَرَ».

وقال أبو محمد الحسن العسكري عَلَيْهِ السَّلَامُ : «فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ وَقَالَ : يَا أَبَنَ رَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَّمَ ، أَفْجَادَلَ رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَهْمَا ظَنَنتَ بِرَسُولِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فَكُلَّا تَظَنَّ بِهِ مُخَالَفَةُ اللَّهِ، أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ قَالَ : ﴿وَجَادُوهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ، وَ ﴿قُلْ يُحِبُّهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةً﴾ لِمَنْ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ، أَفَتَظَنُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَعَالَى خَالَفَ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ فَلَمْ يُجَادِلْ بِمَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ ، وَلَمْ يُخْبِرْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ بِمَا أَمْرَهُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ ، وَلَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي الْبَاقِرِ ، عَنْ جَدِي عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ سَيِّدِ الشُّهَدَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ) أَنَّهُ اجْتَمَعَ يَوْمًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى أَهْلُ خَمْسَةِ أَدِيَانٍ : الْيَهُودُ ، وَالنَّصَارَى ، وَالَّذِفْرِيَّةُ ، وَالشَّنَوِيَّةُ ، وَمُشْرِكِي الْعَرَبِ .

فَقَالَتِ الْيَهُودُ : نَحْنُ نَقُولُ : عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ - يَا مُحَمَّدُ - لِنَنْظُرَ مَا تَقُولُ ، فَإِنْ اتَّبَعْنَا فَنَخْنُ أَسْبَقُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْكَ وَأَفْضَلُ ، وَإِنْ خَالَفْنَا خَصَمْنَاكَ .

وَقَالَتِ النَّصَارَى : نَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ الْمَسِيحَ ابْنُ اللَّهِ اتَّحَدَ بِهِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ لِنَنْظُرَ مَا

تَقُولُ ، فَإِنِّي أَتَبَعْتُنَا فَنَحْنُ أَسْبَقُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْكَ وَأَفْضَلُ ، وَإِنْ خَالَفْتُنَا خَصْمَنَاكَ .  
 وَقَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ : نَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ الْأَشْيَاءَ لَا يَدْوِلُهَا وَهِيَ دَائِمَةٌ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ لِنَنْظُرَ  
 فِيمَا تَقُولُ ، فَإِنِّي أَتَبَعْتُنَا فَنَحْنُ أَسْبَقُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْكَ وَأَفْضَلُ ، وَإِنْ خَالَفْتُنَا خَصْمَنَاكَ .  
 وَقَالَتِ الشَّنَوِيَّةُ : نَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ هُمَا الْمُدَبِّرَانِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ لِنَنْظُرَ فِيمَا  
 تَقُولُ ، فَإِنِّي أَتَبَعْتُنَا فَنَحْنُ أَسْبَقُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْكَ ، وَإِنْ خَالَفْتُنَا خَصْمَنَاكَ . وَقَالَ مُشْرِكُو  
 الْعَرَبِ : نَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ أَوْثَانَنَا إِلَهٌ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ لِنَنْظُرَ فِيمَا تَقُولُ ، فَإِنِّي أَتَبَعْتُنَا فَنَحْنُ  
 أَسْبَقُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْكَ وَأَفْضَلُ ، وَإِنْ خَالَفْتُنَا خَصْمَنَاكَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمْنَتُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَكَفَرْتُ [ بِالْجِبْرِ وَالْطَّاغُوتِ]  
 وَبِكُلِّ مَعْبُودٍ سِواهُ . ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ بَعَثَنِي كَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَحُجَّةً  
 عَلَى الْعَالَمِينَ ، وَسَيَرِدُ كَيْدَ مَنْ يَكِيدُ دِيْنَهُ فِي نَحْرِهِ .

ثُمَّ قَالَ لِلَّهَ يَهُودٍ : أَجْئَتُمُونِي لِأَقْبَلَ قَوْلَكُمْ بِغَيْرِ حُجَّةٍ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَمَا الَّذِي دَعَاكُمْ  
 إِلَى الْقَوْلِ بِإِنَّ عَزِيزًا ابْنُ اللَّهِ ؟ قَالُوا : لِأَنَّهُ أَخْيَنِي لِبَنِي إِسْرَائِيلَ التَّوْرَاةَ بَعْدَ مَا ذَهَبْتُ  
 وَلَمْ يَفْعَلْ بِهَا هَذَا إِلَّا لِأَنَّهُ ابْنُهُ .

فَقَالَ ﷺ : فَكَيْفَ صَارَ عَزِيزًا ابْنُ اللَّهِ دُونَ مُوسَى ، وَهُوَ الَّذِي جَاءَ لَهُمْ بِالْتَّوْرَاةِ ،  
 وَرُوِيَ مِنْهُ مِنَ الْمُعْجِزَاتِ مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَلَئِنْ كَانَ عَزِيزًا ابْنَ اللَّهِ لِمَا ظَهَرَ مِنْ إِكْرَامِهِ بِإِخْيَاءِ  
 التَّوْرَاةِ ، فَلَقَدْ كَانَ مُوسَى بِالْبُنُوَّةِ أَوْلَى وَاحِدَةً ، وَلَئِنْ كَانَ هَذَا الْمِقْدَارُ مِنْ إِكْرَامِهِ لِعَزِيزٍ  
 يُوَجِّبُ لَهُ أَنَّهُ ابْنُهُ فَأَضْعَافُ هَذِهِ الْكَرَامَةِ لِمُوسَى تُوَجِّبُ لَهُ مَنْزِلَةً أَجَلَّ مِنَ الْبُنُوَّةِ ؛ لِأَنَّكُمْ  
 إِنْ كُنْتُمْ إِنَّمَا تُرِيدُونَ بِالْبُنُوَّةِ الدَّلَالَةَ عَلَى سَبِيلِ مَا تُشَاهِدُونَهُ فِي دُنْيَاكُمْ مِنْ وِلَادَةِ  
 الْأَمْهَاتِ الْأُولَادِ بِوَطْءِ آبَائِهِمْ لَهُنَّ ، فَقَدْ كَفَرْتُمْ بِاللَّهِ وَشَبَهَتُمُوهُ بِخَلْقِهِ ، وَأَوْجَبْتُمْ فِيهِ  
 صِفَاتَ الْمُحْدَثِينَ ، فَوَجَبَ عِنْدَكُمْ أَنْ يَكُونَ مُحْدَثًا مَخْلوقًا ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ خَالِقٌ صَنَعَهُ  
 وَابْتَدَعَهُ . قَالُوا : لَسْنَا نَعْنِي هَذَا ، فَإِنَّهُ هَذَا كُفَّرٌ كَمَا دَلَّتْ لِكِنَا نَعْنِي أَنَّهُ ابْنُهُ عَلَى مَعْنَى  
 الْكَرَامَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وِلَادَةً ، كَمَا قَدْ يَقُولُ بَعْضُ عُلَمَائِنَا لِمَنْ يَرِيدُ إِكْرَامَهُ وَإِبَانَتَهُ

بِالْمَنْزِلَةِ مِنْ عَيْرِهِ : يَا بْنَنِي ، وَأَنَّهُ ابْنِي لَا عَلَى إِثْبَاتِ وِلَادَتِهِ مِنْهُ : لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ أَجْنَبِي لَا نَسَبَ لَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، وَكَذَلِكَ لَمَا فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَزِيزٍ مَا فَعَلَ كَانَ قَدْ اتَّخَذَهُ ابْنًا عَلَى الْكَرَامَةِ لَا عَلَى الْوِلَادَةِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَهَذَا مَا قُلْتُهُ لَكُمْ أَنَّهُ إِنْ وَجَبَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ عَزِيزٌ ابْنَهُ ، فَإِنَّهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ بِمُوسَى أَوْلَى ، وَإِنَّ اللَّهَ يَفْضَحُ كُلَّ مُبْطِلٍ بِإِفْرَارِهِ ، وَيَقْلِبُ عَلَيْهِ حُجَّتَهُ ، إِنَّ مَا احْتَجَجْتُمْ بِهِ يُؤْذِي كُمْ إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِمَّا ذَكَرْتُهُ لَكُمْ : لِأَنَّكُمْ قُلْتُمْ إِنَّ عَظِيمًا مِنْ عَظَمَائِكُمْ قَدْ يَقُولُ لِأَجْنَبِي : لَا نَسَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ : يَا بْنَنِي ، وَهَذَا ابْنِي لَا عَلَى طَرِيقِ الْوِلَادَةِ ، فَقَدْ تَجِدُونَ أَيْضًا هَذَا الْعَظِيمَ يَقُولُ لِأَجْنَبِي أَخْرَ : هَذَا أَخِي ، وَلَاخْرَ : هَذَا شَيْخِي وَأَبِي ، وَلَاخْرَ : هَذَا سَيِّدِي وَيَا سَيِّدِي عَلَى سَبِيلِ الْإِكْرَامِ ، وَإِنَّ مَنْ زَادَهُ فِي الْكَرَامَةِ زَادَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ ، فَإِذَا يَجُوزُ عِنْدَكُمْ أَنْ يَكُونَ مُوسَى أَخَاهُ اللَّهِ أَوْ شَيْخَاهُ أَوْ أَبَا أَوْ سَيِّدًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَادَهُ فِي الْإِكْرَامِ مِمَّا لِعَزِيزٍ ، كَمَا أَنَّ مَنْ زَادَ رَجُلًا فِي الْإِكْرَامِ فَقَالَ لَهُ : يَا سَيِّدِي وَيَا شَيْخِي وَيَا عَمِي وَيَا رَئِيسِي عَلَى طَرِيقِ الْإِكْرَامِ ، وَأَنَّ مَنْ زَادَهُ فِي الْكَرَامَةِ زَادَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ ، أَفَيَجُوزُ عِنْدَكُمْ أَنْ يَكُونَ مُوسَى أَخَاهُ اللَّهِ أَوْ شَيْخَاهُ أَوْ عَمَّا أَوْ رَئِيسًا أَوْ سَيِّدًا أَوْ أَمِيرًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَادَهُ فِي الْإِكْرَامِ عَلَى مَنْ قَالَ لَهُ : يَا شَيْخِي أَوْ يَا سَيِّدِي أَوْ يَا عَمِي أَوْ يَا رَئِيسِي أَوْ يَا أَمِيرِي ؟ قَالَ : فَبَهِتَ الْقَوْمُ وَتَحَيَّرُوا وَقَالُوا : يَا مُحَمَّدًا ، أَجْلَنَا نَتَفَكَّرُ فِيمَا قَدْ قُلْتَهُ لَنَا . فَقَالَ : انْظُرُوا فِيهِ بِقُلُوبٍ مُعْتَقِدَةٍ لِلْإِنْصَافِ يَهْدِكُمُ اللَّهُ .

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّصَارَى فَقَالَ لَهُمْ : وَأَنْتُمْ قُلْتُمْ : إِنَّ الْقَدِيمَ عَزٌّ وَجَلٌ اتَّحَدَ بِالْمَسِيحِ ابْنِهِ ، فَمَا الَّذِي أَرَدْتُمُوهُ بِهِذَا الْقَوْلِ ؟ أَرَدْتُمُ أَنَّ الْقَدِيمَ صَارَ مُحَدَّثًا لِوُجُودِ هَذَا الْمُحَدَّثِ الَّذِي هُوَ عِيسَى ، أَوِ الْمُحَدَّثُ الَّذِي هُوَ عِيسَى صَارَ قَدِيمًا كَوْجُودِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ اللَّهُ ، أَوْ مَعْنَى قَوْلِكُمْ إِنَّهُ اتَّحَدَ بِهِ أَنَّهُ اخْتَصَّ بِكَرَامَةٍ لَمْ يَكُرِّمْ بِهَا أَحَدٌ سِوَاهُ ، فَإِنَّ أَرَدْتُمْ أَنَّ الْقَدِيمَ صَارَ مُحَدَّثًا فَقَدْ أَبْطَلْتُمْ ؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ مَحَالٌ أَنْ يَنْقَلِبَ فَيَصِيرَ مُحَدَّثًا ، وَإِنَّ أَرَدْتُمْ أَنَّ الْمُحَدَّثَ صَارَ قَدِيمًا فَقَدْ أَحْلَتُمْ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ أَيْضًا مَحَالٌ أَنْ يَصِيرَ قَدِيمًا ، وَإِنَّ أَرَدْتُمْ أَنَّهُ اتَّحَدَ بِهِ بِأَنَّهُ اخْتَصَّ وَاضْطَفَاهُ عَلَى سَائِرِ عِبَادِهِ فَقَدْ أَقْرَزْتُمْ بِحُدُوثِ عِيسَى

وَبِحُدُوثِ الْمَعْنَى الَّذِي اتَّحَدَ بِهِ مِنْ أَجْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عِيسَى مُحَدَّثاً وَكَانَ اللَّهُ اتَّحَدَ بِهِ بِأَنَّهُ أَخْدَثَ بِهِ مَعْنَى صَارَ بِهِ أَكْرَمُ الْخَلْقِ عِنْدَهُ - فَقَدْ صَارَ عِيسَى وَذَلِكَ الْمَعْنَى مُحَدَّثَيْنِ ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا بَدَأْتُمْ تَقُولُونَهُ .

فَقَالَ النَّصَارَى : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا أَظْهَرَ عَلَى يَدِ عِيسَى مِنَ الْأَشْيَاءِ الْعَجِيبَةِ مَا أَظْهَرَ فَقَدِ اتَّخَذَهُ وَلَدَأَ عَلَى جَهَةِ الْكَرَامَةِ .

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَقَدْ سَمِعْتُمْ مَا قُلْتُهُ لِلْيَهُودِ فِي هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ ، ثُمَّ أَعَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ كُلَّهُ ، فَسَكَتُوا إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا مِنْهُمْ ، فَقَالَ لَهُ : يَا مُحَمَّدُ ، أَوْلَسْتُمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللَّهِ ؟ قَالَ : قُلْنَا ذَلِكَ .

قَالَ : فَإِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ فَلِمَ مَنْعَتُمُونَا مِنْ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ عِيسَى ابْنُ اللَّهِ ؟

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُمَا لَنْ يَشْتَهِيَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللَّهِ فَإِنَّمَا هُوَ مُشْتَقٌ مِنَ الْخَلْلَةِ ، وَالْخَلْلَةُ إِنَّمَا مَعْنَاها الْفَقْرُ وَالْفَاقَةُ ، فَقَدْ كَانَ خَلِيلًا إِلَى رَبِّهِ فَقِيرًا ، وَإِلَيْهِ مُنْقَطِعًا ، وَعَنْ غَيْرِهِ مُتَعَفِّفًا مُغْرِضًا مُسْتَغْنِيًّا ؛ وَذَلِكَ لَمَّا أُرِيدَ قَذْفُهُ فِي النَّارِ ، فَرَمَيْنَا بِهَا فِي الْمَنْجَنِيقِ ، فَبَعَثَ اللَّهُ جَبَرِيلَ فَقَالَ لَهُ : أَدْرِكْ عَبْدِي ، فَجَاءَ فَلَقِيَهُ فِي الْهَوَاءِ فَقَالَ لَهُ : كَلْفِنِي مَا بَدَأْتَكَ فَقَدْ بَعَثْنِي اللَّهُ لِنُصْرَتِكَ . فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : حَسْبِيَ اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ ، إِنِّي لَا أَسْأَلُ غَيْرَهُ وَلَا حَاجَةٌ لِي إِلَّا إِلَيْهِ ، فَسَمَاءَ خَلِيلُهُ ، أَيْ فَقِيرَةٌ وَمَحْتَاجَةٌ مُنْقَطَعٌ إِلَيْهِ عَمَّنْ سِواهُ ، وَإِذَا جُعِلَ مَعْنِي ذَلِكَ مِنَ الْخَلْلَةِ ، وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ تَخَلَّ مَعَانِيهِ وَوَقَفَ عَلَى أَسْرَارِ لَمْ يَقْفِ عَلَيْهَا غَيْرِهِ كَانَ الْخَلِيلُ مَعْنَاهُ الْعَالِمُ بِهِ وَبِأُمُورِهِ ، وَلَا يُؤْجِبُ ذَلِكَ تَشْبِيهَ اللَّهِ بِخَلْقِهِ . أَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ خَلِيلُهُ ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِأَسْرَارِهِ لَمْ يَكُنْ خَلِيلُهُ ، وَأَنَّ مَنْ يَلِدُهُ الرَّجُلُ فَإِنَّ أَهَانَهُ وَأَقْصَاهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلَدَهُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْوِلَادَةِ قَائِمٌ بِهِ ؟ ثُمَّ إِنْ وَجَبَ لِأَنَّهُ قَالَ لِإِبْرَاهِيمَ خَلِيلِي أَنْ تَقِيسُوا أَنْتُمْ فَتَقُولُوا بِأَنَّ عِيسَى ابْنُهُ وَجَبَ أَيْضًا ، كَذِلِكَ أَنْ تَقُولُوا لِمُوسَى : إِنَّهُ ابْنُهُ ، فَإِنَّ الَّذِي مَعَهُ مِنَ الْمُعْجِزَاتِ لَمْ يَكُنْ بِدُونِ مَا كَانَ مَعَ عِيسَى ، فَقُولُوا : إِنَّ مُوسَى أَيْضًا ابْنُهُ ، وَإِنْ يَجُوزَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى

هذا المعنى إِنَّهُ شَيْخٌ وَسَيِّدٌ وَعَمَّةٌ وَرَئِيسٌ وَأَمِيرٌ ، كَمَا قَدْ ذَكَرْتُهُ لِلْيَهُودِ .

فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : وَفِي الْكِتَابِ الْمُنْزَلِ إِنَّ عِيسَى قَالَ : أَذْهَبُ إِلَى أَبِي وَأَبِيكُمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَإِنْ كُنْتُمْ بِذَلِكَ الْكِتَابِ تَعْمَلُونَ فَإِنَّ فِيهِ : أَذْهَبُ إِلَى أَبِي وَأَبِيكُمْ ، فَقُولُوا : إِنَّ جَمِيعَ الَّذِينَ خَاطَبَهُمْ عِيسَى كَانُوا أَبْنَاءَ اللَّهِ كَمَا كَانَ عِيسَى ابْنَةً مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ عِيسَى ابْنَةً ، ثُمَّ إِنَّ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مُبَطِّلٌ عَلَيْكُمْ هَذَا الَّذِي زَعَمْتُمْ أَنَّهُ عِيسَى مِنْ وُجْهِ الْإِخْتِصَاصِ كَانَ ابْنًا لَهُ ؛ لَا نَكُونُ قُلْتُمْ : إِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ ابْنَةٌ لِأَنَّهُ اخْتَصَّ بِمَا لَمْ يَخْتَصِ بِهِ غَيْرُهُ ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي خَصَّ بِهِ عِيسَى لَمْ يَخْصُّ بِهِ هُوَ لِإِلَهِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ عِيسَى : أَذْهَبُ إِلَى أَبِي وَأَبِيكُمْ ، فَبَطَّلَ أَنْ يَكُونَ الْإِخْتِصَاصُ لِعِيسَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ عِنْدَكُمْ بِقَوْلِ عِيسَى لِمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلُ اخْتِصَاصِ عِيسَى ، وَأَنْتُمْ إِنَّمَا حَكَيْتُمْ لِفَظَةً عِيسَى وَتَأَوَّلْتُمُوهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَذْهَبُ إِلَى أَبِي وَأَبِيكُمْ فَقَدْ أَرَادَ غَيْرَ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ وَنَحْلَتُمُوهُ ، وَمَا يُدْرِيكُمْ لَعَلَّهُ عَنِي : أَذْهَبُ إِلَى آدَمَ أَوْ إِلَى نُوحٍ ، وَإِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُنِي إِلَيْهِمْ وَيَجْمَعُنِي مَعَهُمْ ، وَآدَمُ أَبِي وَأَبِيكُمْ ، وَكَذِيلَكَ نُوحٌ ، بَلْ مَا أَرَادَ غَيْرَهُمْ هَذَا .

قَالَ : فَسَكَّ النَّصَارَى وَقَالُوا : مَا رَأَيْنَا كَالْيَوْمِ مُجَادِلًا وَلَا مُخَاصِنًا مِثْلَكَ وَسَنَنْظُرُ فِي أُمُورِنَا .

ثُمَّ أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الدَّهْرِيَّةِ فَقَالَ : وَأَنْتُمْ فَمَا الَّذِي دَعَاكُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ لَا بَدْوَ لَهَا ، وَهِيَ دَائِمَةٌ لَمْ تَزَلْ وَلَا تَرَالْ ؟ فَقَالُوا : لِأَنَا لَا نَحْكُمُ إِلَّا بِمَا نُشَاهِدُ ، وَلَمْ نَجِدْ لِلْأَشْيَاءِ حَدَثًا فَحَكَمْنَا بِأَنَّهَا لَمْ تَزَلْ ، وَلَمْ نَجِدْ لَهَا انْقِضَاءً وَفَنَاءً فَحَكَمْنَا بِأَنَّهَا لَا تَرَالْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَفَوْجَدْتُمْ لَهَا قِدْمًا أَمْ وَجَدْتُمْ لَهَا بَقَاءً أَبَدَ الْآيِدِ ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ وَجَدْتُمْ ذَلِكَ أَنْهَضْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ أَنَّكُمْ لَمْ تَرَالُوا عَلَى هَيَّتِكُمْ وَعَقُولِكُمْ بِلَا نِهَايَةٍ وَلَا تَرَالُونَ كَذِيلَكَ ، وَلَئِنْ قُلْتُمْ هَذَا دَفَعْتُمُ الْعَيَانَ وَكَذَبَكُمُ الْعَالَمُونَ وَالَّذِينَ يُشَاهِدُونَكُمْ .

قالوا: بِلْ لَمْ نُشَاهِدْ لَهَا قِدْمًا وَلَا بَقَاءً أَبَدَ الْأَبِدِ.

قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَ صِرْتُمْ بِأَنْ تَحْكُمُوا بِالْقِدْمِ وَالْبَقَاءِ دَائِمًا لِأَنَّكُمْ لَمْ تُشَاهِدُوا حَدُوثَهَا؟ وَانْقِضَاؤُهَا أُولَى مِنْ تَارِيكَ التَّمَيِّزِ لَهَا مِثْلُكُمْ، فَيَحْكُمُ لَهَا بِالْحَدُوثِ وَالْإِنْقِضَاءِ وَالْإِنْقِطَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشَاهِدْ لَهَا قِدْمًا وَلَا بَقَاءً أَبَدَ الْأَبِدِ، أَوْلَئِنْتُمْ تُشَاهِدُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَأَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ؟

فَقَالُوا: نَعَمْ.

فَقَالَ: أَتَرَوْنَهُمَا لَمْ يَزَالَا وَلَا يَزَالَا؟

فَقَالُوا: نَعَمْ.

فَقَالَ: أَفَيَجُوزُ عِنْدَكُمْ اجْتِمَاعُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؟

فَقَالُوا: لَا.

فَقَالَ ﷺ: فَإِذَا مُنْقَطِعٌ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ فَيَسْبِقُ أَحَدُهُمَا وَيَكُونُ الثَّانِي جَارِيًّا بَعْدَهُ.

قَالُوا: كَذَلِكَ هُوَ.

فَقَالَ: قَدْ حَكَمْتُمْ بِحَدُوثِ مَا تَقْدَمَ مِنْ لَيْلٍ وَنَهَارٍ لَمْ تُشَاهِدُوهُمَا فَلَا تُنْكِرُوا اللَّهَ قُدْرَتَهُ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: أَتَقُولُونَ مَا قَبْلَكُمْ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَتَنَاهُ أَمْ غَيْرُ مَتَنَاهُ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ إِنَّهُ غَيْرُ مَتَنَاهُ فَقَدْ وَصَلَ إِلَيْكُمْ آخَرُ بِلَا نِهايَةٍ لِأَوَّلِهِ، وَإِنْ قُلْتُمْ مَتَنَاهُ فَقَدْ كَانَ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُمَا.

قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ لَهُمْ: أَقْلَتُمْ إِنَّ الْعَالَمَ قَدِيمًا غَيْرَ مُحْدَثٍ وَأَنْتُمْ عَارِفُونَ بِمَعْنَى مَا أَقْرَرْتُمْ بِهِ وَبِمَعْنَى مَا جَحَدْتُمُوهُ؟

قَالُوا: نَعَمْ.

قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَهَذَا الَّذِي تُشَاهِدُونَ مِنَ الْأَشْيَاءِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ يَفْتَقِرُ : لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ لِلْبَعْضِ إِلَّا بِمَا يَتَصَلُّ بِهِ ، كَمَا نَرَى الْبَنَاءَ مُخْتَاجًا بَعْضًا أَجْزَائِهِ إِلَى بَعْضٍ ، وَإِلَّا لَمْ يَتَسْقُطْ وَلَمْ يَسْتَحْكِمْ وَكَذِلِكَ سَائِرُ مَا نَرَى . وَقَالَ أَيْضًا : فَإِذَا كَانَ هَذَا الْمُخْتَاجُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ لِقُوَّتِهِ وَتَمَامِهِ هُوَ الْقَدِيمُ فَأَخْبِرُونِي أَنْ لَوْ كَانَ مُحْدَثًا كَيْفَ كَانَ يَكُونُ ، وَمَاذَا كَانَ تَكُونُ صِفَتُهُ ؟

قَالَ : فَبِهِتُوا وَعَلِمُوا أَنَّهُمْ لَيَجِدُونَ لِلْمُحْدَثِ صِفَةً يَصِفُونَهُ بِهَا أَلَا وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي هَذَا الَّذِي زَعَمُوا أَنَّهُ قَدِيمٌ ، فَوَجَمُوا وَقَالُوا : سَنَنْظُرُ فِي أَمْرِنَا .

ثُمَّ أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الشَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ قَالُوا النُّورُ وَالظُّلْمَةُ هُمَا الْمَدْبُرَانِ .

فَقَالَ : وَأَنْتُمْ فَمَا الَّذِي دَعَاكُمْ إِلَى مَا قُلْتُمُوهُ مِنْ هَذَا ؟

فَقَالُوا : لِأَنَا وَجَدْنَا الْعَالَمَ صِنْفَيْنِ خَيْرًا وَشَرًّا ، وَوَجَدْنَا الْخَيْرَ ضِدًّا لِلشَّرِّ ، فَأَنْكَرْنَا أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ وَاحِدٌ يَفْعُلُ الشَّيْءَ وَضِدَّهُ ، بَلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّلْجَ مَحَالٌ أَنْ يَسْخُنَ كَمَا أَنَّ النَّارَ مَحَالٌ أَنْ تَبْرُدَ ، فَأَثْبَتُنَا لِذِلِكَ صَانِعَيْنِ قَدِيمَيْنِ ظُلْمَةً وَنُورًا .

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَفَلَسْتُمْ قَدْ وَجَدْتُمْ سَوادًا وَبَياضًا وَحُمْرَةً وَصُفْرَةً وَخُضْرَةً وَزُرْقَةً ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ ضِدٌ لِسَائِرِهَا لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ مِنْهَا فِي مَحَلٍ وَاحِدٍ كَمَا كَانَ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ ضِدَّيْنِ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي مَحَلٍ وَاحِدٍ ؟

قَالُوا : نَعَمْ .

قَالَ : فَهَلَا أَثْبَتُمْ بِعَدِدِ كُلِّ لَوْنٍ صَانِعًا قَدِيمًا لِيَكُونَ فَاعِلٌ كُلُّ ضِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَلْوَانِ غَيْرِ فَاعِلٍ الضِّدُّ الْآخِرِ ؟

قَالَ : فَسَكَّتُوا .

ثُمَّ قَالَ : فَكَيْفَ اخْتَلَطَ النُّورُ وَالظُّلْمَةُ ، وَهَذَا مِنْ طَبْعِهِ الصُّمُودُ ، وَهَذِهِ مِنْ طَبْعِهَا النُّزُولُ ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخْذَ شَرْقًا يَمْشِي إِلَيْهِ وَالآخَرَ غَربًا أَكَانَ يَجُوزُ عِنْدَكُمْ أَنْ

يُلْقِيَا مَا دَامَا سَائِرَيْنِ عَلَى وَجْهِهِمَا؟

قالوا: لا.

قال: فَوَجَبَ أَنْ لَا يَخْتَلِطَ النُّورُ وَالظُّلْمَةُ لِذَهَابِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ جِهَةِ الْآخِرِ، فَكَيْفَ وَجَدْتُمْ أَنْ حَدَثَ هَذَا الْعَالَمُ مِنْ امْتِزاجٍ مَا هُوَ مَحَالٌ أَنْ يَمْتَزِجَ، بَلْ هُمَا مَدَبَّرَانِ جَمِيعاً وَمَخْلوقَانِ.

قالوا: سَنَنْظُرُ فِي أُمُورِنَا.

ثُمَّ أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُشْرِكِي الْعَرَبِ فَقَالَ: وَأَنْتُمْ فَلِمَ عَبَدْتُمُ الْأَصْنَامَ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟

فَقَالُوا: تَقْرَبُ بِذِلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

فَقَالَ لَهُمْ: أَوْهِي سَامِعَةٌ مُطِيقَةٌ لِرَبِّهَا عَابِدَةٌ لَهُ حَتَّى تَقْرَبُوا بِتَعْظِيمِهَا إِلَى اللَّهِ؟

قالوا: لا.

قال: فَأَنْتُمُ الَّذِينَ نَحْتَمُوْهَا بِأَيْدِيكُمْ؟

قالوا: نَعَمْ.

قال: فَلَئِنْ تَعْبُدُوكُمْ هِيَ - لَوْ كَانَ يَجُوَزُ مِنْهَا الْعِبَادَةُ - أَخْرَى مِنْ أَنْ تَعْبُدُوهَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمْرُكُمْ بِتَعْظِيمِهَا مِنْ هُوَ الْعَارِفُ بِمَصَالِحِكُمْ وَعَوَاقِبِكُمْ وَالْحَكِيمُ فِيمَا يُكَلِّفُكُمْ.

قال: فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْقَوْلُ اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَلَّ فِي هَيَاكِلِ رِجَالٍ كَانُوا عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ ، فَصَوَرْنَا هَذِهِ الصُّورَةِ نُعَظِّمُهَا بِتَعْظِيمِنَا تِلْكَ الصُّورَةِ الَّتِي حَلَّ فِيهَا رَبُّنَا ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: إِنَّ هَذِهِ صُورَ أَقْوَامٍ سَلَفُوا كَانُوا مُطِيعِينَ لِلَّهِ قَبْلَنَا فَمَثَلُنَا صُورَهُمْ وَعَبَدُنَا هَا تَعْظِيمًا لِلَّهِ ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ وَأَمْرَ الْمَلَائِكَةَ بِالسُّجُودِ لَهُ [فَسَجَدُوا تَقْرَبًا بِاللَّهِ] كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ [إِلَى اللَّهِ] مِنْ الْمَلَائِكَةِ ، فَفَاتَنَا ذَلِكَ فَصَوَرْنَا صُورَتَهُ فَسَجَدْنَا لَهَا تَقْرَبًا إِلَى اللَّهِ كَمَا تَقْرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَمَا أَمْرَتُمْ بِالسُّجُودِ بِزَعْمِكُمْ إِلَى جِهَةِ مَكَّةَ فَفَعَلْتُمْ ثُمَّ

نَصَبْتُمْ فِي عَيْرِ ذَلِكَ الْبَلْدِ بِأَيْدِيكُمْ مَحَارِبَ سَجَدْتُمْ إِلَيْهَا وَقَصَدْتُمُ الْكَعْبَةَ لَا مَحَارِبَكُمْ  
وَقَصَدْتُمُ الْكَعْبَةَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا إِلَيْهَا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَخْطَأْتُمُ الطَّرِيقَ وَضَلَّتُمْ، أَمَا أَنْتُمْ - وَهُوَ ﷺ يُخَاطِبُ  
الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ يَحْلُّ فِي هَيَاكِلِ رِجَالٍ كَانُوا عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الَّتِي صَوَرْنَاها فَصَوَرْنَا  
هَذِهِ الصُّورَ نُعَظِّمُهَا لِتَعْظِيمِنَا لِتِلْكَ الصُّورِ الَّتِي حَلَّ فِيهَا رَبُّنَا - فَقَدْ وَصَفْتُمْ رَبِّكُمْ بِصِفَةِ  
الْمَخْلُوقَاتِ، أَوْ يَحْلُّ رَبِّكُمْ فِي شَيْءٍ حَتَّى يُحِيطَ بِهِ ذَاكُ الشَّيْءُ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ إِذْنَ  
وَبَيْنَ سَائِرِ مَا يَحْلُّ فِيهِ مِنْ لَوْنِهِ وَطَعْمِهِ وَرَائِحَتِهِ وَلِينِهِ وَخُشُونَتِهِ وَثُقلِهِ وَخِفْتِهِ؟ وَلَمْ  
صَارَ هَذَا الْمَحْلُولُ فِيهِ مُحْدِثًا قَدِيمًا دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُحْدِثًا وَهَذَا قَدِيمًا؟ وَكَيْفَ  
يَحْتَاجُ إِلَى الْمَحَالِ مَنْ لَمْ يَزَلْ قَبْلَ الْمَحَالِ وَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ كَانَ لَمْ يَزَلْ؟ وَإِذَا وَصَفْتُمُوهُ  
بِصِفَةِ الْمُحْدَثَاتِ فِي الْحُلُولِ فَقَدْ لَزِمَكُمْ أَنْ تَصْفُوهُ بِالرَّوَالِ، وَمَا وَصَفْتُمُوهُ بِالرَّوَالِ  
وَالْحُدُوثِ فَصِفْوَهُ بِالْفَنَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ مِنْ صِفَاتِ الْحَالِ وَالْمَحْلُولِ فِيهِ، وَجَمِيعُ  
ذَلِكَ مُتَغَيِّرُ الذَّاتِ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَغَيِّرْ ذَاتُ الْبَارِي تَعَالَى بِحُلُولِهِ فِي شَيْءٍ جَازَ أَنْ  
لَا يَتَغَيِّرْ بِأَنْ يَتَحَرَّكَ وَيَسْكُنَ وَيَسْوَدَ وَيَبْيَضَ وَيَحْمَرَ وَيَصْفَرَ، وَتَحْلُلُ الصُّفَاتُ الَّتِي  
تَتَعَاقَبُ عَلَى الْمَوْصُوفِ بِهَا حَتَّى يَكُونَ فِيهِ جَمِيعُ صِفَاتِ مُحْدَثَيْنَ. وَيَكُونُ مُحْدَثًا،  
تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا بَطَّلَ مَا ظَنَنتُمُوهُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يَحْلُّ فِي شَيْءٍ فَقَدْ فَسَدَ مَا  
بَنَيْتُمْ عَلَيْهِ قَوْلَكُمْ.

قَالَ: فَسَكَتَ الْقَوْمُ وَقَالُوا: سَنَنْظُرُ فِي أُمُورِنَا.

ثُمَّ أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْفَرِيقِ الثَّانِي فَقَالَ: أَخْبِرُونَا عَنْكُمْ إِذَا عَبَدْتُمْ صُورَ مَنْ  
كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَسَبَّحْتُمْ لَهَا وَصَلَّيْتُمْ فَوَضَعْتُمُ الْوِجْهَ الْكَرِيمَةَ عَلَى التُّرَابِ بِالسُّجُودِ لَهَا،  
فَمَا الَّذِي أَبْقَيْتُمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ؟ أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ مِنْ حَقِّ مَنْ يُلْزَمُ تَعْظِيمَهُ وَعِبَادَتَهُ أَنْ  
لَا يُسَاوِي بِهِ عَبْدَهُ، أَرَأَيْتُمْ مَلِكًا أَوْ عَظِيمًا إِذَا سَوَيْتُمُوهُ بِعَبْدِهِ فِي التَّعْظِيمِ وَالْخُضُوعِ

وَالْخُشُوعُ أَيْكُونُ فِي ذَلِكَ وَضْعٌ مِنَ الْكَبِيرِ كَمَا يَكُونُ زِيادةً فِي تَعْظِيمِ الصَّغِيرِ؟

فَقَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ: أَفَلَا تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ مِنْ حَيْثُ تُعَظِّمُونَ اللَّهَ بِتَعْظِيمِ صُورِ عِبَادِهِ الْمُطْبَعِينَ لَهُ تَزْرُونَ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ: فَسَكَتَ الْقَوْمُ بَعْدَ أَنْ قَالُوا: سَنَنْظُرُ فِي أَمْرِنَا.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْفَرِيقِ الثَّالِثِ: لَقَدْ ضَرَبْتُمْ لَنَا مَثَلًا وَشَبَهْتُمُونَا بِأَنْفُسِكُمْ وَلَسْنَا سَوَاءٌ؛ وَذَلِكَ إِنَّا عِبَادُ اللَّهِ مَخْلُوقُونَ نَأْتَمِرُ لَهُ فِيمَا أَمْرَنَا، وَنَنْزِجُ عَمَّا زَجَرَنَا، وَنَعْبُدُهُ مِنْ حَيْثُ يُرِيدُهُ مِنَا، فَإِذَا أَمْرَنَا بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ أَطْعَنَاهُ وَلَمْ تَتَعَدَّ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي لَعْلَةً إِنْ أَرَادَ مِنَا الْأَوَّلُ فَهُوَ يَكْرَهُ الثَّانِي، وَقَدْ نَهَا نَاهَا أَنْ تَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا أَمْرَنَا أَنْ نَعْبُدَهُ بِالتَّوْجِهِ إِلَى الْكَعْبَةِ أَطْعَنَاهُ، ثُمَّ أَمْرَنَا بِعِبَادَتِهِ بِالتَّوْجِهِ نَحْوَهَا فِي سَائِرِ الْبَلْدَانِ الَّتِي تَكُونُ بِهَا فَأَطْعَنَاهُ، وَلَمْ نَخْرُجْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِنِ اتِّبَاعِ أَمْرِهِ، وَاللَّهُ حَيْثُ أَمَرَ بِالسُّجُودِ لِأَدَمَ لَمْ يَأْمُرْ بِالسُّجُودِ لِصُورَتِهِ الَّتِي هِيَ غَيْرُهُ، فَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَقِيسُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ لَعْلَةً يَكْرَهُ مَا تَفْعَلُونَ إِذَا لَمْ يَأْمُرْكُمْ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَذِنَ لَكُمْ رَجُلٌ دُخُولَ دَارِهِ يَوْمًا بِعَيْنِيهِ أَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ؟ أَوْ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا دَارًا لَهُ أُخْرَى مِثْلًا بِغَيْرِ أَمْرِهِ؟ أَوْ وَهَبَ لَكُمْ رَجُلٌ ثَوْبًا مِنْ ثِيابِهِ أَوْ عَبْدًا مِنْ عَبْدِهِ أَوْ دَابَّةً مِنْ دَوَابِهِ أَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا ذَلِكَ؟

قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَأْخُذُوهُ أَكُمْ أَخْذُ أَخْرَى مِثْلَهُ؟

قَالُوا: لَا إِنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَنَا فِي الثَّانِي كَمَا أَذِنَ فِي الْأَوَّلِ.

قَالَ ﷺ: فَأَخْبِرُونِي اللَّهُ أَوْلَى بِأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى مُلْكِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ أَوْ بِغَضْرِ الْمَمْلُوكِينَ؟

قالوا: بَلِ اللَّهُ أَوْلَى بِأَنْ لَا يَتَصَرَّفُ فِي مُلْكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

قَالَ: فَلِمَ فَعَلْتُمْ وَمَتَى أَمْرَكُمْ بِالسُّجُودِ أَنْ تَسْجُدُوا لِهَذِهِ الصُّورِ؟

قَالَ: فَقَالَ الْقَوْمُ: سَنَنْظُرُ فِي أُمُورِنَا وَسَكَّتُوا.

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَوَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ نِبِيًّا، مَا أَتَتْ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ حَتَّى أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْلَمُوا، وَكَانُوا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ خَمْسَةً، وَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ حُجَّتِكَ يَا مُحَمَّدُ، نَشْهُدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

لاحظ هذه المحاوررة وكيف تعامل معهم النبي الأعظم ﷺ وبكل رحمة وهدوء ، فأقام لهم الأدلة والبراهين حتى أقنعهم بالحق واتبعوه ، ولو استعمل معهم العنف لفروا من بين يديه ، والقرآن الكريم يعلمنا حينما يخاطب الرسول الأعظم ﷺ فيقول تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَطَّاً غَلِيلَ الْقُلُوبِ لَانْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

كما ينقل لنا القرآن الكريم عدة محاوررات ومناظرات بين الأنبياء وبين قومهم ، فيعرض لنا مناظرة بين نبي الله إبراهيم وقومه ، وأخرى بين نبي الله نوح وقومه ، وثالثة لنبينا ﷺ مع قومه وهكذا ، وحينما يعرض لنا القرآن الكريم هذه المناظرات فإنّ الهدف منها تعليم المسلمين على المعاورات الهدافة والهادئة .

هذا هو الإسلام وهذه منهجيته ، وهذا ما اتبّعه أهل البيت ع في مناظراتهم وفي معاوراتهم ، واقتفي أثرهم العلماء (رضي الله عنهم) ، فماذا يريد من يطالب بتتجديد الخطاب مع الطرف الآخر ، وهل هناك منهجية أو أسلوب أنجع وأنجح مما طرحته الإسلام في المعاورة والمناظرة مع الطرف الآخر ؟

نعم ، لو كان مراده تتجديد الخطاب الذي يتّخذه بعض المسلمين من التكفير والتفسيق والسب واللعن ، فهذا شيء آخر؛ لأنّه لا يمت إلى الإسلام بصلة ، وقد

(١) الاحتجاج: ١٤/١ - ٢٤.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

عرفت منهجية الإسلام في أسلوب المحاورة ، وأنه يرفض هذه الأساليب ، فأمير المؤمنين عليه السلام حتى مع أشد الناس له عداوة لا يقبل بسبّهم؛ فحينما مرّ على جماعة وهم يسبّون أصحاب معاوية قال :

«إني أكره لكم أن تكونوا سبابين»<sup>(١)</sup>.

لاحظ القيم والمبادئ التي يحملها تلميذ الإسلام الأول ، يرفض أن يسبّ حتى أعداؤه ، ويعلم أصحابه القيم الإسلامية ، القيم المحمدية ، فأي تجديد يريده القائل ؟ نعم ، المناظرة والمحاورة تحتاج إلى الفرد الكفؤ ، وخصوصاً عندما تكون المناظرة علنية أو تمثل طائفة معينة ، فإنه لا بد أن يكون الشخص مطلعاً على موضوع المحاورة وأسلوب المحاورة ، وعلى ما يترتب على المحاورة ، وأتعرض لها باختصار :

### الأول: موضوع المحاورة

الثاني: في المُحاور

الثالث: في الشمرات المرتبة للحوار

### الأول: موضوع المحاورة

لابد في المحاورة من عدة أمور:

١ - لا بد في المحاورة من البدء بالكبيريات؛ لأن بعض الصغيريات متربة على الكبيريات ، فأنت لا تقدر أن تثبت صحة الطواف في الحجّ ، أو الرمي في منى ، مالم تثبت النبوة؛ لأن ثبوت هذه الأمور فرع إثبات النبوة ، ومن الأخطاء منهجية في المحاورة التركيز في البدء على الصغيريات ، فالصغيريات في بعض الأحيان تكون تعبدية وتوصيفية ليس للعقل فيها نصيب ، كما في الأمور العبادية ، أو أنها متوقفة على

ثبوت النبوة كما في الإمامة ، أو متوقفة على حكمة الخالق ووجوده كما في النبوة ، والحال أنَّ كثير من المنازرات والمحاورات ترتكز على الصغرىيات المترفرفة على الكبريات ، فلا بدَّ في المنازرة من البدء بالكبريات ، حتى لا يكون البحث عقيمًا .

٢ - لا بدَّ في المحاوراة من التركيز على الأمور المسلمة عند الطرفين أو الطرف الآخر على الأقل ، فال المسلم حينما يقول لغير المسلم : قال الله ، أو قال الرسول ﷺ ، فلن يكون مقبولاً عند الطرف الآخر . نعم ، يمكن أن يستشهد المناظر بأدلة من الكتاب والسنّة ، لا بنقل القول المجرّد ، فإنَّ هناك من ينقل القول المجرّد كقوله النبي ﷺ يقول : إنَّ الصلاة واجبة ، وهناك من ينقل أدلة من القرآن والسنّة ، والتي يبرهن فيها على مدعاه ، والذي يجدي الثاني دون الأول .

٣ - من الأمور المهمة في المحاوراة تحديد هوية المُحاور؛ لأنَّه ما لم تحدَّد هويَّة المُحاور سوف يتفضَّل من كثير من الأدلة التي تكون ضده ، فإنَّ المُحاور إما أن يكون مسلماً أولاً ، وال المسلم أبداً أن يكون شافعياً أو حنفياً أو حنبلياً أو مالكياً أو شيعياً ، أو غير ذلك ، ولا شكَّ أنَّ لكلَّ واحد منهم القواعد والأصول ، والكتب التي تكون المرجع الأساسي له ، فعندما تعرف هوية المناظر فسوف يلزم بمقتضى القواعد والأصول والأحاديث المعتبرة عنده ، أمّا إذا لم تحدَّد الهويَّة فإنَّه في الوقت الذي يكون الدليل لصالحه فإنه سيتمسَّك به ، وعند الضيق يتفضَّل من تلك القواعد والأصول والأحاديث بأئمَّة لا أُعترف بها ، أو لست ممَّن يعتنق هذا المذهب ، فلا يمكن الاحتجاج عليه؛ لأنَّه يأخذ من كلَّ مذهب ما يحلُّ ويطيب له .

٤ - لا بدَّ من الموضوعية في الحوار ، في المنازرة ولا بدَّ أن يكون المناظر خالي الأهداف والأغراض؛ لأنَّ الحكمة ضالة المؤمن ، فحينما يرى الحقُّ عليه أن يذعن به؛ لأنَّ المراد من المنازرة والمحاورة إظهار الحقُّ والتمسُّك به ، وليس المراد من المحاوراة إثبات الوجود أو التعصُّب ، فلا بدَّ في المحاوراة من الموضوعية لكي تنتج الهدف المطلوب ، أمّا لو كانت المحاوراة من أجل الغلبة والتعصُّب وإثبات الوجود

والعناد حتى في الأمور الواضحة ، فهذه المحاور لن ينتفع منها المحاورون والمجتمع إلا المزيد من التفرق والتهريج وتمزيق الأمة .

## الثاني : في المُحاور

لا بد أن يتمتع المحاور بعدة أمور :

### ١ - أن يتمتع بالإحاطة الكاملة في محاور البحث

عندما تكون المحاور علنية ، أو عندما تمثل فئة ما ، عندها لا بد أن يكون المحاور ممن له الأهلية للتصدي للحوار؛ لأن النقص وارداً لا يكون وارد على نفس الشخص فقط ، وإنما يكون وارداً على تلك الفئة بجمعها ، وعندما ينهزم في أحد الجولات فسوف يحسب الانهزام على ذلك المذهب بأكمله؛ لذا لا بد في المحاور من أن يكون مطلعاً على الأحاديث وعلى الأصول العامة حتى يتمكن من الجواب على الإشكاليات الواردة في المحاور ، ومن الأخطاء تصدي البعض لهذه القضايا إذا لم يكن محبيطاً إحاطة كاملة بموضوعات البحث .

### ٢ - أن يتمتع بالذكاء والفطنة

يجب أن يتمتع المحاور والمناظر بالذكاء والفطنة وسرعة الانتقال لكي يتمكن من رد الإشكالات ، فإن الأمر لا يقتصر على الحفظ فقط ، خصوصاً في المناظرة؛ لأن المناظرة مبنية على الإشكالات والجواب عليها ، وما لم يكن عنده الذكاء وسرعة الانتقال لا يمكنه الجواب على الإشكالات الواردة .

### ٣ - أن يكون المُحاور متخصصاً في أمور المحاور

لأن الحوار تارةً يكون فقهياً ، وتارةً يكون عقائدياً ، وتارةً يكون فلسفياً ، وتارةً يكون حول الأحاديث ، وتارةً يكون في الاقتصاد ، وهكذا . فلا بد من اختيار الشخص المناسب لمحور البحث ، وهذا يعني أننا نحتاج إلى أناس متخصصون في هذه الأمور ، وليس من المعقول أن نختار طالب علم لأنّه طالب علم ليقوم بكلّ هذه

الأدوار؛ لأنّ طالب العلم مهما كان فهو طاقة ، والطاقة محدودة ، مضافاً إلى أنّ طالب العلم ربّما يكون ناجحاً في الفقه فقط ، أو في الأصول ، أو في العقائد ، أو أنه يحفظ الأحاديث فقط ، فلا يعقل أن أجعل متخصص في الفقه لكي يجب على مسائل اقتصادية ، أو على مسائل عقائدية ، والعكس صحيح.

#### ٤- الضبط الانفعالي عند المحاور

فلا يكون سريع الانفعال؛ لأنّ سرعة الانفعال عند المحاور تفقده التركيز في التفكير ، وتفقده السيطرة على ما يقول ، وفي المعاور لا بدّ من أن يعرف الإنسان ما يقول ، أمّا إذا فلت الزمام من يده ، فربّما يقول أمر لا يريد أن يقوله.

#### ٥- أن يكون مهذباً في كلامه

عرفنا فيما سبق أنّ الإسلام دعانا إلى الحوار الهدف والجدال بالحسنى؛ لأنّه حينما يبدء التهريج والسبّ من أحد المحاورين ، فإنّ الحوار سوف يفقد مصاديقه ، وسوف يرد المحاور الآخر بنفس الأسلوب ، والشارع المقدّس علّمنا ذلك ، فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ اذْفَعْ بِإِلَيْهِ أَخْسَنَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِإِلَيْهِ أَخْسَنَ ﴾<sup>(١)</sup> فلا بدّ من استعمال المرونة في الحوار ، وليس المراد من المرونة في الحوار أن يتنازل الإنسان عن مبادئه وقيمه ، فالنبي ﷺ كان يجادل الكفار بالتي هي أحسن ، وكان يتعامل معهم بمرونة ، ولكن مع ذلك لم يتنازل ولا عن جزئية من جزئيات دعوته ، فالمراد لا تعني التنازل كما يأتي مفصلاً.

#### الثالث: الثمرات المرتقبة من الحوار

ليس المقصود من الحوار أن يتنازل أحد الأطراف عن مبادئه أو قيمه أو دينه ،

---

(١) سورة النحل: الآية ١٢٥.

فإن هذه الأمور لا تحصل من الحوار في أول وهة ، بل يتوقف على اقتناعه أو إقناع الخصم ، وعلى إقامة البرهان الذي يقطع به الطرف المحاور ، وهذا لا يتحقق بحوار واحد أو اثنين . إذن ما هي فائدة الحوار ؟ للحوار عدّة فوائد :

### ١ - تقريب وجهات النظر بين الطرفين

عندما يكون الحوار هادفاً ، ويتسم بالمصداقية ، فإنه سوف تكون هناك نقاط للاتفاق بين المتحاورين ، فإنه لا شك بأن هناك نقاط للاتفاق ، سواء بين المسلمين أنفسهم ، أو حتى بين المسلمين وغيرهم ، هذه النقاط عندما تؤخذ بنظر الاعتبار فسوف يحصل هناك نوع من التقارب والألفة ، والقرآن الكريم تعرض لذلك حيث أخذ النقاط المشتركة لتكون نقطة انطلاق ووحدة بين الشعوب فقال : ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾<sup>(١)</sup> ، فهناك كلمة واحدة تجمع الكل وهي كلمة التوحيد ، وهذه يمكن أن تكون بذرة مهمة للمحبة والاخاء ، هذا بالنسبة إلى غير المسلم فكيف بالمسلمين ، فإن نقاط الاتفاق لا تكاد تحصى ، فعندما يكون الحوار هادفاً ، ويأخذ بنظر الاعتبار النقاط المشتركة ، والتي تجمع كافة الأفراد ، هذه يمكن أن تكون المنبع الذي يمد المسلمين بالأخوة والتآلف .

### ٢ - إزالة بعض الشبه من ذهن الطرف المحاور

كثير من الناس عندما يسمع أو يقرأ بعض الشبهات أو الاتهامات والشائعات لا يكلف نفسه بالبحث عنها ، وإنما يأخذها ويرسلها إرسال المسلمين وكأنها وحي نازل من السماء ، فعند المعاورة والمناظرة سوف تذكر الأدلة على بطلان تلك الشائعات والاتهامات مما يدعى المحاور المعتمد والمستمع المنصف إلى البحث والتحقيق ، فيتضح بطلان الكثير من الاتهامات والشائعات ، مثلاً : في قضية

---

(١) سورة آل عمران : الآية ٦٤ .

السجود على التربة يتصور البعض أنها عبادة للتربة أو يسمع أنها عبادة للتربة ، وليس له دافع إلى البحث عن الحقيقة ، ولكن حينما تكون هناك مناظرة هادفة وبحث عن الحقيقة سوف يطلع على الأدلة التي تثبت بالدليل القاطع أنها ليست عبادة للتربة ، وبهذا يحصل نوع من التقارب بين المتناظرين .

### ٣- توضيع الحقائق المجهولة

في المناقضة والحوار يتمكن المحاور من إيصال بعض الحقائق المجهولة لدى الطرف الآخر ، مثلاً: في الحسينيات هناك الكثير من التساؤلات والدعایات والشائعات التي تبثّ عمّا يجري في الحسينيات ، فعندما يبرهن المحاور على ما يجري في الحسينيات ، خصوصاً في زماننا الحاضر ، والذي كثرت فيه الحسينيات المفتوحة لكلّ أحد ، والذي يمكنه أن يتأكد بنفسه ليعرف ماذا يجري في الحسينيات التي جعلت منطلقاً لتعليم وتهذيب الفرد المسلم ببركة سيد الشهداء عليه السلام . عندما ينكشف له الواقع وزيف بعض الدعایات ويتبّنه للهدف من نشر هذه الأقاويل ، سوف يحصل عنده نوع من الصفاء الذي يوجب التقارب .

### ٤- إيجاد الألفة والمحبة بين الأطراف المتحاورة

وهذا التألف لا يمكن أن يحصل إلا بما ذكرنا من الموضوعية واتخاذ منهج المرونة في التعامل مع المحاور الآخر .

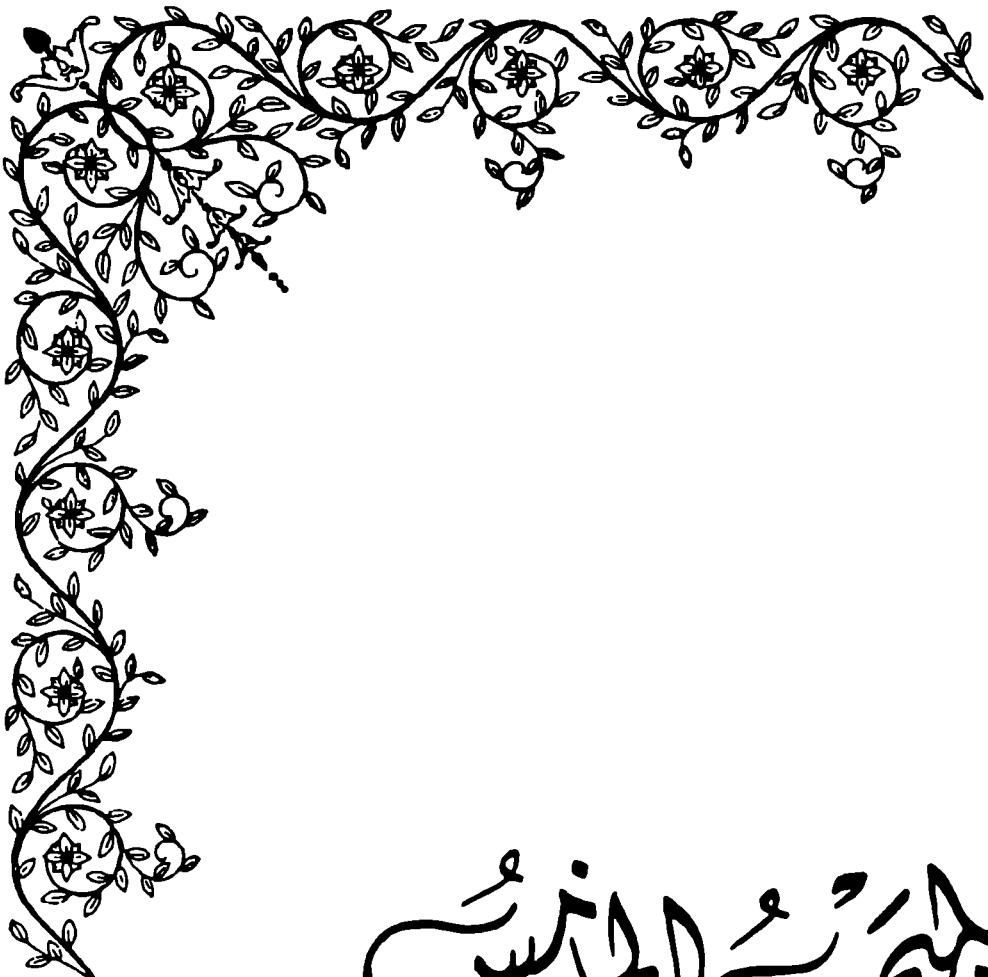
وهنا عدّة تساؤلات أعرض بعضها في المبحث الخامس :

١- كيف يمكن لدستور كان قبل أكثر من ألف وأربعين عام أن يلبي متطلبات العصر المتکثرة ؟

٢- هل يقف الإسلام في وجه التقدمية والتطور أم لا ؟

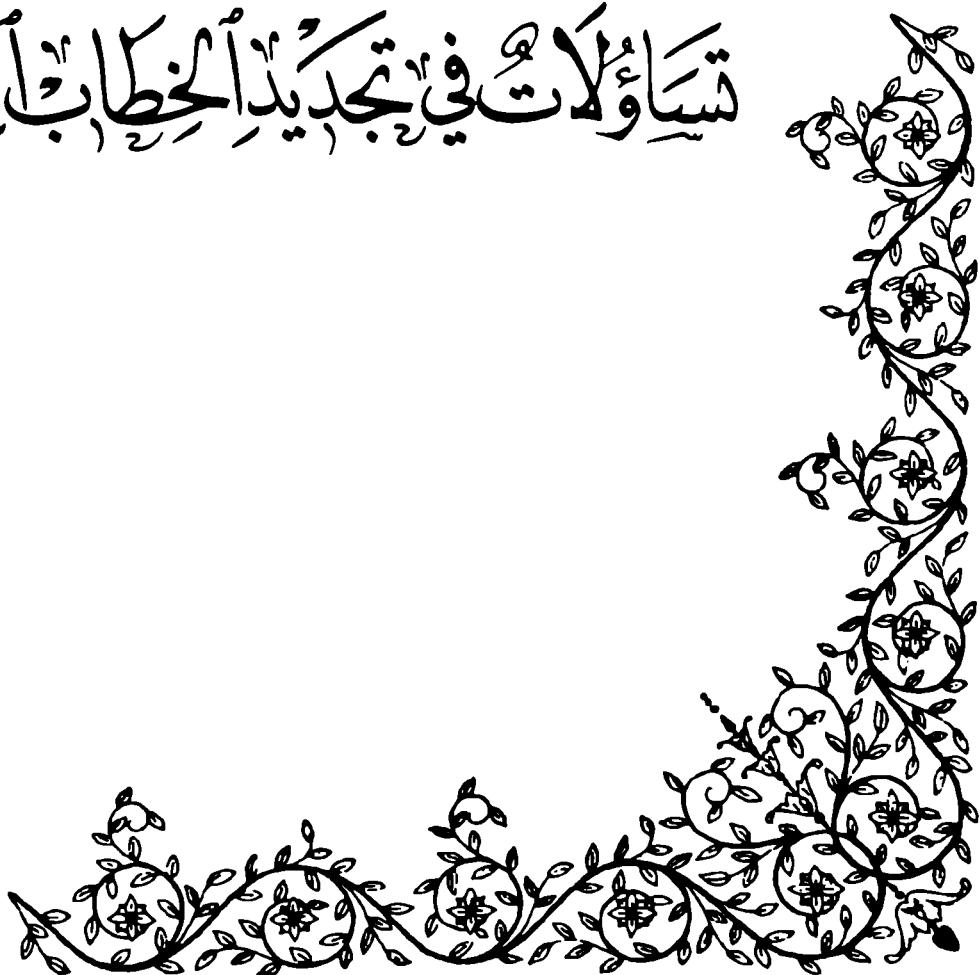
٣- لماذا تخلف المسلمون عن ركب الحضارة المعاصرة ؟

٤- كيف ينظر الإسلام إلى المرأة في ظل التطور الحضاري ؟



# لِبْرَيْشُ لِلنِّسَاء

تَسْأَوْلَاتٍ فِي تِجَارِيدِ الْخَطَابِ الْدِينِيِّ





## السؤال الأول:

كيف يمكن لدستور كان قبل أكثر من ألف واربعمائة عام أن يلبي متطلبات العصر المتکثرة؟

فإن القانون مهما كان فهو محدود ، فكيف تفي القوانين المحدودة بالحاجات غير المتناهية ؟ فالحضارة قد توسيّع ، ولا تزال توسيّع ، وهي في تزايد وتكامل مستمر ، والقوانين في الكتاب والسنة مهما اتسعت فهي محدودة ، فكيف يستغنى المجتمع عن ممارسة التشريع الجديد ؟

أَسْمَت الدِّعَوَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بَعْدَ سَمَاتٍ جَعَلَتْ مِنْهَا دِيَانَةً قَابِلَةً لِلتَّطْبِيقِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، وَجَعَلَتْهَا دُعَوَةً تَنَاسِبُ مَعَ كُلِّ الظَّرُوفِ؛ وَلَذَا لَمْ تَعْجِزْ الشَّرِيعَةُ الْمَقْدَسَةُ عَنْ عَلاجِ أَيِّ قَضِيَّةٍ مِّنَ الْقَضَايَا ، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ أَمْرُهَا أَمَامَ أَيِّ مشكلَةٍ مِّنَ الْمَشَاكِلِ ، فَلَا يَتَجَدَّدُ فِي كُلِّ عَصْرٍ مِّنَ الْعَصُورِ شَيْءٌ إِلَّا وَلِلْإِسْلَامِ فِيهِ حُكْمٌ وَدُسْتُورٌ ، وَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى أَيِّ دِيَانَةٍ أُخْرَى ، وَلَمْ تَفْتَرِ إِلَى أَيِّ دُسْتُورٍ جَدِيدٍ ، فَمِنْذَ قَدِيمِ الزَّمَانِ وَإِلَى يَوْمِنَا هَذَا لَمْ تَوْجَدْ قَضِيَّةٌ مِّنَ الْقَضَايَا بَقِيتْ بِدُونِ حُكْمٍ أَوْ دُسْتُورٍ؛ وَهَذَا أَحَدُ الْأَمْرُوا الْإِعْجَازِيَّةُ لِلشَّرِيعَةِ الْمَقْدَسَةِ ، وَالَّتِي تَمْكِنُهَا مِنْ إِدَارَةِ دَفَّةِ الْحُكْمِ لِكُلِّ الْقَضَايَا بِدُونِ أَنْ تَفْتَرِ إِلَى دِيَانَةٍ أُخْرَى ، أَوْ إِلَى ضَمْمِ دُسْتُورٍ آخَرٍ إِلَيْهَا ، وَهَذَا نَاشئٌ مِّنْ عَدَّةِ أَمْرُورٍ أَذْكُرُ قَسْمًاً مِّنْهَا :

**الأمر الأول:** المرونة في التشريع فهي من الأسباب المهمة لخلود الإسلام وبقائه

إلى الأبد ، فالمرونة مكنته من التماشي مع جميع الأزمنة والظروف . وتأتي هذه المرونة من أمور أذكر منها أمرین :

١ - النظر إلى المعنى والجوهر لا إلى المظاهر ، فهو ينظر إلى المعاني والحقائق لا إلى المظاهر والقشور؛ ولذا لا تجد مظهراً من مظاهر الحياة له قداسة خاصة تمنعه من التغيير وتوجب حفظه إلى الأبد؛ ومن هنا لا يقع تصادم بين تعاليم الإسلام والتقدم العلمي . وأذكر مثالين :

**المثال الأول:** إن الإسلام دعا إلى بث العلم وعلى التعلم قال تعالى :

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَاتِنُ آنَاءِ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَخْذُرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسُحُوا يَفْسِحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ اشْرُذُوا فَانْشُرُوا يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وفي الرواية عن رسول الله ﷺ : « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيشَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ... »<sup>(٣)</sup>.

وعنه ﷺ : « يوزُنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ وَدَمُ الشُّهَدَاءِ ، فَيَرْجَحُ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى دَمِ الشُّهَدَاءِ »<sup>(٤)</sup>.

وعن الإمام علي عليه السلام : « تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ فَإِنَّ تَعَلَّمْتُمْ حَسَنَةً ... »<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الزمر: الآية ٩.

(٢) سورة المجادلة: الآية ١١.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٦/٢٧.

(٤) ميزان الحكمة: ٢٠٦٧/٣.

(٥) أمالی الصدوق: ٧١٣.

ف الإسلامي دعا إلى طلب العلم والتعلم والسؤال ، فقال :

﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

فهو قد ندب إلى العلم ، والذي يهمه جوهر العلم وحقيقةه ، وأما المظاهر الخارجية والكيفية ، وأنه على ورق ، أو على جلود الحيوانات ، أو بالكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية ، فلا تهمه بحال ؛ لأنها لا تعدو كونها وسيلة ، والهدف الحقيقي والجوهري نشر العلم والثقافة ، والعجب ممّن يدعى أن الإسلام يدعو إلى التخلف والرجعية ، فإننا حينما نراجع الروايات والآيات نجد الكم الهائل منها الذي يدعو إلى العلم والتعلم ، فهذه هي تعاليم الإسلام ، ولكن هل اتبّعها المسلمون أو لا ؟ هذا شيء آخر ، وهل أن عدم التعلم ناشئ من تقصير من المسلمين أو لقصور من الخارج ، حيث يحاول أعداؤهم حجب المعرفة والعلوم عنهم كما صرّح بذلك المستر همفري في مذكراته كما يأتي ، المهم أن الإسلام قد ندب إلى التعلم والمعرفة ، بل قد أوجبها على البعض على نحو الكفاية ، فمن قال إن الإسلام يدعو إلى التخلف والرجعية ؟ !

**المثال الثاني:** الإسلام يدعو إلى العزة والعظمة والاستقلال ، بل حرم على المسلم أن يذل نفسه .

قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي عبد الله ع ، قال : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوَضَّعَ إِلَى الْمُؤْمِنِ أُمُورَهُ كُلُّهَا، وَلَمْ يَنْقُضْ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِيلًا ، أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، فَالْمُؤْمِنُ يَكُونُ عَزِيزًا وَلَا يَكُونُ ذَلِيلًا» ، ثم قال : «إِنَّ الْمُؤْمِنَ أَعَزُّ مِنَ

(١) سورة النحل : الآية ٤٣ . سورة الأنبياء : الآية ٧.

(٢) سورة المنافقون : الآية ٨.

الجبل ، إن الجبل يُستَقْلُ مِنْهُ بِالْمَعَاوِلِ ، وَالْمُؤْمِنُ لَا يُسْتَقْلُ مِنْ دِينِهِ شَيْئًا ،<sup>(١)</sup>

وعن أبي عبد الله عَلِيهِ السَّلَامُ ، قال : «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْضَ إِلَى الْمُؤْمِنِ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا إِذْلَالَ نَفْسِهِ»<sup>(٢)</sup> .

فالإسلام أراد للمسلم العزة والرفعة والعظمة ، ونيل هذه الأمور في السابق يتوقف على وجود طبيب يداوي الناس بالأعشاب ، وعلى حداد يصنع السهام ، وعلى مدرب في الفروسية ، وعلى مزارع يغرس الأرض بالطريقة البدائية ، إلى غيرها من الأمور البسيطة ، أما اليوم فهو عصر التطور والعلم والأقمار الصناعية والتكنولوجيا ، ونحتاج إلى أخصائيين في الاقتصاد والمجتمع والطب ، والأمور التكنولوجية ، هنا تأتي مرونة التشريع ، فلو ألزم الناس بالبقاء على ما كانوا عليه في الماضي لصح ما يقولون ، ولكن مرونة الإسلام لم تلزم الناس بالبقاء على ما مضى ، بل أرادت من المسلمين تحصيل العزة والعظمة والاستقلال بأي نحو كان ، فإذا استدعي الأمر وجود طبيب يداوي الناس بالأعشاب فيلزم وجوده ، وإذا استدعي الأمر وجود أخصائي فيلزم وجوده ، وإذا استدعي وجود بروفسور فيلزم وجوده ، فنظره إلى الجوهر والحقيقة ، والمعنى هو وجود العزة بأي نحو تحقق .

٢ - جعل الأحكام الثانوية : في الشريعة الإسلامية أحكام أولية وهي الأحكام المجعلة على الأفعال والذوات بعنوانها الأولية ، والتي لم يطرأ عليها عنوان آخر ، كوجوب الصلاة والصوم والحجّ وحرمة الربا والخمر والنجاسة المترتبة على الدم بهذه أحكام أولية ، وهناك أحكام ثانوية هي الأحكام المترتبة على الموضوع المتصف بوصف الاضطرار والحرج والإكراه ونحوها من العنوانين الثانوية ، فإذا كان صوم شهر رمضان ضررًا أو حرجًا على أحد أو أكثره على الإفطار كان جواز الإفطار

(١) وسائل الشيعة: ١٥٦/١٦.

(٢) المصدر المتقدم: ١٥٧.

أو حرمة الإمساك حكماً واقعياً ثانوياً ، فالأحكام الثانية هي الأحكام التي تقوم بدور الرقابة والتحديد بالنسبة إلى عامة التشريعات فتكون بمثابة الأحكام الاستثنائية ، وبتعبير آخر : تقوم هذه الأحكام بمراقبة الأحكام الأولية ، وتقييدها ، ورفع الوجوب عنها ، كما في قاعدة (لا حرج ، ولا ضرر) فإنها تقييد الوجوب الأولى ، فإن الصلة يجب من قيام ، ولكن لو تضرر من القيام فالقاعدة الثانية ترفع ذلك الوجوب ، وهكذا تكون هذه العناوين الثانية حاكمة على تلك العناوين ومقيدة لها ، وهذه المرونة تحلّ الكثير من المشاكل التي تعترى الإنسان .

**الأمر الثاني :** وضع قوانين قابلة للتطبيق على أكثر من مورد ، فللقوانين الشرعية شمولية وسعة ومادة حيوية يمكن في محتواها الكثير من التفاصيل ، أذكر منها نماذج :

١ - إن الشريعة الإسلامية - وفي مختلف الأبواب - تشتمل على أصول وقواعد عامة تفي باستنباط الآلاف من الفروع التي يحتاج إليها المجتمع البشري على امتداد القرون والأجيال .

يقول أبو جعفر الباقر عليه السلام : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَدْعُ شَيْئاً تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَبَيْنَهُ لِرَسُولِهِ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَجَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلًا يَدِلُّ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup> .

وفي القرآن الكريم : ﴿إِنَّمَا أَنْهَمْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَثْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾<sup>(٢)</sup> .

حيث تدلّ على كمال الإسلام وعدم نقصه ، وهذه القواعد والأصول من ميزات التشريع الإسلامي ، حيث استغنى عن الرجوع إلى غيره ، وأوضح دليل على ذلك استغفاء المسلمين الذين بسطوا ظلالهم على نصف المعمورة على اختلاف عاداتهم

(١) الكافي : ٥٩/١ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٣ .

وتقاليدهم وعلى كثرة ما يعترفهم من مشاكل لم يتوقفوا في حكم ، ولم يحتاجوا إلى تشرعات أخرى ، بل عالجو مشاكلهم بما لديهم من قواعد وأصول حتى طالت كل صغيرة وكبيرة في المجتمع ،وها أنت تلاحظ أنه لا توجد مشكلة أو حادثة أو تطور إلا وله حكمه الشرعي ، فاستنبطوا من تلك القواعد والأصول آلاف المسائل ، وهذا هو العلامة الحلي أحد عظماء الفقه الإمامي في القرن الثامن ألف كتاباً باسم تحرير الأحكام الشرعية ، ذكر فيه من الأحكام والقوانين ما يربو على أربعين ألف مسألة استنبطها من تلك القواعد الموجودة في الكتاب والسنة ، وجاء بعده شيخ الجواهر فألف كتابه الجواهر ، وذكر فيه أضعاف ما ذكره العلامة الحلي ،وها هو الشيخ الأعظم ألف كتاباً ضخماً خصصه للمكاسب والبيع والخيارات ، كلها استنبطت من المعارف الإسلامية من الكتاب والسنة ، فسعة ومرونة تلك القوانين والأحكام هي أحد ميزات الإسلام والتي ساهمت في بقاء الشريعة الإسلامية .

**الأمر الثالث:** اعترافه بحجية العقل في بعض الموارد ، كما في الملازمات التي تعد من الأحكام العقلية القطعية ، كوجوب المقدمة ، أو عدم جواز اجتماع الأمر والنهي ، وكاستقلاله بقبح العقاب بلا بيان ، وغيره من الموارد التي ذكرها الأعلام والتي ببركتها انحلت الكثير من المشاكل .

**الأمر الرابع:** الاعتراف بتباعية الأحكام للمصالح والمفاسد ، فلا حرام إلا لمفسدة ، ولا واجب إلا لمصلحة ، والمراد من المفسدة والمصلحة الأعم من المصلحة الدنيوية والأخروية ، فالأحكام تابعة للمصالح والمفاسد ، والغاية من تشريعها المصلحة ، وبما أن المصالح والمفاسد متفاوتة ولها درجات فقد عقد الفقهاء باباً للتزاحم بين الأحكام واصطدامها ، وفيه يقدمون الأهم على المهم ، والأكثر مصلحة على غيره وهذا ، مما أعنفهم في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية .

**الأمر الخامس:** تشرع الاجتهاد ، وهو بذل الجهد في استنباط الأحكام الشرعية

من مصادرها ، فهناك قواعد وأصول لا يتمكّن غير المختصّ - وهو من لديه ملكة الاستنباط - من التفريع عليها واستنباط الأحكام منها ، فيقوم المجتهد والمتخصص باستخراج الفروع منها؛ ولذا ورد عن الإمام علي عليه السلام : «إِنَّمَا عَلَيْنَا إِلَقاءُ الْأُصُولِ ، وَعَلَيْكُمُ التَّفْرِيقُ» ، وهذا من المواهب العظيمة للأمة الإسلامية؛ ولذا حكى شيخ الشريعة الأصفهاني عن بعض الأعلام قوله : «إِنَّ عَدْمَ مِحاكَاهِ الْعُلَمَاءِ بَعْضَهُمْ لِبَعْضٍ مِّنْ أَعْظَمِ مَزاياِ هَذِهِ الْأُمَّةِ» .

**الأمر السادس :** جعل بعض الحقوق للحاكم الشرعي ، والتي تمهد له الطريق لحلّ الكثير من المشاكل .

قال المحقق النائيني : «فُوْضِيَ إِلَى الْحَاكِمِ الْإِسْلَامِيِّ وَضُعَّ مَا يَرَاهُ لَازِمًاً مِّنَ الْمَقْرَراتِ لِمَصْلَحةِ الْجَمَاعَةِ وَسَدَّ حَاجَاتِهِمْ فِي إِطَارِ الْقَوَانِينِ الْإِسْلَامِيَّةِ»<sup>(١)</sup> .

ويقول الأستاذ المطهري : «إِنَّمَا يَقُولُ بِهِ الْمُجتَهِدُونَ الْيَوْمَ هُوَ مَا كَانُ يَقُولُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ غَيْرُ الْمَرْسُلِينَ» .

وطبيعي أنّ عمل المجتهد لا ينحصر بهذا فحسب ، فهو بالإضافة إلى كونه مجتهداً فإنه حاكم شرعي ، وقائد للأمة ، وامر بالمعروف ، وناءٍ عن المنكر ، وهذا ما كان يضطلع به الأنبياء السابقون ، أمّا في هذا الدين الخاتم للأجيال ، فلن يبعث رسول جديد ليضطلع بهذا الأمر؛ لذا ألقى على عاتق المجتهددين؛ ولهذا قال الرسول الكريم ﷺ :

**«عَلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ».**

فهو قد فوّض للحاكم بعض الأمور على اختلاف بين الأعلام في السعة والضيق ، وأنّها على نحو الولاية المطلقة أو في الأمور الحسبية ، وجعل هذه الحقوق

(١) نقلًاً عن الإلهيات / العلامة السبعاني : الجزء الثالث .

يحلّ الكثير من المشاكل .

فمن هذه السمات وغيرها أكتب للإسلام الاستمرار وتمكن من استيفاء كل متطلبات العصر .

## السؤال الثاني :

هل يقف الإسلام في وجه التقدمية والتطور أم لا ؟

يتفرّع على هذا السؤال عدّة أسئلة :

**الأول :** ما هو المراد بالتقدمية والرجعية ؟

**الثاني :** ما المراد من السعادة ؟

**الثالث :** كيف نفرق بين التقدمية التي يجب مواكبتها وبين غيرها ؟

**الأول :** ما هو المراد بالتقدمية والرجعية ؟

لنا تقدمية ولنا رجعية ، ولنا انحراف ولنا وقوف ، ولتوسيع هذه الأمور أذكر هذا

المثال البسيط :

إذا أردت السفر إلى المدينة المنورة ، أو أردت السفر إلى مكة ، فتارةً تتّجه الاتّجاه الصحيح فأنت في تقدّم ، وتارةً تسير في الاتّجاه المخالف للاتّجاه الموصل إلى مكة فأنت راجع ، وتارةً تقف في مكانك ، وتارةً تنحرف عن الطريق والاتّجاه المؤدي إلى مكة .

إذن التقدمية : هو التقدّم للوصول إلى الهدف المطلوب ، والرجعية هي السير على خلاف الهدف المطلوب ، والوقف هو عدم التحرّك إلى الهدف المطلوب ، والانحراف هو الخروج عن المسير الموصل إلى الهدف المطلوب ، فالتقدمية والرجعية والانحراف مرتبطة بالهدف؛ فمعرفة التقدّم والرجعية متوقف على تحديد

الهدف ، فما لم نحدّد الهدف لا يتّسّى لنا معرفة التقدّمية ؛ إذ لعله - وفي المثال المتقدّم - يكون التقدّم في السير على خلاف اتجاه مكّة ، كما لو كان قاصداً الرجوع إلى بلده فإنّ هدفه الرجوع إلى بلده ، فالتقدّم يكون في السير الموصل إلى البلد ، فالتقدّم والرجعية يكونان مرتبطان ارتباطاً مباشراً بالهدف .

فما هو الهدف الذي ننشده ونسعى حتّى يقال إنّا في ركب التقدّمية أو الرجعية أو الانحراف ؟ لا شكّ أنّ الهدف المنشود للجميع السعادة ، فما هي السعادة ؟

### الثاني : ما المراد من السعادة ؟

توجد عدّة آراء تفسّر السعادة :

أولاً : يراد من السعادة التقدّم العلمي ، وأنّه يجب علينا أن نواكب التقدّم العلمي لأنّ التقدّم العلمي ؛ كفيل بتحقيق السعادة البشرية .

ثانياً : يراد من السعادة التقدّم المادي ، فيجب علينا مواكبة التطور المادي والذي يكون كفيلاً بإسعاد البشرية ؛ لأنّ مأساة الشعوب هو الفقر والتخلّف المادي ، فإذا واكبنا التقدّم تكون قد وصلنا إلى السعادة .

ثالثاً : يراد من السعادة التقدّم الثقافي والحضاري ، وأنّ الشعوب في تقدّم ثقافي وحضاري فيجب أن نواكب هذا التطور ، فإنّ وضع المرأة قبل ألف عام يختلف عنه في هذا العصر ، فالمرأة التي تضع ألف خمار قبل خروجها من البيت يجب أن يختلف الآن ، فيجب أن تخفّف بعض القيود حتّى تناح للمرأة الفرصة في مساواة الرجل حتّى لا تكون عضواً مسلولاً في المجتمع ، ولا بدّ أن تُعطى بعض الحقوق الضائعة في الزمن السابق .

رابعاً : يراد من السعادة التقدّم الروحي والمعنوي ، فيرى أنّ التقدّم الحقيقي والذي يكفل السعادة للإنسان هو التقدّم الروحي والمعنوي ، ويتطوّر البعض أكثر

من ذلك فيرى أنَّ كُلَّ ما يكون مشتركاً بين الإنسان والحيوان ليس من مصادر السعادة والتقدُّم ، وأنَّ التقدُّم منحصر في التقدُّم الروحي والانصهار في الأمور العبادية .

فما هي التقدميَّة التي توجب السعادة؟ وهل هناك معنى آخر للتقدميَّة في منظور المشرع الإسلامي؟

قبل أن أذكر المراد بالسعادة في المنظور الإسلامي لا بدَّ من تمحيص ما ذكر من معاني للسعادة لنرى هل تفي بإسعاد البشرية؟

أمَّا التقدُّم العلمي فإنَّه وإن كان من الأمور المحبوبة والتي حثَّ عليها الشارع المقدَّس ، ولكن من قال إنَّ العلم وحده يكفي لإسعاد البشرية ، فإنَّ العلم وحده وبدون موجَّه لا يكفي لإسعاد الإنسان والبشرية ، بل يمكن أن يكون أكبر سلاح لتدمير الإنسان والإنسانية .

يقول أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ : «رَبُّ عَالَمٍ قَتَلَهُ جَهَلٌ ، وَعِلْمٌ مَعَهُ لَا يَنْفَعُهُ»<sup>(١)</sup> .

والتاريخ ببابك؛ فكم من عالم جعل علمه آلة بيد الظالمين ، وكم من عالم زور الحقائق من أجل الدنيا ، فلا بدَّ من موجَّه؛ لأنَّ العلم وإن أمكنه اكتشاف بعض القضايا المادية ، إلَّا أنه لا يتمكَّن من اكتشاف القضايا المعنوية التي تدفع العالم إلى السير في الاتجاه الصحيح والتي تحدَّد له المسلك المناسب .

وأمَّا التقدُّم المادي فإنَّه وإن كان مطلوباً إذا كان من طرقه المشروعة ، ولكن من قال إنه يكفل السعادة للإنسان؟ بل قد يكون الأمر بالعكس؛ فترى أنَّ الأموال مكَدَّسة عند البعض والبعض الآخر يموتون جوعاً ويبيعون أعراضهم للأغنياء بسبب الفقر ، فما هو الدافع للغني إلى بذل الأموال ومواساة الفقراء والمعوزين؟ لأنَّ مجرد كون الإنسان غنياً هذا لا يعني بحال من الأحوال أن يكون محباً للمواساة

والبذل ، فإنّ بعض الأغنياء كلّما ازدادت عندهم الأموال ازداد عندهم حبّ الدنيا والطمع ، فما لم يكن هناك دافع يدفعهم إلى البذل ، فسوف يبقى الفقر والبؤس سيد الموقف عند الآخرين ، فالتقدم المادي وحده لا يكفي لإحراز السعادة إذن.

وأمّا التطور الثقافي والحضاري ، فهو وإن كان مطلوباً ، فلا يجب الاقتصار على العادات القديمة ، بل لا بدّ من مواكبة التطور ، ولكن التطور بمفرده لا يكفل للإنسان السعادة ، والمدنية الحديثة ليست بعيدة عنك ؛ فانظر إلى ما وصلت هذه المدنية من الانحدار والشذوذ ، وانظر أين وضعت المرأة التي يطلب لها التقدّم ، حيث صارت محلاًّ لعرض الأزياء ولإشباع رغبات الشباب ، والذي جرّ الوييلات على تلك الشعوب ، فها هي المحافل الدولية تضيّع بالصريحات الإنقاذ الشباب من الأمراض ،وها هي المستشفيات تناادي بالويل من الإجهاض والأبناء غير الشرعيين الذين سوف يصبحون عالة على كاهل المجتمعات ، فالتقدم الحضاري وعدم الاقتصار على العادات القديمة ، وإن كان من الأمور المطلوبة ، ولكنّه لا يكفي لضمان السعادة للإنسان .

### نظرة الإسلام للسعادة

ينظر الإسلام إلى الفرد بنظرة واقعية ، فلا يتطرف إلى القضايا المعنوية ، ولا يتطرف إلى القضايا المادية ، بل اتّخذ الوسطية ؛ وذلك لعلمه بأنّ الإنسان مركب من روح وجسم وعقل ، ولكلّ واحد منها متطلباته الخاصة ، فليس من الواقعية أن يطلب الشارع من الإنسان أن يتخلّى عن بعض غرائزه والتي بني عليها الإنسان ، لأنّه أمره بالتخلي عن حبّ المال أو حبّ النساء أو حبّ الذات . نعم ، الشارع يحاول أن يهذّب ويوجّه هذه الغرائز التوجيه الصحيح ، ولذا تراه يأمر بالزواج ، ويأمر بالعمل ، ويأمر بالاهتمام بالجسم وبالطعام وغير ذلك ، فهو يرى أنّ السعادة الحقيقية للإنسان هي ما تكفل له الخير في الدنيا والآخرة ، فيزيد من الإنسان أن يتمتّع بالدنيا .

قال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيَّبَاتِ مِنَ الرَّزْقِ ﴾ (١) .

ولكن بما لا يتنافى مع المبادئ والقيم ، وليس السعادة مقتصرة على القضايا المعنوية فقط ، كما أنها ليست مقتصرة على المادة فقط كما يتصورها الكثير.

يقول العلامة الطباطبائي : « كأنّ مرادهم من السعادة الاجتماعية تفوق المجتمع في عدّته وقوّته وتعاليه في الاستفادة من المنابع المادية ، وقد عرفت كراراً أنّ الإسلام لا يعدّ ذلك سعادة ، بل السعادة أمر مؤلّف من سعادة الروح والبدن وتحليه بفضائل الأخلاق والمعارف الحقة ، وهي التي تضمن سعاده الإنسان في الحياة الدنيا والآخرة ، وأما الانغمار في لذائذ المادة مع إهمال سعادة الروح فليس عنده إلا الشقاء ، إنّ الاجتماع الإسلامي شعاره الوحيد اتّباع الحقّ في النظر والعمل ، والاجتماع المدني الحاضر شعاره اتّباع ما يراه ويريده ، والاختلاف في الشعار يوجب الاختلاف في الغاية » (٢) .

غاية المجتمع الإسلامي السعادة الحقيقة ؛ ولذا يوازن بين قوى الإنسان الداخلية فيعطي للجسم قسماً ، ويعطي للروح قسماً ، ويعطي للعقل قسماً آخر ، وأما الغاية عند الاجتماع المدني الحاضر فهي التمتع بالأمور المادية فقط ؛ وهذا ما يرفضه الإسلام ، فلم يجعل الغاية الأمور المادية الصرفة .

بل حاول إن يبني الإنسان من الداخل ، ويقوّي الهيكلية الذاتية عند الإنسان لعلمه بأنّ لبناء الهيكلية الذاتية أثراً كبيراً على الفرد والمجتمع ، وعدم بناء الهيكلية الذاتية يوجب ضعف الفرد والمجتمع ، فأي واعز وأي دافع للمادي يدفعه إلى الإنفاق ؟ وأي واعز للمادي يدفعه إلى التضحية ؛ لأنّه بنى كيانه على الأمور المادية ،

(١) سورة الأعراف : الآية ٣٢.

(٢) تفسير الميزان : ٤/١٠٤ .

فيري أنَّ الربح ما يتحقق له النفع المادي ، وأمَّا النفع الآخروي والقضايا المعنوية فهي أشبه بالأحلام عنده؛ لأنَّ الإنسان لا يعمل عملاً إلَّا لأجل المنفعة ، وأي منفعة يراها المادي في مساعدة الفقراء ، وهذا بخلاف المؤمن فإنَّه يرى أنَّ النفع سيكون بنحو آخر وفي يوم آخر ، وهذا غير موجود عند المادي ، فالإسلام جاء من أجل إيصال الإنسان إلى السعادة الحقيقية ، ولم يأتِ من أجل أن يداهن من أجل إرضاء الرغبات .

يقول تعالى : ﴿ بَلْ جَاءُهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ \* وَلَوِ اتَّبَعُ الْحَقَّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾<sup>(١)</sup>

فليس الملاك في التشريع الإسلامي تلبية رغبات الأفراد إن كان على حساب الآخرين أو على حساب القضايا المعنوية ، وإنما الملاك هو ما يضمن الخير للفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة ، والإنسان يريد الحرية وإن كانت على حساب الآخرين ، وهذا يتنافى مع أي قانون إصلاحي ، فالإنسان يريد الحرية في كلّ شيء وهو ما يتنافى مع أي قانون؛ ولذا تجد التجاوزات على القوانين .

وهذا لا يختص بالإسلام؛ ولذا اتَّخذ الشارع المقدَّس منهجية تكفل تحقيق ذلك الشيء ، وهو البناء الذاتي وبناء الهيكلية الداخلية ، فإنَّ المؤمن -والذي يعرف حقيقة الإيمان - يكون له دافع ذاتي لامثال أوامر الله وللبذل والتضحية والمواساة .

### الثالث: كيف تفرق بين التقدمية التي يحب مواكبتها وبين غيرها؟

قد يقال إنَّ السنة الاجتماعية للإسلام غير قابلة للجريان في الدنيا خلافاً للسنن المدنية الحاضرة في ظلَّ الحضارة الموجودة ، ومعناه أنَّ الأوضاع الحاضرة في الدنيا لا تلائم الأحكام الشرعية في الإسلام ، وعندها نقف على مفترق طرق؛ فاما أن

(١) سورة المؤمنون: الآيات ٧٠ و ٧١.

نواكب العصر وتطوراته ، أو نبقى في جمود على القوانين المرسومة من الشارع ، وإذا كان من المفترض أن نواكب التقدّم ، وفرضنا أنّ بعض أقسام التطور لا يمكن لنا مواكبتها فكيف يتسمى لنا التفريق بينها ؟

لا بدّ من النظر إلى كُلّ ظاهرة من عدّة جوانب ، المبدأ والجري والمنتهى ، ومقارنتها إلى الهدف فينظر إلى المقدّمات والعمل والغاية ، وهل أنها تتقدّم بالإنسان إلى الهدف المطلوب أو أنها ترجعه إلى الخلف ، فالظاهرة ربّما تكون متفقة مع الهدف في المبدأ والجري والمنتهى ، وربّما تكون متفقة مع الهدف بأحد الأبعاد الثلاثة ومختلفة معه في الباقى ، فربّما تكون المقدّمات متفقة مع الهدف ، وربّما يكون العمل متفقاً مع الهدف ، وربّما تكون الغاية متفقة مع الهدف .

وأذكر مثالاً يوضح ذلك : لو عمل شخص بعض المقدّمات لتهيئة علاج لمرض ما وعمل عليه فأنتج علاجاً لذلك المرض ، ولكن بعد انتاجه يكتشف أنه نوع من أنواع المخدرات - مثلاً - أو أنه مادة كيميائية فيستغلّ ما أنتجه لتدمير المجتمع ، هنا المبدأ والمقدّمات تتوافق مع الهدف ، ولكن الجري كان مخالفًا للهدف ، وربّما يعمل لإنتاج نوع من المخدرات وبعد انتاجه يكتشف أنه علاج لمرض من الأمراض فيستخدمه لذلك المرض ، هنا المقدّمات والمبدأ مخالفان للهدف ، ولكن نفس العمل والجري موافقان للهدف ، وربّما يعمل لإنتاج علاج لمرض معين وينتج ذلك العلاج ويستخدمه الناس ويستفيدون منه ، إلا أنّ غرضه وهدفه ليس علاج الناس ، وإنّما غرضه الاستغلال والسيطرة على المجتمع أو على أموال المجتمع ، هنا العمل والجري موافقان للهدف ولكن الغاية مخالفة للهدف .

إذا أردنا أن ننظر إلى أي ظاهرة في المجتمع لا بدّ من النظر إلى الأبعاد الثلاثة ، فربّما تكون الظاهرة الموجودة في المجتمع تتوافق مع الهدف بحسب الظاهر ، ولكن الغاية والهدف منها تدمير المجتمع ، فإذا أردنا أن ننظر إلى ما يسمى بالحرية للمرأة

لا بد أن ننظر إلى الهدف من هذا الطرح ، وهل أنه يراد به حرية المرأة واقعاً ، أو أنّ الغاية النيل من كرامة المرأة ، فالإسلام يريد الحرية والعزة والكرامة لكلّ أفراد المجتمع بلا فرق بين الرجل والمرأة يجعل المقياس في الكرامة التقوى ، ولم يجعل المقياس كونه رجلاً أو امرأة ، فهو ينظر إلى الكلّ بنظرة واحدة ، وإن كان الوضع الخاصّ لكلّ من الرجل والمرأة يستدعي أن يوضع كلّ واحد في مكانه المناسب ؛ لأنّ العدل هو جعل الشيء في مكانه المناسب ، فطبيعة الخلقة والحياة تستدعي ذلك لا لأنّ الرجل أكرم أو أفضل ، فالإسلام أراد لنا الحرية ، سواء في الرجل أو المرأة .

ولكن ما هي الحرية ؟ فهل الحرية تقتضي أن تكون المرأة ألعوبة بيد المغرضين أو تكون نزهة للناظرین ؟ فحينما يطرح عنوان من العناوين لا بدّ أن نتطلع ونراقب وندقّ في الهدف والغاية من طرحة ، وهل أنه يتواافق مع الهدف وهو سعادة البشرية أم لا ؟ وليس من الواقعية أن ينظر الفرد إلى نفس الفعل من دون أن ينظر إلى ما يترتب عليه من نتائج ، فلا بدّ من حساب العمل مع النتائج والغايات ، نرى هل أنها توجب السعادة أم لا ؟

الشارع المقدّس لم يمنعنا من التقدّم بل ندب إليه وجعل عليه محفّزات ، ولكن يجب علينا أن نفرق بين التطور والتقدمية ، وبين الشذوذ والانحراف والانحطاط الأخلاقي ؛ لأنّ المراد من التطور والتقدّم هو إسعاد البشرية والوصول بها إلى السعادة الحقيقة ، والغاية المتواخدة إسعاد البشرية ، فلا يقال لما فيه ضرر البشرية أنه تقدّم ؛ لأنّ التقدّم والتطور هو ما يقع في طريق السعادة ومقدمة من مقدماته ، وهذا يتنافى مع الانحراف والانحطاط والتقدمية المزعومة والموهومة ، وقد وقع اشتباه عند البعض بين التطور الحقيقي والتقدمية الحقيقة والوهمية ، وبعض ما يسمى بالتقدمية هو أكبر مظهر من مظاهر الرجعية ، وال Shawahed ببابك فانظر إلى ما يسمى بالتقدمية عند بعض الحضارات وإلى أين وصلت بها من التسافل الخلقي والشذوذ الذي

جزر الولايات على تلك المجتمعات من الضياع ومن الأمراض ، ففي جريدة اليوم الصادرة بتاريخ (١٩٢٢/١٢٢) أنَّ المعدل السنوي للأمراض المعدية المنقولة بالجنس هو ٣٣٣ مليون حالة ، فإذا كان المراد من التقدمية هذا فإنَّ الإسلام يقف في وجهها وبكلِّ صلابة ، وإنْ كان المراد من التقدمية والتطور هو الوصول بالإنسان إلى الكمال الحقيقي فإنَّ الإسلام ممَّن يدعم ويبحث عليه؛ لأنَّ الإسلام يريد بتعاليمه أن يوصل الإنسان إلى الغاية وهي السعادة ، فكلِّ ما يوجب السعادة للإنسان فالإسلام لا يقف في وجهه؛ لأنَّنا وبناءً على مذهب الشيعة لم يحرِّم الإسلام أمراً إلَّا لفسدة ، ولم يوجب إلَّا لمصلحة ملزمة تعود بالنفع على الفرد أو المجتمع ، فكلِّ ما يكون لنفع الإنسان ويوصله إلى السعادة الحقيقية فإنَّ الإسلام لا يقف في وجهه ، وإنَّما يقف في وجه الأمور التي تضرُّ الفرد والمجتمع ، يقف في وجه التقدمية الوهمية التي تهدِّد كلَّ المعايير الأخلاقية والإسلامية ، والتي لم تقتصر على الكبار بل جرت أذیالها حتى على الأطفال ، فتجد الخلاعة والمجون التي تؤثُّر على السلوك الأخلاقي حتى في الأفلام المعدة للأطفال الصغار ، حيث تجد قضايا الحب والغزل والعلاقات غير المشروعة فيها مما يؤدي إلى تدنيس أخلاق الطفل بالرذيلة ومساوئ الأخلاق ، فأي تقدمية هذه التي تعود الأبناء على الشذوذ والانحراف . إنَّ التقدمية الحقيقية هي التي تهيئ عند الإنسان الاستعداد للسعادة الحقيقية ، التي تنمَّي عند الإنسان العفة والكرامة .

إذن لا بدَّ أن نفرق بينهما فنقول: إنَّ الإسلام يؤيد كلَّ تقدُّم حقيقي يوصل الإنسان إلى الهدف ، وهو السعادة الحقيقية لا السعادة الوهمية .

والخلاصة: أنَّ الإسلام لا يقف في وجه التقدُّم والحضارة والعلوّ والرفة ، وإنَّما يقف في وجه المفاسد الأخلاقية ، يقف في وجه المفاسد الروحية ، فلا بد من ملاحظة أنَّ هذا التطور هل ورد فيه نصٌّ بالخصوص يحرِّمه أو لا؟ فإنَّ ورد فيه نصٌّ يؤخذ بمضمونه ، وإنْ لم يرد فيه نصٌّ فيعرض على القواعد العامة المحكمة في

المورد ، فيلاحظ من حيث المبدأ والجري والمنتهى . وبعبارة أخرى : لا بدّ من النظر إلى جذوره وأهدافه ونتائجـه ؛ فربما تكون الجذور منافية للشرع ، وربما يكون العمل منافياً ، وربما تكون النتائج منافية ، وربما يكون الكلّ موافقاً لنظر الشرع . مثلاً : في علم الكيمياء وضمّ العناصر إلى بعضها قد يكون في جذوره وأهدافه ونتائجـه مفسدة كما في المخدّرات ، وربما تكون في الجذور مصلحة كصنع الشيء للعلاج ، ولكن في الجري مفسدة كاستعمالـه في المخدّرات .

وأخرى تكون المفسدة في النتائج المترتبة عليه ، فإذا كان فيه مفسدة فيحرم لتلك المفسدة ، وإن لم تكن فيه مفسدة لا بالعنوان الأولي ولا بالعنوان الثانوي ، فالالأصل فيه الإباحة ، وقد أسس الفقهاء أصلاً سمواً : أصالة الحلّ ، واستدلّوا عليه بعدة آيات وروايات ، وخلصوا إلى أنّ كل شيء لم يرد فيه نهي لا بعنوانه الأولي ولا الثانيـي ، فالالأصل فيه الإباحة ويكفيـنا قول الإمام الصادق علـيـه :

«كُلُّ شَيْءٍ هُوَ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بِعِينِهِ فَتَدْعُهُ مِنْ قِبْلِ نَفْسِكَ»<sup>(١)</sup>.

مضافاً إلى أن العقل يرى قبح الموارضة عليه إذا لم يصل إلى المكلف حكم بالحرمة ، فكلّ عمل ليس فيه مفسدة أو ضرر فالإسلام لا يحرّمه ، فالإسلام أراد منا أن نتطور ونتعلم ، وأراد منا أن نكون الأقوى والأعزّ في الأرض ، ولم يرد منا الذلة أو الضعف والتخلّف ؛ ولذا لا تجد في فتاوى الفقهاء ما يحرم الاستفادة من التطور المدني والثقافي والمادي ما لم ينطبق عليه أحد العنوانـين المحـرمـة ، فكلّ تقدّم وكلّ عمل يكون في فائدة الإنسان فإنّ الإسلام يدعو إليه ويشجّع عليه منذ زمن النبي الأعظم ﷺ إلى زماننا هذا .

نعم لك أن تقول : لماذا لم يصل المسلمون إلى ما وصل إليه غيرهم من التقدّم ؟ والجواب عنه يكمن في تقصير المسلمين أنفسـهم ، فإنّ الأئمّة كانوا يدفعون الناس

إلى التعلم والى التعليم، وذكروا الثواب المترتب عليه، والنبي ﷺ جعل الفدية على البعض أن يعلم مسلماً، وأمير المؤمنين ع يقول: «سلوني قبل أن تفقدوني...» وفي كلام له ع عثلاً لكميل بن زياد النخعي:

«يا كُمَيْلُ، هَلَكَ خُزَانُ الْأُمَوَالِ وَهُمْ أَخِيَّةُ، وَالْعُلَمَاءُ بَاقُونَ مَا بَقِيَ الْدَّهْرُ: أَعْيَا نَهْمَمْ مَفْقُودَةً، وَأَمْثَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْجُودَةً. هَا إِنَّ هَا هُنَا لَعِلْمًا جَمِيعًا (وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى صدره) لَوْ أَصَبْتُ لَهُ حَمَلَةً! بَلْنِي أَصَبْتُ لَقِنَا غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِ، مَسْتَغْلِلًا آلَةَ الدِّينِ لِلَّدُنْنَا، وَمَسْتَظْهِرًا بِنِعَمِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَبِحُجَّجِهِ عَلَى أَوْلَيَائِهِ؛ أَوْ مَنْفَادًا لِلْحَمَلَةِ الْحَقِّ، لَا بِصِيرَةَ لَهُ فِي أَخْنَائِهِ، يُنْقَدِحُ الشَّكُّ فِي قَلْبِهِ لِأَوْلِ عَارِضٍ مِنْ شُبَهَةِ. أَلَا لَذَا وَلَا ذَاكَ! أَوْ مَنْهُومًا بِاللَّذَّةِ، سَلِسَ الْقِيَادَةِ لِلشَّهْوَةِ، أَوْ مُغَرَّمًا بِالْجَمْعِ وَالْإِدْخَارِ، لَيْسَا مِنْ رَعَاةِ الدِّينِ فِي شَيْءٍ، أَقْرَبُ شَيْءٍ شَبَهَاهُ بِهِمَا الْأَنْعَامُ السَّائِمَةُ! كَذَلِكَ يَمُوتُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ حَامِلِيهِ»<sup>(١)</sup>.

فالمسلمون لم يشاءوا أن يتظروها أو يستفيدوا من الطاقات الموجودة عندهم، فعلينا أن نفرق بين الإسلام وبين المسلمين، فإن الإسلام شيء والMuslimون شيء آخر، فكم من التعاليم الإسلامية الموجودة ولكن لم يلتزم بها المسلمين، فالإسلام نهى عن الظلم وانظر إلى الظلم الموجود، والإسلام نهى عن الربا وانظر إلى أعمال البعض، والإسلام نهى عن الغش وانظر إلى ما يعمله البعض، وانظر، وانظر... فهل يحمل الإسلام المسؤولية، إنَّ على المشرع أن يوصل أحكامه وأهدافه إلى أفراد المجتمع، والتطبيق بيد المكلف والالتزام وعدمه بيد المكلف وليس بيد الشارع؛ لأنَّ الواجب على الله من باب اللطف هو إيصال الأحكام للأنام وليس إجبارهم عليها.

وتوسيع ذلك:

١ - المراد باللطف هنا هو ما يقرب العباد إلى الطاعة، ويبعدهم عن المعصية،

(١) نهج البلاغة: من كلام له ع عثلاً لكميل بن زياد: ١٤٧.

ولو بالإعداد.

٢- لا شك أن إرسال الرسول مما يقرب إلى الطاعة ويبعد عن المعصية؛ لما يقوم به من بيان المعارف ، والأحكام الإلهية ، وحفظ الشريعة من الزيادة والنقصان ، وتنفيذ الأحكام ، ورفع الظلم والفساد ونحوها.

٣- إن ترك هذا اللطف من الله سبحانه إخلال بغرضه ومطلوبه وهو طاعة العباد له وترك معصيته ، فيجب على الله نصبه حتى لا يخل بغرضه ، إذن يكون إرسال الرسول وجوده لطف من الله بالعباد فيجب فعله ، وليس المراد من الوجوب هنا الحكم على الله وإنما المراد أن هذا هو مقتضى الحكمة ، وحيث أن الله حكيم فلا بد أن يرسل الرسول والمبلغ ، وعليه فيكون إرسال الرسول ونصب الإمام لطف ، وإلى هذا ما أشار إليه الأعلام ، فذكر المحقق الطوسي :

«إن الإمامة لطف ، واللطف واجب على الله تعالى في كل وقت»<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ المفيد :

«فإن قيل : ما الدليل على أن نصب الأنبياء والرسل واجب في الحكمة ؟ فالجواب : الدليل على ذلك أنه لطف ، واللطف واجب في الحكمة ، فنصب الأنبياء والرسل واجب في الحكمة»<sup>(٢)</sup>.

وقال العلامة السبحاني :

«إن اللطف في كل زمان واجب ، والإمام لطف ، فوجوده واجب».

٤- إن الواجب على الله إرسال الرسول ونصب الإمام للتبلیغ ، والقبول به أو رفضه ، والاستفادة منه وعدمها ، يرجع إلى اختيار الإنسان ، فرئما يرسل الله الرسول

---

(١) الرسائل العشر : ٩٩.

(٢) النكت الاعتقادية : ٣٥.

والنبي فلا يستفيد منه ولا يصدق به إلا القليل من قومه ، كما في نبى الله نوح حيث لم يؤمن به إلا القليل . قال تعالى :

﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا اخْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقُولُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾<sup>(١)</sup>.

وربما ينصب الإمام المبلغ ولا يستفيد منه إلا القليل لتقصيرهم في اتباعه ، وهذا لا ينافي اللطف ، فإن اللطف يكون بالتبليغ والتعليم وإرسال الرسل وعدم الاستفادة راجع إلى تقصير المكلفين وهذا ما أشار إليه الأعلام .

يقول المحقق الطوسي :

«الإمام لطف ، فيجب نصبه على الله تعالى تحصيلاً للغرض ، وجوده لطف وتصريفه لطف آخر» .

وعلى هذه العبارة العلامة الحلي بقوله :

«لطف الإمامة يتم بأمور : منها ما يجب على الله تعالى وهو خلق الإمام وتمكينه بالتصريح والعلم والنصل عليه باسمه ونسبه ، وهذا قد فعله الله تعالى ، ومنها ما يجب على الإمام وهو تحمله للإمامية وقبوله لها وهذا قد فعله الإمام ، ومنها ما يجب على الرعية وهو مساعدته والنصرة له وقبول أوامره وامتثال قوله ، وهذا لم يفعله الرعية ، فكان منع اللطف الكامل منهم لا من الله تعالى ولا من الإمام»<sup>(٢)</sup> .

ولتوسيع ذلك نقول :

إذا كان وجود الإمام وتصريف الإمام لطف فغيابه عن الساحة يرجع لأحد أمور

ثلاثة :

(١) سورة هود: الآية ٤٠.

(٢) كشف العراد: ٤٩٢.

١ - أمّا أن يكون غيابه مستند إلى الله ، وهو خلاف الفرض ؛ لأننا قلنا إنَّ الله حكيم ومقتضى الحكمة نصب الإمام ؛ لأنَّ عدم نصب الإمام يعني نقض الغرض للمولى ، والمولى حكيم ، فيمتنع عليه ذلك .

٢ - أن يكون الغياب مستند إلى الإمام فهنا نقول :

إنَّ هذا الغياب إما أن يكون بأمر الله فيكون مستند إلى الله ، فيرجع الإشكال الأول ، وإما أن يكون من الإمام وبدون إذن من الله ومن دون رضا الله فيلزم منه المعصية ، وحيث أَنَّه قد ثبتت عصمة الإمام فلا يمكن أن يكون من دون أمر الله ، وإلى هذا أشار ابن ميثم البحرياني في قواعد المرام فقال :

«إِنَّه لِمَا وَجَبَ كَوْنُ الْإِمَامِ مَعْصُومًا عَلِمْنَا أَنَّ غَيْبَتِه طَاعَةٌ وَالْأَكْانُ عَاصِيًّا»<sup>(١)</sup>.

٣ - أن يكون سبب غيابه من المكلف ، وهو الصحيح ، فيكون التقصير راجع إلينا ونحن السبب في غيابه ، وهذا ما اختاره المحقق الطوسي والعلامة الحلي والشيخ المفيد حيث قال :

«اللطف الواجب على الله تعالى في الإمام هو نصبه وتكتيفه بالإمامنة ، والله تعالى قد فعل ذلك فلم يكن مخللاً بالواجب ، وإنما الاخلال بالواجب من قبل الرعية ، فإنهم يجب عليهم أن يتبعوه ويمثلوا أوامره ونواهيه ويمكّنوه من أنفسهم ، فحيث لم يفعلوا ذلك كانوا مخلين بالواجب فهلاكم من قبل أنفسهم»<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما اختاره العلامة السبحاني أيضاً فقال :

«ولا ينافي اللطف في نصبه سلب العباد سلطانه أو غيبته ؛ لأنَّ الله سبحانه قد لطف بهم بحسب المعدّ لهم ، وهم فوتوا أثر اللطف على أنفسهم».

(١) قواعد المرام : ١٩٠.

(٢) النكت الاعتقادية : ٤٥.

والخلاصة : إن إرسال الرسول ونصب الإمام لطف ، واللطف واجب على الله ، وقد فعله وعدم تأثير اللطف راجع إلى نفس المكلف ، ونظير ذلك كثير حتى في الأحكام الشرعية ، فإن في الأحكام الشرعية التي فرضها الشارع المقدس مصالح للعباد وفوائد ، ولكن هذه الأحكام لا يعمل بها ، فلا تؤثر أثراً هنا عدم الأثر راجع إلى نفس المكلف لا إلى الله؛ لأن الله قد أرسل الرسل وبلغوا الأحكام وعدم الاستفادة منهم يرجع إلى نفس المكلف ، فتحقق اللطف يكون بفعل ما يوجب القرب وليس بإجبار الفرد على الطاعة أو المعرفة؛ لأنّه تعالى لو أراد أن يتحقق شيء في الدنيا أو في فرد من الأفراد لتحقق؛ لأنّ أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ، ولو أراد أن يتحقق الإيمان والالتزام من الفرد أو المجتمع لتحقق ، ولكن هذا ينافي الاختيار الذي أراده الشارع المقدس ، فهو أراد من العبد الالتزام بنحو الاختيار لا الإجبار ، ويعبر علمي أنه أراد الالتزام بالإرادة التشريعية التي لا تنافي الاختيار ، لا الإرادة التكوينية ، والتي تنافي الاختيار ، فالشارع المقدس عليه أن يبيّن لنا ما فيه السعادة كالعدل ، والصدق والأمانة ، والتعليم ، والباقي يكون بيد المكلف ، فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر ، ومن شاء أن يتعلم ، ومن شاء فليبق جاهلاً ، ومن شاء فليتقدّم ومن شاء فليبق ، هذه كلّها من شؤون المكلف ، من شأن الفرد المسلم ، ولا يمكن أن ينسب إلى نفس الإسلام ، فإن الإسلام بمثابة المقتضي الذي يتوقف تأثيره على وجود الشرائط وعدم الموانع ، فإذا وجد المقتضي فقدت الشرائط أو وجدت الموانع فلا ينسب عدم التأثير إلى المقتضي ، وإنما ينسب إلى عدم وجود الشرائط أو إلى وجود المانع .

مثلاً: عند وجود المقتضي للإحرق ، وهو النار ، وعدم تحقق الشرائط كالمماسة ، فيناسب عدم التأثير إلى عدم وجود الشرائط ، فيقال إنه لم يحدث الاحتراق لأنّه لا توجد مماسة ، ولا يقال إنّ النار لا تحرق ، وعند وجود النار وجود الشرائط للإحرق ، ووجود الموانع من التأثير ، كالرطوبة فيناسب عدم التأثير

إلى وجود المانع ، فيقال: إنّ الورقة لم تحرق لأنّها رطبة ، ولا يقال إنّ النار لا تحرق ، أو أنّ الشرائط غير موجودة ، فينسب عدم التأثير إلى وجود المانع ، فالتشريع الإسلامي فيه اقتضاء لإسعاد البشرية ، وفيه اقتضاء لمواكبة التطور ، وهذا الاقتضاء يتوقف على وجود الشرائط وعدم الموانع ، ومع فقد الشرائط أو وجود الموانع ينسب عدم التأثير إليهما لا إلى المقتضي ، فالإسلام فيه اقتضاء لإسعاد البشرية ونشر العدل في المجتمع ، ولكن حينما لا تتحقق الشرائط ، وهي إرادة الفرد للعدل فينسب عدم تحقق السعادة والعدالة إلى الفرد وإلى عدم تحقق الشرائط ولا تنسب إلى المقتضي والإسلام ، وحينما يأمرنا الإسلام بالتعلم ومواكبة التطور والاستفادة من الطاقات الموجودة عندنا ، ولا نستفيد منها ، فلا يقال إنّ الإسلام فيه قصور أو أنّ الإسلام لا يريد منا التعلم أو التطور ، وإنّما ينسب إلى تقصير الفرد وعدم تعلّمه لكي يواكب التطور ، فعلينا أن نفرق بين المسلمين وبين الإسلام ، فإنّ البعض ممّن يدعى الإسلام لم يعرف من الإسلام ، إلاّ الاسم فهو مسلم بالجنسية ، ولكنه بعيد تمام البعد عن حقيقة الإسلام ، وكمثال على ذلك إنّ الشارع المقدّس أمرنا بالتكافف والتآخي والتعاون والمحبّة ، ولكن انظر إلى تصرفات بعض من يدعى الإسلام كيف يعاملون بعضهم الآخر ، وكيف يظلم بعضهم بعضاً ، وكيف يكفر بعضهم بعضاً ، وكيف يحوك لأخوه المكائد والمؤامرات من أجل الحصول على بعض المكاسب؟ فكم من مسلم صار ضحية ، وكم من مسلم أسقط من المجتمع بسبب التشهير به من قبل الطامعين ، حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه من التفكّك والانحلال ، وحتى صار الأب يخاف ابنه وأخاه وزوجته ، فهل يحمل الإسلام هذه التبعات التي تصدر ممّن يدعى الإسلام؟

إنّ المشاكل والآسي التي حلّت وتحلّ بال المسلمين نتيجة الابتعاد عن التعاليم الإسلامية ، ولو التزم المسلمين بال تعاليم الإسلام لوصلوا إلى القمة في التطور والسيطرة ، فإنّ المسلمين الأوائل ، والذين التزموا بتعاليم الإسلام ، وصلوا إلى

القمة ، ورفرت رايهم على كثير من المعمورة في زمن قياسي ، ولكن حينما تخلّفوا عن التعاليم الإسلامية رجعوا القهقري ، وحينما تمسّكوا بالتعاليم الإسلامية تخرج منهم الكثير من الأعلام وال فلاسفة والمبدعين والذين اعترف علماء الغرب لهم بأنّهم استفادوا منهم ، وأنّهم مدینون لتعاليمهم واحتراعاتهم ومعرفتهم ، فمن قال إنّ الإسلام يدعو إلى الرجعية أو التخلف أو أنّه لا يتماشى مع التقدّمية ، فإنّ أساس التقدّمية وأساس المعرف اقتبست من الإسلام ، فال المسلمين وصلوا إلى القمة في الوقت الذي كان الفقر والجهل والرجعية تخيم على غيرهم ، فالإسلام يدعونا إلى كلّ ما فيه صلاح الفرد والمجتمع ولم يحرّم علينا الاستفادة من المنابع المادية والمعنوية ، فكلّ ما يكون فيه مصلحة وتقدّم لا يعارضه الإسلام ، بل ويشجع عليه. نعم ، الشارع يقف في وجه الرجعية والتخلّف الأخلاقي يقف في وجه الرذيلة يقف في وجه الانحراف مما يدعى ويسمى بالتقدّمية.

### السؤال الثالث:

لماذا تخلّف المسلمون عن ركب الحضارة المعاصرة؟

إنّ تخلّف المسلمين المزعوم يعود إلى تقصير المسلمين من جهة ، وإلى قصورهم والعوامل الخارجية من جهة أخرى ، فلو فرض تخلّف المسلمين عن ركب الحضارة المعاصرة ، فإنّ هذا التخلّف لا يعود إلى الإسلام وقوانينه ، وإنّما يعود إلى المسلمين أو العوامل الخارجية ، فلا بدّ للباحث أن يفرق بين الإسلام والمسلمين ، فإنّ الإسلام دعا إلى الرفعة والعلم والعزّة ، ونهى عن الجهل والضعف والذلة ، ولكنّ الكثير من قوانينه لم تطبق أصلاً ، أو أنها طبّقت تطبيقاً غير صحيح أو أنّ البعض يطبق البعض الآخر لا يطبّق ، فلا ينتج القانون نتاجه الصحيح ، وهذا لا يعود إلى الإسلام ولا إلى قوانينه ، فإنّ هذا نظير أن يذهب المريض إلى الطبيب فيصف له علاجاً ويضع له قانوناً وقائياً ، فالمرّيض قد يستعمل الدواء ، ولكن لا يلتزم بالقانون الوقائي

فيبيقي على مرضه ، هنا لا يقال أن الخلل من الطبيب ؛ لأن المريض لم يشف ، وإنما يكون عدم الشفاء مستند إلى نفس المريض .

وبعبارة أخرى : أن ما يقوم به الطبيب وما يعطيه من علاج يكون بمثابة المقتضي ، والمقتضي يتوقف تأثيره على وجود الشرائط وعدم الموانع ، فإذا فقد الشرط أو وجد المانع فيكون عدم التأثير مستند إلى عدم تحقق الشرائط أو لوجود الموانع ، ولا يقال إن المقتضي ليس له تأثير ، فالإسلام فيه اقتضاء للسعادة والرفة والعزّة والتطهير ، ولكن ربما لا تتحقق الشرائط أو توجد موانع تمنع من ظهور ذلك الأثر للإسلام ، فينسب عدم التأثير إلى عدم تحقق الشرائط أو لوجود المانع ، ولا ينسب إلى المقتضي كما تقدم مفصلاً . يقول العلامة الطباطبائي :

« متى عمل المسلمون بحقيقة ما ألقته إليهم تعاليم الإسلام حتى يؤخذ الإسلام بالمفاسد التي أعقبته أعمالهم »<sup>(١)</sup> .

فكـلـ ما وجد من تخلـفـ عند المسلمين نـاشـئـ من عدم التزامـهمـ بالـقوـانـينـ الـشـرـعـيـةـ علىـ النـحـوـ المـطـلـوبـ ،ـ وـهـوـ يـعـودـ إـلـىـ تـقـصـيرـ الـمـسـلـمـينـ أوـ لـحـيلـوـلـةـ أـعـدـاءـ الـإـسـلـامـ دونـ الـالـتـزـامـ بـهـاـ ،ـ وـهـوـ يـعـودـ إـلـىـ قـصـورـ الـمـسـلـمـينـ ،ـ وـلـتـوـضـيـعـ ذـلـكـ نـقـولـ :

**الأول** : تقصير المسلمين عن الالتزام بالتعاليم الإسلامية .

**الثاني** : قصور المسلمين عن الالتزام بالتعاليم الإسلامية .

**الأمر الأول** : تقصير المسلمين عن الالتزام بالتعاليم الإسلامية

حينما تفشل أي أطروحة من الأطروحات ، سواء كانت مادية بحثة أو معنوية أو مركبة منها ، لا بد من النظر إلى أسباب فشل الأطروحة ، ومن غير المنطقى النظر إلى النتائج من دون النظر إلى الأسباب ، فحينما يحرق البيت - مثلاً - لا بد من

(١) الميزان في تفسير القرآن : ١٩١/٤ .

البحث عن السبب في احتراقه ومعالجة السبب حتى لا تتكبر المشكلة؛ لأن المشكلة تكون متربة على تلك الأسباب ترتب المعلول على علته، فلا يمكنك أن تعالج بعض القضايا إلا بعلاج أسبابها؛ لأن وجود المعلول والنتيجة عند وجود العلة والأسباب يكون قهرياً، فالمهم في مقام العلاج أن ينظر إلى السبب والعلة في فشل الأطروحة أو فشل القانون ، فإن في أي أطروحة جانبين : سلبي وإيجابي ، وكثير من الناس ينظرون إلى الجانب الإيجابي ويهملون الجانب السلبي؛ لذا لا يكون نجاح الأطروحة بالمستوى المطلوب ، فترى أن المسلمين قد يأخذون ببعض الأمور الإيجابية ولا يعنون بالأمور السلبية ، فتراه يصلّي ويصوم ويحجّ ... ولكن لا يبالى بالقضايا السلبية وهي المحرمات ، أو تجد أن البعض يطبق الشريعة الإسلامية تطبيقاً مزدوجاً ، فالواجبات والمحرمات التي لا تتنافى ومصالحه الشخصية يقوم بها فيصلّي ويصوم لأنها لا تؤثر على مصالحه ، ولكن حينما يصطدم حكم من الأحكام الشرعية مع مصالحه يضرب به عرض الجدار ، بينما يكون عليه حق الآخرين ويعلم أنه حق الآخرين لا يؤديه ، أو بينما لا يعلم به ويحكم القاضي به للآخر لا يقبل بذلك الحكم ، بل ربما يصبح القاضي من أعدائه لأنه حكم بالحق؛ ولذا يقول سيد الوصيين عليه السلام : «**مَا تَرَكَ لِيَ الْحَقُّ مِنْ صَدِيقٍ**» ، فالبعض يمثل الواجبات والمحرمات ما دامت تتماشى مع ما يريد .

يقول سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام : «**النَّاسُ عَبَدُوا الدُّنْيَا، وَالَّذِينُ لَعِقَ عَلَى أَسْتِئْنِهِمْ، يَحْوِطُونَهُ مَا دَرَأَتْ مَعَايِشُهُمْ، فَإِذَا مَحْصُوا بِالْبَلَاءِ قَلَ الدَّيَانُونَ**»<sup>(١)</sup>.

والحال أنّ من يريد الوصول إلى الهدف والنتيجة عليه الالتزام بالجانب السلبي وهو ترك المحرمات ، والجانب الإيجابي وهو فعل الواجبات ، ولا يجدي التطبيق المزدوج أو الجانب الإيجابي؛ لأنّ بين الجانبين تلازم ، والإسلام مرّكّب منهما ،

بل إنّ هذا جاري حتّى في القوانين الوضعية ، فإنّها مركبة من جانب سلبي وجانب إيجابي ، ولكي يعطي هذا القانون أكله ، ولكي ينبع النتاج المطلوب لا بدّ من الالتزام بكلّا الجانبين ، مثلاً: حينما يوضع قانون يأمر بالعدل وبالصدق وحسن المعاملة ، وينهى عن الخمر والسرقة والاعتداء على الآخرين ، فيطبّق الجانب الإيجابي دون الجانب السلبي ، فإنّ الفوضى وعدم الأمان سوف تبقى ولن يتحقق الهدوء والأمن ، فالقوانين ، سواء الشرعية أو الوضعية ، لا تؤثّر أثراً المطلوب إلا بالتطبيق الحقيقي للقانون ، بل في النظام الإسلامي بما أنّ القانون موضوع من قبل الله فإن له تأثيرات أخرى لا يمكن للقانون الوضعي أن يجعلها كما يأتي مفصلاً ، لأنّه ومع عدم الالتزام بهما لا ينطبق عليه -في الشريعة المقدّسة - عنوان التقوى ، ومع عدم التقوى لا يحصل الأثر المطلوب من العمل؛ لأنّ الله يقول : ﴿إِنَّمَا يَتَّقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup> ، فكلّ فعل يصدر من الإنسان ، سواء في الجانب الإيجابي أو السلبي ، له تأثير على الفرد والمجتمع ، كما ورد ذلك في عدّة آيات وروايات ، تدلّ على أنّ لفعل الإنسان صورة ملكوتية مؤثرة ، غاية الأمر أنّنا وللحواجب الموجودة لا نشعر بها ، فإنّ بعض الأعمال تؤثّر حتّى على المعرفة والصفاء الموجود عند الإنسان .

والخلاصة : أنّ النتيجة مرهونة بالمقدّمات والالتزام بكافة التعاليم الشرعية ، ولنرى هل قام المسلمون بواجباتهم التي فرضها الشارع المقدّس أم لا؟ وإذا قاموا بها فهل طبّقت التطبيق الصحيح أم لا؟

وأذكر هنا نماذج مما أمر الشارع المقدّس به لنرى مدى تجاوب الفرد المسلم معها :

١- الشارع المقدّس دعانا إلى الاجتماع والآلفة والتعارف : فقال تعالى :

(١) سورة المائدة: الآية ٢٧.

﴿... إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وَأَنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَانَاكُمْ...﴾<sup>(١)</sup>

وانظر إلى المسلمين هل عندهم هذا النوع من التآلف والتعارف؟ أم أن كل واحد من المسلمين في الاتجاه المعاكس للطرف الآخر؟ فانظر إلى التناحر والتكفير والتفسيق للطرف الآخر، بل امتدّت هذه لتشمل أفراد المذهب الواحد، بل البيت الواحد، الحال أن عزة المسلمين تكمن في التكافف والمجتمع ضدّ الأعداء، فإن أبغض طريقة اتبّعها أعداء الإسلام هي التفريق بين أبناء الشعب الواحد والمجتمع الواحد وعلى تعبير البعض (فرق تسد).

إن المجتمع الإسلامي في عهده الأول تمكّن من بسط سيطرته على نصف المعمورة لما لديه من تعاون وتكافف.

٢- الشارع المقدّس جعل ضمانات اجتماعية للفقراء لعلمه بأن الفقر من العوامل المساعدة على انتشار الرذيلة؛ لأنّه من غير المنطقي أن أطلب من الفقير العفة والكرامة والعزة وهو لا يجد ما يسدّ به رمق حياته، حينما يرى الشخص أبناءه يئتون من الجوع أو من المرض وليس لديه ما يدفع به الجوع والمرض، في هذا الحال لا يمكن أن أقول للفقير: اصبر على الجوع ودع أطفالك يموتون من الجوع والمرض؛ لأنّ الإنسان وإن تمكّن من الصبر على الجوع والمرض والفقر، ولكن قد لا يتمكّن من النظر إلى أطفاله وهم يتصارعون من الجوع أو الألم من المرض، فإذا أردنا منه العزة والكرامة علينا أن نرفع ما به من مشكلة؛ ولذا نرى الشارع المقدّس قد أخذ هذا بنظر الاعتبار؛ ولذا لا يقطع يد السارق في المخصصة، وجعل عقوبة المحسن في الزنا أكثر من غيره؛ لعلمه بأنّ للإنسان غرائز، وفي بعض الأحيان لا تكون عنده قدرة على دفعها أو الوقوف بوجهها، لهذا الشارع المقدّس وإن كان

(١) سورة الحجرات : الآية ١٣ .

يعاقب بالحدّ والتعزير ، ولكن يضع الحلول أيضاً ، فأمير المؤمنين عَلِيُّ جيء له برجل قد استمنى فعزّره ، ثم أمر بتزويجه ، فهو وإن عاقب هذا الشاب ولكن وضع له حلّ؛ لأنّ البعض وإن ضرب سنة كاملة لا ينتهي ما لم يوجد له حلّ ، فالشارع المقدّس قد وضع لنا الحلّ لقضية الفقر ، فجعل في أموال الأغنياء ما يدفع إعوز الفقراء ، ولكن هل امثل المسلمين ، وهل وزع ما يرد من الأموال التوزيع الصحيح ؟

٣- إعطاء القيادة لغير أهلها ، عين النبي الأعظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخليفة له بعد وفاته ومن يخلفه من بعده وهكذا ، ودعك عن هذا فإنه بحث طويل الذيل ، كما وضع المشرع الإسلامي شروط للقيادة الإسلامية وأهمّها العدالة فيمن يتولى سدة الحكم ، والكتب الإسلامية زاخرة بهذه الشروط ، ولكن انظر من تولى القيادة ، ولنبدأ من عهد معاوية بن أبي سفيان الذي يقول على المنبر:

«ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجّوا»<sup>(١)</sup> ، ومروراً بيزيد بن معاوية الذي ارتكب الجرائم التي بقيت وصمة عار على جبين المجتمع الإسلامي ، فقتل في أول ولايته ريحانة رسول الله ، وثنى بمداهنة المدينة التي أباها ثلاثة أيام ، والتي قتل فيها الكثير من الصحابة والقراء والموالي ، وافتضّت فيها ألف بكر ، كما يقول السيوطي ، ووصل الأمر إلى مكة المكرمة بيت الله حيث رماها بالمنجينيق ، وبإمكانك أن تقيس عليه باقي الأمويين الذين يأتي بعضهم إلى المسجد لا يعي ما يقول ويصلّي ثم يقول : «هل تريدون أن أزيدكم» ، ولم تكن الدولة العباسية بأحسن حالٍ من الدولة الأموية ، حيث اشتغل القادة فيها بجمع الأموال والإماء والترف وشرب الخمور حتى سقط بعض أعضاء الخليفة في كأس الخمر ، فاستغلوا مناصبهم والأموال التي تردهم والتي يشترك فيها المسلمون قاطبة استغلواها لمصالحهم ولشهواتهم وللترف والتبذير ، وأذكر نموذجين من العهد الأموي والعهد العباسى

(١) مناقب آل أبي طالب: ١٨٩/٣.

التي تبيّن أسباب تخلّف المسلمين وانتشار الفقر فيهم.

فهشام بن عبد الملك اجتمع عنده (١٢/٠٠٠) قميص وشي و (١٠/٠٠٠) قطعة حرير، وكانت كسوته إذا حجّ تحمل على (٧٠٠) جمل.

والمكتفي بالله اجتمع عنده من الألبسة (٤٠/٠٠٠) من الثياب المقصورة سوى الخامات و (٣٦/٠٠٠) من الأثواب الخراسانية المروية و (٨/٠٠٠) من الملاءات و (١٢/٠٠٠) من العمائم المروية و (١٨/٠٠٠) من الحلل الموشاة اليمانية و (١٨/٠٠٠) من البطائن التي تحمل من كرمان و (١٨/٠٠٠) من الألبسة الأرمنية ووُجد عنده بعد وفاته (١٠٠/٠٠٠/٠٠٠) دينار<sup>(١)</sup>.

هؤلاء هم القادة ، هؤلاء هم الذين يمثلون الإسلام ، هؤلاء هم الذين يقتدي بهم الناس ، فبدلاً من إنفاق هذه الأموال من أجل رفع المستوى المعيشي للMuslimين ، وبدلًا من إنفاقها لترويج الثقافة والعلم ، وبدلًا من تعزيز القوة الداعية للإسلام ، استغلّها هؤلاء للمصالح الشخصية والعشرات من الناس يئتون من الجوع والعرى ، وأين هذه التصرفات من الإسلام ، وأين هذه التصرفات من تصرفات القيادة المثالىة التي تجسّدت في عليّ بن أبي طالب عليهما السلام الذي يقول : «أَمَا وَاللَّهِ! لَقَدْ رَقَعْتُ مِذْرَاعَتِي حَتَّى اسْتَخْيَيْتُ مِنْ رَاقِعِهَا» ، والذي يقول : «وَلَوْ شِئْتُ لَاهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ إِلَى مَصَافِي هَذَا الْعَسْلِ ، وَلَبَابِ هَذَا الْقَمْحِ ، وَنَسَائِحِ هَذَا الْقَزِّ ، وَلَكِنْ هَيْهَا أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَى ، وَيَقُوَّدَنِي جَشْعِي إِلَى تَخَيِّرِ الْأَطْعَمَةِ . وَلَعَلَّ بِالْجِهَازِ أَوِ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِنِ وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشَّيْعِ ، أَوْ أَبْيَتْ مِنْطَانَا وَحَوْلِي بُطُونَ غَرْثَى وَأَكْبَادَ حَرَى ؟ أَوْ أَكُونَ كَمَا قَالَ الْفَائِلُ :

وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ تَبِيتَ بِبِطْنَةٍ      وَحَوْلَكَ أَكْبَادٌ تَحِنُّ إِلَى الْقِدْ

أَفَقْنَعَ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يَقَالُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ ، أَوْ أَكُونَ أَسْوَةً لَهُمْ فِي جَحْشُوبَةِ الْعَيْشِ » .

وأين هذه من تصرّفات ابن أبي طالب الذي أبى أن يعطي من بيت المال حتى لأخيه عقيل .

نعم ، هذه هي القيادة التي رامها رسول الله ، هذه هي القيادة التي توصل الإنسانية إلى السعادة ، التي تجعل من غير الأيتام من يتمنى أن يكون يتيمًا ليحظى بنعيم تلك القيادة .

٤- الاتّكالية : يتصرّر البعض أننا في القمة ؛ لأنّ الغير يقوم بخدمتنا ، فهم يتبعون ونحن نستفيد من طاقاتهم التي يبذلونها وينهكون أنفسهم في إعدادها ، وفي النتيجة تأتيها النتائج على طبق من ذهب فلم نتعب أنفسنا مادامت تستورد لنا ويدون أن نتعب أو نعاني في إنتاجها ، فكم من تقنية وصلت إلينا ممّن أتعب نفسه في إنتاجها ؟ واستفاد منها المسلمون أتمّ الفائدة .

إنّ هذا التصرّر يفتقر إلى المصداقية من عدّة جهات :

أ - إستغلال ثروات المسلمين : إنّ أي اختراع يستورد إلى العالم الإسلامي له ضريبته ، فحينما يقوم أحد الأشخاص بعمل ما فإنه يريد به النفع ، وهذا من حقوقه ، ولكن البعض يستغلّ هذا المبدأ لنهب الثروات ، فكم من اختراع أو علاج لا يساوي في قيمته شيء ، واستغلّ من قبل المنتج لنهب الثروات ، فلو أنتج شخص علاجاً ما وفرض سلطته على بيته بمبالغ باهضة ، فإنّ المريض سوف يكون مرغماً على شرائه ، وإن ارتفع ثمنه ، وإن أجحف ثمنه بالشخص لأنّه مجبر عليه ، فيستغلّ هذا المنتج لنهب ثروات المسلمين ، وهذا مثال بسيط ، فإنّ الأمر لا يتوقف عند ذلك فكم من الملايين خرجت من المسلمين لشراء بعض السلع ، وكم من المليارات قد خرجت في شراء الأسلحة ؟ ولا شكّ أنّ هذا يضعف الدولة التي تخرج منها

الأموال ، وهذا بخلاف ما لو أنتج في البلاد الإسلامية ، فإنَّ كثيراً من الفرص تتوفَّر لل المسلمين للعمل ، وبها ترتفع البطالة التي تعجَّ بالدول الإسلامية ، فيرتفع الفقر الموجُود ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى سوف يقوى الاقتصاد الإسلامي .

**ب - استعمار الدولة المسلمة:** يتصرَّر البعض أنَّ من يستورد يقوم الغير بخدمته ، ولكنَّ الواقع أنه يكون مستعمراً لذلك المنتج ، فبمجرد أن يتنفس الصعداء أو تحدث فتنة فسوف يكون زمام الأمور كلَّها بيد المنتج ، يمنعها كيف يشاء متى ما شاء ، عندها تقع المشكلة لأنَّه قد اعتمد على الغير ، واعتاد على نمط خاصٍ من الرفاهية ، فتكون تلك الدولة أسيرة بيد ذلك المنتج يتحكَّم فيها ، والتاريخ وما جرى بعض الدول أكبر دليل على ذلك .

**ج - بالإنتاج تتحرَّك الطاقات وترتفع البطالة:** البلاد الإسلامية تعجَّ بالبطالة والذي ينبع عنها الفقر ، فلو قدر لهذه البلاد أن تقوم بإنتاج واحتراز هذه الأمور التقنية لارتفاع تلك البطالة ؛ لأنَّ الفرد في الدولة والمجتمع يجد فرصة للعمل ، أمَّا لو اقتصر على المنتج الخارجي فسوف لن يجد الفرد فرصة للعمل فيبقى على فقره ، ولا شكَّ أنَّ هذا يوجب انتكasaة للفرد والمجتمع حينما يكون هناك مجموعة من العاطلين عن العمل .

**د - انكشاف أوراق الدولة المستوردة:** حينما تكون الدولة الإسلامية مستوردة فإنَّ كلَّ الأوراق سوف تكون مكسوقة أمام الآخرين ، فيمكن السيطرة عليها وعلى مواردها بسهولة ، وكمثال بسيط على ذلك حينما تستورد الدولة جهاز رadar - مثلاً - فإنَّ من قام بإنتاجه سوف يعرف كلَّ الخفايا وكلَّ الميزات الموجودة في ذلك الجهاز ، فمن صنعه أعلم به من غيره ، فحينما يريد أن يخترق ذلك الجهاز فسوف يتمَّ اختراقه بكلَّ بساطة ، ولذا يكون التفوق دائماً للغير ؛ وهذا بخلاف ما لو تمَّ إنتاجه في البلاد الإسلامية ، فإنَّ بعض مميزاته سوف تكون مجهولة لدى الخصم ،

وهذا من أكبر الضمانات التي تحتاج إليها الدولة في مجال المنعة والسيطرة ، وعلى هذا فقس كلّ التقنيات المستوردة من أسلحة وغيرها.

هـ - حينما تكون الدولة مستوردة فإنّ المصدر والممنتج سوف تكون له السيطرة في كيفية المنتج ، من حيث الجودة والمتانة ، فلا يصدر إلى الدولة إلا الأمور التي لا يتضرّر منها المنتج ، أمّا الأمور التي يحتمل أنها قد تضرّ به فلن يقدم على تصديرها؛ لذا يكون التفوق له دائمًا على المسلمين ، وهذا ما نلاحظه في عصرنا الحاضر ، فإنّ كلّ القدرات بيد الغير ولا يصدر لل المسلمين إلا الأمور التي لا يخشون منها ، أمّا التقنيات التي تنفع الإسلام في مجال الدفاع أو التطور فإنّها محظوظة عنه ، ولا تصدر إلى الدول الإسلامية ، فهم يصدّرون إلى الدول الإسلامية ما لا يخاف عقباه ، يصدّرون إلى الدول الإسلامية ما يجب انتشار الرذيلة عند المجتمع الإسلامي ، يصدّرون إلى الدولة الإسلامية الثقافات التي تفضي إلى تفكّك المجتمع وضياعه ، ولكن التقنيات العالية مثل : كيفية صناعة بعض الأجهزة والأدوية محرمّة على بعض الدول الإسلامية ، وهذا كلّه ناشئ من تقصير المسلمين لأنّهم لم يأخذوا بزمام المبادرة ، ولم يصرفوا طاقتهم لاكتشاف بعض الأسرار الكونية لاكتشاف بعض القضايا التقنية ، وصرف بعضهم طاقته وأمواله وعلمه من أجل التشهير بالآخرين ومن أجل نشر الدعايات على بعضهم الآخر.

إتنا في نوم عميق وفي غفلة كبيرة؛ فالعالم في تطور مستمر ، وقد سخر كلّ شيء لمصالحه حتى وصل إلى القمر وتعده ، ونحن لانزال ننتظر أن يفيض علينا الغير بما يجودون به علينا ، ننتظر أن يصدق علينا الآخرون ببعض منتجاتهم ، وهذا كلّه من تقصير الفرد المسلم ولا يمثّل إلى الإسلام بصلة ، فالإسلام أراد منّا أن نعيش بعزة وأن لا نفتقر إلى الغير ، أراد منّا أن لا نخضع للغير ولا ننتظر نوال الآخرين ، أراد منّا أن لا نركن إلى الظالمين بافتقارنا و حاجتنا إليهم ، أراد منّا أن نعدّ لهم ما استطعنا من

قوّة ، ففي الزمن الذي كان فيه السيف والرمح يمثل مصدر القوّة والغلبة نجد النبي الأعظم ﷺ يقول :

«إِنَّ اللَّهَ لَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ عَامِلَةِ الْمُخْتَسِبِ ، وَالرَّاجِي فِي سَبِيلِهِ» .

وينادي ﷺ وهو على منبره :

«أَعِدُوا مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّئْمِيَّ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّئْمِيَّ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّئْمِيَّ» <sup>(١)</sup> .

فأراد منا أن نتبّس بكلّ مظهر من مظاهر القوّة ، سواء في الصناعة أو الزراعة أو السلاح أو القضايا المعنويّة أو الاجتماعيّة ، وأحد مظاهر القوّة تتمثل في كون الإنسان غير محتاج إلى الغير ، وفي الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام :

«اَخْتَجَ إِلَى مَنْ شِئْتَ تَكُنْ أَسِيرَةً ، وَاسْتَغْنِ عَمَّنْ شِئْتَ تَكُنْ نَظِيرَةً» <sup>(٢)</sup> .

فلو فرض وجود تخلّف عند المسلمين فهو نتيجة ما قدمت أيديهم ، وليس نتيجة للتعاليم الإسلاميّة ، فالنبي الأعظم ﷺ حين حاصر الطائف كانت معه المجانين ، ووجه الصحابة (رضي الله عنهم) إلى صناعتها وصناعة الضبور ، وهى نوع من المدافعين البدائيّة التي تطورت صناعتها حتى بلغت في عصمنا هذا الصاروخ عابر القارات <sup>(٣)</sup> .

والنبي ﷺ في حربه ودفاعه عن الإسلام تسلّح بأقوى الأسلحة آنذاك ، فقد كان مع رسول الله ﷺ في غزو الطائف المجانين ، ومعه دبابات ، كما ذكر ذلك التاريخ <sup>(٤)</sup> .

(١) المبسوط: ٢٨٩/٦.

(٢) الخصال: ٤٢٠.

(٣) المجموع / محيي الدين النووي: ٥١/٢٠٣.

(٤) سيرة النبي ﷺ / ابن هشام الحميري: ٤/١٢١.

والجيوش الإسلامية كانت تملك الأساطيل الحربية :

«لما دخلت مصر في حوزة العبيدين (الفاطميين) ملوك افريقية بذلوا عنائهم في إنشاء الأسطيل في الاسكندرية ودمياط ومصر وبلغت الجنود البحرية في أيامهم خمسة آلاف لهم الرواتب المعينة .

وكانوا يحتفلون في إخراج الاسطول إلى الغزو احتفالاً يحضره الخليفة ، فيجلس في منظرة معدّة له على ساحل النيل بالمقس خارج القاهرة لوداع الاسطول ، فتجيء القواد بالمراكب إلى هناك وهي مزينة بأسلحتها وبنودها وفيها المنجنقات فيرمى بها فتنحدر المراكب وتقلع وتفعل ما تفعله ، ولو كانت في حرب وهو ما يعبرون عنه اليوم بالمناورة .

وكان للأسطيل تأثير كبير في توسيع المملكة الإسلامية لأنهم فتحوا بها أشهر جزر بحر الروم ، ومنها سردانية وصقلية ومالطة واقريطش وقبرص وغيرها ، وفتحوا كثيراً من شواطئ هذا البحر مما يلي أوريا ، وسارت أسطولهم فيه جائحة ذاهبة وعليها العساكر الإسلامية تجوز البحر من صقلية إلى بر إيطالية في الشمال »<sup>(١)</sup>.

فمن قال : إن الإسلام يدعو إلى الرجعية أو إلى التخلف لم يعرف من الإسلام ، إلا الاسم ، فها هي كتب الفقهاء منذ قديم الزمان وإلى الآن زاخرة بالفتاوی التي توجب على الأفراد تعلم الصناعات التي يتوقف عليها حفظ النظام ، فلو توقف حفظ النظام على وجود الأجهزة المتطرفة أو على غيرها من الأمور لوجب على المسلمين أن يتعلّموها ويعلّموها للآخرين ، وهل تجد في دين من الأديان أو حضارة من الحضارات من يدفع أفراده إلى التعلم وإلى كسب الخبرات أكثر من الإسلام ، وقد ورد في الرواية عن أبي عبد الله عثيمٰ قال :

---

(١) من التمدن الإسلامي : ٧٦

«فِي حِكْمَةِ أَلِ دَاوُدْ : عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِزَمَانِهِ ، مُقْبِلًا عَلَى شَانِهِ»<sup>(١)</sup>.

وعن عَلَيْهِ السَّلَامُ :

«حَقٌّ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُضَيِّفَ إِلَى رَأْيِهِ رَأْيَ الْعُقَلَاءِ ، وَإِلَى عِلْمِهِ عِلْمَ الْعُلَمَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

فالإسلام أراد منا أن نكون الأقوى ، أراد منا أن تكون الأعزّ ، أراد منا أن نكون الأعلى ، أراد منا أن نسخر الأشياء لخدمتنا ، وإذا كان هناك ثمة تهاون أو رجوع فهو مما كسبت أيدي الناس ، مما جناه المسلمون على أنفسهم عندما تخلوا عن التعاليم الإسلامية واتكّلوا على غيرهم .

### **الأمر الثاني: قصور المسلمين عن الالتزام بالأحكام الإسلامية**

إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ أعداء الإسلام اتّخذوا عدّة مناهج مدروسة ومنظّمة للحيلولة دون تمكّن المسلمين بالقيم والمبادئ والأحكام الشرعية ، لعلّهم بأنه لا يمكن السيطرة على المسلمين إلا من خلال تجفيف المبادئ والقيم التي يحملونها ، وقد نجحوا في تمرير بعض تلك المناهج على المستضعفين من المسلمين ممّن لا يشعرون لهم ولا معرفة لهم بالمعرفات الحقيقة للإسلام ، من تلك المناهج :

**المنهج الأول:** محاولة إبقاء الجهل في العالم الإسلامي .

**المنهج الثاني:** محاولة عزل العلماء عن غيرهم وذلك بعدّة طرق .

**المنهج الثالث:** نشر المفاسد في العالم الإسلامي .

**المنهج الرابع:** استهداف الإسلام بالحروب الخارجية .

(١) الكافي : ١١٦/٢.

(٢) غرر الحكم : ٣٨٤ ، الرّقم ٥٣.

**المنهج الخامس:** محاولة تشويه الإسلام بإدخال بعض المعتقدات البعيدة عن الإسلام وإثارة الشبهات.

**المنهج السادس:** التعنيف على المعارف الإسلامية بحرق الكتب والمكتبات التي تحتوي على التراث الإسلامي.

### **المنهج الأول: محاولة إبقاء الجهل في العالم الإسلامي**

لا شك أن العلم من العوامل المساعدة في رقي الأمة وازدهارها؛ وبالعلم يمكن الوصول إلى مراقي الكمال، وبالعلم يتحصن الإنسان عن النكبات، وبالعلم تهذب الأخلاق، وبالعلم تكتشف الأسرار، وبالعلم يصل الإنسان إلى الأسرار الكونية، وبالعلم يسيطر على الموارد الطبيعية في الكون، وبالعلم يكون التوحيد الحقيقي عند الفرد المسلم، فإن الإنسان عندما يطلع على أسرار الكون، يعرف عظمة وحكمة الخالق؛ ولذا ركزت الآيات والروايات على طلب العلم، قال تعالى:

﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

قال رسول الله ﷺ :

«إِنَّ اللَّهَ يُطَاعُ بِالْعِلْمِ، وَيُعَبَّدُ بِالْعِلْمِ، وَخَيْرُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ مَعَ الْعِلْمِ، وَشَرُّ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ مَعَ الْجَهَلِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال أمير المؤمنين عـ<sup>لـ</sup> :

«إِنَّمَا النَّاسُ عَالِمٌ وَمُتَعَلِّمٌ، وَمَا سِواهُمَا فَهَمَّاجٌ»<sup>(٣)</sup>.

وقد ذمت الآيات والروايات الجهل وحدّرت من الجهال، قال تعالى:

(١) سورة الزمر: الآية ٩.

(٢) مشكاة الأنوار: ٢٣٩، الحديث ٦٩١.

(٣) غرر الحكم: ٣٠٢، الرقم ٤٦.

﴿ إِنَّ شَرَ الدُّوَابَ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُ الْبُكُمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ \* وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَشْعَمَهُمْ لَتَوَلُوا وَهُمْ مُغْرِضُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

وفي كلمات النبي ﷺ برواية الصادق عليه السلام :

« أَحْكَمُ النَّاسِ مَنْ فَرَّ مِنْ جُهَالِ النَّاسِ »<sup>(٢)</sup>.

وأوصى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام إلى الحسن بن علي عليهما السلام فقال فيما أوصى به إليه :

« يَا بْنَيَ ، لَا فَقْرَ أَشَدُّ مِنَ الْجَهَلِ »<sup>(٣)</sup>.

وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام : « الْجَهَلُ مَوْتٌ ، التَّوَانِي فَوْتٌ »<sup>(٤)</sup>.

وعنه عليهما السلام : « الْجَهَلُ فِي الْإِنْسَانِ أَضَرٌ مِنَ الْأَكْلَةِ فِي الْبَدْنِ »<sup>(٥)</sup>.

وعنه عليهما السلام : « الْجَهَلُ دَاءٌ وَعَيَّاءٌ »<sup>(٦)</sup>.

وعنه عليهما السلام : « الْجَهَلُ فَسَادُ كُلُّ أَمْرٍ »<sup>(٧)</sup>.

وعنه عليهما السلام : « الْجَهَلُ أَصْلُ كُلُّ شَرٍّ »<sup>(٨)</sup>.

وعن جعفر بن محمد عليهما السلام قال : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُبَغْضُ الشَّيْخَ الْجَاهِلِ »<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة الأنفال: الآياتان ٢٢ و ٢٣.

(٢) بحار الأنوار: ٢٠٢/١.

(٣) بحار الأنوار: ٨٨/١.

(٤) مستدرك الوسائل: ٦٧/١٢.

(٥) غرر الحكم: ٧٥، الرقم ٨٥٥.

(٦) غرر الحكم: ٢٥، الرقم ٧٣٩.

(٧) غرر الحكم: ٣٢، الرقم ٩٧٣.

(٨) غرر الحكم: ٢٩، الرقم ٨٦٩.

(٩) بحار الأنوار: ٩٠/١.

وعنه عَثَّلَةُ : «الْجَهْلُ مَعْدِنُ الشَّرِّ»<sup>(١)</sup>.

فالإسلام دعانا إلى العلم والتعلم ، ولكن بعض المسلمين قصروا في التعلم وبعضهم أجبرته الظروف الخارجية على عدم التعلم؛ فقد حاول أعداء الإسلام إبقاء المسلمين على ما هم عليه من الجهل ، وهذا ما أشار إليه المستر همفري في مذكرة ، لأنهم وبجهل المسلمين يمكنهم السيطرة عليهم بسهولة ، وليس المراد بالجهل عدم تعلم القراءة والكتابة ، وإن كان من أظهر المصاديق ، ولكن الأمر لم يقتصر عند هذا الحدّ ، فلا يكاد يخرج في العالم الإسلامي نابغة حتى تحاك له عشرات المؤامرات من أجل الإيقاع به ، والتاريخ يشهد بذلك؛ فكم من العلماء وكم من العباقرة قد قتلوا وهجروا وسجروا وحرقوا كتبهم ، وكم من العباقرة قد سُيطر عليهم وعلى مواهبهم.

### المنهج الثاني : محاولة عزل العلماء عن غيرهم

وذلك بعدة طرق :

#### ١ - إضعاف عقيدة الناس بعلمائهم

وذلك بإلصاق بعض التهم بالأعلام ، فإنّ الفرد العادي يتلقّى المعلومة على ما هي عليه ، وكثير من الناس لا يكلّف نفسه البحث أو التمحّص ، فحينما يسمع بعض القضايا فهو وإن لم يتيقّن منها ، فإنّها سوف ترك أثراً لها في نفس الفرد؛ لأنه ما لم يتبيّن عنده كذب القضية فسيبقى فيها احتمال الصدق والكذب ، وستبقى تراوح مكانها ، وهذا لا يختصّ بطالب العلم فإنّ كلّ قضية تحتمل الصدق والكذب فإذا أُشيّعت يكون لها أثر على نفسية الفرد ، وهذا الأسلوب اتبّعه الدولة الأموية والدولة العباسية مع أهل البيت عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، كمثال على ذلك معاوية والإمام أمير المؤمنين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، فكم حاول معاوية جاداً إلصاق بعض القضايا على الإمام أمير المؤمنين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وجند

قواه وأمواله ومرتزقته حتى وصل الأمر إلى تلفيق بعض الروايات وإسنادها إلى النبي ﷺ ، كالروايات التي رواها سمرة بن جندب وأمثاله .

ارجع إلى التاريخ وكتب الأحاديث ترى العجب مما نسب ووضع في الإمام علي عليهما السلام ، والغرض فصل الناس عن الإمام أمير المؤمنين وأهل بيته عليهما السلام ، ونجحوا في تمريض ذلك على بعض المسلمين ، ونفس الطريقة هذه استعملت ضدّ العلماء ، والهدف منها الفصل بين العلماء والجمهور؛ لعلمهم بأن الأفراد يستقون مواهبهم وأحساسهم وقوتهم من العلماء ، فإذا شوّهوا عقيدة الناس بالعلماء فسوف يسقط اعتبار العلماء عند الناس فلا تكون لهم الكلمة الفصل ، وهذا من أهم الأمور التي تضعف المسلمين ، من هنا نرى أن الروايات تحت الناس على الالتصاق بالعلماء وعلى الانتهاء من معين علمهم والروايات في ذلك كثيرة جداً .

## ٢ - إيهام الناس عدم الفرق بين العلماء وغيرهم

وتجد هذه الظاهرة موجودة عند البعض ، فيرى أنه قد أتعب نفسه ، والعالم قد أتعب نفسه بما هو الفرق بينهما ، هنا تكمن الخطورة فإن القضية ليست أفضلية ، أو أن أحدhem لم يتعب نفسه ، ولكن القضية أن العلماء لا بدّ أن تكون لهم نوع قداسة خاصة ، وبتجريدهم عن تلك القدسية يفقد الإسلام توازنه ، فإن العالم الديني مرجع في القضايا الروحية ، وبالعلماء وبفتاوهم تتفجر الثورات لما لهم من قدسيّة واحترام ، فالقيادة الدينية بمثابة الأب الروحي للإنسانية ، وملجأ الناس عند المحن ، والذين يهتدى بهم من ضلّ الطريق ، وفي الرواية عن النبي الأعظم عليه السلام :

«إِنَّ مَثَلَ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَرْضِ كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ. يُهَتَّدُ إِلَيْهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فَإِذَا انْطَمَسَتْ أُوْشَكَ أَنْ تَضِلَّ الْهُدَاءَ»<sup>(١)</sup>.

وهم السدّ المنيع للإسلام؛ ففي الرواية عن الإمام الكاظم ع عليهما السلام :

«إِذَا ماتَ الْمُؤْمِنُ بَكَثُرَةِ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَبِقَاعَ الْأَرْضِ الَّتِي كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَيْهَا، وَأَبْوَابُ السَّمَاءِ الَّتِي كَانَ يَصْعُدُ مِنْهَا أَعْمَالُهُ، وَثُلَمَ فِي الإِسْلَامِ ثُلْمَةً لَا يَسْدُدُهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْفُقَهَاءَ حُصُونُ الإِسْلَامِ كَعِصْنِ سُورَ الْمَدِينَةِ لَهَا»<sup>(١)</sup>.

فالعلماء حصنون الإسلام ضد الهجمات المحمومة والشرسة التي يراد بها النيل من الإسلام ، وهذا أنت ترى المؤامرات التي تحاك ، والشبهات التي تنشر ، وكيف وقف العلماء في وجهها وأجابوا عما يختلي في الأذهان ، وهذا ما ترمي إليه الروايات التي ترفع من شأن العلماء .

وفي الرواية عن النبي الأعظم عليهما السلام :

«مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضَاءً لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالَمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْمَاءِ. وَفَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ. إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ. إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينارًا وَلَا دِرْهَمًا، إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ بِهِ فَقَدْ أَخَذَ بِحَظْ وَافِرٍ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله عليهما السلام : «مَنْ غَدَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ أَظَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، وَبُوْرَكَ لَهُ فِي مَعِيشَتِهِ، وَلَمْ يُنَقْضِ مِنْ رِزْقِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وهناك الكثير من الروايات التي تحث الناس وتدفعهم إلى التعلم ، وحضور مجالس العلماء ، والالتصاق بهم ، والتزوّد من فيض ما يحملونه من تعاليم وأحاديث

(١) منية المريد: ١١٣.

(٢) منية المريد: ١٠٧.

(٣) منية المريد: ١٠٣.

وأحكام ، ولما للحضور من أثر إيجابي في ارتباط الأفراد بالعلماء .

فعن علي عليه السلام قال : « جلوس ساعة عند العلماء أحب إلى الله من عبادة ألف سنة ، والنظر إلى العالم أحب إلى الله من اعتكاف سنة في البيت الحرام ، وزيارة العلماء أحب إلى الله تعالى من سبعين طوافاً حول البيت ، وأفضل من سبعين حججاً وعمرها مبرورة مقبولة ، ورفع الله له سبعين درجة ، وأنزل الله عليه الرحمة ، وشهدت له الملائكة أن الجنة وجابت له » <sup>(١)</sup> .

وفي نوادر الرواندي : بإسناده عن موسى بن جعفر عليهما السلام ، عن آبائه عليهما السلام ، قال :

قال عليهما السلام : « النظر في وجه العالم حبأله عبادة » <sup>(٢)</sup> .

و عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام قال : قال رسول الله عليهما السلام : « المتقون سادة ، والفقهاء قادة ، والجلوس إليهم عبادة » <sup>(٣)</sup> .

وعن أبي ذر عليهما السلام قال : قال رسول الله عليهما السلام :

« يا أبا ذر ، الجلوس ساعة عند مذاكرة العلم أحب إلى الله من قيام ألف ليلة يصلني في كل ليلة ألف ركعة ، والجلوس ساعة عند مذاكرة العلم أحب إلى الله من ألف غزوة وقراءة القرآن كله ». قال : يا رسول الله ، مذاكرة العلم خير من قراءة القرآن كله ؟ فقال رسول الله عليهما السلام : « يا أبا ذر ، الجلوس ساعة عند مذاكرة العلم أحب إلى الله من قراءة القرآن كله إثنى عشر ألف مرأة ، عليناكم بمذاكرة العلم ، فإن بالعلم تعرفون الحال من الحرام . يا أبا ذر ، الجلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير لك من عبادة سنتي صيام نهارها وقيام ليلها ، والنظر إلى وجه العالم خير لك من عتي ألف رقبة » <sup>(٤)</sup> .

وعن الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه ، عن النبي عليهما السلام أنه قال :

(١) و (٢) بحار الأنوار : ٢٠٥/١ .

(٣) بحار الأنوار : ٢٠١/١ .

(٤) جامع الأخبار : ١٠٩ ، الحديث ١٩٥ . بحار الأنوار : ٢٠٣/١ .

« طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيشَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، فَاطْلُبُوا الْعِلْمَ فِي مَظَانِهِ وَاقْتِسُوهُ مِنْ أَهْلِهِ ، فَإِنَّ تَعْلِمَةَ اللَّهِ تَعَالَى حَسَنَةٌ ، وَطَلَبَهُ عِبَادَةٌ ، وَالْمُذَاكَرَةُ بِهِ تَسْبِيحٌ ، وَالْعِلْمُ بِهِ جِهَادٌ ، وَتَعْلِيمُهُ مِنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ ، وَبِذَلِكَ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ مَعَالِمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَمَنَارُ سَبِيلِ الْجَنَّةِ ، وَالْمُؤْنِسُ فِي الْوَحْشَةِ ، وَالصَّاحِبُ فِي الْفُرْبَةِ وَالْوَحْدَةِ ، وَالْمُحَدَّثُ فِي الْخَلْوَةِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَاءِ ، وَالسَّلَاحُ عَلَى الْأَعْدَاءِ ، وَالزَّيْنُ عِنْدَ الْأَخْلَاءِ ، يَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ أَقْواماً فَيَجْعَلُهُمْ فِي الْخَيْرِ قَادِهِ تُقْتَبِسُ آثَارُهُمْ ، وَيُقْتَدِي بِفَعَالِهِمْ ، وَيُنْتَهِي إِلَى أَرَائِهِمْ ، تَرْغَبُ الْمَلَائِكَةُ فِي خُلُتِهِمْ ، وَبِأَجْنِحَتِهَا تَمْسَحُهُمْ ، وَفِي صَلَواتِهَا تُبَارِكُ عَلَيْهِمْ . وَيَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كُلُّ رَطِيبٍ وَبَاِسٍ حَتَّى حِيتَانُ الْبَحْرِ وَهَوَامُهُ وَسِيَاعُ الْبَرِّ وَأَنْعَامُهُ . إِنَّ الْعِلْمَ حَيَاةُ الْقُلُوبِ مِنَ الْجَهْلِ ، وَضِياءُ الْأَبْصَارِ مِنَ الظُّلْمَةِ ، وَقُوَّةُ الْأَبْدَانِ مِنَ الْضَّعْفِ ، يَبْلُغُ بِالْعَبْدِ مَنَازِلَ الْأَخْيَارِ ، وَمَجَالِسِ الْأَبْرَارِ ، وَالدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى . الدَّكْرُ فِيهِ يَعْدُلُ بِالصَّيَامِ ، وَمَدَارِسُهُ بِالْقِيَامِ ، بِهِ يَطَّافُ الرَّبُّ وَيُعْبَدُ ، وَبِهِ تُوَصَّلُ الْأَرْحَامُ ، وَيُعْرَفُ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ . وَالْعِلْمُ إِمامٌ ، وَالْعَمَلُ تَابِعٌ ، يُلْهِمُ السُّعدَاءَ ، وَيَحْرُمُ الْأَشْقيَاءَ ، فَطُوبِي لِمَنْ لَمْ يَحْرُمْهُ اللَّهُ مِنْ حَظِّهِ»<sup>(١)</sup>.

وهناك عشرات الروايات التي تحدث على طلب العلم وعلى حضور حلقات العلم ، وعلى شدّ الناس للعلم والعلماء؛ فحينما يجرّد العالم من هذه الخاصية عندها يمكن لكل أحد اختراق المسلمين؛ لأنّ العلماء الذين كانوا الحصن المنيع والسور الرفيع قد تهاوى ، وذلك عندما يكون كغيره من الناس ، وعندما لا تكون له قداسة ولا يلتزم بفتواه الآخرون .

بل إنّ هذا ينجرّ حتّى على القضايا الاجتماعية ، فلو فرض أنّه كغيره ، وأنّه فرد عادي ، فما هو الموجب للرجوع إليه في حل المشاكل الاجتماعية؟ وما هو الدافع لحضور محاضراته وندواته لأنّه فرد عادي؟ وهذا من أخطر الطرق والمناهج التي

تضفت الإسلام والتي انطوت على بعض البسطاء من أفراد المجتمع.

### ٣- دس بعض المتلبسين بالعلم إلى الحوزات العلمية:

فتجد أنهم يجندون بعض من يتلبس بالعلم ، وبعد التلبس بالعلم يقوم بأعمال يكون الهدف منها تشويه العلم والعلماء: لأنه حينما يقوم من تلبس بالدين بعمل من الأعمال سوف ينسب العمل إلى طلاب العلم؛ لأن الثقافة في المجتمع أو في فئة منهم تتلوّن بتلوّن الأفراد ، فحينما يصدر عمل من الأعمال ممّن تلبس بالعلم فسوف ينسب إلى العلماء ويقال : انظر ماذا يصنع العلماء ؟

يقال إن أحد العلماء قيل له : إن أحد المعممين قد سرق ، فقال : لا تقولوا أحد المعممين قد سرق؛ بل قولوا أحد السراق وضع عمامة فسرق ، فالعمل الصادر من فرد خاص ربما ينسب إلى الفئة بأكملها ويشهوه تلك الفئة؛ ولذا حذر أهل البيت الشيعة بأجمعهم من عواقب أعمالهم؛ لأنها قد تؤثر على المذهب بأكمله؛ فالإمام الصادق عليه السلام يقول للشقراني :

«يا شقراني، إن الحسن من كُلّ أَحَدٍ حَسَنٌ، وَإِنَّمَا مِنْكَ أَخْسَنُ لِمَكَانِكَ مِنَا، وَإِنَّ الْقَبِحَ مِنْ كُلّ أَحَدٍ قَبِحٌ، وَإِنَّمَا مِنْكَ أَقْبَحُ»<sup>(١)</sup>.

فالعمل الصادر من الأفراد ربما يحسب على الطائفة وعلى الفئة الخاصة؛ وهذا ما نلاحظه عند البعض فينسب أعمال فرد - من الشيعة أو المسلمين - إلى الشيعة أو المسلمين يقول : انظر ماذا يفعل المسلمون ، أو ماذا يفعل الشيعة ، فيتلوّن المذهب بأكمله أو الدين بتصريفات الأفراد.

فحينما يندس بعض من تلبس بالعلم وبعد التلبس يرتكب أعمالاً تتنافى مع القيم العلمية والمبادئ التي رسمها الإسلام والتي سار عليها علماؤنا العظام ، لا شك أن

(١) بحار الأنوار : ٣٤٩/٤٧ ، الحديث .٥٠

هذا موجب لتراجع الأفراد عن الاعتقاد بعلمائهم ، وقد أشار إلى هذا الأسلوب المستر همفر في مذكراته في طمس نقاط القوّة عند المسلمين ، فذكر في البند الثالث :

« يجب تضييف صلة المسلمين بعلمائهم بإلصاق التّهم بالعلماء ، وإدخال بعض العلماء في زي العلما ، ثم يرتكبون الجرائم ليشتبه كلّ رجل دين عندهم هل إنّه عالم أو عميل ، ومن المؤكّد إدخال أمثال هؤلاء العلماء في (الأزهر والآستانة والنّجف وكربلاء) من طرق تضييف صلة المسلمين بعلمائهم »<sup>(١)</sup> .

والروايات حذرت من ذلك وجعلت ضوابط وموازين يعرف بها الطالب الحقيقي من غيره ، والذي يكون خطره أعظم بكثير من غيره؛ لأنّ الناس يرون قداسةً لهذا المنصب وهو منصب العلم ، فحينما تفاجأ بعمل غير صحيح ممّن تلبّس بالعلم فسوف يؤثّر سلبياً على هذا المنصب .

### المنهج الثالث: نشر المفاسد في العالم الإسلامي

إنّ من أهمّ الأمور التي تضعف المجتمعات المفاسد الأخلاقية ، وقد ركّز على هذا البند السابع من الأوامر السرّية لتحطيم الإسلام كما يقول المستر همفر ذكر :

« السابع : نشر الفساد بين المسلمين بالزنا ، واللواط ، والخمر ، والقمار »<sup>(٢)</sup> .

لذا اتّبع أعداء الإسلام هذا المنهج ، ووضعوا خططاً مدرّسة لنشر المفاسد في الأمة الإسلامية .

الأولى: تميّع الشباب من خلال بثّ الأفلام الخليعة والمبتذلة ونشر الصور المغريّة في الصحف والمجلات ، ولا شكّ بأنّ لهذا أثراً كبيراً ، خصوصاً على الشباب

(١) مذكرات مستر همفر: الفصل السادس ، الصفحة ٧٠.

(٢) مذكرات مستر همفر: الفصل السابع ، الصفحة ٧٩.

ال المسلم ، فإنَّ المسلم وإنْ كان ملتزماً بالتعاليم الإسلامية وبالتقاليد في المجتمعات ، ولكن في بعض الأحيان تسيطر عليه الغريزة ويختلف التعاليم الإسلامية وراء ظهره ، خصوصاً إذا لم يكن بتلك الدرجة من الوعي والثقافة ، فإنَّ عرض الصور المغربية والأفلام الخليعة لها أثر مباشر على الفرد ، فحينما ينظر وتطغى عنده الغريزة ويوسوس له الشيطان يريد إشباع تلك الغريزة بأي نحو من الأ纽اء ، وهذا من الآثار الوضعية لهذا العمل : فإنَّ النظر ومتابعة هذه الأفلام له أثر وضعبي وهو إثارة الفرد ، وبعد الإثارة قد لا تجدي النصائح وال تعاليم الإسلامية ولا غيرها ، فتجده في بعض الأحيان يلقي بنفسه في التهلكة من أجل اشباع تلك الرغبة ، فيعرض نفسه للهتك والضرب والسجن والمرض من أجل إشباع تلك الغريزة ، فإذا لم يبال بهذه الأمور فكيف يبالي بال تعاليم الإسلامية إذا لم يكن بتلك المرتبة من الالتزام ؟ ولذا نشروا هذه المفاسد في الدول الإسلامية حتى وصل الأمر إلى أطفال المسلمين ، فإنَّ الطفل ومنذ نعومة أظفاره يتبع ما يسمى بأفلام الكارتون المملوكة بالحب والغزل والمناظر الخليعة ، فينشأ الطفل على هذا النمط من التربية ، والغريب أنَّ المسلمين إلى الآن لم يتّخذوا الحذر من هذه المخاطر ، والتي بإمكانها أن تزعزع العالم الإسلامي في الأجيال القادمة .

**الثانية:** جعل المخدرات في متناول أيدي بعض المسلمين ، بل وتعويذ البعض على هذه العادة الخبيثة ، والتي تجر الوييلات على الفرد والمجتمع ، فإنَّ من تعود على هذه المخدرات يريد إشباع رغباته وإنْ أدى به الأمر إلى أن يبيع دينه وعرضه .

**الثالثة:** نشر الفقر في المجتمعات الإسلامية وبعدة أساليب من أجل السيطرة عليهم ، فإنَّ مما لا شك فيه أنَّ الفقر أحد العوامل المؤثرة في انتشار الرذيلة في المجتمعات ، فإنَّ الفقر وإن لم يكن من الرذائل أولاً وبالذات إلا أنه مقدمة في بعض الأحيان لنشر الرذيلة : فكم من شخص باع آخرته بدنياه ، وكم شخص باع شرفه وعزَّه من أجل الحصول على المال لدفع الفقر ؟ فالفقر من العوامل المساعدة ولكن

ليس علة تامة ، فإنّ لدينا نماذج تلتحف السماء وتفترش الأرض ولم يؤثّر فيها الفقر بل ازدادت صلابة وقوّة .

#### **المنهج الرابع : استهداف الإسلام بالحروب الخارجية والداخلية**

فمنذ أن صدّع النبي ﷺ والأعداء تحيك له المؤامرات والحروب ، فاستهدف المسلمون في زمن النبي ﷺ ، وتواصل استهداف المسلمين بالحروب في زمن الخلفاء وفي زمن الإمام أمير المؤمنين ع ، إلى أواخر القرن السادس والسابع ، فكان عصر البؤس والدمار ، وشّرّ القرون وأسوأها بالنسبة إلى المسلمين ، فقد حلّت فيه المسلمين فجائع ونكبات لم يسجل التاريخ لها مثيلاً ، فبينما كانت الحروب الصليبية لا تزال طاحنة ومشتعلة في أواخر القرن السادس كان فيها المسلمون ينتصرون على العدو الصليبي في فترة بعد فترة ، إذ بدأت الحملات الأخرى من جانب الشرق على يد التتار والمغول ، فكان مختتم الحروب الصليبية مبدأ للحروب الوثنية على يد عبدة الشمس والكواكب ، وكان هذا يعكس اتفاق الصليب والصلب وبالتالي الصليبيين والوثنيين على تدمير الحضارة الإسلامية .

وفي سنة (٦٦٦هـ) قصد جنگیزخان البلاد الإسلامية ودمّرها هو وأولاده وأحفاده ، عصراً بعد عصر ، وقد هجم هولاكو على مركز الخلافة العباسية ، في بغداد عام (٦٥٦هـ) ، ففتحوا البلد ، وقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والصبيان والمشايخ والكهول والشبان ، فبلغ عدد القتلى في نفس بغداد فضلاً عن ضواحيها (٨٠٠/٠٠٠) قتيل ، وقد ارتكب مثل ذلك في خراسان والري وهمدان وبلد الجبل ، ثم آذربيجان ، إلى كثير من الأقطار والأصقاع ، ولم يتوقف هجومهم على فتح بغداد حتى وصل جيش العدو إلى غزة في فلسطين ، وكانت الأمانة الكبرى للعدو هو الاستيلاء على الشامات ثم مصر؛ يقول البافعي في تاريخه في حوادث سنة (٧٠٢هـ) :

« طرق غازان بالشام ، ولكن انهزم عند سور دمشق وتفرق جيشه ، ثم جهز غازان جيشه فساروا إلى مرج دمشق وتأخر المسلمين ، وبات أهل دمشق في بكاء واستغاثة بالله وخطب شديد ، وقدم السلطان وانضم إليه جيشه ».

وقد امتد الدمار إلى أواخر القرن الثامن ، وقد أدى ذلك إلى مجزرة للمسلمين عامة والعلماء من بينهم خاصة ، فأحرقت مكتباتهم ، ودمرت آثارهم في ذينك القرنين ، حيث ابتدأت الحروب التترية عام (٦٦٦هـ) ، وانتهت عام (٨٠٧هـ) بموت تيمور لنگ الذي ظاهر هو بالإسلام وبعض من قبله ، ولكن لم تزل القلوب مضطربة باستيلاء هؤلاء على المناطق الإسلامية .

### المنهج الخامس: محاولة تشويه الإسلام

وذلك بإدخال بعض المعتقدات البعيدة عن الإسلام وإثارة الشبهات ، فلم يزل ولا يزال الإسلام يعاني من الهجمات المحمومة التي تشير الكثير من الشبهات على الإسلام ، والهدف منها تشويه الإسلام؛ وذلك من خلال التمسك ببعض الروايات الضعيفة أو المدسوسية أو بعض الإسرائيليات الموجودة في الروايات ، فإن مما لا شك فيه أن هناك بعض الروايات الضعيفة والموضوعة والإسرائيلية في كتب الحديث هذه الروايات تسربت إلى الكتب الإسلامية من عدة طرق :

١ - تعمّد الكذب على النبي ﷺ ووضع الروايات الكاذبة بعد وفاته بل في حياته ، وقد كثرت عليه الكذابة حتى قام خطيباً فقال :

« أَئِهَا النَّاسُ ، قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذَابَةُ ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعْمِدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »<sup>(١)</sup> ، ثم كذب عليه من بعده .

٢ - الاشتباه في نقل الرواية عن المصدر ، سواء عن النبي ﷺ أو عن الأئمة عليهم السلام

أو عن الصحابة ، فإن الاشتباه في النقل أمر وارد لكل شخص مالم يكن معصوماً .

٣ - نقل بعض الأحاديث والأخبار التي كانت قبل الإسلام ، فإن بعض من دخل في الإسلام لا يزال في مخيلته وفي ذهنه بعض الرواسب من العقائد والأحكام القديمة؛ فهو وإن كان عن حسن نية إلا أنه يحاول تمرير بعض تلك العقائد وصياغة بعض العقائد الإسلامية بما يتلاءم والمخلفات الذهنية الموجودة لديه؛ ولذا كثرت الروايات الإسرائيلية في كتب الحديث .

يقول ابن كثير في البداية والنهاية : « وأما الأخبار الإسرائيلية فيما يذكره كثير من المفسرين والمؤرخين فكثيرة جداً ، منها ما هو صحيح موافق لما وقع ، وكثير منها - بل أكثرها - مما يذكره القصاص مكذوب مفترى وضعه زنادقتهم وضلالهم ... »<sup>(١)</sup> .

ويقول العلامة العسكري : « ومن ثم دخلت الثقافة الإسرائيلية في الإسلام وصيغته في جانب منه بلونها ، ومن هنا انتشر بمدرسة الخلفاء الاعتقاد بأن الله جسم ، وأن الأنبياء تصدر منهم المعاصي ، والنظرة إلى المبدأ والمعاد ، إلى غيرها من أفكار إسرائيلية »<sup>(٢)</sup> .

يقول السيد الحكيم : « هناك كثير من الأفكار الإسرائيلية عن الأنبياء ، وعالم الآخرة ، والملائكة ، أضيفت إلى القرآن الكريم نتيجة هذا الربط التفسيري بين الواقع التي تسردها الكتب الإسرائيلية أو التي يرويها الإسرائيليون ، والواقع التي يشير إليها القرآن الكريم لاستخلاص العبرة والموعظة منها »<sup>(٣)</sup> .

وقد أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى بعضها في كلام له ، وقد سأله سائل عن أحاديث البدع وعمما في أيدي الناس من اختلاف الخبر ، فقال عليه السلام :

(١) البداية والنهاية / ابن كثير : ١٧٦/٢ .

(٢) معالم المدرستين / السيد مرتضى العسكري : ٥٠/٢ .

(٣) علوم القرآن / السيد محمد باقر الحكيم : ٢٩٣ .

(إِنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقًا وَبَاطِلًا، وَصِدْقًا وَكَذِبًا، وَنَاسِخًا وَمَنْسُوخًا، وَعَامًا وَخَاصًّا، وَمُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا، وَحِفْظًا وَوَهْمًا، وَقَدْ كُذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ حَتَّى قَامَ خَطِيبًا فَقَالَ:

مَنْ كَذَبَ عَلَى مَتَعْمَدٍ فَلَيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا أَتَاكَ بِالْحَدِيثِ أَزْبَعَةُ رِجَالٍ لَيْسَ لَهُمْ خَامِسٌ: رَجُلٌ مُنَافِقٌ مُظْهَرٌ لِلإِيمَانِ، مُتَضَعِّفٌ بِالْإِسْلَامِ، لَا يَتَأْثِمُ وَلَا يَتَحَرَّجُ، يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَتَعْمَدًا، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّهُ مُنَافِقٌ كَاذِبٌ لَمْ يَقْبِلُوا مِنْهُ وَلَمْ يُصَدِّقُوا قَوْلَهُ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَآهُ وَسَمِعَ مِنْهُ وَلَقِفَ عَنْهُ؛ فَيَأْخُذُونَ بِقَوْلِهِ، وَقَدْ أَخْبَرَكَ اللَّهُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ بِمَا أَخْبَرَكَ وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ بِهِ لَكَ، ثُمَّ بَقُوا بَعْدَهُ فَتَقَرَّبُوا إِلَى أَئِمَّةِ الضَّلَالِهِ وَالدُّعَاءِ إِلَى النَّارِ بِالزُّورِ وَالْبَهْتَانِ فَوَلُوْهُمُ الْأَعْمَالُ، وَجَعَلُوهُمْ حُكَاماً عَلَى رِقَابِ النَّاسِ؛ فَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا النَّاسُ مَعَ الْمُلُوكِ وَالْدُّنْيَا إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهَ، فَهَذَا أَحَدُ الْأَزْبَعَةِ.

وَرَجُلٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا لَمْ يَعْفَظْهُ عَلَى وَجْهِهِ فَوَهِمَ فِيهِ وَلَمْ يَتَعْمَدْ كَذِبًا فَهُوَ فِي يَدِهِ وَبَرْوِيهِ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيَقُولُ: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ وَهِمَ فِيهِ لَمْ يَقْبِلُوهُ مِنْهُ، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ كَذِلِكَ لَرَفَضَهُ.

وَرَجُلٌ ثَالِثٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا يَأْمُرُ بِهِ ثُمَّ إِنَّهُ نَهَى عَنْهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَوْ سَمِعَهُ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمْرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَحَفِظَ الْمَنْسُوخَ وَلَمْ يَحْفَظِ النَّاسِخَ فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ.

وَآخَرُ رَابِعٌ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى اللَّهِ وَلَا عَلَى رَسُولِهِ، مُبْغِضٌ لِلْكَذِبِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ وَتَعْظِيماً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَهِمْ بِلِ حَفْظِ مَا سَمِعَ عَلَى وَجْهِهِ فَجَاءَ بِهِ عَلَى مَا سَمِعَهُ لَمْ يَزِدْ فِيهِ، وَلَمْ يَنْقُضْ مِنْهُ، فَهُوَ حَفِظِ النَّاسِخَ فَعَمِلَ بِهِ وَحَفِظَ الْمَنْسُوخَ فَجَنَبَ عَنْهُ وَعَرَفَ الْخَاصَ وَالْعَامَ وَالْمُحْكَمَ وَالْمُتَشَابِهَ فَوَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ، وَقَدْ كَانَ يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْكَلَامُ لَهُ وَجْهَانٍ: فَكَلَامٌ خَاصٌ وَكَلَامٌ عَامٌ فَيَسْمَعُهُ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَا عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِهِ وَلَا مَا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَحْمِلُهُ السَّامِعُ وَيُوْجِهُ عَلَى غَيْرِ مَعْرِفَةٍ

بِمَعْنَاهُ وَمَا قُصِّدَ بِهِ وَمَا خَرَجَ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كَانَ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَفْهِمُهُ حَتَّى إِنْ كَانُوا لَيَحْبِبونَ أَنْ يَجْعِيَ الْأَغْرَابِيَّ وَالظَّارِئَ فَيَسْأَلُهُ تَعَالَى حَتَّى يَسْمَعُوا، وَكَانَ لَا يَمْرُرُ بِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٍ إِلَّا سَأَلْتُهُ عَنْهُ وَحَفِظْتُهُ. فَهَذِهِ وُجُوهُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ فِي اخْتِلَافِهِمْ وَعِلْلَهِمْ فِي رِوَايَاتِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

وقد وضع الأئمة عليهم السلام حلولاً لهذه المعضلة ، وذكروا لها ضوابط ومرجحات ، كعرض الروايات على القرآن؛ لأنّه لا يصدر منهم عليهم السلام ما يخالف كتاب الله ، كما صرّحت الروايات بذلك.

فقد روي عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم : «إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً، وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخَذَوْهُ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعَوْهُ»<sup>(٢)</sup>.

وعنه عليه السلام ، قال : «مَا لَمْ يُوَافِقْ مِنَ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ فَهُوَ زُخْرُفٌ»<sup>(٣)</sup>.

وعنه عليه السلام ، قال : «كُلُّ شَيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ زُخْرُفٌ»<sup>(٤)</sup>.

وعنه عليه السلام : «إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثٌ مُخْتَلِفٌ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخَذُوْهُ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوْهُ»<sup>(٥)</sup>.

ولكن تجد بعض المغرضين يفتّشون في بطون الكتب ويستخرجون الروايات الضعيفة ويبني عليها بنائه من غير أن يأخذ بنظر الاعتبار القواعد والأسس التي يبني عليها

(١) نهج البلاغة: خطب الإمام - من كلامه عليه السلام : ٣٢٥ - ٣٢٨.

(٢) وسائل الشيعة / الحز العاملی: ١٠٩/٢٧ - ١١٠.

(٣) المصدر المتقدم: ١١٠.

(٤) وسائل الشيعة / الحز العاملی: ١١١/٢٧.

(٥) وسائل الشيعة / الحز العاملی: ١١٨/٢٧.

الاستدلال في الإسلام ، والهدف من ذلك تشويه العقيدة الإسلامية ، والتي كلفت العلماء الكثير من الوقت والجهد للجواب عنها .

### المنهج السادس: التعنيف على المعرفة الإسلامية:

من مفاخر الأمم والشعوب ما تؤلفه من كتب و المعارف ، فتجد الأمم المتحضرة - كاليونان - ما زالت ولا تزال تفتخر بما لديها من كتب ونظريات تدلّ على تقدّمها العلمي ، ولا شكّ بأنّ للمسلمين نظريات و معارف في الفقه والأصول والفلسفة والنحو والفلك والكيمياء والطب وغيرها ، وهذه النظريات مصدر عزّ وافتخار المسلمين ، كما أنها مصادر للتراث الإسلامي ومنها يستفيد المحققون والمفكرون؛ لذا حاول أعداء الإسلام الحيلولة دون بقاء ذلك التراث ، ودون استفادة المسلمين من تجارب الماضين؛ فقاموا بإحراق الكتب والمكتبات التي تحتوي على التراث الإسلامي ، فقد أحرقت إحدى أهم المكتبات الإسلامية في الكرخ ، فقد جمعت ما تفرق من كتب فارس والعراق ، وفيها كثير من الأسفار ، وأكثرها نسخ الأصل بخطوط المؤلفين .

يقول الحموي في معجم البلدان :

« بين السورين : ثنية سور المدينة : اسم لمحلّة كبيرة كانت بكرخ بغداد ، وكانت من أحسن محلاتها وأعمرها ، وبها كانت خزانة الكتب التي وقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة ابن عاصد الدولة ، ولم يكن في الدنيا أحسن كتاباً منها ، كانت كلّها بخطوط الأئمة المعترفة وأصولهم المحرّرة ، واحترقت فيما أحرق من حال الكرخ عند ورود طغول بك أول ملوك السلجوقية إلى بغداد سنة ٤٤٧هـ<sup>(١)</sup> .

---

(١) معجم البلدان : ٥٣٤/١ .

وأضاف : « أنه كان فيها مائة مصحف بخط ابن مقلة ». كما أحرقت كتب الشيخ الطوسي <sup>عليه السلام</sup>.

قال ابن كثير بترجمة الشيخ أبي جعفر الطوسي من حوادث سنة (٤٦٠ هـ) :  
« أحرقت داره بالكرخ وكتبه سنة (٤٤٨ هـ) ».

ويقول العلامة الأميني في ترجمة الصاحب بن عباد :

« كانت للصاحب مكتبة عامرة ، وقد نوّه بها لما أرسل إليه صاحب خراسان الملك نوح بن منصور الساماني في السير يستدعيه إلى حضرته ، ويرغب في خدمته وبدل البذول السنية ، فكان من جملة أعدائه قوله : ثمّ كيف لي بحمل أموالي مع كثرة أثقالي ؟ وعندي من كتب العلم خاصة ما يحمل على أربعينية حمل أو أكثر » <sup>(١)</sup>.

وما جرى على خزانة الكتب للفاطميين لا يخفى على أحد .

يقول المحقق السيد مرتضى العسكري :

« وفعل أكثر من ذلك مع مخازن كتب الخلفاء الفاطميين بمصر ، كما ذكره المقرizi في ذكر الخزانت التي كانت في قصر الفاطميين عن خزانة الكتب ، وكانت من عجائب الدنيا ، ويقال إنه لم يكن في جميع بلاد الإسلام دار كتب أعظم من التي كانت بالقاهرة في القصر ، ويقال : إنها كانت تشمل ألف وستمائة ألف كتاب » <sup>(٢)</sup>.

يقول السيد الشيرازي :

« واقتدى بخلفاء بغداد والأندلس الخلفاء الفاطميون بمصر؛ بدأ بذلك منهم

(١) الغدير : ٤٧/٤.

(٢) معالم المدرستين : ٢٦١/١.

العزيز بالله ثاني خلفائهم ، تولى الخلافة سنة (٣٦٥هـ) وهو شاب ، فأنشأ مكتبة خصّص لها قاعات في قصره وسمّاها (خزانة الكتب) ، كانت تحوي (٦٠٠/٠٠٠) كتاب في الفقه والنحو واللغة والحديث والتاريخ والنجامة والكيمياء ، وقد أصابها من الأحن بتوالي الفتنة ، فألقى بعض كتبها في النار ، والبعض الآخر في النيل ، وترك بعضها في الصحراء ، فسفت عليه الرياح حتى صارت تللاً عرفت بتلال الكتب ، واتّخذ العبيد من جلودها نعالاً مما يطول شرحة<sup>(١)</sup>.

وفي البداية والنهاية قال ابن أبي طيّ :

«ووجد خزانة كتب ليس لها في مدارن الإسلام نظير ، تشتمل على ألف مجلد»<sup>(٢)</sup>.

وقال الحموي في معجم البلدان :

«ساوه - بعد الألف واو مفتوحة بعدها هاء ساكنة - : مدينة حسنة بين الريّ وهمازن في وسط ، بينها وبين كلّ واحدة من همازن والريّ ثلاثون فرسخاً ، وبقرها مدينة يقال لها : آوه ، فساوه سنّية شافعية ، وأوه : أهلها شيعة إمامية ، وبينهما نحو فرسخين ، ولا يزال يقع بينهما عصبية ، وما زالتا معمورتين إلى سنة (٦١٧) فجاءها التتر الكفار الترك فخُبّرت أنّهم خرّبوا ، وقتلوا كلّ من فيها ، ولم يتركوا أحداً أبداً ، وكان بها دار كتب لم يكن في الدنيا أعظم منها ، بلغني أنّهم أحرقوها»<sup>(٣)</sup>.

وقال السيد الشيرازي في المكاتب من كتابه التمدن الإسلامي :

«لمّا كانت الشام مركز الخلافة في أيامبني أميّة لم يكن للخلفاء رغبة في العلم

(١) من التمدن الإسلامي : ٢٢٨.

(٢) البداية والنهاية : ١٢/٣٣١.

(٣) معجم البلدان : ٣/١٧٩.

ولا التفت العباسيون إليها ، ولكنها اشتهرت في عهد الدولة الفاطمية بمكتبة كانت في طرابلس الشام حتى فتحها الأفرينج سنة (٥٥٠هـ) ، فانتهبوها ، وذكروا أنّ عدد كتبها (٣٠٠٠ / ٠٠٠) مجلد أحرقها الأفرينج<sup>(١)</sup>.

وقد اشار إلى هذا الأسلوب المستر همفر في مذكراته في ما يمكن أن يعمل من أجل توسيع نقاط الضعف عند المسلمين :

«والجهل يمكن إيقائهم عليه بالمنع عن فتح المدارس ونشر الكتب ، وإحراق ما يمكن حرقه من الكتب»<sup>(٢)</sup>.

من هذا وغيره تعرف الخطر الذي تشكّله الكتب والمكتبات الإسلامية؛ لذا عمدوا إلى إحراقها ، ولا شكّ بأنّ الكثير من المعارف الإسلامية والأحاديث قد ضاعت بعد احتراق تلك الكتب.

#### السؤال الرابع :

كيف ينظر الإسلام إلى المرأة في ظلّ التطور الحضاري؟

لا بدّ من التعرّض لعدّة أمور:

**الأول:** قيمة المرأة في الإسلام.

**الثاني:** هل جعل الإسلام من المرأة عضواً أشدّ في المجتمع؟

**الثالث:** موقف الإسلام من ضرب المرأة.

وأتعرّض لهذه الأمور على نحو الاختصار بما يتناسب والمقام.

---

(١) من التمدن الإسلامي: ٢٢٩.

(٢) مذكرات مستر همفر: الفصل السادس ، الصفحة ٦٦.

## الأول: قيمة المرأة في الإسلام

لمعرفة قيمة المرأة في الإسلام أعرض على نحو الاختصار الأدوار التي مرت بها المرأة منذ قديم الزمان إلى المدنية الحاضرة والمعاصرة لنرى هل أعطيت المرأة حقها، وهل وضعت في المكان المناسب؟ ثمّ أتعرض لنظرة الإسلام إلى المرأة.

### الأدوار التي مرت بها المرأة

**الأول:** الأمم غير المتقدمة ، كافريقيا واستراليا وأمريكا القديمة وغيرها ، وكان للمرأة جسم الإنسان ومعاملة الحيوان بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، فكانت تباع وتفرض للآخرين للاستيلاد أو الفراش أو الخدمة ، وكان للرجل أن يتخلّى عنها ، ماتت أو عاشت ، وكان له أن يقتلها ويرتزق بلحومها كالبهيمة ، وخاصة في المجاعة وفي المآدب ، وكان للرجل ما للمرأة من المال والحقوق ، فله أن يأخذ الحق لنفسه وله أن يعفو؛ لأنّه يرى أنها ملك له ، وقد اعتدى على ملكه ، وعلى المرأة أن لا تستقلّ عنه في أمر يرجع إليه أو إليها ، وكان عليها أن تلي أمور البيت والأولاد وجميع ما يحتاج إليه الرجل ، وكان عليها أن تتحمّل من الأشغال الشاقة وحمل الأنقال وغيرها ، فكانت النساء مخلوقة عندهم (لأجل الرجال) وتابعة الوجود والحياة لهم من غير استقلال في حياة .

**الثاني:** حياة المرأة في الأمم المتقدمة التي لا تستند إلى كتاب أو دستور ، والمرأة عندهم ليست ذات استقلال وحرية في إرادتها ولا في أعمالها ، وكانت تحت ولادة وقيمة الرجل ، لا يحق لها أن تتصرّف في شيء ، ولا أن تتدخل في الشؤون الاجتماعية ، فعملها مقتصر على إدارة شؤون البيت ، وعليها أن تطيع الرجل في جميع ما يأمرها ويريد منها .

وفي الحضارة الهندية كانت النساء من نبعات أزواجهن ، لا يحل لهنّ الزواج بعد توقي أزواجهن أبداً ، بل إنما أن يحرقن بالنار مع أجساد أزواجهن أو يعشن مذلالات .

الثالث: حياة المرأة في الحضارات التي تخضع للقانون والدستور أو الكتاب ، مثل الكلدة والروم واليونان .

أمّا الكلدة والآشور الذين حكم فيهم شرع (حامورابي) فكان القانون يقضى بتبغية المرأة لزوجها ، وسقوط استقلالها في الإرادة والعمل ، حتى أنّ الزوجة لو لم تطع زوجها في شيء من أمور المعاشرة أو استقلت بشيء فيها كان له أن يخرجها من بيته ، ولو أخطأت في تدبير البيت بإسراف أو تبذير كان له أن يرفع أمرها إلى القاضي ثم يغرقها في الماء بعد إثبات الجرم .

وأمّا الروم فتعطي ربّ البيت ، وهو زوج المرأة وأبو أولادها ، نوع ربوبيّة ، لأنّ يعبده أهل البيت كما كان يعبد هو من تقدّمه من آباءه السابقين عليه ، وكان له الاختيار في جميع ما يريد ويعمل به على أهل البيت من زوجة وأولاد ، حتى القتل لورأى فيه الصلاح ، وليس لأحد حقّ الاعتراض ، ولا يسمع للمرأة شكاية أو تظلم ، ولا تنفذ منهن معاملة ، ولا يصحّ لهم التدخل في الأمور الاجتماعية ، فكانت المرأة عندهم أشبه بالطفيلية في الوجود وزمام حياتها وإرادتها بيد ربّ البيت يفعل بها رتها ما يشاء ويحكم فيها ما يريد ، فربّما باعها ، وربّما وهبها ، وربّما أقرضها للتمتنّ ، وربّما أعطاها في حقّ يراد استيفاؤه منه كدين وخارج ونحوهما ، وربّما تصل النوبة إلى القتل أو ضرب أو غيرهما ، وكان بيد ربّ البيت تدبير مالها إن ملكت شيئاً بالزواج أو الكسب .

وأمّا اليونان فلم يكن للمرأة استقلال في إرادة ولا فعل إلا تحت ولاية الرجال ، فكانت المرأة عندهم تعاقب بجميع جرائمها بالاستقلال ، ولا ثواب لحسناتها ، ولا يراعى جانبها إلا بالتبع وتحت ولاية الرجل .

وكانوا يرون أنّ وجود المرأة مفسدة للاجتماع ، غير أنّ للمجتمع حاجة ضروريّة إليها من حيث بقاء النسل .

#### الرابع : حال المرأة في شبه الجزيرة :

كانت العرب لا ترى للمرأة استقلالاً في الحياة ، ولا حرمة ولا شرافة ، إلا حرمة البيت وشرافته ، وكانت النساء لا ترث ، ويرون أن وجود المرأة عار عليهم ، ويتشاءمون منها ، والقرآن الكريم يصف لنا حال الجاهلية قبل الإسلام ، يقول تعالى :

﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْشَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًا وَهُوَ كَظِيمٌ \* يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيْفِسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدْسُهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَخْكُمُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

هذا ما يعود إلى الأمم السابقة ، وأماماً ما يعود إلى المدنية المعاصرة ، فهل أعطيت المرأة حقها ، وهل وضعت المرأة في المكان المناسب ، وهل أعطيت المرأة الحرية ؟

إن حق المرأة الحقيقي ، وهو المحافظة عليها ، والحرية الحقيقية هي أن تكون المرأة حرة في مبادئها وقيمها ، حرة في تصرفاتها النابعة من الفطرة والمستندة إلى العقل ، وليس الحرية الحقيقية ما كانت ناشئة من ضغوط المجتمع المادة أو الشهوة أو حب الشهوة والظهور ، فإن ما يكون ناتجاً من هذه الأمور لا يعد تحرراً حقيقياً ، بل هو حقيقة العبودية والرقية ، فإن المرأة التي يضغط عليها المجتمع أو المادة من أجل التضحية بشرفها وعفتها من أجل الوصول إلى الهدف لا يعد هذا تحرراً ، وإنما هو قمة العبودية والرقية ، فإن الفرد تارة يكون عبداً لشخص معين ، وتارةً يكون عبداً وأسيراً للمادة وللشهوة وللظروف الاجتماعية ، ولنرى ما يجري في المدنية الحاضرة هل ينطبق عليه عنوان الحرية أو لا ؟ مثلاً: إن المرأة في المدنية الحاضرة وعند بلوغها إلى سن معين عليها أن تبني حياتها بنفسها وبعيدة عن أهلها مما يضطرّها إلى المجازفة بشرفها وعفتها في بعض الأحيان ، هنا لا يمكن أن يقال إن هذا مظهر من

(١) سورة النحل : الآيات ٥٨ و ٥٩.

مظاهر الحرية ، وإنما هو مظاهر من مظاهر الأسر والعبودية .

إذا عرفنا هذا فنقول : إنَّ ما يسمى بالحرية للمرأة والمدينة هل أنها حرية أم لا ؟ في كثير من الأحيان أنَّ المرأة وباسم الحرية تقوم بأعمال الأمة والأسيرة ، فإنَّ المرأة في العصور السابقة تعار و تستأجر وتقوم بخدمة رغبات الآخرين تحت ضغط الظلم والجور الذي يمارسه السيد أو الأب أو الزوج ، والآن المرأة تقوم بخدمة الرجال ، وإشباع رغباتهم تحت ضغط الظروف تحت ضغط المعاشرة ، تحت ضغط الفقر ، تحت ضغط حبِّ الظهور والشهرة ، فالكلُّ أسير ، ولا حول له ولا قوَّة ، فالطرق متعددة والنتيجة واحدة ، بل إنَّ ما تقوم به المدينة الحاضرة ، ومن أجل الوصول إلى الهدف ، تحت ضغط الفقر أو الحاجة أو حبِّ الظهور والشهرة ، تقوم بأعمال أشدَّ وأفظع من الأعمال التي تجبر عليها المرأة في العصور السابقة ، فانظر كيف تعامل المرأة وأين وضعت نفسها ، وضفت نفسها في الملاهي وفي محلات الدعارة ، وضفت نفسها كعارضه أزياء ، وضفت نفسها لإشباع رغبات الآخرين ، مما جرَّ الوييلات على الفرد والمجتمع ، فما زالت ولا تزال المستشفيات تعجَّ بالمرضى ، تعجَّ بإسقاط الأبناء ، تعجَّ بالأبناء غير الشرعيين ، والتي تنادي المنظمات بإيجاد حلول لهم حيث انقطعت عنهم الابوة والأمومة والعطف والحنان وألوا إلى الضياع ، فإذا كان المراد بالحرية هذه أن تجاذف المرأة بعفتها وبكرامتها ، فهذا مرفوض حتى من قبل العقلاء ، وإن كان المراد من الحرية أن تشارك المرأة في إدارة شؤون المجتمع بعمل شريف ، وبالمحافظة على كرامتها وعزتها ، وأن يكون لها استقلال ومصداقية في المجتمع ، فهذا مما لا يعارضه الإسلام كما يأتي ، فالإسلام يريد للفرد العزة والكرامة ، بلا فرق بين الرجل والمرأة ، فحتى الرجل لو وصل به الأمر إلى المجازفة بكرامته وعفتها ، فالإسلام والعقل السليم يقف في وجهه ، فحينما نتكلّم عن الحرية لا بدَّ أن نعرف المراد من الحرية ، هل الحرية الموافقة للفطرة السليمة والموافقة للعقل ؟ أو ما سمي بالحرية والتي تنشأ من الضغوط ، والتي رفضها الإسلام والعقل

السليم ، وفي المدنية المعاصرة فيها من كلا الأمرين ، فقد أعطيت المرأة الحرية في اختيار ما يحلو لها ، وأجبرتها الظروف على ما لا يحلو لها باسم الحرية ، فالتقييم لا بدّ أن يكون على حساب الإنسانية ، على حساب الكرامة لا على حساب الأنوثة ، فحينما نريد أن نقيم حضارة لا بدّ أن ننظر إلى القيمة التي أعطتها للمرأة ، هل أعطتها على حساب أنوثتها واستغلالها ، أو على حساب إنسانيتها وكرامتها ، مثلاً: حينما تطلب امرأة للعمل هل يؤخذ بنظر الاعتبار كرامة المرأة أو يؤخذ بنظر الاعتبار المنظر الخارجي للمرأة ؟

إذا أردت الجواب فارجع إلى الصحف وإلى المجلات والشروط الموضوعة لعمل المرأة تعرف أنها لم توضع إلا على حساب كرامتها كأي منظر آخر يوضع للزينة في مقر العمل .

بعد هذا العرض البسيط لما مررت وتمرّ به المرأة لنرى تقسيم الإسلام للمرأة .

إنّ الحكمة المتعالية عند الله سبحانه وتعالى خلقت الإنسان من ذكر وأنثى : وذلك من أجل استمرار الحياة في هذه الدنيا ، وأعطى كلّ واحد منها ميزات وقابلّيات خاصّة من أجل استمرار الحياة والمحافظة على النظام ، فجعل في الرجل القوّة والصلابة والغلظة ؛ وذلك لأنّ الرجل يتعرّض لمشاقّ الحياة من الكسب والعمل والقتال والحفظ على النساء والأبناء والتي تحتاج إلى القوّة والشدة والصلابة ، وجعل في المرأة الحنان والعاطفة والرأفة ؛ لأنّ بقاء الحياة كما يتوقف على وجود المدافع والعامل القوي يحتاج إلى من يحمل الحنان والعطف ، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على حكمة الخالق ، فإنه لو كان كلّ من الرجل والمرأة بنفس المواصفات في القوّة والعاطفة لانهارت الحياة وتلاشت ؛ لأنّ الحياة كما تحتاج إلى من يعمل في الصحراء وفي الحرّ وفي المصاعب وللقتال والدفاع ، يحتاج إلى من يقوم بتربية الأبناء ، يحتاج إلى من يحمل الحنان للرجل المرهق الذي يعاني

من المتابع ، يحتاج إلى من يقوم بخدمة الأبناء ، وهذا ليس مقتصرًا على الإنسان ، فإنَّ كثيراً من الحيوانات ، ومن أجل بقائها تحتاج إلى ذكر يقوم بالافتراس وتهيئة الطعام ، وإلى أنسى تقوم بالتربيه والعناية بالصغار ، وهذا ليس مجرد اقتراح أو وجهة نظر ، وإنما الواقع العملي في الحياة ، فإنَّ المرأة وبحسب تركيبتها قد زوَّدت بهذه القابليات من الحمل والرضاع وغيرهما مما لم يزوَّد به الرجل ، والرجل أيضاً أعطي قابليات ليست في المرأة ، وهذه القابليات الموجودة عند الرجل أو المرأة بنفسها لا تدلّ بحال من الأحوال على أفضلية الرجل على المرأة أو العكس ، وإنما جعلت هذه القابليات من أجل بقاء الحياة واستمرارها؛ وذلك لأنَّه لو كان كلَّ من الرجل والمرأة بنفس المستوى من العاطفة أو الغلظة لانعدمت الحياة ووُقعت في أحضان الضياع ، فلو لم تكن المرأة بهذه الرأفة والعاطفة لما استيقظت أثناء الليل وفي الأجواء الباردة لترضع ابنها ، أو تسكت طفلها ، ولبقي في بكائه وجوعه؛ لأنَّ الرجل وكما هو ملاحظ ليس له هذه القابلية ، ولو كانت العاطفة عند الرجل كالمرأة لما تمكَّن من الدفاع والوقوف في وجه الأعداء بهذا المستوى الموجود عند الرجل ، ولو كان بنفس الضعف الموجود عند المرأة لما تمكَّن من الأعمال الشاقة ، ولما تطَّورت الحياة بهذه الكيفية ، فوجود طرفين يحمل أحدهما القوة والآخر العطف والرحمة ، لأجل بقاء الحياة واستمرارها ، ومهما حاول البعض التسوية بين الرجل والمرأة فستبقى هذه التسوية مبتورة ، فإنَّه حتى لو قال بأنَّ العاطفة عند الرجل والمرأة واحدة ، والقوَّة عند الرجل والمرأة واحدة ، وأنَّ الرجل والمرأة بنفس المستوى ، فإنَّه سوف يصطدم بالواقع العملي ، وإنَّ في المرأة قابليات غير موجودة في الرجل ، وفي الرجل قابليات غير موجودة في المرأة ، سواء في التركيب الجسمي أو المعنوي ، فلا شكَّ أنَّ تركيبة الرجل الجسمية تختلف عن تركيبة المرأة ، وهذه التركيبة الجسمية لهما تتبعها تركيبات معنوية ، بها يختلف الرجل عن المرأة ، بَيْدَ أنَّ هذا الاختلاف في القابليات لا في الجوهر ، وليس من باب التفضيل وإنما

جعلت هذه القابليات المختلفة في الرجل والمرأة ليتوفّر للحياة البقاء والاستمرار، ول يقوم كُلّ واحد منها بواجباته الحياتية الملقاة على عاتقه.

بعد أن عرفنا أنَّ الله قد زوَّد كُلَّاً من الرجل والمرأة بقابليات خاصة من أجل بقاء الحياة واستمرارها ، فهل أنَّ هذه القابليات - الموجودة عند الرجل أو المرأة في هذه الدنيا - تدلُّ على أنَّ الرجل أفضل من المرأة في المنظور الإسلامي أم لا ؟

لا بدَّ أن لا يكون الجواب خطابياً فقط ، وإنما يكون الجواب مستندًا إلى الكتاب والسنة لنرى هل أنَّ الإسلام يرى أنَّ اختلاف القابليات الموجودة عند الرجل والمرأة موجب لاختلاف الجوهر بينهما ، أو أنَّ الجوهر في كلا الطرفين واحد ، وأنَّ اختلاف هذه المظاهر لا يدلُّ على اختلاف في الجوادر ، فقد تقدَّم أنَّ بعض القوانين ونسب إلى بعض الأديان أنَّ بين الرجل والمرأة اختلافاً في الجوهر وليس الاختلاف في القابليات فقط.

«فكانت ترى الروم وبعض اليونان أن ليس لها نفس مع كون الرجل ذا نفس مجردة إنسانية ، وقرر مجمع فرنسا سنة (٥٨٦م) بعد البحث الكبير في أمرها أنها إنسان لكنها مخلوقة لخدمة الرجل ، وكانت في إنجلترا قبل مائة سنة تقريباً لا تعد جزءاً من المجتمع الإنساني ، فارجع في ذلك إلى كتب الآراء والعقائد وأداب الملل تجد فيها عجائب من آرائهم»<sup>(١)</sup>.

فهل أنَّ الإسلام يرى أنَّ بين الرجل والمرأة اختلافاً في الجوهر الذي هو أصل الإنسانية أم لا ؟

التقييم في المنظور الإسلامي والعقلائي يعود إلى الاختلاف في الجوهر وليس في القابليات ، فيرى أنَّ هذه القابليات الموجودة في الرجل والمرأة ليست مناطاً

في التفاصيل ، وليس منشأً لاختلاف الرجل عن المرأة؛ إذ ربما تكون امرأة ولكنها من حيث الجوهر أفضل من كثير من الرجال ، فالتقييم في المنظور الإلهي لا ينظر إلى القابليات الموجودة فيهما ، وإنما ينظر إلى الجوهر وإلى الروح التي يحملها الإنسان بما هو إنسان لا بما هو رجل أو امرأة ، فالمقياس عند الشارع ليس الرجل أو المرأة بما هو رجل أو امرأة ، وإنما المقياس ما يحمله الرجل والمرأة ، ما يقوم به الرجل والمرأة ، وليس ثمة ما يدل على أفضلية ما يقوم به الرجل على ما تقوم به المرأة إذا كان متساوياً من جميع الجهات ، ولنرجع في ذلك إلى الكتاب والسنة .

### تقييم المرأة في الإسلام

التقييم في المنظور الإسلامي يتقوّم بما يؤديه الإنسان من عمل بما يمتلكه الإنسان من مبادئ وقيم وأخلاق وتقوى ، ولنرى هل أن الإسلام فرق بين العمل الذي تقوم به المرأة والذي يقوم به الرجل أو أن التقييم واحد ؟

### القرآن وتقييم المرأة

**الآية الأولى :** ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأَنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَاوَرُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاءُكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>.

يجعل الإنسانية مؤلفة من إنسانين : ذكر وأنثى ، هما معًا وبنسبة واحدة ومادة واحدة ، فبين أن المرأة كالرجل إنسان ، وأن الإنسان - ذكرًا أو أنثى - يشتراك في مادته وعنصره ، وأن هويتها واحدة من غير فرق في الأصل والنسخ ، ولا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى ، فالمرأة ذات التقى ، والعلم النافع ، والعقل الرزين ، والخلق الحسن ، والصبر ، أكرم ذاتاً وأسمى درجة ممَّن لا يعادلها في ذلك من الرجال في الإسلام ، كان من كان .

---

(١) سورة الحجرات : الآية ١٣ .

الآية الثانية : ﴿ أَنَّى لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَغْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾<sup>(١)</sup>.

فتدل على أن العمل مذخر ، سواء كان العمل من الذكر أو الأنثى ، ولم ترجع ثواب أعمال المرأة للرجل كما تراه بعض الحضارات ، ولم يميز بينهما ، كما في أكثر الأمم القديمة التي نرى عدم قبول عملها عند الله سبحانه ، وكانت تسمى في اليونان رجساً من عمل الشيطان ، وكانت الروم وبعض اليونان يرون أن ليس لها نفس مع كون الرجل ذات نفس مجردة إنسانية ، فالإسلام يرى أن ما تعلمه المرأة من خير يعود نفعه إليها كالرجل ، بلا فرق بينهما ، وقد صرّح بذلك في آيات أخرى ، فقال تعالى :

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيهَ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَخْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُزَرَّقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَصِيرًا ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَاتِلَاتِ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالْخَاطِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالْحَافِظَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجُهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾.

(١) سورة آل عمران : الآية ١٩٥.

(٢) سورة النحل : الآية ٩٧.

(٣) سورة غافر (المؤمن) : الآية ٤٠.

(٤) سورة النساء : الآية ١٢٤.

وَالَّذِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالَّذِكَرَاتِ أَعْدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿١﴾.

فكل الآيات في القرآن تدل على عدم التمييز، وعدم الفرق بين عمل الرجل وعمل المرأة، وركز في الآية الأخيرة على النساء فقال: «المؤمنات... القانتات... الصادقات... الخ»، وهذا هو المهم في التقييم؛ فإن الله لم يجعل التفاضل في هذه الدنيا مقاييساً، ولم يجعل الدنيا داراً للجزاء والكرامة، فهي دار ممر وطريق إلى الهدف المنشود وهو الآخرة، وفي الهدف لا يفرق بينهما، فلو سلم وجود الفرق بين الرجل والمرأة في هذه الدنيا فإنه لا يعد كرامة، بل على العكس من ذلك، فإن هناك عدّة آيات وروايات تدل على أن الله يعطي في هذه الدنيا من لا نصيب له في الآخرة.

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَخْسِبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُنْهِي لَهُمْ حَيْثُ لَا نُفِسِّرُهُمْ إِنَّمَا نُنْهِي لَهُمْ لِيَرْزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى: ﴿ أَيَّ خَسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَتَنِينَ \* نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْحَيَّاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبَيْوِتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجٍ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ \* وَلِبَيْوِتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُراً عَلَيْهَا يَتَكَبُّونَ \* وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾<sup>(٤)</sup>.

وفي الروايات:

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٧٨.

(٣) سورة المؤمنون: الآيات ٥٥ و ٥٦.

(٤) سورة الزخرف: الآيات ٣٣ - ٣٥.

«لَوْلَا أَنْ يَحْزُنَ الْمُؤْمِنُ لَجَعَلْتُ لِلْكَافِرِ عِصَابَةً مِنْ حَدِيدٍ ، لَا يَضْدَعُ رَأْسَهُ أَبَدًا»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال للفضيل بن يسار: «يا فضيل بن يسار، إنّ الله لا يفعل بالمؤمن إلا ما هو خير له. يا فضيل بن يسار، لو عدلت الدنيا عند الله عز وجل جناح بعوضة ما سقى عدوة منها شربة ماء»<sup>(٢)</sup>، إنّ الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة.

عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: «لو أَنَّ مُؤْمِنًا عَلَى قُلُّهِ جَبَلٌ لَبَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ شَيْطَانًا يُؤْذِيهِ»<sup>(٣)</sup>.

«إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ قَوْمًا أَوْ أَحَبَّ عَنْدَهُ ، صَبَّ عَلَيْهِ الْبَلَاءَ صَبَّاً ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْ غَمٍ إِلَّا وَقَعَ فِي غَمٍ»<sup>(٤)</sup>.

والسر في ذلك عدّة أمور أذكر منها أمرين:

**الأول:** إنّ هذه الدنيا دار امتحان وابتلاء وطريق إلى الآخرة ، وليس الدنيا دار جزاء للمؤمن ولا عقوبة للكافر؛ ولذا تجد الكثير من المؤمنين في ضيق وبلاء وأمراض ونقص أطراف واضطهاد ، وكثير من الفاسقين والمنافقين يتمتعون بالأموال والصحة والمكانة .

**الثاني:** إنّ بناء وقامة البشرية يتقوّم بالتفاوت والاختلاف ، فلو كان الكلّ غنياً لما وجدت بناءً أو خبازاً أو مزارعاً أو غير ذلك؛ لأن الكلّ يريد الراحة ، وهذا موجب لاختلال النظام الكوني؛ فلا بدّ أن يكون هناك عامل ورئيس ، ولا بدّ أن يكون هناك عامل وممول ، والله تعالى يقول :

﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ ﴾

(١) مستدرك الوسائل: ٤١٩/٢.

(٢) الكافي: ٢٤٦/٢.

(٣) الكافي: ٢٤٩/٢ - ٢٥٠.

(٤) مستدرك الوسائل / الميرزا النوري: ٤١٩/٢.

خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمِعُونَ **﴾**<sup>(١)</sup>.

يقول الطبرسي رض في قوله تعالى : **﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾** : «أنَّ الوجه في اختلاف الرزق بين العباد في الضيق والسعنة زيادة على ما فيه من المصلحة أنَّ في ذلك تسخيراً من بعض العباد لبعض باحوا جهم إليه ، يستخدم بعضهم بعضًا ، فينتفع أحدهم بعمل الآخر له ، فينتظم بذلك قوام أمر العالم » .

وقال المجلسي : **﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾** ، أي ليستعمل بعضهم ببعضاً في حوائجهم ليحصل بينهم تألف ينتظم بذلك نظام العالم » .

وعن أمير المؤمنين عليه السلام ، قال : «لا يزال النّاس بخَيْرٍ مَا تَفَاقَّوْا ، فَإِذَا اشْتَوْا مَلَكُوا» **﴾**<sup>(٢)</sup>.

فوجود الفروق في هذه الدنيا لا يدلّ على الأفضلية ، فكم لا يدلّ التفاضل بين الرجال في هذه الدنيا على وجود ميزة ، فكذلك لا يدلّ التفاضل بين الرجل والمرأة على وجود ميزة للرجل على المرأة ، ولو سلّم وجود الفرق بين الرجل والمرأة في هذه الدنيا فلا يدلّ هذا على أفضلية الرجل على المرأة في النتيجة ، والهدف والذي هو المهمّ والذي من أجله خلق الإنسان .

## الثاني : هل جعل الإسلام من المرأة عضواً أشدّ في المجتمع ؟

أحد الأساليب التي انتهجهها أعداء الإسلام إثارة مشاعر المرأة ، وأنَّ الإسلام لم يحترم حقوق المرأة ، ولم يعطها المنزلة التي تستحقّها ، ولم يعطها الحرية الكاملة ، فجعل المرأة جليسة الدار ولم يسمح للمرأة بالعمل : فجعل من المرأة التي تمثل أكثر من نصف المجتمع عضواً أشدّ لا يستفاد من طاقاتها ، وحصر دورها في تربية

(١) سورة الزخرف : الآية ٣٢.

(٢) أمالى الصدوق : ٥٣١.

الأبناء والقيام بالشئون المنزليّة ، ولم يعطها الفرصة في العمل لمشاركة الرجل في مصاعب الحياة ومشاركة في بناء المجتمع بما منحت من مواهب وقدرات؛ وهذا أحد الإشكالات التي ترد على الإسلام؛ لذا لا بد من تغيير الأحكام الموجودة في الإسلام في شؤون المرأة ، وإيجاد أحكام أخرى تتناسب ومتطلبات العصر الحاضر.

فهل أنّ الإسلام منع المرأة من العمل وجعلها عضواً أشلّ في المجتمع ، ولم يستفد المجتمع من طاقات المرأة أم لا؟

إنّ الإسلام لم يمنع المرأة من العمل ، ومن ادعى أنّ الإسلام يمنع المرأة من العمل فلم يعرف حقيقة الإسلام ، والقرآن الكريم والروايات تصرّح بذلك . قال تعالى :

﴿ وَلَا تَسْمَئُوا مَا فَصَلَ اللَّهُ بِهِ بَغْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾<sup>(١)</sup>.

فالآية صريحة في جواز الكسب للرجل والمرأة ولا فرق بينهما. نعم ، الزوجة ليس من حقّها الخروج من بيت الزوج إلا بإذنه لأجل المحافظة على الأسرة ، وعدم جواز الخروج ناشئ من عقد الزواج الذي ترضى به المرأة ، فالمرأة حينما تقبل بالعقد مع الزوج تكون قد سلطت الزوج على نفسها وجعلت تصرفاتها وخروجها تحت سلطة الزوج ، فيكون من آثار ولو الزم عقد النكاح ، وهذا نظير ما لو استأجرت رجلاً لحراسة البيت لمدة أسبوع ، فإنه لا يحقّ له الخروج من البيت إلا بإذنِ من المستأجر؛ لأنّه بالإيجارة قد سلط المستأجر على نفسه ومنافعه ، فالمرأة وحينما تجري عقد الزواج تكون قد سلطت الزوج على نفسها ، فلا تقدر على الخروج إلا بإذنه ، فعدم الخروج مستند إلى العقد الذي وقع بينها وبين الزوج ، وبإمكانها

التفصي وعدم جعل السيطرة للزوج عليها ، وذلك من خلال الاشتراط في ضمن العقد ، فحينما تجري العقد تشرط على الزوج الخروج للعمل ، عندها يجب على الزوج الوفاء بذلك الشرط ، فعدم جواز الخروج مستند إلى العقد الذي أجرته كما لو أجر شخص للحراسة ، فإنه ليس من حقه الخروج ، وإذا أراد أن يتفصى بالخروج فلا بد أن يشترط في ضمن عقد الإيجارة أن يخرج للصلة أو الغذاء أو في المناسبات وغيرها ، وما لم يشترط فإنه سوف يكون مجبوراً على البقاء في البيت وليس له الحق في الخروج ، فالمرأة في العقد تكون قد سلطت الزوج عليها بالاستمتاع وعدم الخروج ، فتكون بالعقد قد جعلت على نفسها بعض الواجبات ، كما أن الزوج بإجراء العقد يكون قد سلط الزوجة على نفسه ببعض القيود كالنفقة والقسمة والبيت وإيجاد المسكن وغير ذلك ، وبالعقد تكون هناك واجبات على الطرفين الزوج والزوجة ، وهذا أمر آخر غير مسألة العمل للمرأة ، وهذا نظير ما لو اشترطت المرأة في ضمن العقد بقاء الزوج في بلدها مدة من الزمن ، ولم يكن في البلد مجال لعمل الرجل فإنه يجب على الرجل الوفاء بالشرط ، هنا عدم جواز الخروج من البلد للعمل مستند إلى نفس العقد ، ولا يقال إن الشارع قد حرم على الرجل الخروج إلى العمل ، فعدم قدرته على الخروج إلى العمل مستند إلى الشرط الواقع ضمن العقد ، فعدم جواز الخروج شيء ، وعدم جواز العمل شيء آخر؛ لأنّ بين العمل والخروج من البيت عموم وخصوص من وجهه؛ ولذا يجوز للمرأة العمل في البيت وبيع ما تنتجه ، فلو كان المحرّم نفس العمل لما جاز لها العمل داخل البيت ، فالإسلام لم يحرّم على المرأة العمل ، وإنما حرم عليها الخروج بدون إذن الزوج الحاصل من العقد وبإمكانها التخلص من هذا الالتزام باشتراط العمل خارج البيت.

فمن قال إن الشارع قد حرم على المرأة العمل الذي لا يمس كرامة المرأة وعفة المرأة .نعم ، حينما يكون العمل طريقة للنيل من كرامة المرأة وعفة المرأة هنا يقف الإسلام في وجهه ويمنع منه رضي الزوج أو لم يرض ، فالشارع لا يمنع المرأة من

العمل الشريف العمل الذي يتناسب مع عفتها وكرامتها ، وإنما يعارض العمل الذي يكون على حساب شرف وكرامة المرأة حينما تكون المرأة ألعوبة بيد الرجال بينما تهان كرامة المرأة لا يرضى بذلك حينما تكون المرأة وسيلة للوصول إلى الغايات غير المشروعة حينما تكون المرأة طریقاً لتسويق البضائع حينما تداس كرامة المرأة يقف الإسلام للدفاع عنها ، والكثير ممّن ينادي بالعمل والمواساة بينما يطرح عمل على امرأة انظر إلى الشروط: امرأة كذا طولها ، كذا عرضها ، كذا جمالها ، كذا كلامها ، فهل يريد امرأة تعمل أو يريد عارضة أزياء؟ يريد امرأة تعمل أو يريد أن يتاجر بشرفها وبعفتها ويكرامتها ، بينما يصل الأمر إلى هذا الحد يقف الإسلام في وجهها ، وأماماً إذا كان العمل بشرف وعفة وباتفاق الزوجين أو مع الشرط ، فالشارع لا يعارض ذلك.

ومن قال إنّ المرأة حينما تقوم بواجبات البيت حينما تقوم بتربية الأطفال تكون عضواً أشلّ ؟ إنّ المرأة التي تقوم بتربية الأبناء والحفظ عليهم وتعليمهم الدروس والأخلاق تقوم بأكبر وظيفة في المجتمع؛ لأنّها تعطي المجتمع الطاقات التي لو انحرفت انحرف المجتمع بأكمله ، تصدر المجتمع الأبناء الذين يكونون لبنة صالحة للمجتمع ، تعدّ الجيل الصاعد الذي يكون قوام المجتمع به ، وهل هناك عمل أفضل وأحسن وأشرف من هذا العمل حينما تهدي المرأة إلى المجتمع الفرد الصالح ،

الفرد الذي يساهم في بناء المجتمع؟

فالأمّ مدرسة تتخرج منها الأجيال؛ ولذا ركز عليها الشارع وعلى كيفية اختيار الزوج لها ، فلو قدر للمرأة الخروج من البيت ، فمن الذي يقوم بتربية الأطفال والقيام بواجباتهم؟ فأماماً أن تأتي الزوجة بخادمة تقوم بواجباتهم ، وهنا يرجع المحذور الذي ذكروه ، وأنّ المرأة عضو أشلّ؛ لأنّه لا فرق بين أن تبقى نفس الزوجة في البيت أو تبقى الخادمة في البيت ، فإذا كان القيام بخدمة وتربية الأطفال موجباً لكون المرأة عضواً أشلّ فهما في ذلك سواء ، مضافاً إلى ما في ذلك من مشاكل اجتماعية ودينية وأخلاقية؛ فإنّ هذه الخادمة سوف تلقن الأطفال المبادئ والأخلاق والقيم التي

تحملها ، وسوف يتقبل الطفل منها؛ لأنَّ المرتبي بمثابة المثل الأعلى للطفل ، فينشأ الطفل على تلك العادات والتقاليد التي تحملها تلك المرأة؛ لأنَّ الطفل ولعدم نضوج عقله ، كالحيوان ، يقوم بالتقليد الأعمى لكلَّ ما يشاهده ، فحينما يرى الأمَّ تصلي يشرع في الصلاة ، وحينما يرى الأمَّ تغلق التلفاز عند الأغنية يقوم بإغلاقه وهكذا ، والمربيَّة والخادمة قد لا تلتزم بالمبادئ والقيم التي يريد لها الإسلام ولو عند ابعاد الزوجة عن المنزل ، وقد حدثت من وجودها الكثير من المشاكل والعرف والمجتمع ببابك ، فلا حاجة إلى الإطالة ، فالمرأة حينما تقوم ب التربية الأطفال تؤدي أكبر خدمة للمجتمع وللإنسانية ، وهذا ما أشار إليه النبيُّ الأعظم عليه السلام حينما جاءته وافدة النساء.

أخرج البيهقي عن أسماء بنت يزيد الأنصارية أنها أتت النبيَّ صلوات الله عليه وهو بين أصحابه ، فقالت:

«بأبي أنت وأمي ، إني وافدة النساء إليك ، واعلم -نفسي لك الفداء -أنَّه ما من امرأة كائنة في شرق ولا غرب سمعت بمحرجي هذا وإنَّ وهي على مثل رأيي ، إنَّ الله بعثك بالحق إلى الرجال والنساء ، فاماًنا بك وبإلهك الذي أرسلك ، وإنَّا معاشر النساء محصورات مقصورات ، قواعد بيوتكم ، ومقضى شهواتكم ، وحاملات أولادكم ، وإنَّكم معاشر الرجال فضلتم علينا بالجمعة والجماعات وعيادة المرضى وشهاد الجنائز والحجَّ بعد الحجَّ ، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله ، وإنَّ الرجل منكم إذا خرج حاجاً أو معتمراً أو مرابطاً حفظنا لكم أموالكم ، وغزلنا لكم أنوابكم ، ورتبنا لكم أولادكم ، فما نشارككم في الأجر يا رسول الله؟»

فالتفت النبيُّ صلوات الله عليه إلى أصحابه بوجهه كله ، ثمَّ قال:

«هل سمعتم مقالة امرأة قطٌّ أحسنَ مِنْ مُسأَلَتِها في أمْرٍ دينها مِنْ هذِه؟» .

قالوا: يا رسول الله ، ما ظننا أنَّ امرأة تهتدى إلى مثل هذا!

فالتفت النبي ﷺ إليها ثم قال لها: «انصر في أيتها المرأة، وأعلم من خلفك من النساء أن حسن تبعل إحداكم لزوجها، وطلبتها مرضاته، واتباعها موافقته يغدو ذلك كله» ، فأدبرت المرأة وهي تهلل وتكتئب استبشاراً<sup>(١)</sup>.

### الثالث: موقف الإسلام من ضرب المرأة

ضرب المرأة وارد في القرآن والروايات وكلمات الأعلام ، إلا أن المهم هنا معرفة موارد جواز الضرب وكيفية الضرب في الشريعة ، في الحياة الزوجية هناك أمور واجبة للزوج على الزوجة ، وأمور أخلاقية وأمور مستحبة ، فالواجبة هي التي تتعلق بالاستمتاع ، والأخلاقية بأن لا تكون بذلة اللسان بالشتم والسب ونحوه ، والمستحبة هي القيام بخدمة المنزل واحترام أوامر الزوج مما لا يتعلق بحق الاستمتاع.

أما الحقوق الواجبة فقد اتفقت كلمات الأعلام على جواز الضرب فيها بعد الوعظ والهجر.

قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزْهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>.

النشوز هو ارتفاع الزوجة عن أداء حقوق الزوج الواجبة ، فإذا لم تؤدّ ما عليها من الحق فتدرج الزوج معها من الوعظ إلى الهجر إلى الضرب ، فضرب المرأة وارد في القرآن الكريم ، ولكن هل الضرب في الإسلام مقتصر على المرأة فقط أم لا ؟ فإذا كان الضرب مختصاً بالمرأة عندها يرد الإشكال ، وأما إذا لم يكن مقتضاً على المرأة فلا مجال للإشكال ، فليس من الإنصاف أن نأخذ ما يتعلّق بالمرأة

(١) الدر المنشور: ٥١٨/٢.

(٢) سورة النساء: الآية ٣٤.

من الضرب وترك الباقي.

المشروع الإسلامي ، ومن أجل الحفاظ على الالتزام بالأحكام الشرعية ، اتخذ عدّة أساليب تقدّمت مفضلاً من أجل ضمان إجراء القانون ، فوعد بالثواب وتوعّد بالعقاب الآخروي والدنيوي ، ومن العقوبات الدنيوية القصاص والحدود والتعزيرات ، والمهم في المقام التعزيرات ، التعزير يكون في الموارد التي يخالف فيها المكلّف الأحكام الشرعية إذا لم يكن في تلك المخالفة حدّ ، فالشارع المقدّس أعطى الصلاحية للولي بتعزيز ذلك المخالف بما يراه من المصلحة ، وقد صرّح العلماء بأنّ من يخالف الحكم الشرعي يعزر ، بلا فرق بين الرجل والمرأة ، فالحدود والضرب والتعزير لا تختص بالمرأة ، وإنما تشمل كلّ مخالف للحكم الشرعي.

إذا عرفنا هذا فنقول: إنّ عقد الزواج يجعل حقوقاً للرجل وحقوقاً للمرأة ، ويجب على كلّ منهما القيام بواجباته ، فيجب على الرجل النفقة والسكن والقسمة مع التعدد ، ويجب على الزوجة التمكين في المعاشرة ، وحينما تخلّ المرأة بواجباتها المناطة بها فتكون قد ارتكبت منكراً وارتكبت محراً ، وعلى الزوج أن ينهاها عن المنكر ، ويتدرّج معها بالوعظ والهجر ، ثمّ الضرب حسب مرتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن ثمّ فهذا لا يختص بالزوجة ، بل يشمل كلّ من ترك واجباً فإنه يوعظ وإن لم يجد يعزر من أجل إرجاعه إلى الطريق المستقيم ، فلو فرض أنّ الزوج لم يقم بواجباته المناطة به في حقّ المرأة ، فيأمره الحاكم الشرعي بالقيام بالواجبات ، وإن لم يجد يعزر أيضاً . غاية الأمر أنّ هناك فرقاً بين الرجل والمرأة ، وهو: أنّ في المرأة يتولّ الزوج التأديب والضرب ، ولعله لأنّه أولى بها ، أو لأنّه استر من غيره ، أو لأمر آخر ، وفي الرجل يتولّ التعزير والتأديب الحاكم الشرعي ، فاتّضح: أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في أصل الضرب ، وأنّ من ترك حقّاً واجباً عليه ينصح ويوعظ ، وإن لم يجد يعزر فلا فرق في أصل الضرب إنّما الفرق فيمن يقوم به ، ففي الزوجة الزوج يقوم به ، وفي الزوج الحاكم الشرعي يقوم به ، وأذكر

كلمات بعض الأعلام:

قال الشهيد الثاني في المسالك: «إإن ثبت تعدّي الزوج نهاء عن فعل ما يحرم وأمره بفعل ما يجب ، فإن عاد إليه عزّره بما يراه»<sup>(١)</sup>.

وقال في الجواهر: «نعم ، إن عرف الحكم ذلك باطلاع أو إقرار أو شهود مطلعين عليهم نهاء عن فعل ما يحرم ، وأمره بفعل ما يجب ، فإن نفع وإلا عزّره بما يراه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الخميني في تحرير الوسيلة:

«إذا اطلع الحكم على نشوذه وتعديه نهاء عن فعل ما يحرم عليه ، وأمره بفعل ما يجب ، فإن نفع وإلا عزّره بما يراه»<sup>(٣)</sup>.

فلا أدرى لماذا هذه الضجة ، ولماذا هذا التشهير ، ولماذا هذا التخطّط لمن ليس له إحاطة بالأحكام الإسلامية؟ فإن قضية ضرب الزوجة لا تعود كونها إحدى الضمانات الإجرائية التي تنفذ في حقها وفي حق غيرها ، ولكن البعض يريد أن يشوه الشريعة الإسلامية ، فيأخذ بعض المقررات وبعض الأحكام الشرعية ، ويترك الأخرى فيأخذ من الشريعة ما يحلو له ثم يورد الإشكالات.

ولو تتبع الأحكام الشرعية لوجد حرص المشرع الإسلامي على المرأة وعلى احترام المرأة ، فالنبي الأعظم ﷺ بعظمته يقوم إجلالاً لفاطمة الزهراء ؑ ويقبل ما بين عينيها<sup>(٤)</sup>.

وأمير المؤمنين ع يقول: «إن المرأة زينة»<sup>(٥)</sup>.

(١) مسالك الأفهام / الشهيد الثاني : ٣٦٢/٨.

(٢) جواهر الكلام / الشيخ محمد حسن النجفي : ٢٠٧/١٢.

(٣) تحرير الوسيلة / السيد الخميني : ٣٠٦/٢.

(٤) مستدرك سفينة البحار : ٢٤/٤.

(٥) وسائل الشيعة : ١٦٨/٢٠.

والإمام الصادق عليه السلام يقول: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي الْمُضَيَّفِينَ» يعني بذلك اليتيم والنساء<sup>(١)</sup>. فالإسلام لم يأمر بضربيها احتقاراً لها ولا استصغاراً لأمرها ، ولكن حينما لا تجدي الوسائل الأخرى فآخر العلاج الكي ، فحينما لا تجدي كلّ الوسائل عندها لا بدّ من إرجاعها إلى الطريق ولو بالقوّة كسائر المسلمين الذين يقام عليهم الحدود والتعزيرات من أجل إرجاعهم إلى الصراط ، ومن أجل ردعهم وردع غيرهم عن تكرار مثل هذه المخالفات.

وهذا مختص بالحقوق الواجبة على المرأة من الاستمتاع ، وأما الأمور الأخلاقية كما لو أساءت الأدب فهل يجوز الضرب أم لا ؟ اختلفت كلمات الأعلام في ذلك: ففي المسالك: «ليس من النشوذ ولا من مقدّماته بذاءة اللسان والشتم ، ولكنها تأثم به وتستحق التأديب ، وهل للزوج تأديبها أم يرفع أمرها للحاكم؟ قوله: الأقوى أن الزوج فيما وراء المساكنة للأجنبي»<sup>(٢)</sup>.

وفي الجواهر: «أنه لا يبعد أن يراد بالنشوز ما ينقض الاستمتاع ولو بالتقطيب في وجهه وإسماعه الكلام الغليظ».

وقال السيد الخوئي: «يجب على الزوجة تمكين الزوج وإزالة المنفر ، وإنما جاز ضربها»<sup>(٣)</sup>.

ومن قال بأن يجوز الضرب في هذه الموارد فلأنه يرجع إلى الاستمتاع الواجب على الزوجة .

أما الحقوق المستحبة فلا يجوز الضرب عليها ، كما لو قصرت في الطبخ ،

(١) المصدر المتقدم: ١٦٨.

(٢) مسالك الأفهام / الشهيد الثاني: ٣٦٠/٨.

(٣) منهاج الصالحين: ٢٨٢/٢.

أو التنظيف ، أو غير ذلك ؛ لأنَّ هذه الأمور ليست واجبه عليها حتَّى يجوز الضرب عليها .

قال في المسالك : « لا أثر للامتناع من حوائجه التي لا تتعلق بالاستمتاع ؛ إذ لا يجب عليها ذلك »<sup>(١)</sup> .

وذكر السيد الخوئي في جوابه عن سؤال ، وأنَّ المتعارف قيام المرأة بواجبات المنزل فيكون من الشروط الضمنية أجاب : « إنَّ المتعارف قيام المرأة بها عن طوع ورغبة من دون إلزام والتزام ، فلا يكون شرطاً ضمنياً »<sup>(٢)</sup> .

إذن قيام المرأة بهذه الأمور وإن كان مستحبًا إلا أنه لا يجوز ضريها عليه لو قصرت فيه ، ولو ضريها فهو كالأجنبي ، فعليه أن يرضيها ، إما في هذه الدنيا أو الآخرة .

وبعد أن عرفت موقف الإسلام من المرأة ، واحترامها ، وحفظها على كرامتها وعفتها ، وضمان معيشتها بكرامة وعزَّة ، فأي حقوق قد سلبها الإسلام من المرأة حتَّى يطالب البعض بإرجاعها واستنقاذ حقوقها ؟

والحمد لله رب العالمين

والصلوة والسلام على أشرف خلقه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

(١) مسالك الأفهام : ٣٦١/٨.

(٢) صراط النجاة : ٣٠١/١.

# المصادر

القرآن الكريم

( تقرير الشيخ حسن محمد مكّي العاملبي )

١

نشر مؤسسة الإمام الصادق ع

الاحتجاج

الطبعة الرابعة

أحمد بن علي الطبرسي

٤

تحقيق : محمد باقر الخرسان

الأمالي

نشر دار النعيمان

الشيخ الصدوق

٢

تحقيق : قسم الدراسات الإسلامية - قم

الأربعون حديثاً

نشر مؤسسة البعثة

الإمام الخميني

الطبعة الأولى / ١٤١٧ هـ

نشر دار الكتاب الإسلامي

٥

الطبعة الثالثة / ١٤٢٥ هـ

الأمالي

٣

الشيخ الطوسي

الإلهيات

تحقيق : قسم الدراسات الإسلامية

السبحاني

١٠	<b>بحث حول المهدى (عج)</b> السيد الشهيد الصدر المؤتمر العالمي للامام الشهيد الصدر	نشر دار الثقافة الطبعة الأولى / ١٤١٤ هـ
٦	<b>الإنسان ذلك المجهول</b>	
١١	<b>البداية والنهاية (١٤)</b> ابن كثير تحقيق: علي شيري	الكسيس كارل مكتبة المعارف الطبعة الأولى / ١٤٢٣ هـ
٧	<b>أوائل المقالات</b>	
١٢	<b>تحرير الوسيلة</b> الإمام الخميني	طبع ونشر دار إحياء التراث العربي طبع ونشر دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الأولى - بيروت
٨	<b>بحار الأنوار (١١٠)</b>	
٩	<b>تحف العقول</b> ابن شعبة الحراني تحقيق: علي أكبر الغفارى	العلامة المجلسى طبع ونشر: مؤسسة الوفاء - بيروت نشر جماعة المدرسین - قم
١٣	<b>الطبعة الثانية / ١٤٠٣ هـ</b>	
١٤	<b>الطبعة الثانية / ١٤٠٤ هـ</b>	

<p><b>١٣</b> التوحيد الشيخ الصدوقي تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني نشر جماعة المدرسين - قم</p>	<p>نشر دار الفكر - بيروت <b>١٧</b> الجامع لأحكام القرآن القرطبي نشر مؤسسة التاريخ العربي - بيروت</p>
<p><b>١٤</b> تهذيب الأحكام الشيخ الطوسي تحقيق: السيد حسن الخراساني نشر آخوندي</p>	<p><b>١٨</b> جواهر الكلام (٤٣) الشيخ محمد حسن النجفي تحقيق: الشيخ عباس القوجاني نشر آخوندي</p>
<p><b>١٥</b> تهذيب الأصول (٣) (تقرير بحث الخميني ثالث) الشيخ السبحاني نشر دار الفكر / ١٣٦٥</p>	<p><b>١٩</b> الحدائق الناضرة المحقق البحرياني تحقيق: محمد تقى الايروانى نشر جماعة المدرسين - قم</p>
<p><b>١٦</b> الجامع الصحيح (٨) مسلم النيسابوري نشر دار المعرفة</p>	<p><b>٢٠</b> الدر المنشور (٦) السيوطى نشر دار الفكر - بيروت</p>

٢١ <b>دروس في علم الأصول</b> السيد الشهيد الصدر <small>ثیغ</small> نشر دار الكتاب اللبناني - بيروت الطبعة الثانية / ١٤٠٦هـ
٢٢ <b>رافد في علم الأصول</b> (تقرير بحث السيد السيستاني) السيد منير القطيفي نشر مكتب السيد السيستاني الطبعة الأولى / ١٤١٤هـ
٢٣ <b>الرسائل العشر</b> الشيخ الطوسي تحقيق: واعظ زاده الخراساني نشر جماعة المدرسین / ١٤٠٤هـ
٢٤ <b>قم المقدسة</b> نشر دار الهادي <small>علیہ السلام</small> - قم الطبعة الثالثة / ١٤١٠هـ
٢٥ <b>سيرة النبي (٤)</b> ابن هشام = محمد بن إسحاق المطليبي تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد نشر مكتبة محمد علي صبح وأولاده / ١٣٨٣
٢٦ <b>صراط النجاة</b> الميرزا جواد التبريزی نشر دفتر نشر برگزیده الطبعة الأولى / ١٤١٦هـ.
٢٧ <b>الصلوة</b> السيد الخوئی نشر دار الهادی <small>علیہ السلام</small> - قم الطبعة الثالثة / ١٤١٠هـ.

٣٢

**عيون أخبار الرضا عليه السلام**

الشيخ الصدوق

تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي

طباعة ونشر الأعلمي

الطبعة الأولى / ١٤٠٤

٣٣

**فرائد الأصول (٤)**

الشيخ الأعظم الانصاري

تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم

نشر مجمع الفكر الإسلامي - قم

الطبعة الأولى / ١٤١٩

٣٤

**فوائد الأصول (٣)**

(تقرير الشيخ محمد علي الكاظمي لبحث

(الثاني)

رحمة الله رحمتي الأراكي

طبع ونشر - مؤسسة النشر الإسلامي

الطبعة الأولى / ١٤٠٩

٢٨

**الطبقات الكبرى (٨)**

ابن سعد

دار صادر - بيروت

٢٩

**الطهارة**

السيد الخوئي شیعی

نشر دار الهادي عليه السلام - قم

الطبعة الثالثة / ١٤١٠ هـ

٣٠

**العدل الإلهي**

الشهيد المظہری

دار الفقه للطباعة والنشر

الطبعة الأولى / ١٤٢٥ هـ

٣١

**علوم القرآن**

السيد محمد باقر الحكيم

نشر مجمع الفكر الإسلامي

الطبعة الثالثة / ١٤١٧ هـ

طباعة ونشر مؤسسة الرسالة - بيروت	٣٥
٣٩	الكافی
مجمع البحرين (٣)	الکلینی
الشيخ فخر الدين الطريحي	تحقيق: علي أكبر الفخاري
تحقيق: السيد أحمد الحسيني	نشر آخوندی
نشر مكتبة الثقافة الإسلامية	الطبعة الثالثة / ١٣٨٨
الطبعة الثانية / ١٤٠٨	٣٦
٤٠	كشف المراد
المجموع (٢٠)	العلامة الحلّي
محبی الدین النووی	تحقيق: حسن زاده آملی
نشر وطباعة دار الفكر	نشر مؤسسة النشر الإسلامي
٤١	الطبعة التاسعة
محاضرات في أصول الفقه (٥)	٣٧
(تقرير بحث الخوثی)	الکفایة
الفیاض	الأخوند الخراسانی
نشر دار الهادی - قم	تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت علیهم السلام .
الطبعة الثالثة / ١٤١٠ هـ	٣٨
٤٢	كنز العمال (١٦)
مذکرات مستر همفر	المتنقی الهندي

٤٦	مستر همر	
مصابح الأصول (٣)	نشر دار أنوار الهدى	الطبعة الثانية
(تقرير بحث الخوئي) / البهسودي		
الطبعة الخامسة / ١٤١٧ هـ		٤٣
نشر مكتبة الداوري - قم	مسالك الأفهام (١٥)	
٤٧	الشهيد الثاني	
معالم المدرستين (٣ مجلدات)	تحقيق ونشر : مؤسسة المعارف الإسلامية	
السيد مرتضى العسكري	الطبعة الأولى / ١٤١٣	
نشر مؤسسة النعمان / ١٤١٠ هـ	بهمن - قم	
بيروت		٤٤
٤٨	مستدرك الصحيحين	
معجم البلدان (٥)	الحاكم النيسابوري	
الحموي	تحقيق : الدكتور يوسف المرعشلي	
نشر دار إحياء التراث العربي	نشر دار المعرفة - بيروت / ١٤٠٦ هـ	
بيروت		٤٥
٤٩	مستدرك الوسائل	
معجم رجال الحديث (٢٤)	الميرزا النوري	
السيد الخوئي	تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام	
الطبعة الخامسة	الطبعة الأولى / ١٤٠٨ هـ	

٥٠	من التمدن الإسلامي	السيد محمد الشيرازي
طباعة ونشر دار الحديث	دار الصادق عليه السلام	
الطبعة الأولى		
٥٤		
الميزان في تفسير القرآن (٢٠)	الطبعة الأولى / ١٣٩٧ هـ	
العلامة الطباطبائي		
٥١		
نشر مؤسسة النشر الإسلامي	منية المرید	
التابعة لجماعة المدرسين - قم .	الشهيد الثاني	
٥٥		
نفحات القرآن	طبع ونشر مكتب الإعلام الإسلامي	
مكارم الشيرازي	الطبعة الأولى / ١٤٠٩ هـ	
٥٢		
نشر مؤسسة أبي صالح للنشر والثقافة	موجز في أصول الدين	
٥٦		
النكاح (مجلدان)	(الرسول - المرسل - الرسالة)	
السيد الخوئي	السيد الشهيد الصدر	
٥٣		
نشر لطفي ودار الهدى / ١٤٠٧ هـ	تحقيق: عبد الجبار الرفاعي	
٥٧		
النكت الاعتقادية	الطبعة الأولى / ١٤١٧ هـ.	
الشيخ المفید	میزان الحکمة (٤)	

طباعة ونشر: دار المفيد - بيروت

الطبعة الثانية / ١٤١٤هـ.

01

نهج البلاغة

الإمام على عَلِيٍّ

تحقيق وتعليق : محمد عبده

نشر وطباعة دار المعرفة - بيروت

09

وسائل الشيعة (٣٠)

الحرز العاملي

تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام

الطبعة الثانية / ١٤١٤هـ



# الْجُنُوبُ

تقديم سماحة العلامة الشيخ باقر شريف القرشي ..... ٥
مقدمة المؤلف ..... ٧
الأساليب التي اتّخذت لمحاربة الإسلام ..... ١١
الأطروحات المذكورة لتجديد الخطاب الديني ..... ١١

# الْجُنُوبُ لِلرَّأْيِ

## التَّبَوَّةُ

٧٣ - ١٥

الفصل الأول: الهدف المنشود (السعادة) ..... ١٧
نظريات في تعريف السعادة: ..... ١٨
النظرية الأولى: التكامل الروحي ..... ١٨
يلاحظ عليها: البعد عن الواقع ..... ١٨
النظرية الثانية: النمو المادي والازدهار الاقتصادي ..... ١٨
يلاحظ عليها: زيادة الانحراف مع زيادة الازدهار ..... ١٨
النظرية الثالثة: نظرة الإسلام للسعادة ..... ٢١
الفصل الثاني: الأطروحات لتنظيم متطلبات الإنسان ..... ٢٢

الأطروحة الأولى: وضع القانون من قبل شخص أو أشخاص ..... ٢٢	
الجواب عن هذه الأطروحة ..... ٢٢	
أولاً: لا بد للمقتن من مؤهلات كبيرة ..... ٢٢	
ثانياً: يجب في المقتن أن يكون خالي الأغراض ..... ٢٣	
ثالثاً: إن القانون غالباً ما يتبع معتقدات المقتن ..... ٢٥	
الأطروحة الثانية: إن العلم كفيل بتوجيه الإنسانية ..... ٢٦	
الجواب عن هذه الأطروحة ..... ٢٧	
أولاً: العلم لا يمكنه السيطرة على الغرائز ..... ٢٧	
ثانياً: العلم لا يتكفل بالقضايا الروحية ..... ٢٨	
ثالثاً: العلم المجرد لا يكفي للتوجيه ..... ٢٨	
الأطروحة الثالثة: إن وجود العقل كافٍ لتوجيه الإنسان بتقريبين ..... ٢٩	
التقريب الأول: إذا كان ما يأتي به الأنبياء موافقاً للعقل فلا حاجة للأنبياء ..... ٢٩	
ويرد عليه:	
أولاً: قصور العقل عن إدراك بعض الأمور ..... ٢٩	
ثانياً: إن العقل بالقوة، والغرائز بالفعل ..... ٣٠	
التقريب الثاني: إن العقل يحكم بأن لهذا العالم صانعاً ومدبراً ويجب شكره .. ٣٢	
ويرد عليه:	
أولاً: العقل لا يدرك كيفية العبادة ..... ٣٣	
ثانياً: الدين ليس منحصراً في العبادة ..... ٣٣	
الفصل الثالث: العقبات التي تعرّض القانون الوضعي ..... ٣٤	
العقبة الأولى - الضمانات الاجرامية ..... ٣٤	
مقدمة في دوافع العمل عند الإنسان ..... ٣٤	
عدم الضمانات الظاهرة	

أولاً: عدم التصديق بوجود المصلحة للفرد ..... ٣٥	٣٥
ثانياً: عدم التصديق بوجود المصلحة الكل ..... ٣٥	٣٥
ثالثاً: تزاحم المصالح ..... ٣٦	٣٦
عدم الضمانات الواقعية ..... ٣٦	
الضمانات الإجرائية في الشريعة الإسلامية ..... ٣٦	
الأمر الأول: بناء ذات الإنسان من الداخل ..... ٣٦	٣٦
أولاً: إنه بني في قلب الإنسان التوحيد ..... ٣٨	٣٨
ثانياً: إنه بني في قلب الإنسان أن هذا الخالق منعم ..... ٣٨	٣٨
ثالثاً: إنه بني في قلب الإنسان فكرة المعاد ..... ٣٨	٣٨
ما يترتب على بناء الذات	
أولاً: إنه بين للإنسان أن هذه الإرادة والقانون مظهر لإرادة الله ..... ٣٩	٣٩
ثانياً: إنه أعطى الإنسان الأمل والرغبة فلم يتكل على الترهيب ..... ٣٩	٣٩
الأمر الثاني: العقوبات الدنيوية ..... ٤١	٤١
أولاً: العقوبات الخارجية ..... ٤١	٤١
ثانياً: العقوبات السماوية ..... ٤١	٤١
ثالثاً: العقوبات الاقتضائية ..... ٤٢	٤٢
رابعاً: عقوبة البعد الروحي والمعنوي من الله ..... ٤٣	٤٣
الأمر الثالث: الإشراف على تطبيق بعض الأحكام موكولاً لعامة الناس ..... ٤٤	٤٤
الأمر الرابع: عدم التمييز في تنفيذ الأحكام ..... ٤٤	٤٤
الأمر الخامس: بين للناس أن الأحكام يعود نفعها إلى الناس لا إلى الله ..... ٤٥	٤٥
العقبة الثانية: الفراغ الديني وعدم الهداف ..... ٤٧	
عدم تمكّن الحكم الوضعي من معرفة فلسفة التمحيص والابتلاء ..... ٤٧	
مقدمة في فلسفة التمحيص والابتلاء ..... ٤٨	

فوائد الابلاء والتمحيص ..... ٥١	
أولاً: البلاء لمصلحة الفرد أو المجتمع ..... ٥١	
ثانياً: المصائب منبهة للإنسان ..... ٥٢	
ثالثاً: المصائب والامتحان الإلهي ..... ٥٣	
رابعاً: المصائب ترفع الغرور عن الإنسان ..... ٥٦	
خامساً: الابلاء وإعداد المجتمع لتقبل رسالة العدل الجديدة ..... ٥٨	
العوامل التي يتوقف عليها تكامل الفرد وبالتالي المجتمع:	
العامل الأول: العامل الخارجي ..... ٥٩	
العامل الثاني: العامل الداخلي ..... ٥٩	
العامل الثالث: العامل الإيماني والذاتي في الإنسان ..... ٥٩	
التسليم على ثلاثة أقسام:	
١ - التسليم الجسمي ..... ٦٠	
٢ - التسليم الفكري ..... ٦١	
٣ - التسليم القلبي ..... ٦١	
كيف نحصل على العوامل الثلاثة؟ ..... ٦٣	
العامل الأول: فهم العدالة ..... ٦٣	
العامل الثاني: الشعور بالمسؤولية ..... ٦٣	
العامل الثالث: الإيمان ..... ٦٣	
العوامل التي يتوقف عليها حصول العامل الثاني والثالث:	
أولاً: التطبيق الفعلي والخارجي ..... ٦٤	
ثانياً: أن تمر الأمة بحضارات متعددة وفاشلة ..... ٦٤	
النظرية الرابعة: بعث رسل من الله تقوم بدور الموجة ..... ٧٠	
وهي صحيحة لعدة أسباب:	

٧٠ .....	أولاً: إن الله عالم بكل شيء بالإنسان وغرايشه .....
٧١ .....	ثانياً: إن الله خالي من الأغراض والغرائز .....
٧٢ .....	ثالثاً: إنه لا ينتفع بالقانون .....
٧٣ .....	رابعاً: انطلاقاً من عمله بالأفراد والمجتمع والزمان يختار المبلغ .....

## **لِبَحْرِ شَعْرِ الْثَّانِي** **الْخَاتِمَيْةُ فِي الْأَسْلَامِ**

٨٣ - ٧٥

٧٧ .....	الأيات الدالة على الخاتمية .....
٨٩ .....	الروايات الدالة على الخاتمية .....

## **لِبَحْرِ شَعْرِ الْثَّالِثِ**

### **الشَّمُولِيَّةُ فِي الْأَسْلَامِ**

١٠١ - ٨٥

٨٧ .....	الأمر الأول: الأيات الدالة على الشمولية .....
٨٩ .....	الأمر الثاني: الروايات الدالة على الشمولية .....
٩٠ .....	الأمر الثالث: استفادة الشمولية من طريق آخر .....

يلزم من عدم الشمولية عدة أمور:

٩٠ .....	أولاً: مخالفة اللطف .....
٩٠ .....	ثانياً: تنافيه مع الحكمة الإلهية .....
٩١ .....	ثالثاً: عدم جواز المؤاخذة .....

## عدم جواز المأخذة يدل عليه:

٩١ .....	١ - القرآن الكريم
٩٣ .....	٢ - السنة النبوية
٩٤ .....	٣ - توهّم وجواب
٩٥ .....	٤ - العقل (قبح العقاب بلا بيان)
٩٦ .....	أولاً: تعريف القاعدة
٩٦ .....	ثانياً: أقوال العلماء في القاعدة
٩٧ .....	ثالثاً: متى تجري قاعدة قبح العقاب
٩٨ .....	رابعاً: بعض التطبيقات لقاعدة قبح العقاب

## لِبَرْشُ الْبَرِّ

### تَفْسِيراتٍ فِي تَجْدِيدِ الْخَطَابِ الْمُنْهَى

١٦٢ - ١٠٣

١٠٥ .....	الأول: تغيير جميع الأحكام الشرعية
١٠٥ .....	الملاحظات على هذا التفسير
١٠٦ .....	الثاني: تغيير بعض الأحكام بما يتلاءم ومتطلبات العصر
	الملاحظات على هذا التفسير:
١٠٧ .....	الأمر الأول: الخلط بين القضايا الاعتبارية والحقيقة
١٠٨ .....	الأحكام الشرعية ليست اعتبارية محضر
١٠٨ .....	الروايات الدالة على تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد
١٠٩ .....	أقوال العلماء الدالة على تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد
١٠٩ .....	مداخلة: تغيير الظروف والمصالح يستوجب تغيير الأحكام

**الملحوظات على هذه المداخلة:**

١١٠ .....	<b>١ - الفرق بين الأمور الخارجية والقانون .....</b>
١١٢ .....	<b>٢ - ما ذكره الشهيد الصدر .....</b>
١١٤ .....	<b>٣ - الفرق بين الأمور الفطرية والخارجية .....</b>
١١٤ .....	<b>القضايا الفطرية .....</b>
١١٥ .....	<b>أولاً: الدين وموافقته للفطرة .....</b>

**الأدلة على ذلك:**

١١٥ .....	<b>١ - القرآن الكريم .....</b>
	<b>تفسير الفطرة</b>
١١٧ .....	<b>الوجه الأول .....</b>
١١٧ .....	<b>الوجه الثاني .....</b>
١١٨ .....	<b>٢ - السنة النبوية وروايات أهل البيت <small>عليهم السلام</small> .....</b>
١١٩ .....	<b>٣ - أقوال العلماء .....</b>
١٢٠ .....	<b>ثانياً: الأحكام الشرعية موافقة للفطرة .....</b>
١٢١ .....	<b>كلمات الأعلام .....</b>
١٢٢ .....	<b>ثالثاً: الأمور الفطرية تشمل كل الأفراد .....</b>
١٢٤ .....	<b>رابعاً: الفطرة لا تقع طرفاً للتغيير والتبدل .....</b>
١٢٥ .....	<b>الثالث: السماح لبعض المختصين في التدخل في الأحكام الشرعية .....</b>
١٢٧ .....	<b>١ - التدخل في بيان موضوع الحكم .....</b>
١٢٧ .....	<b>٢ - التدخل لإحراز الموضوع .....</b>
١٢٨ .....	<b>٣ - التدخل في بيان الحكم الشرعي .....</b>
١٢٨ .....	<b>٤ - التدخل في استنباط الحكم الشرعي والإفتاء .....</b>
١٣٢ .....	<b>المراحل التي يمر بها الحكم قبل الإفتاء به .....</b>

الرابع : تجديد الاجتهداد في الرؤى دون المساس بالنصوص الشرعية ..	١٣٣
هل ينتفي مع ما ذهبت إليه الإمامية وبعض الفرق الإسلامية ؟ ..	١٣٣
الأئمة <small>عليهم السلام</small> يعلمون أصحابهم على الاستنباط ..	١٣٥
الأئمة <small>عليهم السلام</small> يأمرن الناس بالرجوع إلى الأعلام ..	١٣٥
الفرق بين الحكم الشرعي الإلهي وبين الفتوى ..	١٣٧
مداخلة : تغير فتاوى الأعلام دليل على عدم صيانة الأحكام عن التغيير ..	١٣٧
الملاحظات على هذه المداخلة ..	١٣٧
١ - الله في كلّ واقعة حكم معين ..	١٣٨
٢ - الأحكام بعضها ظني وبعضها قطعي ..	١٣٨
٣ - وجوب الأخذ بالأحكام الضرورية لأنّها لا تحتاج إلى إعمال نظر .	١٣٩
٤ - إنّه ليس كلّ ما يستنبطه العلماء هو عين الحكم الواقعي ..	١٤٠
الخامس : تجديد الخطاب مع الطرف الآخر ..	١٤٢
موقف الإسلام من الحوار والمناظرات ..	١٤٢
القرآن الكريم ..	١٤٣
الروايات ..	١٤٤
في شرائط المُحاور والمُحاورة ..	١٥٧
الأقل : موضوع المُحاورة ..	١٥٧
١ - البدء بالكلام ..	١٥٧
٢ - التركيز على الأمور المسلمة ..	١٥٧
٣ - تحديد هوية المُحاور ..	١٥٨
٤ - لا بدّية الموضوعية في الحوار ..	١٥٨
الثاني : في المُحاور ..	١٥٧
١ - أن يتمتع بالإحاطة الكاملة في محاور البحث ..	١٥٩

١٥٩ .....	٢ - أن يتمتع بالذكاء والفطنة .....
١٥٩ .....	٣ - أن يكون المحاور متخصصاً في أمور المحاور .....
١٦٠ .....	٤ - الضبط الانفعالي عند المحاور .....
١٦٠ .....	٥ - أن يكون مهذباً في كلامه .....
١٦٠ .....	الثالث : الثمرات المرتقبة من الحوار .....
١٦٠ .....	١ - تقريب وجهات النظر بين الطرفين .....
١٦١ .....	٢ - إزالة بعض الشبه من ذهن الطرف المحاور .....
١٦١ .....	٣ - توضيح الحقائق المجهولة .....
١٦٢ .....	٤ - إيجاد الألفة والمحبة بين الأطراف المتحاورة .....

## لِبَحْرِ الْأَنْسُ

### سِيَّارَاتٍ فِي تَجْدِيدِ الْخَطَابِ الْدِينِيِّ

١٦٣ - ٢٤٠

١٦٥ .....	السؤال الأول .....
-----------	--------------------

كيف يمكن لدستور كان قبل أكثر من ألف وأربعين عام  
أن يلبي متطلبات العصر المتكررة؟

اتسمت الدعوة الإسلامية بعدة أمور:

١٦٥ .....	الأمر الأول : المرونة في التشريع .....
-----------	--

١٦٦ .....	١ - انظر إلى المعنى والجوهر لا إلى المظاهر .....
-----------	--

نماذج من التعاليم الإسلامية :

١٦٦ .....	المثال الأول : الإسلام يدعو إلى العلم ويبحث على التعلم .....
-----------	--

١٦٧ .....	المثال الثاني : الإسلام يدعو إلى العزة والعظمة والاستقلال .....
-----------	---

١٦٨ .....	<b>٢- جعل الأحكام الثانوية .....</b>
١٦٩ .....	الأمر الثاني: وضع قوانين قابلة للانطباق على أكثر من مورد .....
١٧٠ .....	الأمر الثالث: اعترافه بحجّ العقل في بعض الموارد .....
١٧٠ .....	الأمر الرابع: الاعتراف بتبعة الأحكام للمصالح والمفاسد .....
١٧٠ .....	الأمر الخامس: تشريع الاجتهاد .....
١٧١ .....	الأمر السادس: جعل بعض الحقوق للحاكم الشرعي .....
١٧٢ .....	<b>السؤال الثاني ..... هل يقف الإسلام في وجه التقدمية والتطور أم لا ؟</b>
١٧٢ .....	الأول: ما هو المراد بالتقدمية والرجعية ؟ .....
١٧٣ .....	الثاني: ما المراد من السعادة ؟ .....
١٧٣ .....	أولاً: التقدم العلمي والسعادة .....
١٧٤ .....	ثانياً: التقدم المادي .....
١٧٤ .....	ثالثاً: التطور الثقافي .....
١٧٤ .....	رابعاً: نظرة الإسلام للتقدمية الموجبة للسعادة .....
١٧٧ .....	الثالث: كيف نفرق بين التقدمية التي يجب مواكبتها وبين غيرها ؟ .....
١٨٨ .....	<b>السؤال الثالث ..... لماذا تخلف المسلمون عن ركب الحضارة المعاصرة ؟</b>
١٨٩ .....	الأمر الأول: تقصير المسلمين عن الالتزام بالتعاليم الإسلامية .....
١٩١ .....	١- التناحر بين المسلمين .....
١٩٢ .....	٢- عدم تنفيذ الضمانات .....
١٩٣ .....	٣- تسليم السلطة لغير أهلها .....
١٩٥ .....	٤- الاتّكالية .....
١٩٥ .....	أ- إستغلال ثروات المسلمين .....

ب - استعمار الدولة المسلمة: ..... ١٩٦	
ج - بالإنتاج تتحرك الطاقات وترتفع البطالة ..... ١٩٧	
د - انكشاف أوراق الدولة المستوردة ..... ١٩٧	
ه - إن المصدر والمنتج في الدولة المستوردة تكون له السيطرة... ..... ١٩٧	
<b>الأمر الثاني: قصور المسلمين عن الالتزام بالأحكام الإسلامية ..... ٢٠٠</b>	
المنهج الأول: محاولة إبقاء الجهل في العالم الإسلامي ..... ٢٠١	
المنهج الثاني: محاولة عزل العلماء عن غيرهم ..... ٢٠٣	
١ - إضعاف عقيدة الناس بعلمائهم ..... ٢٠٣	
٢ - إيهام الناس عدم الفرق بين العلماء وغيرهم ..... ٢٠٤	
٣ - دس بعض المتلبسين بالعلم إلى الحوزات العلمية: ..... ٢٠٨	
<b>المنهج الثالث: نشر المفاسد في العالم الإسلامي ..... ٢٠٩</b>	
المنهج الرابع: استهداف الإسلام بالحروب الخارجية والداخلية ..... ٢١١	
المنهج الخامس: محاولة تشويه الإسلام ..... ٢١٢	
المنهج السادس: التعتيم على المعارف الإسلامية: ..... ٢١٦	
<b>السؤال الرابع ..... ٢١٩</b>	

### كيف ينظر الإسلام إلى المرأة في ظل التطور الحضاري؟

<b>الأول: قيمة المرأة في الإسلام ..... ٢٢٠</b>	
الأدوار التي مرّت بها المرأة ..... ٢٢٠	
تقييم المرأة في الإسلام ..... ٢٢٧	
القرآن وتقييم المرأة ..... ٢٢٧	
<b>الثاني: هل جعل الإسلام من المرأة عضواً أشَّلَ في المجتمع؟ ..... ٢٣١</b>	
<b>الثالث: موقف الإسلام من ضرب المرأة ..... ٢٣٦</b>	